

الاقتصاد السياسي

تأليف

الدكتور علي عبد الواحد وافي

دكتور في الآداب من جامعة باريس

أستاذ الاجتماع والاقتصاد السياسي بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول

(الطبعة الرابعة ، مزیدة ومنقحة)

١٩٦٥ - ١٩٤٦ م

مكتبة الطبع والنشر
دار احیاء الکتب العربیة
عیسی البابی الخلیفی وشركاه



اهداءات ١٩٩٩

المرحوم فضيلة الأستاذ

الدكتور / محمد عبد الله حراز

الاقتصاد السياسي

تأليف

الدكتور علي عبدالواحد وافي

دكتور في الآداب من جامعة باريس

أستاذ الاجتماع والاقتصاد السياسي بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول

مستشرقون العرب والنشر
دار إحياء الكتب العربية
بيبي الباني الخليل وشركاه

بعض كتب أخرى للمؤلف

- ١ - Contribution à une Théorie Sociologique de L'Esclavage
- ٢ - Distinction entre La Femme et L'Homme, dans L'Esclavage
(نالا شهادة الدكتوراة برتبة الشرف الممتازة من جامعة السربون بباريس)
- ٣ - في التربية: بحث في عوامل التربية (قررت وزارة المعارف تدريسه بكلية دار العلوم)
- ٤ - البطالة ووسائل علاجها (نال جائزة « المباراة الأدبية » لسنة ١٩٣٦)
- ٥ - علم اللغة { أول كتابين يطريهما رسميا
- ٦ - فقه اللغة { « مجمع فؤاد الأول للغة العربية »
- ٧ - الأسرة والمجتمع { صدرت في سلسلة « مؤلفات
- ٨ - المسئولية والجزاء { الجمعية الفلسفية المصرية « التي
- ٩ - اللغة والمجتمع { يتشرف المؤلف برياستها.
- ١٠ - مواد الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدمة

أُحسست في أثناء تدريسي للاقتصاد السياسي بكلية دار العلوم ، ثم بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول ، حاجة المكتبة العربية في هذه المادة إلى مؤلف جديد تتجه بحوثه إلى تحقيق الأغراض الثلاثة الآتية :

(أولاً) علاج مسائل هذا العلم بطريقة تتلاءم مع الدراسات الاجتماعية ، وتناول موضوعاته من الناحية التي تتفق مع وجهة طالب الآداب ، والعمل على توثيق الصلة بينه وبين فروع علم الاجتماع . - فهذه الطريقة وحدها ينزل هذا العلم منزله الحق ، ويرجع إلى وضعه الصحيح بين أفراد أسرته ، ويتاح إصلاح مافي قوانينه ودراساته القديمة من فساد وتكلمة ما بها من نقص ، ويستطاع تحقيق الأغراض المقصودة من تدريسه في معاهد تطلب فيها الوجهة الثقافية الأدبية ككلية الآداب ودار العلوم وما إليهما .

(ثانياً) تيسير موضوعاته ، وعرض مسأله في أبسط صورها وأقربها مأخذاً ، وعلاج نظرياته وقوانينه بطريقة تزيل من نفس المبتدئ الرهبة منه ، وتنجب إليه بحوثه ، وتشعره بشديد الحاجة إليه ، وتمدّه لدراسة المطولات .

(ثالثاً) التوسع في المبادئ المتعلقة ببيان موضوعه ، وتمييز حدوده ، وما يسلكه في دراسته من طرق ، وما يرى إليه من أغراض ، وتتبع المراحل التي اجتازها

حتى بلغ وضعه الأخير ، وتوضيح الصلات القريبة والبعيدة التي تربطه بما عداه من البحوث . . . وما إلى ذلك من الأمور التي تعين المتدبى على تكوين فكرة صحيحة شاملة عن حقيقة هذا العلم قبل أن يخوض في مسأله .

فعملت على أن يكون كتابى ساداً لهذا النقص ، وعحقاً لهذه الأغراض . غير أننى وجهت أكبر قسط من عنايتى فى طبعته الأولى والثانية إلى تحقيق الفرض الأخير ؛ ولذلك جمعت عنوانه فىهما « ما هو الاقتصاد السياسى ؟ » مشيراً بذلك إلى أن أهم ما يرمى إليه هو تعريف هذا العلم وتمييز حدوده . ثم حاولت فى الطبعة الثالثة إتمام ما بدأته فى الطبعتين السابقتين ، فعملت على أن يتال كل غرض من هذه الأغراض الثلاثة حظه الجدير به من العناية . وقد اقتضى ذلك أن أضفت إلى موضوعات الطبعتين السابقتين - بعد أن أدخلت عليها ما كان يميزها من تهذيب وتنقيح وتكملة - كثيراً من أمهات مسائل هذا العلم ، متوخياً فى علاجها تحقيق ما أشرت إليه . - وحرصت فى هذه الطبعة الرابعة التى أقدمها للقراء على تدارك بعض ما فاتنى فى الطبعت السابفة وعلى إضافة بعض حقائق جديدة اقتضاها تطور البحوث الاقتصادية وما تخضعت عنه الحرب الأخيرة من مشكلات . وأرجو أن يتاح لى علاج المسائل الباقية من هذا العلم على هذه الوتيرة فى جزء ثان إن شاء الله ما

على عبد الواهر وائى

ربيع الأول سنة ١٣٦٥
فبراير سنة ١٩٤٦

الفصل الأول

في التعريف بالاقتصاد السياسي

ترى بحوث الاقتصاد السياسي إلى دراسة الثروة دراسة علمية من حيث إنتاجها واستبدالها وتوزيعها واستهلاكها .

فالإلام بموضوع الاقتصاد السياسي يتوقف إذن على معرفة الأمور الثلاثة الآتية:

١ - الثروة ؛

٢ - الدراسة العلمية وخصائصها ؛

٣ - مدلول كل من الإنتاج والاستبدال والتوزيع والاستهلاك .

وسنتكلم على كل مسألة من هذه المسائل الثلاث على حدة .

أولا - الثروة La Richesse

تطلق الثروة في الاستعمال المتداول المألوف على الفنى وكثرة المال ؛ فيقال فلان ذو ثروة إذا كان غنياً يمتلك أشياء كبيرة القيمة . أما في عرف الاقتصاديين فتطلق على كل ما يسد حاجة من حاجات الإنسان أيًا كانت قيمته .

غير أن هذا التعريف لا يزال في حاجة إلى توضيح وتكملة سنعرض لها فيما يلي :

١ - المنفعة L'Utilité

يصفون الشيء الذى يسد حاجة من حاجات الإنسان بأنه «نافع» ، أى فائدة به

خاصة « النفعة » . - فالنفعة بهذا المعنى شرط أساسي في اعتبار الشيء ثروة في نظر الاقتصاديين .

ولا يمد الشيء نافعاً في نظرهم ، أى قاعة به صفة النفعة ، إلا إذا توافر فيه شرطان :

(الشرط الأول) أن يرى الإنسان أنه صالح لأن يسد حاجة من حاجاته .

فكل شيء لا يرى الإنسان فيه هذا الرأي لا يعتبر نافعاً ، ولا يمكن تباعاً لذلك اعتباره ثروة ، ولو كان صالحاً في ذاته لأن يسد حاجة من حاجاته . - فليس في الكون شيء قد خلق عبثاً لا فائدة فيه للنوع البشرى . ولكن الإنسان - لأن معارفه لم تصل بعد إلى درجة الكمال - لم يكشف فائدة كل ما يحيط به من حيوان ونبات وجماد . وكل ما توصل إلى معرفة فائدته له لا يتجاوز قطرة من بحر إذا قيس بجميع ما يشتمل عليه هذا الكون . وهذه القطرة وحدها هي التي تعتبر في عرف الاقتصاديين نافعة ، أى متوافراً فيها شرط من شروط الثروة . ففي المملكة الحيوانية التي تعد فصائلها بمئات الآلاف ، لم يستخدم الإنسان منها في حاجاته المختلفة : في ما كله ومشربه وزينته ومرافق حياته وكآلياته المتعددة ، إلا نحو مائتي فصيلة . وكما من منافع مستورة وفوائد كامنة في الفصائل الأخرى لم يكشفها الإنسان ولم تصل إليها مداركه ! وفي عالم الحشرات ، الذي تجل أفرادها عن الحصر ، لم يكشف الإنسان بعد إلا منفعة عدد قليل منها . وكذلك الحال في مملكتي النباتات والجمادات .

غير أننا ، بفضل تقدم العلوم والمعارف الإنسانية ، نرى أن عدد الأشياء التي يكشف الإنسان منفعتها له آخذ بإطراد في الزيادة ، ونرى أن حدود الثروة تتسع تباعاً لذلك . وإليك مثال الفحم الحجري والميكروبات . فإن الإنسان لم يستخدم الفحم الحجري في البدأ إلا وقوداً في منزله ، فلم يكن معتبراً ثروة إلا من هذه الناحية فحسب .

ثم استخدمه لتوليد القوى المحركة . ومنذ زمن يسير ، وبفضل تقدم البحوث العلمية ، اهتدى الإنسان إلى كثير من المنافع المدفونة في باطن هذا المدن . فاستخرج منه غاز الاستصباح وطائفة كبيرة من مواد الصباغة والتلوين ، وكثيراً من الروائح العطرية وعدداً كبيراً من العقاقير الطبية وكل المواد المفرقة تقريباً . فحدود الثروة بصدد الفصح قد اتسعت تبعاً لاتساع معلوماتنا عنه . - وكذلك الميكروبات : فإن الإنسان لم يكشف قائدها في الشفاء وكسب الحصانة من الأمراض بمحقن الجسم بها إلا منذ زمن يسير .

ومن مفهوم هذا الشرط يتبين أن الشيء يعتبر نافعاً ، أى متوافراً فيه شرط من شروط الثروة ، متى اعتقد الإنسان أنه يسد حاجة من حاجاته ، ولو كان غير صالح في ذاته لأن يسد هذه الحاجة . وأمثلة هذا النوع كثيرة . فمن ذلك مخلفات القديسين والأولياء (إرب من جوسمهم ، أسنانهم ، ثيابهم ، الأشياء التي كانوا يستخدمونها ، الأدوات التي استخدمت في تمذيبهم . . . وهلم جرا) التي يتهاوت الناس على اقتنائها ، والتي كانت ولا تزال تعتبر من أجل الثروات ، لاعتقاد الناس أنها تحقق لمقتنئها كثيراً من المنافع المادية والأدبية . وكذلك بعض مياه معدنية يمتدح كثير من الناس قائدها في قويه الجسوم أو في شفاء بعض الأمراض ، مع أنه لم تقم أدلة علمية على صحة ما ينسبونه إليها . ومن هذا النوع بعض نباتات وبعض حيوانات وبعض أجزاء خاصة من حيوانات معينة يرى بعض الناس نفعها في شفاء الأمراض أو العمليات السحرية ، مع أنها مجردة في ذاتها من كل الخواص التي يلصقونها بها . ومن هذا القبيل المشروبات الروحية والمخدرات وما إليها من المواد التي يرى كثير من الناس نفعها للتقوية أو لتوليد الحرارة في الجسم ، مع أن العلماء والأطباء قد أجمعوا على

تجردها من هذه القوائد كلها وعلى أنه ليس فيها إلا الضرر المحقق للجسم والعقل والنسل ، اللهم إلا في بعض حالات تتصل بالطب والجراحة .

ومن هذا الشرط يتبين كذلك أن الشيء قد يكون ثروة عند أمة ولا يكون ثروة عند أمة أخرى ، وقد يكون ثروة عند شخص ولا يكون ثروة عند شخص آخر ، وقد يكون ثروة في عصر ولا يكون كذلك في عصر آخر .

(الشرط الثاني) أن يستطيع الإنسان استخدامه في سد حاجة من حاجاته .

فالأشياء التي يمتد الإنسان أنها صالحة لسد حاجة من حاجاته ولكن لا يستطيع استخدامها في سد هذه الحاجة لا تعتبر نافعة في نظر الاقتصاديين . وأمثلة هذه الأشياء كثيرة . فمن ذلك الغابات الشاسعة المملوءة بها المنطقة الاستوائية والتي لم يستطع الإنسان بعد استخدامها في حاجاته ، مع أنه لا يساور أحداً شك في نفعها ؛ والشلالات العظيمة المنتشرة في كثير من أنحاء المناطق المجهولة النائية والتي لم يستطيع الإنسان بعد الانتفاع بها ؛ والقوى التي أثبت العلماء احتمال الد والجزر عليها ولكن لم يستطع الإنسان بعد تسخيرها في حاجاته ؛ وعناصر « الألومينيوم » التي ذهبوا إلى وجودها في الصلصال ، ولكن لم يهتد بعد للوسائل التي يستطيع بها استخراجها . ومن هذا الشرط يظهر لك صحة ما سبق أن استنبطناه من الشرط السابق من أن الشيء قد لا يكون ثروة في عصر ، ولكن بفضل تقدم العلوم والمعارف الإنسانية لا يلبث أن يصبح من أجل الثروات . فقد يأتي اليوم الذي تستغل فيه غابات المنطقة الاستوائية وأنهارها وشلالاتها وتسخر قوى الد والجزر ويستخلص « الألومينيوم » من الصلصال . . . فتصبح هذه الأشياء نافعة وتضاف إلى قائمة الثروات .

٢ — الأشياء المادية ، والأعمال الإنسانية (الخدمات) والصفات النافعة

Les objets matériels, les services, et le bien immatériel

إن الأمور النافعة ، أى التوافر فيها الشرطان السابقان ، ليست مقصورة على « الأشياء المادية » ، بل تشمل كذلك طائفة كبيرة من « الأعمال والصفات الإنسانية » .

فن الواضح أن كثيراً من « الأعمال الإنسانية » نمتد أنها تسد حاجتنا بشكل مباشر ، أى بدون توسط شيء مادي ، ونستطيع استخدامها فى سد هذه الحاجات . فأعمال الطبيب تحقق لنا الشفاء والصحة . وأعمال المدرس تكسبنا المعلومات وتقفنا على حقائق الكون ، وأعمال القاضى تحقق لنا العدالة ، وأعمال الشرطى تحقق الأمن ... وهلم جرا . ولا شك أن الصحة وكسب المعلومات والعدالة والأمن ... وما إلى ذلك من أهم ما يحتاج إليه الإنسان .

ومن الواضح كذلك أن كثيراً من « الصفات » التلبس بها الإنسان يتوافر فيها صفة النفع ؛ وذلك كمسحة الإنسان وأخلاقه الفاضلة وقواه الجسمية والعقلية والثقافة المتبادلة بين شخصين ... وما إلى ذلك .

فهل يطلق اسم الثروة على « الأعمال » و « الصفات » الإنسانية النافعة كما يطلق على الفحم الحجري والحديد وما إليهما من الأشياء المادية التوافر فيها شرطاً للنفعة ؟

قد أجب على هذا السؤال بالإيجاب طائفة من علماء الاقتصاد السياسى . ولكن معظمهم يجهلون عليه سلباً ، فلا يطلقون اسم الثروة إلا على « الأشياء المادية » النافعة . وهذا رأى الأخير هو الصحيح . لأن الاقتصاد السياسى يقصر بحثه على

دراسة الأشياء المادية النافعة من حيث إنتاجها واستبدالها واستهلاكها وتوزيعها .
أما الخدمات التي يؤديها الناس بعضهم لبعض وأخلاق الإنسان وصفاته ومداركه ...
وما إلى ذلك من الأمور المعنوية غير القابلة للتداول، أى للانتقال من ملكية شخص
إلى ملكية شخص آخر ، فليست من بمحور الاقتصاد السياسى فى شىء . فالثروة
التي قلنا إنها موضوع دراسته يجب أن يفهم مدلولها على هذا الأساس .
ولهذا ينبغي أن نضيف إلى تعريف الثروة الذى وضعناه فى صدر هذا الفصل قيداً
جديداً للدلالة على أنها لا تطلق إلا على الأشياء المادية .

٣ — المجهود L' Effort وعلاقته بالثروة

لا يدرس الاقتصاد السياسى إلا الأشياء النافعة التى يحتاج الحصول عليها إلى
مجهود . أما الأشياء النافعة التى لا يحتاج الحصول عليها إلى مجهود كالهواء من حيث
إنه مادة للتنفس وأشعة الشمس من حيث إنها مصدر الحرارة والضوء ... وما إليهما،
فليست من موضوع الاقتصاد السياسى فى شىء . على أن إطلاق اسم « الثروة » على
مثل هذه الأشياء غير مسلم به من جمهور المشتغلين بهذا العلم .

حقاً إن كميات الهواء التى يحتاج الحصول عليها إلى مجهود يبذلها الإنسان فى عمل
آلات خاصة أو غيرها كهواء التنفس فى المناجم وفى الفواصات وفى السكك
الواقية من الغازات الخائقة ، وكالهواء المستخدم بآلات خاصة فى توليد القوى
المحركة ... ، لا يمارض أحد فى اعتبارها ثروة بالمعنى العلمى لهذه الكلمة . ومثل ذلك
يقال فى أشعة الشمس .

لهذا ينبغي أن نضيف إلى تعريف الثروة السابق قيداً آخر للدلالة على أنها
لا تطلق إلا على الأشياء التى يحتاج الحصول عليها إلى مجهود .

٤ — القيمة La Valeur والفرق بينها وبين الثروة

إن الحكم على الشيء بأنه ثروة يختلف اختلافا جوهريا عن الحكم عليه بأنه ذو قيمة . ويظهر الفرق بينهما في نواح كثيرة نكتفي بأن نذكر منها ما يلي :

(أولا) إن الحكم على الشيء بأنه ثروة يتضمن عقد نسبة بينه وبين الإنسان ؛ أما اعتباره ذا قيمة أو تقدير قيمته فيتضمن عقد نسبة وموازنة بينه وبين شيء آخر .

فإذا قلت : « إن هذا الشيء ثروة » كان معنى ذلك أنه شيء مادي يرى الإنسان أنه صالح لأن يسد حاجة من حاجاته ، ويستطيع استخدامه في سد هذه الحاجة ، ويحتاج للحصول عليه إلى مجهود منه . فالعلاقات التي أراعيها في الحكم على الشيء بأنه ثروة هي علاقات تربط ذلك الشيء بالإنسان . أما إذا قلت : « إن هذا الشيء ذو قيمة » ، كان معنى ذلك أنه يساوى كذا من الأشياء الأخرى أو من النقود . فالعلاقات التي أراعيها في الحكم على الشيء بأنه ذو قيمة هي علاقات تربط ذلك الشيء بشيء آخر .

فالحكم على الشيء بأنه ذو قيمة شبيه بالحكم عليه بأنه صغير أو كبير أو خفيف أو ثقيل ؛ لأن الحكم عليه بواحد من هذه الأوصاف يتطلب الموازنة بينه وبين شيء آخر .

فإن لم يكن في الكون إلا شيء واحد لا يمكن الحكم على قيمته ؛ كما أنه لا يمكن الحكم عليه بأنه صغير أو كبير أو خفيف أو ثقيل .

ولذلك عند ما نقول : « هذا الشيء له قيمة » ، لا تكون عبارتنا مفهومة اقتصادياً إلا إذا أضفنا إليها ما يفيد الموازنة بينه وبين شيء آخر ، بأن نقول : « إن له قيمة كذا من النقود » إذا كنا في أمة وحدة المبادلة فيها النقود ، أو « كذا متراً من النسيج القطنى أو كيلوجراماً من العاج أو من الملح ... » ، إذا كنا في أمة

وحدة المبادلة فيها التسيج القطنى أو العاج أو اللوح . . .

حقاً إننا نصف الشيء أحياناً بأنه قيم أو بأنه ذو قيمة كبيرة ولا يزيد على ذلك شيئاً . ولكننا نقصد من عبارات كهذه أنه يساوى كمية كبيرة من النقود؛ فوازنته بغيره مفهومة وإن لم ينص عليها صراحة . كما أننا عند ما نقول إن الزئبق ثقيل جداً، نقصد بذلك أن ثقله النوعى أعظم كثيراً من الثقل النوعى لبقية المعادن ؛ فوازنته بغيره مفهومة كذلك وإن لم ينص عليها .

ومن هذا يتبين أنه من المستحيل أن ترتفع قيم الأشياء كلها أو تنخفض فى آن واحد . لأن ارتفاع قيمة شيء عما كانت عليه يستلزم انخفاض قيمة شيء آخر والعكس بالعكس . فإن قيمة الشيء ، كما تقدم ، تقدر بالكمية التى يساويها من شيء آخر . فارتفاعها يستلزم زيادة هذه الكمية ، أى نقص قيمة الشيء الآخر ؛ وانخفاضها يستلزم نقص هذه الكمية ، أى ارتفاع قيمة الشيء الآخر . فلو فرضنا أن قنطار القطن يساوى فى وقت ما خمسة أرداب من القمح ، فإن ارتفاع قيمته لا يتصور إلا إذا ساوى أكثر من خمسة أرداب من القمح ، بأن ساوى ستة مثلاً ؛ وهذا معناه انخفاض قيمة القمح ، لأن الأردب منه بعد أن كانت قيمته خمس قنطار من القطن تصبح قيمته سدس قنطار فقط . وكذلك انخفاض قيمة القطن ، فإنه لا يتصور فى هذه الحالة إلا إذا ساوى القنطار كمية من القمح أقل من الكمية التى كان يساويها من قبل ، وهذا معناه ارتفاع قيمة القمح بالنسبة له .

ولما كانت النقود هى وحدة الاستبدال فى الأمم المتعدنة ترتب على ذلك أن ارتفاع قيمة شيء ما معناه انخفاض قيمة النقود بالنسبة له وبالعكس . فلو فرضنا أن قنطار القطن يساوى فى وقت ما جنهين ، فإن ارتفاع قيمته لا يتصور إلا إذا ساوى أكثر من جنهين ، بأن ساوى ثلاثة مثلاً ؛ وهذا معناه انخفاض قيمة النقود بالنسبة

لهذه السلة ؛ لأن الجنيه بعد أن كانت قيمته نصف قطار من القطن أصبحت قيمته ثلث قطار فقط . وانخفاض قيمته كذلك لا يتصور في هذه الحالة إلا إذا ساوى أقل من جنيهين ، بأن ساوى جنهما واحدا مثلا ؛ وهذا معناه ارتفاع قيمة النقود بالنسبة للقطن ؛ لأن الجنيه بعد أن كانت قيمته نصف قطار من القطن أصبحت قيمته قطاراً كاملاً .

ولذلك كان كل تغير في القيمة الذاتية للنقود يتجسم عنه تغير عكسي في أثمان الأشياء الأخرى جميعها . فإذا انخفضت القيمة الذاتية للنقود لأموار تتعلق بوفرتها أو كشف مناجم جديدة منها أو لأي سبب آخر ، نجم عن ذلك ارتفاع في أثمان الأشياء الأخرى جميعها بنفس النسبة التي انخفضت بها قيمة النقود . وإذا ارتفعت القيمة الذاتية للنقود لأموار تتعلق بندرتها أو نفاذ ما في مناجمها أو لأي سبب آخر ، نجم عن ذلك انخفاض عام في أثمان الأشياء الأخرى جميعها بنفس النسبة التي ارتفعت بها قيمة النقود . فالنقود عندنا في تقدير القيمة بمثابة المتر في تقدير الأطوال . فإذا زاد طول المتر عشرة سنتيمترات مثلاً انخفضت أطوال الأشياء الأخرى كلها بنفس هذه النسبة ؛ فإما كان طوله أحد عشر متراً يصبح طوله عشرة أمتار فقط . وإذا نقص طول المتر عشرة سنتيمترات مثلاً زادت أطوال الأشياء الأخرى كلها بنفس هذه النسبة ؛ فإما كان طوله تسعة أمتار يصبح طوله عشرة أمتار كاملة . وبذلك يفسر القانون الاقتصادي الذي يقول : « كل تغير في القيمة الذاتية للنقود يؤدي إلى تغير عكسي في الثمن » (والثمن هو قيمة الشيء مقدرة بالنقود^(١)) .

(ثانياً) أن وفرة الشيء وكثرته تزيد من الثروة فيه ولكنها تنقص من قيمته والعكس بالعكس .

(١) سندرس هذا الموضوع بتفصيل في الفترة التاسعة من الفصل الثالث .

زيادة الثروة في شيء ما معناها وفرة هذا الشيء وكثرة كميته ؛ في حين أن ارتفاع قيمته بنجم غالباً عن قلة كميته عن ذى قبل .

فالسبب الذى يؤدى إلى زيادة الثروة يؤدى إلى انخفاض القيمة ؛ وما يؤدى إلى قلة الثروة ينجم عنه زيادة القيمة . فإذا كشف مثلاً في بلاد ما منجم نحى وصل بفضل المستخرج من الفحم إلى ضعف ما كان عليه من قبل ، فإن ثروة هذه البلاد في هذا المعدن تزداد إلى الضعف ، في حين أن قيمته لا بد أن تنخفض عن ذى قبل إذا ظلت العوامل الاقتصادية الأخرى على الحالة التى كانت عليها قبل هذه الزيادة .

وقد أدركت الأمم الإنسانية هذا الناموس الاقتصادى منذ عصور متقدمة . ففى جاوة وسومطرة كان تجار التوابل يلجئون إلى إتلاف جزء من المحصول إذا ظهر لهم وفرته حتى لا تنخفض قيمته ؛ أى إنهم كانوا يقللون من الثروة لتزداد القيمة . — وهذا ما يفعله كثير من الأمم التمدنية فى المصور الحالية للمحافظة على قيم حاصلاتها : وما عهدنا يعمد باحراق البرازيل لكمية كبيرة من محصولها فى البن عند ما رأت وفرته وشمرت بالخطر الذى يهدد قيمته . وهذا ما تراعى شركات الإنتاج الكبيرة المسماة كارتل Cartels وترست Trusts إذ تحدد لكل شركة من الشركات المساهمة المشرفة عليها كمية الأشياء التى لا يصح لها تجاوزها فى الإنتاج ، وهو ما تلجأ إليه كذلك الحكومة المصرية وحكومات الولايات المتحدة أحياناً إذ تحدد لزراعة القطن مساحة من أرضها لا يصح تعديها وتماقب كل من يتجاوز هذا الحد .

ولو فرضنا أنه ؛ بفضل تقدم العلوم والمعارف والصناعات والمخترعات ، قد أصبحت كل الأشياء التى نعتبر ثروة وفيرة وفرة مياه البحار ورمل الجبال ، وأصبح فى متناول كل إنسان المحصول على ما يشاء المحصول عليه منها ، ففى هذه الحالة تفقد كل الأشياء قيمتها ، بل تحى كلمة القيمة من الماجم ومن لغات التخاطب ؛ على حين

أن ثروة العالم الإنساني تكون عندئذ قد بلغت أقصى درجة يمكن أن تبلغها .
ولهذين الفريقين وغيرهما من الأمور التي تختلف بها الثروة عن القيمة ، لم يكن
لقيمة الشيء أى وزن فى الحكم عليه بأنه ثروة . فالشيء متى كان مادياً يحتاج
الحصول عليه إلى مجهود ويرى الإنسان صلاحيته فى سد حاجة من حاجاته ويستطيع
استخدامه فى سد هذه الحاجة ، يصدق عليه أنه ثروة مهما كانت قيمته^(١) .

٥ - حاجات الإنسان وخواصها Les Besoins de l' Homme

غير أنه لا تزال فى تعريف الثروة نقطة تحتاج إلى شيء من الإيضاح : تلك هى
حاجات الإنسان التى ظهر أنه لا يحىض من الرجوع إليها فى الحكم على الشيء
بأنه ثروة . لذلك رأينا قبل أن ندع موضوع الثروة أن نقف هذه الفقرة على دراسة
حاجات الإنسان وخواصها .

تطلق حاجات الإنسان على الأمور التى تتعلق بها رغباته ، سواء أ كانت
ضرورية لحياته وبقاء نوعه كحاجات المأكل والمشرب والملبس والسكن والدفاع عن
النفس ، أم غير ضرورية لذلك كالحاجات المتعلقة بالثقافة والزينة والتدين والسياسة
والجلاء والسيطرة ... وما إلى ذلك . ويطلقون على الطائفة الأولى من هذه الحاجات
اسم « الحاجات الطبيعية » ، وعلى الطائفة الثانية اسم « الحاجات الاجتماعية » .

هذا ، ولحاجات الإنسان عدة خصائص تعرف بها وتمتاز بكثير منها عن حاجات

(١) هذا ، وقد جرت عادة بعض المؤلفين . بمناسبة كلامهم . فى تعريف الاقتصاد السياسى ،
عن القيمة والفرق بينها وبين الثروة ، أن يعرضوا لأسس القيمة ومقاييسها وما يتصل بذلك .
ولكننا - رغبة فى وضع هذه المسائل وضما الصحيح - أثرتنا لإرجاء الكلام عنها إلى أن يجند
موضوع الاستبدال .

ما عداه من الكائنات الحية ويتصل بكل منها أمور ذات بال من الوجهتين الاجتماعية والاقتصادية . وأهم هذه الخصائص ما يلي :

(أولا) أنها غير محصورة العدد ، أو غير قابلة للوقوف عند حد .

وهذه هي أهم خاصية تمتاز بها حاجات الإنسان عن حاجات ما عداه من الكائنات الحية . فحاجات النبات والحيوان لم تكند تزيد أو تتغير منذ عصور سحيقة ؛ بينما يطرد ازدياد حاجات الإنسان كلما تقدم به الزمن ورسخت قدمه في الحضارة .

ففي المصور الإنسانية الأولى كانت حاجات الإنسان ساذجة محدودة ، يكتفى في إشباعها بما تجود به الطبيعة عليه ، ولا يبذل في سبيل سدها إلا قسطا يسيرا من المجهود . فقد كان يكفيه في مأ كلة ثمرة يقتطفها أو شريحة فريسة يصيدها ، وفي مشربه حسوة من بئر أو جرعة من غدير ، وفي ملبسه جلد حيوان يستتر به أو ورق شجر يخصفه عليه ، وفي مسكنه مغارة ينحتها من الأرض ويأوى إليها إذا جن الليل ، وفي دفاعه عن نفسه أسنانه ويداؤه أو غصن شجر أو حجر يثق به عاديات الحيوان . — ولكنه لم يكد يسير في سبل الحضارة ، حتى أخذت حاجاته تكثر وتنشعب ، ويتسع نطاقها ، وتظهر منها في كل مرحلة طوائف كانت مجهولة له في الرحلة السابقة : فإذا بها الآن تجل عن الحصر ، وإذا بالطبيعة على قدرتها تظهر عاجزة عن سدها ، وإذا بالأرض على سمها لا تكفيه فيطمح إلى طبقات الجو ، وإذا بالجهد التي تتطلبها الحصول عليها تستنفد كل ما لديه من قوى الجسم والعقل . فقد أصبح يحتاج في أطمعته وحدها لآلاف مؤلفة من أنواع الحيوان والنبات والجماد ، ولأضفاف هذا العدد من الأدوات التي يستخدمها في إعدادها وجعلها صالحة للنفاء ، ولطائفة كبيرة من الماعون والآنية التي يستعين بها في تناولها ، ولكثير من الأثاث المتصل بمائدته وزخرفها . فإذا تأملت فيما تشتمل عليه مائدة أسرة من الأسرات الفقيرة — فضلا عن

الغنية - رأيت من صنوف الأغذية وما يتصل بها ما يمثل جهود آلاف مؤلفة من الخلق وتاج مئات من ممالك العالم . - ومثل ذلك يقال في الشرب والملبس والسكن وحاجات الدفاع عن النفس الفردى منها والجمعى .

ولم يقتصر الأمر على هذه « الحاجات الطبيعية » ، أى الضرورية لحفظ الإنسان وبقاء نوعه من مأكل ومشرب وملبس ومسكن ووسائل دفاع عن النفس ، بل زودته المدنية بنوع آخر أكثر عدداً وأوسع نطاقاً يطلق عليه اسم « الحاجات الاجتماعية » ؛ وذلك كحاجاته المتعلقة بالثقافة والزينة والتدين والسياسة والجاه والسيطرة على غيره وتكوين الأسرة والترية والفنون الجميلة . . . وهلم جرا .

فأشبه الإنسانية بالطفل لا يشعر في مبدأ حياته إلا بالقليل من الرغبات ، ثم تتسع دائرة حاجاته كلما تقدمت به السن . وما المدنية فى الحقيقة إلا تعدد مطالب الإنسان وكثرة حاجاته ؛ ولا تتمدين أمة من الأمم إلا بزيادة حاجاتها وتمقيد طرق معيشتها .

(ثانياً) إن كل حاجة منها يكفى لإشباعها مقدار محدود من الأمور المادية أو الممنوية . فتقل الرغبة فى الشيء كلما حصل الإنسان على جزء من هذا المقدار حتى يصل إلى آخره ، فتسد حاجته منه وتنعدم رغبته فيه . فإن تهادى فى الحصول عليه بعد ذلك تحولت الرغبة إلى ألم .

فحاجة الإنسان إلى الشرب مثلاً يكفى لإشباعها مقدار محدود من الماء ، كلما شرب الإنسان كمية منه قلت رغبته حتى يصل إلى آخره فتسد حاجته وتنعدم الرغبة . فإذا تهادى فى الشرب بعد ذلك أخذت رغبته فى الماء تتحول إلى ألم ربما أفضى إلى الموت . وقد كانوا فى العصور الوسطى يذبون الجرمين بصب كيات كبيرة من المياه فى

أغواهم : فيزهقون الأرواح بما هو مصدر الحياة . - وكذلك حاجة الإنسان للغذاء : فإنه يكفي في إشباعها كمية محدودة من الأغذية ؛ فإذا تناولها الشخص انصدمت رغبته في الطعام ؛ فإن تبادى في الأكل أخذت رغبته تتحول إلى ألم . - وقس على ذلك بقية حاجات الإنسان .

وليست هذه الخاصة صحيحة في الحاجات الطبيعية فحسب ، أى في الحاجات اللازمة لبقاء الإنسان كالأكل والشرب وما إليهما ، بل تصدق كذلك على ما سميناه بالحاجات الاجتماعية . غير أن المقدار الذى يكفي لسد حاجة من الحاجات الطبيعية يمكن تقديره بضبط وإحكام ؛ في حين أن المقدار الذى يكفي لسد حاجة من الحاجات الاجتماعية مرن لا يقف عند حد مضبوط دقيق . فكمية الملابس مثلا التى تسد حاجة سيدة فى زينتها لا يمكن تقديرها بشكل دقيق كما يمكن تقدير كمية الماء التى تكفى لسد ظمئها . ولكن ليس من شك فى أن لكل حاجة من هذه الحاجات الاجتماعية - مهما كانت مرنة فى سدها - درجة لإشباع متى بلغها الإنسان أخذت رغبته فى الأشياء تقل تدريجياً حتى تنعدم ثم تنقلب إلى ألم .

حقاً إن رغبة الإنسان فى النقود لا يمكن أن تقف عند حد ولا يكفي لإشباعها أى مقدار منها مهما عظمت كميته . ولكن سبب هذا راجع إلى أن النقود لا يرغب فيها الإنسان لذاتها ؛ وإنما يرغب فيها لأنها وسيلة لسد حاجاته ، ولأنها الوسيلة الغنوة فى الأمم المتحضرة لسد الحاجات . ولما كانت حاجات الإنسان غير محصورة العدد وغير قابلة للوقوف عند حد كما تقدم فى الخاصة الأولى ، كان لزوماً ألا تنتهى أبداً رغبة الإنسان فى الوسيلة التى تسدها جميعاً . هذا إلى أننا إذا أنعمنا النظر تبين لنا أن حاجة الإنسان إلى النقود نفسها حداً تأخذ بمرءه الرغبة فى التناقص (وإن كان لا يتصور انعدامها أو تحولها إلى ألم فى الماديين من الناس) . فالسرور الذى يحدّه

لصاحب الملايين ربحه لبلغ من المال ليس شيئاً مذكوراً إذا قيس بالسرور الذي يمدحه
لفقير معدم ربحه لثل هذا المبلغ .

(ثالثاً) أن كل حاجة ، مهما ضمنت سيطرتها على النفس وقلت الرغبة فيما يسدها
أو انعدمت عقب إشباعها ، لا تزول بتاتاً بل تتجدد سيطرتها على النفس وتتجدد
الرغبة فيما يشبعها بتجدد الحالة التي ظهرت فيها ، ويكثر هذا التجدد كلما كانت وسائل
الإشباع ممكنة ميسورة . وإذا تكرّر الإشباع عدة مرات بشكل واحد وفي ظروف
متجانسة تحولت هذه الرغبة إلى عادة ثابتة يصب على الإنسان مقاومتها ويصعب
عليه التخلص منها ؛ وإذا حاول ذلك تعرض لأضرار جسمية أو لآلام نفسية أو
لكليهما معا .

فرغبة الإنسان في شرب القهوة بعد الأكل مثلاً يكفي لإشباعها كما تقدم في
الخاصة الثانية مقدار محدود منها تسد الحاجة بعد الحصول عليه . غير أن هذه الرغبة
لا تزول بتاتاً بل تتجدد عقب الأكلة الثانية وهكذا . ويكثر هذا التجدد وتقوى
الرغبة في كل مرة منه كلما كان الحصول على القهوة ميسوراً ؛ وإذا تكرّر إشباع هذه
الرغبة بشكل واحد وفي ظروف متجانسة لا يلبث تناول القهوة بعد الأكل أن
يتحول إلى عادة ثابتة لا يمكن التخلص منها بدون أن يتعرض الشخص لأضرار
جسمية أو نفسية . - وقس على هذا المثال كل حاجات الإنسان طبيعياً واجتماعياً .

ولهذه الخاصة يصادف أصحاب المصانع وأولو الأمر في الحكومة مقاومة كبيرة
من جانب عمالهم وموظفيهم كلما حاولوا تخفيض أجورهم ومرتباتهم . وذلك أنهم قد
ألفوا حاجات معينة وزعوا عليها دخلهم ، وأخذوا يكررون إشباعها بأشكال
متجانسة حتى صارت عادات ثابتة لديهم . فانقاص مرتباتهم يضطرمهم إلى التخلص

من بعض هذه الحاجات التي تحولت بتكرار إشباعها إلى عادات . وقد علمت أن هذا يمرضهم للفت والضرار .

وإذا أضفت إلى ما قلناه أن كثيراً من العادات المكتسبة لا تلبث أن تستقر في الإنسان وتشكل جسمه ومجموعه العصبي تشكيلاً خاصاً يجعلها قابلة للانتقال بطريق الوراثة من الأصول إلى الفروع ، تبين لك أهمية هذه الخاصة في عالم الاقتصاد وآثارها في تقدير مستويات المعيشة لمتخلفي الطبقات وفي ثبات هذه المستويات ودوامها على كرم المصور .

هذا ، ويستنبط من نص هذه الخاصة أنه إذا كانت وسائل الإشباع غير ميسورة للشخص قلّ تجدد رغبته حتى تنعدم ؛ لأنّ الشهور باستحالة وسائل الإشباع أو بصعوبة الحصول عليها كفيلاً بهدنة الرغبة تدريجياً حتى ينعدم تجددوها .

ولذا كان أقرب طريق للقضاء على العادات القبيحة هو القضاء على وسائل إشباعها . فإذا أردنا أن نقضى على عادة شرب الخمر مثلاً كان أيسر سبيل لذلك أن نمنع استيرادها من الخارج ونحظر صنعها في البلاد . وهذا هو ما لجأت إليه حكومات الولايات المتحدة عند ما حظرت على الشعب شرب الخمر ، وما تلجأ إليه الآن كل الدول المتقدمة في محاربة المخدرات . غير أن هذه الوسيلة كثيراً ما تخفق في تحقيق الغرض المقصود منها ، وكثيراً ما يترتب عليها نتائج ضارة من النواحي الجسمية والعقلية والاجتماعية .

ولا يظهر أثر هذه الوسيلة إلا في « الحاجات الاجتماعية » . أما « الحاجات الطبيعية » فلا يقلّ تجدد الرغبة في سدها إذا تمذرت وسائل إشباعها أو استحالت . فالإنسان إذا احتاج للغذاء وأعيتته وسائل الحصول عليه ، لا تضعف لذلك رغبته فيه ، بل تظل ملحّة حتى يفارق الحياة إذا تنطعت به الأسباب ولم يجد ما يسد رمقه .

(رابعاً) حاجات الإنسان يحل بعضها محل بعض ويترد بعضها بعضاً .

فن اعتاد الاختلاف إلى السراح مثلاً في أوقات فراغه قد يمرض له ما يرغبه في الاختلاف إلى قاعات المحاضرات أو إلى دور الكتب في نفس الأوقات التي كان يقضيها بالسراح ، ويتكرر منه ذلك ، فلا تلبث حاجته إلى سماع المحاضرات أو إلى البحث في دور الكتب أن تحل محل حاجته القديمة إلى شهود التمثيل وتطردها ، أو على الأقل تجردها من كل سيطرة على نفسه . ومن اعتاد ارتياد البحيرات والمستنقعات لصيد الطيور قد يمرض له ما يرغبه في العزف على الآلات الموسيقية في نفس الأوقات التي كان يقضيها في الصيد ، فلا تلبث حاجته إلى العزف أن تحل محل حاجته إلى الصيد وتطردها ، أو على الأقل تجردها من سيطرتها على نفسه . - وقس على ذلك كل ما للإنسان من « حاجات اجتماعية » .

نقول : « حاجات اجتماعية » ؛ لأن الحاجات التي سميناهـا « بالحاجات الطبيعية » لا يصدق هذا عليها . فحاجة الإنسان للغذاء مثلاً لا يمكن أن تحل محلها أية حاجة أخرى .

(خامساً) وسائل إشباع الحاجة وطرقه يحل بعضها محل بعض كذلك ويترد بعضها بعضاً .

فن اعتاد تناول القهوة بعد الطعام مثلاً قد يتناول بدلها منها آخر كالشاي ويتكرر منه ذلك فتحل رغبته في تناول الشاي بعد الطعام محل رغبته في تناول القهوة وتطردها . والفرنسي الذي يروى ظمأه بالنبيذ قد يشرب بدله الماء القراح ويتكرر منه ذلك فتحل حاجته إلى شرب الماء محل حاجته إلى شرب النبيذ وتطردها . ومن اعتاد شغل أوقات فراغه بقراءة الروايات مثلاً قد يقرأ بدلها المجلات العلمية أو الصحف السياسية ويتكرر منه ذلك فتحل رغبته في قراءة المجلات والصحف محل رغبته في قراءة

الروايات . ومن اعتاد ركوب الجياد في زهره وأسفاره قد يركب بدلها السيارات أو الدراجات فتحل حاجته إلى استخدام إحداها في زهره وأسفاره محل حاجته إلى استخدام الخيول وقس على تلك الأمثلة جميع الوسائل التي تسد بها حاجات الإنسان لا فرق في ذلك بين الطبيعي منها والاجتماعي .

والفرق بين هذه الخاصة والخاصة السابقة يتضح بالتأمل في الأمثلة التي أوردناها لكل منهما . ففي أمثلة الخاصة السابقة نرى أن الحاجة تحمل محل حاجة أخرى وتطردها ؛ في حين أننا لا نرى في أمثلة هذه الخاصة إلا وسيلة من وسائل إشباع الحاجة تحمل محل وسيلة أخرى كانت تستخدم في سد الحاجة نفسها .

وهاتان الخاصتان تخففان كثيراً من حدة الخاصة الثالثة وتلطفان من عنفها وقساوتها . ولذلك كانتا جليلتي النفع لطوائف المستهلكين من الناحية الاقتصادية . فإمام إذا شق عليهم سد حاجة اعتادوها أحلوا محلها حاجة أخرى سهلة الإشباع يسيرة التكاليف ، فلا تلبث أن تنفسهم الحاجة الأولى ؛ وإذا عز عليهم سد حاجة بوسيلة خاصة اعتادوها أحلوا محلها وسيلة أخرى في متناول أيديهم ، فلا تلبث رغبتهم في الوسيلة الجديدة أن تمحو رغبتهم في الوسيلة القديمة . فقد يلجأ الإنسان إلى شرب القهوة أو محلول الحلبة بدل الشاي إذا غلا ثمنه وعز وجوده . والمدخن قد يمتاض عن التدخين بامتصاص الحلوى إذا اضطرت حاله . وممرئاد المسارح قد يستبدل بها زيارة أقربائه أو مسامرة أهله إذا رأى ذلك خيراً له أو أعوزته النقود وهم جرا . وعلى هاتين الخاصتين يعتمد الربون أيما اعتماد في تهذيب النفس وتقويم أخلاقه . فإمام مثلاً ينفرون مجرى غرائز الأطفال ويحوّلون طرق إشباعها كلما آتسوا منها خروجاً عن الجادة . فإذا آتسوا من الطفل ميلاً شديداً إلى المقاتلة مثلاً ، ورأوا أن هذه النزعة قد أخذت تتجه اتجاهاً سيئاً الأثر في أخلاقه ، عملوا على تغيير مجراها

من مقاتلة إخوانه والبطش بصغار زملائه إلى لعب الكرة أو تسلق القمم أو حل المسائل الرياضية ... وما إلى ذلك من الأمور التي يسودها عنصر التقلب على صعوبات معنوية والتي من شأنها أن تشبع غريزة المقاتلة من طريق مشروع . وهذا ما يسميه علماء النفس « بتملية الغريزة » ؛ ولا يرى في مثله الاقتصاديون أكثر من انتفاع بإحدى الخاصيتين اللتين نحن بصدد الكلام عنهما . فهو عبارة عن إحلال وسيلة إشباع الحاجة محل وسيلة أخرى للحاجة نفسها . - ومن ذلك يتبين لك أنه لولا وجود هاتين الخاصيتين في حاجات الإنسان لضاقت سبل الإصلاح أمام الرين .

وإلى هاتين الخاصيتين يلجأ كذلك كثير من المصلحين الذين يسمون في القضاء على الأمراض الاجتماعية وتطهير الشعب أو بمض طبقاته من المادات الضارة . فترام يعملون على أن يحلوا محل الحاجات الدينية الرغبة في حاجات نبيلة . فإذا انتشر بين طبقات المال مثلاً مرض اجتماعي كالقمار أو إدمان الخمر ، ترى المصلحين يختارون غالباً للقضاء عليه طريقة « الإحلال » . وذلك بأن ينشئوا لهذه الطبقات منتهيات يتاح لهم فيها التمتع بلذات بريئة شريفة (موسيقى ، خيالة ، تمثيل ... الخ) تملئ من شئونهم وتهذب من عواطفهم ؛ أو بأن ينشئوا لهم قاعات للمحاضرات العلمية والاجتماعية ويرغبوهم في الاختلاف إليها بشتى الوسائل ؛ أو بأن يطلبوا إلى الحكومة أن تلتق على كاهل المال بعض تبعات سياسية تعودهم الاشتراك في شئون البلاد ويشغلهم الاهتمام بها عن ارتياد دور القمار وحانات الخمر .

وإلى هذه الطريقة يلجأ كذلك كثير من المستعمرين إذا آتسوا من الأمم الخاضعة أتباهاً نحو المطالبة بحقوقها ورغبة في التحرر من نير الاستبداد أو طموحاً إلى الرق . فترام يشغلونها بمحاجات أخرى حقيرة تستحوذ على نفوس أهلها وتنسيهم مطالبهم وتحل محل رغباتهم الأولى .

(سادساً) حاجات الإنسان تتألف ويرتبط بعضها ببعض ويكمل بعضها بعضاً ، فيتكون منها مجموعات تشتمل كل مجموعة منها على عدد كبير من الحاجات المترابطة المتماصة التي لا يمكن أن تشبع حاجة منها إشباعاً كاملاً إلا إذا أشبعت جميع الحاجات المتصلة بها .

فحاجة الإنسان إلى الغذاء مثلاً قد اتصلت بحاجته إلى الجلوس على كرسي في أثناء تناوله ، وإلى مائدة تصف عليها أصنافه ، وإلى استخدام آتية خاصة ومُدى وملاعق . . . ، وإلى أن يشترك معه في المائدة أفراد أسرته أو أصدقاؤه ، وإلى الحديث معهم ، وإلى التدخين أو شرب القهوة بعد الفراغ . . . وهلم جرا . وقد تتصل بحاجات أخرى أجنبية عن الغذاء والمائدة كسماع الموسيقى أو رؤية أزهار جميلة في أثناء الطعام وما إلى ذلك . فإذا لم تشبع كل هذه الحاجات شعر الشخص أن حاجته الأصلية إلى الغذاء لم تسد ولم تنل حظها الكامل ، وإن كان قد تناول من الطعام والشراب نفس الكميات والأصناف التي اعتاد أن يتناولها . - وقس على ذلك كل حاجات الإنسان سواء في ذلك الطبيعي منها والاجتماعي .

٦ - ثروة الأمة وأنواعها

لكل أمة نصيب من الثروات العالمية ينسب إليها ويمتد ملكا لها دون غيرها . وتتكون ثروة كل أمة من جميع ما يحتوي عليه قطرها من الأشياء التي يصدق عليها تعريف الثروة السابق والتي لا يتازعها فيها منازع من الأمم الأخرى . وتنقسم هذه الأشياء باعتبار ملاكها المباشرين إلى ثلاثة أقسام :

(١) ثروات الأفراد : وثروة كل فرد هو مقدار ما يملكه من الأشياء الثابتة أو المنقولة التي يصدق عليها تعريف الثروة السابق .

هَذَا ، وثروة الأفراد جزء هام من ثروة الأمة التى ينتسبون إليها ؛ لأن الأشياء التى يمتلكونها يمود نفسها بشكل غير مباشر إلى مجموع أمتهم وبشكل مباشر إلى أشخاصهم وهم جزء من الأمة .

(٢) ثروات الجماعات : وهى الثروات التى يملكها أشخاص معنويون كالجمعيات الخيرية والأحزاب السياسية والأكاديميات والفرد التجارية والكنائس . فإن هذا النوع من الثروات لا يملكه أفراد بعينهم ، وإنما يملكه أشخاص معنويون ، *Personnes Juridiques, Personnes morales* . أى هيئات لها وجود شرعى وإن لم يكن لها وجود حسى . فثروة « الجمعية الخيرية الإسلامية » بمصر مثلا ليست ملكا لأفراد معينين بل لتلك الهيئة المنوبة التى يطلق عليها هذا الاسم .

وغنى عن البيان أن ثروات الجماعات جزء كبير من ثروة الأمة التى تنسب إليها ، فإن نفع هذه الثروات عائد لا محالة إلى الأمة نفسها .

هذا ، وقد ذهب كثير من مؤرخى القوانين إلى أن الثروات الجمعية أو ملكية الجماعات *Propriétés collectives* سابقة فى تاريخ ظهورها للثروات الفردية . فالمعار مثلا كان عند معظم الأمم فى المصور القديمة ملكا للمشائر أو للقبائل لا للأفراد ؛ فكان المالك الحقيق للمعار هو ذلك الشخص المنوى السمى بالمشيرة أو القبيلة لا الأفراد الذين تتألف منهم . ولذلك أباح القانون الرومانى القديم (*Loi des Douze Tables*) للدائن أن يحجز على مدينه أى على جسمه وما يتصل به *Système des voies d'exécution sur la personne* ويسترقه أو يبيعه أو يقتله إذا لم يف بدينه ، ولم يمح له الحجز على أمواله ؛ لأن المشائر وحدها هى التى كانت مالكة للأموال ، أما الأفراد فلم يكونوا يملكون إلا أجسامهم وما يتصل

بها اتصالا مباشرا^(١) . - والتوراة تنبئنا أن الأراضى التى احتلها العبريون بعد خروجهم من التيه قسمت بين قبائلهم لا بين أفرادهم^(٢) .

وذهب بعضهم إلى تقيض هذا رأى ، ققرر أن الملكيات الفردية سابقة في ظهورها للملكيات الجمية ؛ مستدلا على ذلك بأن أول ملكية ظهرت فى العالم الإنسانى هى ملكية الفرد للملابسه وأدوات زيفته وحليه وأسلحته . . . ثم ملكيته لزوجه وأرقائه وأولاده ؛ وبأن الملكيات الجمية للعقار لا ينبئنا التاريخ بظهورها إلا فى عصور لاحقة للمصور التى كان يملك فيها الأفراد الأشياء السابق ذكرها .

والذى أميل إليه وتؤيده بحوث علم الاجتماع أنه لم يخل عصر من عصور الإنسانية من هذين النوعين من الملكية . وكل ما هنالك أن بعض الأشياء اقتصرت ملكيتها على الأفراد وظلت كذلك إلى يومنا هذا (ملابس الإنسان مثلا) ؛ وبعضها اقتصرت ملكيتها على الجماعات وظلت كذلك إلى عصرنا الحاضر فلم تكن يوما ما ملكا للأفراد (الطرق العمومية مثلا) ؛ وقسم منها تناوبته الملكية الفردية والملكية الجمية مع أسبقية الأولى للثانية (المساكن مثلا) ؛ وقسم آخر تناوبته مع أسبقية الثانية للأولى (الأراضى الزراعية مثلا) .

(٣) ثروات الحكومات : وهى فى الحقيقة نوع من ثروات الجماعات ، لأن الحكومة ليست إلا شخصا معنويا . وتشمل ثروة الحكومة كل ما تملكه باعتبارها حكومة للبلاد من الأموال الثابتة أو المتقولة .

وأموالها هذه تنقسم من حيث قابليتها للمبادلة إلى قسمين : -

(١) انظر مؤلفى Contribution à une Théorie sociologique de l'Esclavage

صفحات ٨٠ - ٨٣ ، ١٩٥ ، ٢٠٢ .

(٢) انظر مثلا « سفر العدد » آيات ١٣ - ١٦ من الجزء الرابع واقلادين .

١ — أموال قابلة للعبادة ؛ وهي ما تملكه من الأراضي والمحاجر والنبات والمصايد وما إليها .

ب — أموال غير قابلة للعبادة وتعرف بأموال المنافع العامة كالطرق العمومية والتزخّمات والفنارات والآثار القديمة وما إلى ذلك .

ثانيا - منهج الاقتصاد السياسي

ذكرنا في صدر هذا الفصل أن بحوث الاقتصاد السياسي ترمى إلى دراسة الثروة دراسة علمية من حيث إنتاجها واستبدالها وتوزيعها واستهلاكها ؛ وأن الإلزام بموضوع هذا العلم متوقف إذن على معرفة ثلاثة أمور : أحدها الثروة ؛ وثانيها الدراسة العلمية وخصائصها ؛ وثالثها مدلول كل من الإنتاج والاستبدال والتوزيع والاستهلاك^(١) . ثم درسنا في الفقرات السابقة النقطة الأولى وهي الثروة .

وسنأخذ الآن في توضيح النقطة الثانية وهي دراسة الاقتصاد السياسي لمسائله . وهذه النقطة يتوقف شرحها على علاج الموضوعات الآتية :

١ — أغراض الاقتصاد السياسي

يرى الاقتصاد السياسي من وراء دراسته للظواهر المتعلقة بإنتاج الثروة واستبدالها وتوزيعها واستهلاكها إلى أغراض وصفية تحليلية يرجع أهمها إلى الأمور الآتية :

(١) الوقوف على حقيقة هذه الظواهر وأقسامها والعناصر التي تتألف منها والشروط التي تتوقف عليها . . . وهلم جرا .

(٢) الوقوف على نشأتها وتطورها واختلافها باختلاف المصور والأمم .

- (٣) الوقوف على الوظائف التي تؤديها في مختلف المجتمعات الإنسانية .
(٤) الوقوف على العلاقات التي تربطها ببعضها ببعض والتي تربطها بما عداها .
(٥) الكشف عن القوانين الخاضعة لها في كل ناحية من نواحيها . وهذا هو الغرض الأساسي لبحوث الاقتصاد السياسي ؛ بل في استطاعتنا ، بدون مبالغة في القول ، أن نقرر أنه غرضها الفذ . وذلك أن الأغراض السابقة ليست في الواقع إلا وسائل للوصول إليه . فعالم الاقتصاد السياسي لا يعرض لحقيقة الظواهر الاقتصادية ونشأتها وتطورها ووظائفها والعلاقات التي تربطها ببعضها ببعض والتي تربطها بغيرها . . . لا يعرض لهذا كله إلا ليصل على ضوئه إلى كشف القوانين الخاضعة لها .

٢ — قوانين الاقتصاد السياسي

تمهيد في معنى القوانين واتساع نطاقها .

تطلق كلمة القوانين في العرف العلمي على الأصول العامة التي تبين ارتباط الأسباب بمسبباتها والمقدمات بنتائجها اللازمة ؛ أو بمباراة أخرى : التي تنبئ بمحدوث نتائج معينة لازمة إذا حدثت أسباب خاصة وترجع النتائج الحادثة إلى أسبابها . فها يقرر علماء الرياضيات والطبيعات وغيرهم من القواعد التي تبين علاقة السببية بين أمرين أو أكثر يصدق عليه اسم قوانين . وذلك كقوانين ضرب عدد في عدد^(١) وقوانين الربح^(٢) وقانون تساوي المثلثين في الرياضيات^(٣) ، وقانون الجذب العام وقانون

(١) مثال ذلك : إذا ضربت أربع وحدات في خمس وحدات كان الحاصل عشرين وحدة .

(٢) مثال ذلك : ربح مبلغ ما يساوي حاصل ضرب رأس المال في الزمن في السعر مقسوما على مائة .

(٣) مثال ذلك : ينطبق المثلثان كل على الآخر تمام الانطباق إذا ساوى في أحدهما ضلعان والزاوية المحصورة بينهما ظاهراً في الآخر .

يويل^(١) في الطبيعات ... وهلم جرأ .

هذا ، وقد فطن الإنسان منذ عصور سحيقة في القدم إلى خضوع الكواكب والنجوم في سيرها ويزوغها وأقوالها لقوانين ثابتة مطردة ؛ هدته إلى ذلك مشاهداته اليومية وملاحظته لاطراد النظام الذي تسير عليه هذه الأجرام . وعلى هذه المشاهدات أسس علم من أقدم العلوم التي عرفها بنو الإنسان وهو علم الفلك .

ومع ارتقاء الفكر الإنساني . أخذ الاعتقاد بخضوع الظواهر لقوانين ثابتة يتسع نطاقه قليلا قليلا حتى شمل كل نواحي الطبيعة وكل مظاهر الحياة ، وحفز الباحثين على إنشاء علوم الطبيعة والكيمياء والجغرافيا والبيولوجيا والفيزيولوجيا والتاريخ الطبيعي ... وما إلى ذلك من البحوث التي لم تقادر ظاهرة من ظواهر الطبيعة ولا ناحية من نواحي النمو إلا كشفت عما يسيطر عليها من قوانين .

ولم يمس على ذلك أمد طويل حتى تمكن العلماء من الوقوف على القوانين الطبيعية الخاضعة لها الرياح والعواصف والأمواج . . . وما إلى ذلك من الظواهر التي كانت مضرب الأمثال في الثقل وعدم الاستقرار والتي كان الشعراء يتخذونها رمزا للتحرر من ربة القواعد والقوانين . فأنشوا « المتيورولوجيا » (علم الأحوال الجوية) و « الاسيونوجرافيا » (علم أحوال المحيطات) وتمكنوا في بحوثهم الجغرافية وغيرها من الكشف عن القوانين الخاضعة لها التيارات البحرية والزلازل والبراكين .

وقد كان لازماً بعد هذا كله أن تتجه الأفكار شطر الإنسان والمجتمع الإنساني وأن يتساءل الباحثون عما إذا كانت الأعمال الإنسانية الفردية والاجتماعية خاضعة

(١) في درجة الحرارة الواحدة تكون حجوم مقدار معين من غاز مناسبة للضغوط الواقعة عليه تناسباً عكسياً .

لقوانين شبيهة بالقوانين الخاصة لها ظواهر الطبيعية . غير أنهم قد طال تساؤلهم وترددوا كثيراً بهذا العدد . وذلك أن كلا من الظواهر الفردية والاجتماعية تبدو حرة طليقة غير خاضعة لا تسميه بالقوانين . فالأولى تبدو أنها من صنع الفرد يسيطر عليها ويسيرها وفق ما يراه ؛ والأخرى تبدو أنها من صنع المجتمعات تخلفها خلقاً وتغير فيها حسب ما تشاء وتشاء لها أهواؤها . فتذكر الفرد أمراً من الأمور ونسيانه لأمر آخر ، وارتفاع عن سلمة أو انخفاضه ، واختلاف نظم الزواج أو تغير مدلول كلمة ما في عصرين ... كل هذه الأمور وما إليها من الظواهر الإنسانية الفردية والاجتماعية يظهر للنظرة الأولى أنه لا سيطرة عليها لتغير إرادة الأفراد والمجتمعات وأهوائهما ، ويصعب بدءاً ذي بدء الاعتقاد بخضوعها لقوانين ثابتة مطردة كالقوانين الخاصة لها القمر في ترايده وتناقصه أو النهار والليل في اختلافهما باختلاف الفصول .

لثل هذه الشبهات لم ينفك الباحثون يقدمون في هذا السبيل رجلاً ويؤخرون أخرى ، حتى ظهر في أواخر القرون الوسطى العلامة ابن خلدون وألف مقدمته الشهيرة التي أثبت فيها بالأدلة القاطعة أن أعمال المجتمع وظواهر العمران خاضعة في مختلف نواحيها لقوانين لا تقل في صرامتها واطرادها عن القوانين الخاصة لها الظواهر الطبيعية . — غير أن آراءه وبحوثه في هذه الناحية لم يتج لها ما كانت أهلاً له من الذبوع والانتشار وما كان يموزها من التنقيح والتهذيب إلا في القرن الثامن عشر الميلادي . فقد ظهر في هذا القرن في مختلف بلدان أوروبا وبخاصة في فرنسا طائفة من قادة الفكر لم تدع مؤلفاتهم أي مجال للرب في خضوع الظواهر الاجتماعية بمختلف أنواعها لقوانين يمكن استنباطها من ملاحظة هذه الظواهر في مختلف أحوالها وفي شتى الأمم والمصور . وقد كان على رأس هذه الطائفة العلامة « منتسكيو » صاحب المؤلف الشهير « روح القوانين » وجماعة « الفيزيوكراتيين » الذين سنعرض فيما يلي

لكثير من آرائهم وبحوثهم . ومن ذلك الحين أخذ المشتغلون بدراسة الظواهر الاجتماعية يوجهون كل عنايتهم إلى كشف القوانين الخاضعة لها ، وأخذت العلوم الإنسانية تظهر شيئاً فشيئاً وينمو عددها قليلاً قليلاً ويتكون من فروعها مجموعة حديثة بجانب المجموعتين القديمتين وأعنى بهما العلوم الرياضية والطبيعية . ولم ينتصف القرن التاسع عشر حتى تم تكوين هذه المجموعة أو كاد على يد الملامة الفرنسي « أوجيست كونت » Auguste Comte الذى ضم شتاتها ونظمها وحاول أن يدخل جميع فروعها تحت لواء علم واحد سماه « السيوسولوجيا » La Sociologie (أو علم الاجتماع) .

قوانين الاقتصاد السياسى

على هذا الأساس قام الاقتصاد السياسى كما قام غيره من العلوم الاجتماعية ، واتجهت عناية الباحثين فيه إلى كشف القوانين الخاضعة لها الظواهر الاقتصادية المتعلقة بإنتاج الثروة وتداولها وتوزيعها واستهلاكها . - وقد اهتموا إلى طائفة كبيرة من هذه القوانين نذكر لك من أمثلتها قوانين المرض والطلب^(١) وقانون تغير القيمة الدائية للنقود^(٢) وقوانين حاجات الإنسان^(٣) وقانون التحديد الكلى وقانون تحديد

(١) سيأتى الكلام على هذه القوانين بتفصيل فى الفقرة الخامسة من الفصل الثالث . وبمجلها : يرفع الثمن كلما زاد الطلب أو قل العرض وينخفض الثمن كلما قل الطلب أو زاد العرض . - كلما ارتفع الثمن قل الطلب وزاد العرض وكلما انخفض الثمن زاد الطلب وقل العرض .

(٢) تقدمت الإشارة إلى هذا القانون بصفحة ١٣ وسيأتى الكلام عنه بتفصيل فى الفقرة التاسعة من الفصل الثالث .

(٣) هى القوانين المبينة لحواص هذه الحاجات وعلاقة هذه الحواص بالحياة الاقتصادية والاجتماعية . وقد تكلمنا عنها بصفحة ١٥ وتوابها .

الملة في مدة معينة وقانون تناقص الملة وقانون تزايد الملة^(١) وقانون جريشام^(٢) ،
وقانون ريكاردو^(٣) وقانون ملتوس في نمو عدد السكان والموازنة بينه وبين زيادة مواد
المعيشة^(٤) . . . وغير ذلك من مئات القوانين التي سنعرض لكثير منها في فصول
هذا الكتاب .

٣ — آراء العلماء في قوانين الاقتصاد السياسي

انقسم العلماء في الحكم على هذه القوانين وفي تقدير قيمتها ومدى صدقها إلى
فريقين : فريق ينظر إليها نظرة تقدير ويرفعها إلى مدار الأفلاك ؛ وفريق ينقض من
شأنها ويهوى بها إلى الخضم .

فالفريق الأول ، وعلى رأسه جماعة « الفيزيوقراتيين Les Physiocrates » أى
الطبيعيين ، يرى أن قوانين الاقتصاد السياسي لا تقل عن قوانين العلوم الطبيعية
والرياضية في صرامتها واطرادها وعدم قابليتها للتخلف ؛ بل يذهب إلى أبعد من ذلك

(١) سيأى الكلام بتفصيل على هذه القوانين الأربعة في الفقرة الخامسة من الفصل الثاني .
(٢) إذا اجتمع في السوق ثقلان أحدهما جيد والآخر ردىء تغلب الردىء على الجيد وطرده
من السوق . وسنحكم على هذا القانون بتفصيل في الفقرة الثانية والعشرين من الفصل الثالث .
(٢) ويقال له كذلك قانون الإيراد المناري وهو : في كل سوق تتبادل فيها كمية المعروض
من غلات زراعية مع كمية المطلوب منها يكون ثمن الوحدة من هذه الغلات مساوياً لما أشق على
إنتاجها في أكثر الأراضي تكاليف ، وبذلك يكون ربح كل زارع من هذه الغلات مساوياً للفرق
بين ما ألقه هو على إنتاجها وما ألقه أكثر زملائه تكاليف على إنتاج مثلها .

(٤) يقرر هذا القانون أن السكان يتزايدون في كل خمس وعشرين سنة بنسبة متوالية
هندسية (١ ، ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ ، ٠٠٠) إذا لم يمت تزايدهم أى عائق خارجي ، في حين أن مواد
المعيشة لا تمكن زيادتها في المدة نفسها إلا بنسبة متوالية حاية (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٠٠٠)
بشرط أن تتوفر أحسن الظروف وأكثرها ملاءمة للزراعة .

فيقرر أنها حسنة ومحقة لرغبات بني الإنسان ، وأنها من النعم التي أوجدها البارئ جل وعز (Lois Providentielles) لسعادة النوع البشرى ، وأن الواجب على الأفراد والحكومات أن تقف أمامها مكتوفة الأيدي وأن تدعها حرة طليقة تبرم ما تبرمه وتنفذ ما تشاؤه (Laisser faire) ؛ فليس في الإمكان الإتيان بأحسن مما يتم على يديها ؛ على أنه لا يستطيع مخلوق لنقض ما قضت به أو لتمديله سبيلا . وإليك مثلاً قوانين المرض والطلب . فإنها تعمل متضافرة على أن يظل كل من الطلب والمرض والتمن في مستواه الطبيعي ؛ فإذا ترحزح واحد منها أو أكثر عن هذا المستوى لا يلبث أن يعود سيرته الأولى بفضل واحد أو أكثر من هذه القوانين^(١) . فإذا ترحزح التمن عن مستواه الطبيعي بأن ارتفع مثلاً فانخفض معه الطلب وخرج بذلك هو أيضاً عن مستواه الطبيعي ، فإن انخفاض الطلب يخفض التمن خضوعاً لقانون من قوانين المرض والطلب ، ولا يزال ينخفض حتى يرجعه إلى مستواه الطبيعي ، وانخفاض التمن يرفع الطلب خضوعاً لقانون آخر من قوانين المرض والطلب ولا يزال يرفعه حتى يرجعه إلى مستواه الطبيعي . وبذلك لم يلبث كل من التمن والطلب اللذين ترحزحا عن مستواهما الطبيعي أن عادا إليه بفضل هذه القوانين . فهذه القوانين تعمل وحدها على تحقيق التوازن الاقتصادي وعلى علاج ما يمرض له السوق من خلل واضطراب وعلى إصلاح ما تفسده المطامع الإنسانية الجامحة .

هذا ما تقرره جماعة الفيزيوكرايين ومن نحا منحوم . - ويظهر أنهم قد ركبوا متن الشطط في آرائهم فقالوا في تقديمهم لهذه القوانين ولم يكونوا موقعين إذ وصفوها جميعها بالحسن وبأنها محقة لرغبات بني الإنسان . وفي الحق ، إن قوانين الاقتصاد

(١) سيأتي شرح ذلك بضعفيل في الفقرة السابعة من الفصل الثالث .

السياسى ليست إلا قواعد عامة تبين ارتباط الأسباب بمسبباتها والمقدمات بنتائجها اللازمة ، أو بمباراة أخرى تنفي بمحدوث نتائج معينة لازمة إذا حدثت أسباب معينة ، شأنها فى ذلك شأن قوانين العلوم الطبيعية والرياضية . وقواعد هذا شأنها لا يمكن وصفها من حيث ذاتها بالحسن ولا بالقبح : فكما أنه لا يصح أن يوصف بالحسن ولا بالقبح « انطباق الثلثين كل على الآخر تمام الانطباق عند ما يساوى فى كل منهما ضلعان والزاوية المحصورة بينهما فظايرها فى الآخر » ؛ كذلك لا يصح لفة ولا عرفا أن يوصف بالحسن ولا بالقبح « انخفاض ثمن السلعة عند ما يزيد العروض منها وارتفاعه عند ما يزيد المطلوب منها » . — وإن أردنا الحكم على هذه القوانين باعتبار ما ينجم عن عملها من النتائج فى الحياة الاقتصادية للأمم والأفراد ، وجدنا كذلك أنها لا تمتاز بشئ من هذه الناحية عن قوانين العلوم الرياضية والطبيعية . فكما أن قوانين هاتين الطائفتين من العلوم منها ذوو النتائج النافعة ومنها ذوو النتائج الضارة ومنها ما ينجم عنه نفع أحياناً وضرر أحياناً^(١) ، كذلك قوانين الاقتصاد السياسى : منها النافع ، ومنها الضار ، ومنها النافع فى بعض مظاهره الضار فى بعضها الآخر . وإليك مثلاً « قانون التحديد الكلى » و « قانون تحديد القلة فى مدة معينة » و « قانون تناقص النلة^(٢) » . فإنه لا يساور أحداً شك فى ضرر نتائجها لبنى الإنسان :

(١) فقانون الجذب العام مثلاً لا يقول أحد بنفسه فى حالة ما إذا تم أحد المولدين بالألعاب الرياضية شاهقاً فزلت رجله فهوى إلى الأرض صريعاً خضوعاً لهذا القانون . وقوانين الصواعق والزلازل وما إليها كثيراً ما تسبب خسارات فادحة فى الأرواح والأموال ... وهلم جراً .

(٢) سيأتى شرح هذه القوانين فى الفقرة الخامسة من الفصل الثانى . وبجمل الأول : كل إنتاج يتوقف على الأرض أو على ما تشتمل عليه من مواد أولية محدود فى كميته الكلية . وبجمل الثانى : النلة التى تنتجها مساحة ما فى مدة معينة لا يمكن أن تتجاوز قدرأ معيناً بذل فيها من جهد ووقتات . — وبجمل الثالث : لكل قطعة من الأرض حد يبلغ عنده الإنتاج غايته القصوى بالنسبة لما يستخدم =

فلولا تقييد الإنتاج بهذه القوانين لما عرف الفقر ولا الشقاء . وإليك مثلاً آخر قوانين المرض والطلب نفسها ؛ فإنه لا يجرؤ عاقل أن يقول بنفمها في جميع الأحوال . فكم ضرر بليغ أصاب الأفراد والأهم من جرّاء ما ترتب عليها من ارتفاع الأثمان أو انخفاضها أو زيادة المرض أو الطلب أو نقص واحد منهما .

وإذا ثبت خطأ الفيزيوكراتيين ومن تابعهم في الحكم على آثار هذه القوانين ، وثبت أنها ليست خيراً محضاً كما يدعون ، بل منها ما هو ضار في جميع مظاهره أو في بعضها ، تبين لك فساد ما رتبوه على حكمهم هذا من أن الواجب على الأفراد والحكومات أن تقف أمامها مكتوفة الأيدي وأن تدعها حرة طليقة تبرم ما تبرمه وتنفذ ما تشاؤه . وإذا كنا لم نقف مكتوفي الأيدي أمام القوانين الطبيعية نفسها ، وهي ما نعلم ضبطاً وصرامة ، بل تدخلنا فيها تدخلًا وقائياً شرّ أضرارها ، فأنشأنا « مائة الصواعق » لندراً عنا أخطار الكهرباء الهائلة وقوانينها و « مظلة الوقاية Parachute » لتقينا في بعض الأحوال شر قانون الجذب العام ، وما إلى ذلك من المحترعات التي أصبحت أكبر مميزات للمدينة الحديثة وأكبر دليل على ما بلته العقل الإنساني من قدرة على المكرب الطبيعية ، فأولى بنا ألا نستسلم لقوانين الاقتصاد السياسي وأن نعمل على درء ضرورها ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً . - غير أن التدخل في القوانين كافة طبيعية كانت أم اقتصادية ليس معناه إبطال عملها ؛ فإن القوانين لا تقال ولا يد لمخلوق على نقض ما تقضى به ولا على تعديله . وإنما معناه تعديل الأمور والأحوال التي يتوقف عليها تحقق هذه القوانين بشكل لا يدع للضرر منها مجالاً للظهور . فالتدخل في قانون المرض والطلب مثلاً ليس معناه العمل على نقض

== فيها من العمل ورأس المال بحيث لو زيد مقدار المستخدم منها على هذا الحد لأخذت الفلة التي تنشأ عن هذه الزيادة في التافس النسبي .

ما يقرره ؛ لأن هذا مما لا سبيل إليه ؛ إذ ليس في وسع مخلوق أن يحول مثلاً دون انخفاض الثمن في سوق تسودها المنافسة الحرة متى زاد المروض من السلعة كما ينبغي . بذلك هذا القانون . وإنما معناه العمل على ألا يزيد المروض حتى لا ينخفض الثمن ، بأن تحدد الشركات أو الحكومات لكل مصنع من المصانع الكمية التي لا يصح له أن ينتج أكثر منها يومياً ، أو بأن تحدد لزراعة صنف ما مساحة من الأرض لا يصح تعديها ، أو بأن تلتف جزءاً من المحصول إذا شعرت بوفرتة وزادته عن المطلوب قبل أن يعرض في السوق ، أو بأن تشتري الحكومة نفسها من المنتجين القدر الزائد عن المطلوب وتحفظ به فلا يعرض في السوق أكثر مما يحتاج إليه المستهلكون... وهلم جرا .

(٢) والفريق الثاني ، وعلى رأسه كارل ماركس ومن شايعه من أعضاء المدرسة التاريخية الألمانية *Ecole Historique Allemande* ، يذهب إلى تقيض ما تراه طائفة الفيزيوقراتيين ، فيغض من شأن هذه القواعد ، ويرى أنه من المبالغة في القول ومن استعمال الألفاظ في غير مدلولاتها تسميتها قوانين . وأهم ما يدلى به من الحجج لتأييد رأيه الأمران التاليان :

(أولاً) أن لفظ « قوانين » لا يطلق إلا على الأصول الثابتة العامة التي لا يعتمدها التخلف بل تصدق في كل زمان ومكان ، كقانون الجذب العام وقانون الأجسام الطافية وما إليهما . وقواعد الاقتصاد السياسي غير متوافرة فيها هذه الصفات ؛ لأنها كثيراً ما تتخلف وكثيراً ما تأتي الحوادث دالة على كذب ما تقرره . وإليك مثلاً « قوانين المرض والطلب » نفسها . فإنها تتخلف في الصناعات المحتكرة . فإن أثمان منتجاتها لا تخضع لهذه القوانين ؛ إذ تحديد أثمانها موكول إلى أصحاب الاحتكار يخفضونه أو يرفعونه حسب ما تشاء لهم منافهم وإلى عوامل أخرى لا دخل فيها .

للعرض والطلب . وتتخلف كذلك في بعض السلع كاللاس وما إليه من أدوات الزينة والترف والخبز وما إليه من حاجات الغذاء الضرورية : فإن انخفاض أثمان الطائفة الأولى لا يترتب عليه ازدياد طلبها كما تنص على ذلك قوانين المرض والطلب بل على العكس يجمل الناس يرغبون عن شرائها ، لأنهم لا يطلبونها غالباً إلا لفلاء عنها وليتمكنوا بفضلها من الظهور بمظهر العظمة والترف ؛ وانخفاض أثمان الطائفة الثانية لا يكاد يزيد كذلك من طلبها ، لأن مقدار ما يحتاج إليه كل مستهلك من الخبز محدود لا تكاد تمكن زيادته .

(ثانياً) أن قوانين العلوم الكونية تنبئ عما يحدث في المستقبل بشكل قاطع لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . فعالم الفلك مثلاً يستطيع أن ينبئ عن اليوم والساعة والدقيقة التي ستعكسف فيها الشمس أو ينخسف فيها القمر أو يظهر فيها مذنب من المذنبات . . . قبل حدوث هذه الحوادث بسنين بل بقرون أحياناً ، وتأتي الوقائع مصدقة لما تنبأ به . أما عالم الاقتصاد السياسي فلا يستطيع على ضوء قواعده أن ينبئ بشكل قاطع عما سيحدث في المستقبل ، وممظم ما يتنبأ به من هذا القبيل لا تسمح له قواعد علمه بالجزم به ، وكثيراً ما تأتي الحوادث مكذبة لما توقعه ، وقواعد هذا شأنها ليست جديرة باسم « القوانين » .

ولكن حججهم هذه تحمل في طيها دليل بطلانها .

فأما دعواهم أن قوانين الاقتصاد السياسي تتخلف ، فلم يستطيعوا أن يقيموا أي دليل قاطع على صحتها ؛ لأن ما ذكره من الأمثلة لا يعتبر في الواقع تخلفاً لقوانين المرض والطلب .

وذلك أن كل قانون ، طبيعياً كان أم اقتصادياً ، لا يحدث تأثيره إلا إذا توافرت شروط معينة ولم يتعرض عمل قانون آخر . فعدم حدوث آثاره لأن شروطه

لم تتوافر أو لأن نتائجه قد اصطدمت بنتائج قانون آخر لا يصح أن يسمى تخلفاً . وإليك مثلاً قانون التجمد الذى ينص على أن الماء يتجمد فى درجة الصفر ؛ فإنه لا يصدق إلا إذا كان الماء نقياً وكان مقدار الضغط الجوى ٧٦٠ ملليمتر . فإذا لم يتجمد الماء فى درجة الصفر لعدم توافر شرط من هذين الشرطين لا يعتبر ذلك تخلفاً لهذا القانون . وكذلك قانون الجذب العام فإنه لا يصدق إلا إذا توافرت شروط خاصة ولم يمتز انجذاب الجسم قانون آخر . فتحليق الطائرة فى الجو وعدم انجذابها إلى الأرض لا يعتبر تخلفاً لقانون الجذب العام ؛ لأن آثاره فى هذه الحالة قد تصادمت مع نتائج قوانين أخرى (قوانين البخار والارتفاع وما إليها) . - وكذلك القانون الاقتصادى ، فإنه لا يصدق إلا إذا توافرت شروط خاصة ولم يمتز عمله قانون آخر . فعدم حدوث آثاره لأن شروطه لم تتوافر أو لاصطدام نتائجه بنتائج قانون آخر لا يصح أن يسمى تخلفاً إلا بحسب الظاهر .

فإذا رجعنا الآن إلى الأمثلة التى ذكرناها للاستدلال على تخلف قوانين العرض والطلب ، وجدنا أن ليس فى أحدهما ما يدل على ما يدعون . فتخلف هذه القوانين فى الصناعات المحتكرة سببه عدم توافر الشروط اللازمة لتحقيقها . وذلك أن الاقتصاديين يشترطون لتحقيق قوانين العرض والطلب أن تتوافر المنافسة الحرة وأن يكون كل فرد من أفراد البائين والمشتريين مسيراً بمامل المنفعة الشخصية . ومن الواضح أنه فى حالة الصناعات المحتكرة قد اختل الشرط الأول من هذين الشرطين . وكذلك تخلفها فى أدوات الترف وفى الخبز . فإن سببه اصطدام آثارها بنتائج قوانين أخرى ، فى أدوات الترف قد اصطدمت بقانون اقتصادى آخر ينص على أن هذه الأدوات تقل الرغبة فيها كلما انخفض ثمنها ؛ وفى الخبز قد اصطدمت « بقانون الحاجات الطبيعية » الذى ينص على أن كل حاجة منها يكفى لإشباعها مقدار محدود

من الأشياء^(١) . - وقد تبين لك أن عدم حدوث الآثار التي ينص عليها قانون ما لا صطلحاه بقانون آخر أو لاختلال شرط من شروطه لا يصح أن يعتبر تخلفاً بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة ؛ ولو صح أن يعتبر ذلك تخلفاً لحق لنا أن نحكم على كل قانون من قوانين العلوم الطبيعية نفسها بالتخلف وعدم الاطراد !!

وأما دعواهم أن قوانين الاقتصاد السياسى لا تنبئ عن المستقبل بشكل قاطع ، فلا تختلف في جوهرها عن دعواهم الأولى ، ويرد عليها بنفس الردود التي ذكرناها . على أنه لم يشترط أحد في القانون أن ينبئ عن المستقبل البعيد ؛ فإن هذا المعنى لا يتوافر إلا في بعض قوانين علم الفلك ؛ وقد تقدم لك أن كل قاعدة تبين ارتباط الأسباب بالسببات والمقدمات بنتائجها اللازمة يطلق عليها « قانون » سواء استطاع الإنسان على ضوءها أن ينبئ عن مستقبل بعيد أم لم يستطع ذلك . هذا إلى أن بعض القوانين الطبيعية التي استطاع بها التنبؤ عن المستقبل لا يمكن القطع بأحكامها وكثيراً ما تكذب الوقائع تنبؤاتها . وإليك مثلاً التشرات التي تصدرها مصالح الطييمات عما ينتظر أن تكون عليه حالة الجو في الغد ممتدة في نشرها على قوانين «البيتيورولوجيا» (علم الأحوال الجوية) ؛ فإنها كثيراً ما تخطئ ، وكثيراً ما يأتي الغد مكذباً لما تقول . ومع ذلك لم يضن أحد عليها باسم « القوانين » ؛ لأن تخلفها لا يكون في الغالب إلا ظاهرياً ناشئاً عن حدوث حادث جوى فجائى لم يكن في الحسبان .

فلا يضير بعض قوانين الاقتصاد السياسى أنها لا تنبئ عن المستقبل ؛ ولا يضير ما ينبئ منها عن المستقبل تخلف أحكامه ؛ لأن هذا التخلف لا يزيد عن تخلف أحكام « البيتيورولوجيا » : كلاهما ظاهرى أكثر منه حقيقى ، وكلاهما يرجع سببه إلى عدم توافر الشروط أو إلى الاستطادام بقوانين أخرى أو إلى حدوث مالم يكن في الحسبان .

(١) انظر الحاشية الثانية من خواص حاجات الإنسان بصفحة ١٧ وتوابها .

٤ — الفرق بين قوانين الاقتصاد السياسى وقوانين العلوم الطبيعية

ومع هذا كله لا مناص من الاعتراف بأن ثمة فروقا غير يسيرة بين قوانين الاقتصاد السياسى وقوانين العلوم الطبيعية . وأهم هذه الفروق ما على :

١ — أن قوانين الاقتصاد السياسى لم تصل بعد في دقتها وضبطها إلى ما وصلت إليه قوانين العلوم الطبيعية . ويرجع السبب في ذلك إلى أمرين :

أحدهما أن العلوم الطبيعية قد عنى بها الإنسان من بدء الخليقة تقريباً ؛ فأنجح لقوانينها الوقت الكافى للتنقيح والتهديب والضبط والإحكام . فى حين أن «الاقتصاد السياسى» لا يزال فى طور التكون ؛ فهو وليد القرن الثامن عشر كما سيتبين لك ؛ فلا غرو أن يميز قوانينه بمض ما توافر فى قوانين العلوم الطبيعية من الدقة والضبط . وثانيهما أن قوانين العلوم الطبيعية تتناول حقائق ثابتة لا تتغير ولا سيطرة لإرادة الإنسان عليها ؛ أما قوانين الاقتصاد السياسى فتتناول أموراً لإرادة الإنسانية دخل كبير فى الإشراف عليها وفى تغييرها ؛ وأمور هذا شأنها كثيراً ما تفضل المقول قبل أن تصل إلى كشف قوانينها الصحيحة .

٢ — أن قوانين العلوم الطبيعية تصدق فى كل زمان ومكان ؛ فى حين أن كثيراً من قوانين الاقتصاد السياسى لا تصدق بشكل تام إلا فى الأمم التى استنبطت من ملاحظة نظمها الاقتصادية وفى الأمم التى تشبهها من ناحيتى التكوين ونواميس العمران . والسبب فى هذا راجع إلى أمرين : أحدهما أن الاقتصاديين لم يستقرئوا فى بحوثهم كل المجتمعات الإنسانية بل قصرُوا ملاحظاتهم على طائفة محدودة من الأمم المتحضرة الحديثة ؛ وثانيهما أنهم لم يمتدوا كثيراً ليربط الظواهر الاقتصادية بما عداها من النظم الاجتماعية (كالنظم السياسية والخلقية والأسرية والدينية والقضائية وما

إلى ذلك) ولا يكشف ما بين هذه وتلك من علاقات؛ بل لقد تمعدوا تمعدا فصل هذه عن تلك . فموضوع دراساتهم كما يقولون يدور حول مايسمونه «الإنسان الاقتصادي L'homme - économique» ، وهو الشخص المسير في جميع شؤونه الاقتصادية بمامل المصلحة الفردية المادية فحسب ، والمحرر من كل ضغط اجتماعي ، والذي يسمى لتحقيق أكبر قدر من المنفعة الذاتية بأقل قدر من المجهود والنفقات . وإنسان هذا شاء لا وجود له إلا في تخيلاتهم ؛ لأن الإنسان بطبعه حيوان اجتماعي ، تسيره في جميع شئون حياته نظم المجتمع وتقاليده أكثر مما تسيره رغباته الذاتية ومنافعه . والظواهر التي جعلوا إنسانهم محورا لها لا وجود لها كذلك إلا في تخيلاتهم ؛ لأن الظواهر الاقتصادية متأثرة في جميع نواحيها بالظواهر الاجتماعية الأخرى ومرتبطة بها ارتباطا وثيقا ، فلا يمكن فصلها عنها إلا عن طريق التخيل والتجريد الذهني .

وقد فطن إلى أخطائهم هذه علماء الاجتماع ، وبخاصة العلامة دوركايم Durkheim وأعضاء مدرسته (المدرسة الاجتماعية الفرنسية L'Ecole Sociologique Française) وعملوا على تداركها في الشعبة التي أنشئوها وسموها « علم الاجتماع الاقتصادي Sociologie économique » . فحرصوا على أن يكون استقراؤهم لهذه الظواهر كاملا أو قريبا من الكمال . ولذلك لم يقتصروا على ملاحظتها في الأمم المحاضرة ، بل لاحظوها كذلك في الأمم الفائرة مستمدين مادة ملاحظتهم هذه من حقائق التاريخ ؛ ولم يقتصروا على ملاحظتها في الأمم المتحضرة ، بل لاحظوها كذلك في الشعوب البدائية مستعينين في ذلك بما سجلته بحوث الإثنوجرافيا بصدد هذه الشعوب . وعنوا أيا عناية بربط الظواهر الاقتصادية بالظواهر الاجتماعية الأخرى وبالكشف عما بين هذه وتلك من علاقات .

٣ - أن صدق القوانين الطبيعية يستلزم توافر شروط كثيراً ما توافر في

الخارج ؛ على حين أن صدق كثير من القوانين الاقتصادية يستلزم توافر عدة شروط فرضية قلما يتاح توافرها جميعاً . ولذا كان التنبؤ على ضوءها عما ينتظر حدوثه من النتائج لظاهرة اقتصادية معينة أدنى إلى الاحتمال منه إلى اليقين ؛ ويزداد ما فيه من عناصر الجزم كلما كانت ظروف الحياة العملية أكثر اقتراباً من الشروط الفرضية اللازمة لانطباق القانون . - فقانون العرض والطلب مثلاً لا يصدق بشكل تام إلا في سوق تسودها المنافسة الحرة ، أى لا أثر فيها لأى مظهر من مظاهر الاحتكار (وما أكثر مظاهره !) ويكون كل فرد من أفراد البائعين فيها والمشتريين مسيراً بمامل المصلحة المادية الفردية . ومن الواضح أن هذه الشروط قلما تتوافر في سوق من الأسواق على ما سيأتى بيان ذلك ^(١) .

٥ - الشعبة التى ينتهى إليها الاقتصاد السياسى

تمهيد فى تعريف العلم والفن وأمثلهما وأقسام كل منهما :

ترجع جميع شعب البحوث إلى قسمين : بحوث علمية ؛ وبحوث فنية . ويطلق العلم Science اصطلاحاً على كل بحث موضوعه دراسة طائفة معينة من الظواهر لبيان حقيقتها ونشأتها وتطورها ووظائفها والعلاقات التى تربطها بعضها ببعض والتى تربطها بغيرها وكشف القوانين الخاصة لها فى مختلف نواحيها . ويطلق الفن L'Art على كل بحث موضوعه بيان الوسائل التى ينبغى الالتجاء إليها للوصول إلى طائفة معينة من الغايات العملية .

فالبحث فى جسم الإنسان مثلاً يختلف الحكم عليه باختلاف ما يرى إليه من أغراض . فإن كان الغرض منه شرح أعضائه وأجهزته ، وبيان العناصر التى تتألف

حما ، ومعرفة الوظائف التي تقوم بها ، والوقوف على تطورها ونموها ، وتوضيح العلاقات التي تربطها بعضها ببعض والتي تربطها بغيرها ، وكشف القوانين التي تخضع لها في تكونها ونشوتها وأدائها لوظائفها ... ، صدق عليه أنه « علم » . وإن كان الفرض منه بيان الوسائل التي ينبغى الالتجاء إليها لشفاء الجسم مثلا مما عسى أن يفتابه من مرض واختلال ، صدق عليه أنه « فن » . - ومن ثم يمدون « الفيزيولوجيا » علما لأنها تدرس جسم الإنسان من وجهة النظر الأولى ؛ في حين أنهم يعتبرون « الطب » من طائفة الفنون ، لأنه يدرس جسم الإنسان من وجهة النظر الثانية .

وكذلك البحث في القوى العقلية ؛ فالحكم عليه يختلف باختلاف الطريق التي يسير فيها والفرض الذي يرمى إليه . فإذا كان موضوعه وصف هذه القوى وشرحها ببيان حقيقتها والعناصر التي تتألف منها والوظائف التي تؤديها والمراحل التي يجتازها في نموها والعلاقات التي تربطها بعضها ببعض والتي تربطها بغيرها والقوانين الخاصة لها في مختلف نواحيها ... كان جديرا باسم « العلم » . وإن كان الفرض منه بيان الوسائل التي ينبغى الالتجاء إليها للتأثير في هذه القوى وتربيتها وتهذيبها ... ، صدق عليه أنه « فن » . - ومن ثم كانت بحوث « السيكولوجيا » (علم النفس) من طوائف العلوم ، وكانت البيداغوجيا العامة (التربية العامة) شعبة من شعب الفنون . ومن هذا يتبين أن أهم فارق بين العلوم والفنون أن الأولى نظرية وصفية تحليلية ترمى إلى شرح ما هو كائن ؛ على حين أن الأخرى عملية تطبيقية يهتما بيان ما ينبغى أن يكون^(١) .

(١) ولا صحة لما ذهب إليه فوننت Wundt من أن « العلوم » تنقسم قسمين : « وصفية » موضوعها الوصف والتحليل ، و « معيارية » Normatives موضوعها بيان ما يجب عمله ؛ لأن في تقسيمه هذا خلطا بين العلوم والفنون ، ولأن البحوث التي تساهم « علوما معيارية » ليست في الحقيقة إلا فنوناً . - هنا ، وقد كفانا العلامة ليني برول Levy Bruhl مثونة الإطالة في الرد على هذه النظرية بما كتبه عنها في مؤلفه الجليل : « الأخلاق وعلم الاجتماع الخلق » .

هذا ، وتنقسم الفنون قسمين رئيسيين :

- ١ — فنون يقينية Arts Rationnels وهي ما كانت بحوثها الفنية مؤسسة على بحوث علمية ومستمدة منها . وذلك كفن الطب الحديث فانه مؤسس على علم « الفيزيولوجيا » ؛ وكفنون التربية الحديثة ، فان الخطط التي رسمها للتأثير في جسم الطفل وعقله وخلقه مؤسسة على بحوث علم النفس وعلم وظائف الأعضاء وما إليهما .
- ٢ — فنون غير يقينية Arts Irrationnels : وهي ما كانت بحوثها الفنية غير مؤسسة على بحوث علمية ، وذلك كفنون السحر والشموذة والطب القديم . . . وما إلى ذلك من الفنون التي تعتمد فيما تقرره على العقائد أو الخرافات أو على محض التجارب .

أما العلوم فتقسم باعتبار الظواهر التي تدرسها إلى ثلاث طوائف رئيسية :

- ١ — العلوم الرياضية ، وهي العلوم التي تدرس خواص الكم من حيث أنه معدود أو مقيس ، كالحساب والجبر والهندسة وما إليها .
- ٢ — العلوم الطبيعية وهي التي تدرس ظواهر الكون سماوية كانت أم أرضية ، عضوية أم غير عضوية ، كالفلك والجيولوجيا والجغرافيا الطبيعية وعلم الحيوان وعلم النبات والطبيعة والكيمياء وما إليها .
- ٣ — العلوم الإنسانية ، وهي التي تبحث في الإنسان أو في المجتمع الإنساني . وهي لذلك تنقسم قسمين :

- (أولا) علوم فردية ، وهي التي تدرس الإنسان من حيث إنه فرد كالأنثروبولوجيا (علم الإنسان) والفيزيولوجيا الإنسانية (علم وظائف أعضاء الإنسان) والسيكولوجيا (علم النفس) .

- (ثانياً) علوم اجتماعية ، وهي التي تدرس الإنسان من حيث إنه عضو في مجتمع .

أو بمباراة أخرى ، تدرس العلاقات التي تتكون بين أفراد يضمهم مجتمع . - ولتعدد هذه العلاقات تعددت علوم هذه الطائفة : فمنها ما يدرس العلاقات السياسية ويبحث في نشأة الأمم وتطورها ونظم الحكم فيها وعلاقتها ببعضها ببعض ... وما إلى ذلك ، ويسمى « علم السياسة » ؛ ومنها ما يدرس النظم القضائية وتطورها والأسس البنية عليها ... وما يتصل بذلك ، ويسمى « علم الحقوق » ؛ ومنها ما يدرس النظم الدينية ويبحث في أصولها وتطورها وآثارها ... ، ويسمى « علم الأديان » ؛ ومنها ما يعالج النظم الخلقية ويسمى « علم الأخلاق » ؛ ومنها ما يمرض للغات من حيث إنها ظاهرة اجتماعية ، ويسمى « علم اللغة » ... وهلم جرا .

وتمتاز هذه الطائفة الأخيرة عن بقية طوائف العلوم بشدة الصلة التي تربط فروعها بعضها ببعض . فبحوث علم الأخلاق تمت بصلة وثيقة إلى بحوث علم الأديان ؛ وبحوث علم السياسة شديدة الارتباط ببحوث علمي الأخلاق والحقوق ... وهلم جرا . والسبب في هذا راجع إلى أن فروع هذه الطائفة متحدة في موضوعها الرئيسى وهو الإنسان من حيث إنه عضو في مجتمع ، وإلى أن النظم الاجتماعية التي تدرسها متداخلة بعضها في بعض ومتأثر بعضها ببعض لدرجة تجعل تقسيمها إلى فروع ضربا من الاصطلاح وبمجرد وسيلة لتسهيل الدراسة . - وهذا ما حدا بأوجيست كونت August Comte إلى أن يجمعهما كلها تحت لواء علم واحد سماه « علم الاجتماع » أو السوسيولوجيا^(١) Sociologie .

وعلى المكس من ذلك العلوم الطبيعية ؛ فإن موضوعات كل فرع منها متميزة تمام التميز عن موضوعات ماعداء . فموضوعات الجيولوجيا مثلا لا يمكن أن تلتبس

بموضوعات علم الفلك ؛ إذ الأول يدرس طبقات الأرض في حين أن الثاني يبحث في
أفلاك السماء .

الشعبة التي ينتمى إليها الاقتصاد السياسى :

فإذا عرفت هذا ورجعت إلى ما قلناه في الفقرات السابقة عن أغراض الاقتصاد
السياسى وقوانينه ، ظهر لك أنه علم لا فن وأنه من طائفة العلوم الاجتماعية . - أما
أنه علم فذلك لأنه يرى من وراء دراسته للظواهر الاقتصادية إلى أغراض وصفية
تحليلية ترجع إلى الوقوف على حقيقتها ، والمناصر التي تتألف منها ، والوظائف التي
تؤديها ، والملاقات التي تربطها ببعض والتي تربطها بما عداها ، وأساليب
تطورها ، والقوانين التي تخضع لها في مختلف نواحيها ؛ وبالمجلة : يدرس الظواهر
الاقتصادية لشرح ما هو كائن لايان ما يبنى أن يكون . وقد تقدم أن كل بحث
هذا شأنه يسمى علما . - وأما أنه من طائفة العلوم الاجتماعية فذلك لأن موضوع
العلوم الاجتماعية على ما تقدم هو دراسة العلاقات التي تتكون بين أفراد يضمهم
مجتمع . ومن الواضح أن الظواهر التي يدرسها الاقتصاد السياسى (ظواهر إنتاج
الثروة واستبدالها وتوزيعها واستهلاكها) ليست إلا شعبة من شعب هذه العلاقات .

٦ - الانتفاع ببحوث الاقتصاد السياسى من الناحية العملية :

غير أنه من الممكن الانتفاع بمحقائق هذا العلم من الناحية العملية ، أى الاهتمام
على ضوئه إلى ما يبنى عمله في الحياة الاقتصادية . فكما أن بحوث الفيزيولوجيا التي
تدرس وظائف الأعضاء دراسة علمية ، أى دراسة وصف وتحليل ، قد أقيم على
أسسها فن الطب الذي يشرح الوسائل التي يبنى الالتجاء إليها للوصول إلى طائفة

مميّنة من الغايات العملية المتصلة بجسم الإنسان ؛ وكما أن بحوث « السيكولوجيا » (علم النفس) ، التي تدرس القوى النفسية لمجرد وصفها وتحليلها وكشف القوانين الخاصة لها ، قد أقيمت على أسسها فن « البيداغوجيا » الذي يشرح الوسائل التي ينبغي اتخاذها لتربية قوى الطفل النفسية وتعليمها وتهذيبها وإعدادها وإعداداً صالحاً للحياة المستقبلية ؛ كذلك من الممكن أن يقام على قواعد علم الاقتصاد السياسى بحوث فنية ترشد إلى ما ينبغي عمله فى مختلف شئون الاقتصاد .

وقد أنشئت فملا هذه البحوث ، وأصبحت موضوع شعبة مستقلة أطلق عليها اسم « الاقتصاد التطبيقي » ، وأخذ نطاقها يتسع شيئاً فشيئاً حتى شملت كل نواحي الحياة الاقتصادية . ففرضت للطرق التي تؤدي إلى زيادة الثروة للأمة والأفراد ، وللخطط التي يستطيع بها الحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من المنافع المادية مع بذل أقل ما يمكن بذله من المجهود ، وللوسائل الوقائية والعلاجية التي ينبغي الالتجاء إليها فى مختلف الشئون لاتقاء حالة اقتصادية ضارة أو لمعالجتها ، وللطرق التي ينبغي السير عليها فى النظم النقدية والمصارف والبورصات والتجارة الداخلية والخارجية ووسائل النقل ونظام الأجور ... وهلم جرا .

وسميت هذه الشعبة « بالاقتصاد التطبيقي » لأن بحوثها بمثابة تطبيق لم الاقتصاد السياسى . فالوسائل العملية التي تقررها مستنبطة استنباطاً من نظريات الاقتصاد السياسى وقوانينه ، فهي مؤسسة عليه كما أسس فن الطب على علم الفيزيولوجيا وكما أسست فنون التربية على علم النفس .

هذا ، وسنعود إلى الكلام على هذه الشعبة بتفصيل فى موضع آخر ^(١) .

(١) انظر فقرة « قروع البحوث الاقتصادية » من هذا الفصل .

٧ — علاقة الاقتصاد السياسى بما عداه من البحوث

تقدم أن الاقتصاد السياسى من العلوم الاجتماعية^(١) وأن طائفة العلوم الاجتماعية تتميز عن بقية طوائف العلوم بشدة الصلة التى تربط فروعها بعضها ببعض^(٢). فلم الاقتصاد السياسى يتصل إذن اتصالاً وثيقاً بسائر أفراد فصيلته ونعنى بها العلوم الاجتماعية. ومن ثم اشترك معه فى علاج موضوعاته عدد كبير من العلوم الاجتماعية الأخرى. وإليك مثلاً: القرض بفائدة والملكية والوراثه والتوفير ونظام أجور العمال... فإنها من الموضوعات المشتركة بين الاقتصاد السياسى والقانون والأخلاق. حقاً إن لكل علم من العلوم الاجتماعية وجهة نظر تختلف عن وجهة نظر ما عداه. فالتسليف بفائدة مثلاً يدرسه علم الاقتصاد السياسى من ناحيته الاقتصادية فيشرح المنافع التى يحصل عليها المقرض فى نظير الفائدة التى يدفعها للمقرض والقوانين الاقتصادية التى تخضع لها الفائدة والتى تحدد مقدارها وتبين أسباب ارتفاعها وانخفاضها... وما إلى ذلك؛ فى حين أن علم الحقوق يدرسه من ناحيته القضائية، فيعنى بتفصيل ما فى القوانين المدنية والتجارية من مواد متعلقة بالفائدة ومقدارها والحدود التى حظر الشارع على المقرض أن يتجاوزها وما فى قوانين العقوبات من مواد متعلقة بالربا العاشر... وهلم جرا؛ وأما «علم الأخلاق» فيدرسه من ناحية ما يشتمل عليه من عناصر الخير والشر فيبين مثلاً مبلغ تلاؤمه مع ما يجب على الإنسان نحو أخيه الإنسان. ولكن مع اختلاف وجهة النظر لا تنفك بحوث العلوم الاجتماعية متصلاً بعضها ببعض اتصالاً وثيقاً، ولا تنفك ظواهر كل منها متأثرة بظواهر الفروع الأخرى. فالظواهر الاقتصادية تتأثر بمختلف الظواهر الاجتماعية من قضائية وسياسية ودينية وخلقية... وهلم جرا، ولا يمكن أن نفهم مسائل الاقتصاد السياسى حق

الفهم إلا إذا رجعنا إلى ما يرتبط بها من مسائل العلوم الاجتماعية الأخرى . فلا يمكن مثلا أن نسيخ ما يقرره علماء الاقتصاد السياسى فى الأسس البنى عليها توزيع الثروة بدون أن نرجع فى علم الحقوق إلى المواد المتعلقة بالملكية وطرق نقلها من يد إلى يد وبالملك وحقوقه وواجباته .

وليس الاقتصاد السياسى مرتبطا بالعلوم الاجتماعية فحسب ، بل إن بحوثه متصلة كذلك ببحوث العلوم الفردية وبخاصة علم النفس . فكثير من المسائل التى يتناولها الاقتصاد السياسى لا يمكن أن نفهمها فهما تاما إلا إذا رجعنا فى علم النفس إلى ما يرتبط بها من الحقائق . فلا يمكن مثلا أن نسيخ ما يقرره علماء الاقتصاد السياسى بصدد الحاجة وقوانينها ، وتفضيل الإنسان لربح كبير على ربح قليل ، وتضحية الفرد فى ظروف معينة بمنفعة عاجلة للحصول على منفعة آجلة ، وارتفاع عن الأشياء النادرة لشدة الرغبة فيها ، واختلاف قدرة المال على الإنتاج حسب اختلاف ميل كل منهم إلى العمل الذى يزاوله ... ، أقول لا يمكننا أن نسيخ ما يقرره علماء الاقتصاد السياسى فى هذه الأمور وما إليها بدون أن نستعين بما يقرره علماء النفس فى المادة والرغبة والميول والإرادة والتعب ومقاييسه وسبب وفترته فى العمل وقتله فى اللعب والعوامل التى تخفف من وطأته ... وهلم جرا .

وليس الاقتصاد السياسى متصلا بالعلوم الإنسانية بنوعها فحسب ، بل إن بحوثه مرتبطة كذلك ببحوث العلوم الطبيعية نفسها . فمن هذه العلوم يستمد الاقتصاد السياسى بعض قواعده وقوانينه ، كقانون التحديد الكلى ، وقانون تحديد الثلة فى مدة معينة ، وقانون تناقص الثلة وتزايدها^(١) ، وكالقواعد المتعلقة بأثر

(١) سيأتى شرح هذه القوانين فى الفقرة الخامسة من الفصل الثانى . وقد ذكرنا محل بحثها فى التطبيق الثانى بصفحة ٣٤ .

العوامل الطبيعية والمناخ في الإنتاج وفي نشاط العامل .

وجملة القول أن الاقتصاد السياسى متصل بكل طوائف العلوم ؛ غير أن صلته بأفراد طائفته ، وأغنى بها العلوم الاجتماعية ، أشد من صلته بالطوائف الأخرى .

٨ - تاريخ الاقتصاد السياسى

البحث فى الظواهر الاقتصادية قبل ظهور « الاقتصاد السياسى » :

على الرغم من أن الاقتصاد السياسى بالمعنى الذى نفهمه الآن لم يظهر إلا فى القرن الثامن عشر كما سيتبين لك ، فإن عدداً غير يسير من المفكرين فى العصور القديمة والمصور الوسطى وصدر المصور الحديثة قد اهتموا بالبحث فى كثير من نواحي الحياة الاقتصادية .

ففلاسفة اليونان القدماء ، وبخاصة سقراط وأفلاطون وزيנוفون وإرسطوطاليس ، قد عرجوا فى مؤلفاتهم على كثير من الظواهر الاقتصادية كتقسيم العمل ووظائف النقود وقوانين الملكية وتوزيع الثروات . كما أن أنبياء بنى إسرائيل وحكامهم وآباء الكنيسة وعلماء القرون الوسطى قد وقفوا قسماً كبيراً من مجهودهم العلمى على البحث فى بعض ظواهر اقتصادية . وكان توزيع الثروات والأسس القائم عليها هذا التوزيع من أهم الأمور التى استوقفت نظرهم فى هذه الناحية . فقد هالهم ما بين طبقتى الأغنياء والفقراء من فروق فى المعيشة وفى مظاهر السعادة المادية ، ولم يهتدوا إلى ما يبرر كل هذه الفروق ، فحاولوا تخفيف ما فى هذا النظام التوزيى من نقائص وعيوب . وهذا ما حدام على محاربة الترف والبلذخ والإسراف والتهافت على جمع الثروات ، ودعاهم إلى تحريم الربا وإلى القول بوجوب الإحسان ومساعدة الغنى للفقير ، ذاهبين إلى أن حقوق الملكية تقابلها واجبات البر بالفقراء ، وجملهم يتخيلون

أساليب متعددة لتوزيع الأراضي والثروات توزيعاً يتفق مع مقتضيات العدالة والإنصاف .

ولكن لم يفكر هؤلاء في تأليف علم خاص بالظواهر الاقتصادية ؛ وإنما كانوا يرجون على هذه الموضوعات في أثناء دراستهم لمسائل الدين وموضوعات السياسة وقواعد الأخلاق ... وما إلى ذلك . هذا إلى أن دراستهم لما عرجوا عليه من الظواهر الاقتصادية لم تكن من الدراسة العلمية في شيء ؛ فأنهم لم يمتنوا بالبحث في أصول هذه الظواهر ونشأتها وتطورها والملاقات التي تربطها بعضها ببعض والتي تربطها بغيرها والقوانين الطبيعية التي تخضع لها ، بل اتجهت كل عنايتهم إلى إسداء النصيحة إلى الملوك والحكومات والأفراد ، وإصلاح الفاسد من نظم للمعيشة ، وبيان ما ينبغي أن تكون عليه الحياة الاقتصادية .

حقاً إن زينوفون Xenophon أحد فلاسفة اليونان في المصور القديمة (٤٢٥ - ٣٥٢ ق م) قد ألف كتاباً خاصاً سماه « الاقتصاد » . ولكنه لم يبحث في مؤلفه هذا إلا الظواهر الاقتصادية المتعلقة بتدبير الأمور المنزلية والشئون الأسرية (ولم يكن في تسميته لهذه الظواهر باسم « الاقتصاد » شيء من التجوز ؛ فان كلمة الاقتصاد في اللغة اليونانية كانت إذا أطلقت انصرفت إلى شئون المنزل) . هذا إلى أنه قد درس هذه الظواهر دراسة فنية ترمى إلى بيان ما ينبغي أن يكون لا إلى شرح ما هو كائن . ولهذا كله يمكن القول بأن المصور القديمة والمصور الوسطى قد انقضت جميعها ولما يتكون علم الاقتصاد السياسي .

وفي غضون القرنين السادس عشر والسابع عشر حدثت في الغرب حوادث اقتصادية ذات بال يرجع السبب في إثارتها إلى كشف أمريكا وما تلاه من نتائج

خطيرة في عالم الاقتصاد . ولقد كان لهذه الحوادث صدى كبير في ميدان البحث والتأليف . فقد اتجه بعض العلماء في كثير من الدول ، وخاصة في فرنسا وإنجلترا وإيطاليا ، إلى دراسة الظواهر الاقتصادية دراسة مستقلة متميزة . وتألف من أفراد هذه الطائفة مدرسة خاصة اشتهرت في التاريخ باسم « المدرسة التجارية أو الكسبية » (Ecole Mercantile) واشتهر المبدأ الاقتصادى الذى كانت تدن به باسم « المبدأ التجارى أو الكسبي » (Mercantilisme) .

وذلك أن فرنسا وإنجلترا وإيطاليا قد هالها ما كان يتدفق على إسبانيا من الذهب والفضة على أثر كشفها للعالم الجديدة وانفرادها باستئلال ما كان مدفونا في تربتها من هذين المدنيين النفيسين؛ فهب ساسة هذه الدول وعلمائها يقدحون أفكارهم في البحث عن الوسائل الاقتصادية التى ينبغى أن تلجأ إليها أممهم لتصل إلى ما بلغت إسبانيا من الثروة والجاه ولتحول بينها وبين الاستئثار بهذه الغنيمة . وحينئذ ظهرت « مدرسة التجاريين » ، وأخذ أفرادها على عاتقهم البحث عن هذه الوسائل . فهدام بنهجهم إلى عدة نظريات ضمنوها مؤلفاتهم ، أشهرها « نظرية رجحان الميزان التجارى » ، التى تقرر أن خير طريق تسلكها الأمة للحصول على الذهب والفضة هو الإكثار من إصدار منتجاتها إلى الخارج والتقليل من استيراد المنتجات الأجنبية ، فإن ذلك يحمل كمية الذهب والفضة التى تدخل بلادها ثمناً لمنتجاتها أكثر من الكمية التى تسرب منها إلى الأمم الأخرى . ولا يشتمل عليه مذهبهم هذا من تشجيع التجارة الخارجية ورسم الطرق لكسب المال ، اشتهروا في التاريخ باسم « التجاريين أو الكسبيين » واشتهر مذهبهم هذا باسم المذهب « التجارى أو الكسبي » .

ومن أشهر أئمة هذه المدرسة « أنطونيو سرا » الإيطالى (Antonio Serra) الذى نشر سنة ١٦١٣ كتاباً سماه : « العوامل التى يكثر بفضلها الذهب والفضة عند الأمم

المحرومة من مناجم هذين المدنيين « وضمنه مذهب مدرسته وخططها . ومن أشهرهم كذلك « أنطوان دو منكرتيان » Antoine de Montchrétien الذى نشر سنة ١٦١٥ كتاباً سماه « بحث فى الاقتصاد السياسى » وعنى فيه بما عنى به أنطونيو سرا فى كتابه السابق .

ومن هذا يتبين أن بحوث هذه المدرسة أدنى إلى البحوث السياسية الفنية منها إلى البحوث النظرية العلمية ، فإن أعضائها لم يدرسوا الظواهر الاقتصادية لبيان حقيقتها وعناصرها والملاقات التى تربطها ببعضها البعض والتى تربطها بقيرها والقوانين الخاضعة لها فى مختلف نواحيها ، وإنما درسوا الوسائل التى رأوا أنها توصل أممهم إلى غايات اقتصادية معينة . هذا إلى أنهم قد وجهوا كل عنايتهم إلى ناحية صغيرة من نواحي الحياة الاقتصادية ، وأسسوا دراساتهم على نظرية دلت البحوث الحديثة على فسادها ، وهى النظرية التى تقرر أن ثروة الأمة تقاس بمقدار ماليتها من ذهب وفضة . فقد انقضى إذن القرن السابع عشر الميلادى قبل أن يظهر « علم الاقتصاد السياسى » بالمعنى الذى نفهمه الآن من هذه الكلمة . حقاً إن « أنطوان دو منكرتيان » قد سمي مؤلفه باسم « الاقتصاد السياسى » كما سبقت الإشارة إلى ذلك . ولكن بحوث هذا الكتاب ، كما رأيت ، تختلف اختلافاً كبيراً عن البحوث التى نطلق عليها الآن هذا الاسم .

نشأة الاقتصاد السياسى :

وفى منتصف القرن الثامن عشر ظهرت بفرنسا طائفة « الفيزيوقرانيين » Les Physiocrates أى الطبيعيين التى كان على رأسها الدكتور كنى Quesnay أحد أطباء لويس الخامس عشر ، والتى ضمت بين أعضائها عدداً كبيراً من ساسة

فرنسا وعلمائها ، كتورجو Turgot الذى كان وزيراً للويس السادس عشر ، ومرسييه دولاريفيير Marcier de La Rivière وديودونيمور Dupon de Nemours والركيز دو ميرابو Marquis de Mirabeau أبو ميرابو خطيب الثورة الفرنسية . - وقد وقف أعضاء هذه المدرسة قسطاً كبيراً من جهودهم على دراسة الظواهر الاقتصادية ، وسلكوا في هذه الدراسة مسلكاً جديداً صيغ بمحورهم بصيغة خاصة وميزم عن سائر الباحثين من قبلهم بميزات كثيرة خللت ذكراً في تاريخ العلوم . ومن أهم هذه المميزات مايلي :

(أولاً) عنايتهم بدراسة الظواهر الاقتصادية دراسة وصفية تحليلية ، أى دراسة ترمى إلى مجرد شرح هذه الظواهر ببيان حقيقتها ونشأتها وعناصرها والملاقات التى تربطها بمضها يبعض والتى تربطها بغيرها والقوانين الخاضعة لها . وقد ألفوا على هذا الأساس كتباً قيمة من أشهرها : « الجدول الاقتصادى » Tableau Economique للدكتور كنى و « النظام الطبيعى والأساسى للمجتمعات السياسية » L'Ordre Naturel et Essentiel des Sociétés Politiques لمرسييه دولاريفيير ، و « الفيزيوكراسية » أو المستور الأساسى لأنفع حكومة للنوع الإنسانى La Physiocratie, ou Constitution essentielle du gouvernement le plus avantageux au genre Humain لـديودونيمور ، والفلسفة الزراعية Philosophie Rurale ونظرية الضريبة Théorie de L'Impôt لـميرابو .

ومن هذا يظهر أن الفيزيوكراتيين يرجع الفضل فى إنشاء الاقتصاد السياسى بالمعنى الذى نفهمه الآن .

(ثانياً) ذهابهم إلى أن الظواهر الاقتصادية خاضعة لقوانين لا تقل فى صرامتها

واطرادها عن القوانين الخاضعة لها ظواهر الطبيعة ، وأن الكشف عن هذه القوانين ينبغي أن يكون الهدف الأساسي لدراسة الاقتصاد .

وهذا يؤكد ما قلناه من أن الفضل في نشأة الاقتصاد السياسي وتأسيسه على الدعام القائم عليها الآن يرجع إلى جماعة الفيزيوكراتيين .

(ثالثاً) اعتقادهم أن القوانين الاقتصادية قوانين حسنة تحقق رغبات بني الإنسان وأنها من النعم التي أسبغها الله على عباده لتحقيق سعادتهم (Lois providentielles) وأن الواجب على الأفراد والحكومات أن تقف أمامها مكتوفة الأيدي وأن تدعها حرة طليقة تبرم ما تبرمه (Laisser faire) ؛ فليس في الإمكان الإتيان بأحسن مما يتم على يديها ؛ على أنه لا يستطيع مخلوق لنقض ما قضت به أو لتعديله سيلاً .

وقد ناقشنا هذه النظرية بتفصيل عند كلامنا على « قوانين الاقتصاد السياسي » وأظهرنا ما فيها من غلو وفساد^(١) . ولكنها ، على الرغم من ذلك ، كانت أساساً لعدة مذاهب اقتصادية لا يزال بعضها معمولاً به إلى الآن . ومنها « مذهب حرية التجارة » أو « سياسة الباب المفتوح » (Libre échange) الذي لا يزال له بائجلرا وغيرها أنصار كثيرون .

(رابعاً) أنهم غضوا من شأن الصناعة والتجارة وذهبوا إلى أن الأرض وحدها هي التي تنتج من الثروات أكثر مما تستهلكه ، فهي وحدها التي تأتي « بنتائج صاف » (produit net) . وأنه من المزارعين ومن إليهم^(٢) تتكون طبقة المنتجين . وأما الصناع والتجار فطبقات عقيمة (Stériles) عالة على طبقة المزارعين .

(١) انظر صفحات ٣٤ - ٣٦ .

(٢) يشتمل المزارعين ، بهذا الصدد ، في نظر الفيزيوكراتيين ، الشنتلون بالصيد البري والبحري وبالصناعات الاستخراجية (استخراج المعادن من مناجمها) .

ولا يتسع المقام لتفصيل نظريتهم هذه وتقدمها . وحسبنا أن نقول إنها ظاهرة الفساد ؛ إذ لا يخفى ما للتجارة والصناعة من الأثر في الإنتاج وخاصة في المصور الحالية .

هذا ، وقد كان ما ذهبوا إليه بشأن القوانين الطبيعية سبباً في إطلاق اسم « الفيزيوكراتيين » عليهم (كلمة physiocrates مؤلفة من كلمتين معناها حكومة الطبيعة) ، مع أنهم كانوا يسمون أنفسهم باسم « الاقتصاديين » .

وفي سنة ١٧٧٦ نشر العلامة الاسكتلندي « آدم سميث » Adam Smith كتاباً قيمياً في الاقتصاد السياسي سماه «مبحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها» An Inquiry into the nature and causes of the Wealth of Nations وقد أسس بحوثه على القواعد التي وضعها الفيزيوكراتيون من قبله ؛ ولكنه امتاز عنهم بخصائص جعلت لمؤلفه هذا أكبر فضل في نهضة الاقتصاد السياسي . ومن أهم هذه الخصائص ما يلي :
(أولاً) أنه على الرغم من موافقته الفيزيوكراتيين في القوانين الاقتصادية وفي الأسس التي يجب أن يقام عليها علم الاقتصاد السياسي ، قد خالفهم في موقفهم حيال التجارة والصناعة ؛ فلم ينفض من شأنهما كما فعلوا ، بل اعترف بما لهما من الأثر في الإنتاج وفي ثروة الأمم والأفراد ، وذهب إلى أنهما لا يقلان أهمية في الحياة الاقتصادية عن الزراعة ، وبذلك أصلح خطأ كبيراً من أخطاء الفيزيوكراتيين .

(ثانياً) أنه يفضل الفيزيوكراتيين في دقة البحث وضبط الأحكام والارتفاع بمقائق التاريخ . وذلك أنه لم يلاحظ الظواهر الاقتصادية في عصره فحسب ، بل رجع بصره كذلك إلى الماضي ، واستعان به على فهم الحاضر .

(ثالثاً) أنه وسع من نطاق الاقتصاد السياسي وأضاف إليه بحوثاً لم يتناولها أحد من قبل ، لدرجة لم يستطع معها من جاءوا بعده أن يزيدوا على بحوثه شيئاً

مذكوراً . وذلك لقب «بأبي الاقتصاد السياسي» كما لقب هيريدوت «بأبي التاريخ» .
وجرت عادة طائفة من المؤلفين المحدثين أن ينسبوا إليه اختراع هذا العلم ، على ما في
هذا من المبالغة ومن الإجحاف بالفيزيوكراتيين وتنامى فضلهم وأسبقيتهم في هذه
السبيل .

وفي أوائل القرن التاسع عشر ظهر عالمان انجليزيان كان لهما فضل كبير على علم
«الاقتصاد السياسي» : أحدهما ملتوس Malthus الذي امتاز ببحثه في نمو عدد
السكان والموازنة بينه وبين زيادة مواد المعيشة^(١) ؛ وثانيهما ريكاردو Ricardo الذي
امتاز ببحثه في الإيراد المقاري^(٢) .

وفي نفس هذا العصر ظهر العلامة الفرنسي جان باتيست ساي Jean Baptist Say
وألف كتابه الشهير «بحث في الاقتصاد السياسي» Traité d'Economie Politique
الذي امتاز بوضوح أسلوبه ، وضبط أحكامه ، وسعة بحوثه ودقة نظامه ، ودل على
بعد نظر مؤلفه في الشئون الاقتصادية . - وقد تناول في كتابه هذا معظم الموضوعات
التي كتب عنها المتقدمون ، فخررها ، وأصلح ما كان بها من أخطاء ، ودرسها دراسة
وافية ، وأضاف إليها طائفة من المسائل لم يرجع عليها أحد قبله .

وإلى جان باتيست ساي يرجع الفضل في ترتيب مسائل الاقتصاد السياسي وفصلها
بعضها عن بعض : فهو أول من قسم مسائل هذا العلم أقساماً متميزة ، فرجمها إلى
الإنتاج والاستهلاك والتوزيع^(٣) .

(١) انظر مجل هذا الموضوع بالتطبيقات الرابع بصفحة ٣٢ .

(٢) انظر مجمل قانونه في الإيراد المقاري بالتطبيقات الثالث بصفحة ٣٢ .

(٣) اعتبر جان باتيست ساي موضوع الاستبدال داخلاً في موضوع الإنتاج واعتبره المحدثون
من علماء الاقتصاد السياسي قسماً مستقلاً ؛ ولكل وجهة لا يقع المقام لبسطها ، وسنشير إليها عند
كلامنا على مسائل الاقتصاد السياسي .

وإليه يرجع الفضل كذلك في وضع الاقتصاد السياسي في القالب العلمي المحض وتخليصه تحليصاً تاماً من الصبغة الفنية ومن النايات العملية التي جرت عادة من قبله أن يخلطوها ببعضه . ولذلك لم يرتض ما قاله آدم سميث من « أن الفرض من الاقتصاد السياسي تحقيق الثروة للأمة والحكومة » ، وقرر أن الفرض منه لا يتجاوز « الوقوف على القوانين التي يخضع لها إنتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها » .

وقد ترجم كتاب جان باتيست ساي إلى معظم لغات العالم ، واحتذاه كثير من المؤلفين بعده ، ولا يزال إلى الآن من أهم مراجع هذا العلم .

وبجمل القول : أن الاقتصاد السياسي قد وضع أسسه الفيزيوكراطيون ، ورفع بنيانه آدم سميث وريكاردو وملتوس وتلاميذهم ، وقام بإتمامه وتهذيبه جان باتيست ساي . ولكن شأنه شأن كل بناء علمي : لا يمكن أن يستقر على شكل نهائي ، وإنما يتسع نطاقه باتساع المعارف المتعلقة بظواهره ، ويستفيد بشكل غير مباشر من نهضات العلوم الأخرى ، وينتفع بما يكشفه الباحثون من الحقائق ، ويظل قابلاً للإصلاح والحذف والزيادة ما دامت العقول والأقلام .

٩ - تسمية هذا العلم باسم « الاقتصاد السياسي »

أول من سعى البحث في الظواهر الاقتصادية باسم « الاقتصاد السياسي » هو أنطوان دومنكرتيان . فقد تقدم أنه ألف في أوائل القرن السابع عشر كتاباً سماه : « بحث في الاقتصاد السياسي »^(١) . وقد حدا هذا المؤلف على نعت بحثه « بالسياسي » أمراً :

أحدهما أنه أراد أن يميزه عن البحوث التي كان يطلق عليها قدماء اليونان اسم

« الاقتصاد » مجرداً من كل وصف ، والتي كان موضوعها قواعد التدبير المنزلى واقتصاديات الأسرة ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك ^(١) . - ففى وصف الاقتصاد السياسى إشارة إلى أن موضوعه دراسة الظواهر الاقتصادية المتعلقة بثروات الدول لا بثروات الأسرات ولا بتدبير المنازل .

وثانيهما أن معظم موضوعات كتابه - كما سبقت الإشارة إلى ذلك ^(٢) - يدور حول البحث عن الوسائل التى تستطيع بفضلها الدول المحرومة من مناجم الذهب والفضة أن تحصل على كميات وفيرة من هذين المعدنين ، فتحتفظ بذلك منزلتها فى ميدان السياسة الدولية . - فالغرض الذى قصد إليه من وراء بحوثه كان سياسياً قبل كل شئ . وقد وصف الاقتصاد السياسى فى عنوان كتابه لتوضيح هذا الغرض .

وظل من بعده اسم « الاقتصاد السياسى » يطلق على هذا العلم إلى يومنا هذا . ولكن لم تنفك هذه التسمية مثار اعتراضات كثيرة . ومن أهم هذه الاعتراضات ما لى :

١ - أن وصف البحث بأنه سياسى يفهم منه أحد معنيين : أحدهما أنه بحث عملى تطبيق موضوعه بيان ما ينبغى أن يكون لا شرح ما هو كائن . وهذا المعنى هو الذى قصده « أوجيست كونت » إذ سعى أحد كتبه « بالسياسة الوضعية *Système de Politique positive* » . وثانيهما أنه بحث متعلق بالنظم السياسية للأمم ، أى بتكوينها ونشأتها وشكل حكوماتها ونظام السلطات فيها وعلاقاتها بمضها يعض وما يتمتع به كل منها من مكانة دولية . . . وهلم جرا . وهذا المعنى هو الذى تنصرف إليه فى التالاب كلمة سياسى ، وهو الذى قصده العلماء إذ أطلقوا على فرع

(١) انظر ص ٥١ .

(٢) انظر صفحتى ٥٢ ، ٥٣ .

من البحوث الاجتماعية اسم « علم السياسة » ، وهو الذى قصده « دومنكرتيان »
إذ سعى كتابه السابق باسم « الاقتصاد السياسى » .

ومن الواضح أن العلم الذى نسميه الآن بالاقتصاد السياسى لا يصدق عليه واحد
من هذين المصطلحين . فقد ظهر مما تقدم أن هذا العلم وصفى تحليلى يعنى بشرح ما هو
كائن ولا يمرض مطلقا لما يبنى أن يكون ، وظهر كذلك أنه لا شأن له بدراسة
النظم السياسية للأمم والحكومات . فهو مجرد إذن من جميع المعانى التى تحتلها
كلمة سياسى .

٢ - أنه قد جرت العادة فى تسمية العلوم أن يطلق على كل منها كلمة واحدة
لسهولة الاستعمال ، فإن تميز وجود كلمة مفردة تدل على المراد نحت من كلمتين أو
أكثر لفظ واحد . فى تسمية هذا العلم بكلمتين : « الاقتصاد السياسى » ، مخالفة
للاستعمال المألوف وتعقيد لا حاجة إليه . فضلا عما فى هذه التسمية من خطأ .

ولكن ، على الرغم من وجاهة هذه الاعتراضات ، ظل معظم المؤلفين محتفظين
بهذا الاسم الخاطئ إلى يومنا هذا . على أن « الاقتصاد السياسى » لم ينفرد بهذا
النقص ؛ فكثير من العلوم تشترك معه فى أن مدلولات أسماؤها لا تكاد تبين عن
حقيقة ما تشتمل عليه .

١٠ - فروع البحوث الاقتصادية

ليس « الاقتصاد السياسى » إلا فرعاً من فروع البحوث الاقتصادية . فقد
اشترك معه فى دراسة ظواهر الاقتصاد فروع أخرى كثيرة تختلف وجهات نظرها
عن وجهة نظره . وإليك أهم هذه الفروع :

١ - الاقتصاد التطبيقى L'Economie Appliquée . - وهو فن يرشد إلى

خير الوجوه لتطبيق القوانين الاقتصادية في مختلف الشئون العملية . فيمضى للطرق التى تؤدى إلى زيادة الثروة للأمم والأفراد ، ولخطط التى يستطيع بها الحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من المنافع المادية مع بذل أقل ما يمكن بذله من المجهود ، وللوسائل الوقائية والملاجية التى يبنى الالتجاء إليها في مختلف الشئون لاثاء حالة اقتصادية ضارة أو لملاجها ، وللطرق التى يبنى السير عليها في النظم النقدية والمصارف والبورصات والتجارة الداخلية والخارجية ووسائل النقل ونظام الأجور وهم جراً .

وسمى هذا الفرع « بالاقتصاد التطبيقى » لأن بمجونه عبارة عن تطبيق لم « الاقتصاد السياسى » . - وذلك أن الوسائل العملية التى يقررها مستنبطة استنباطاً من نظريات الاقتصاد السياسى وقوانينه . فهو مؤسس عليه كما أسس فن الطب على علم الفيزيولوجيا ، وكما أسست فنون التربية على علم النفس .

هذا ، وقد جرت عادة طائفة كبيرة من الباحثين في « الاقتصاد السياسى » أن يرجوا في أثناء بحثهم على كثير من مسائل « الاقتصاد التطبيقى » .

٢ - الاقتصاد الاجتماعى L' Economie Sociale . وموضوعه البحث في النظم الاقتصادية الإرادية التى تنشأ إنشاء الجماعات والهيئات والأفراد لاستغلال الثروة وتنظيم شئون الإنتاج والاستبدال والاستهلاك والتوزيع ، وتحسين الأحوال الاقتصادية على العموم ، وما يبنى أن تكون عليه هذه النظم حتى تحقق النيات المقصودة منها على أحسن وجه . وتختلف هذه الشعبة عن الشعبة السابقة (الاقتصاد التطبيقى) في أن غايتها الإصلاح عن طريق النظم الإرادية المقصودة ؛ على حين أن الاقتصاد التطبيقى يرى أولاً وبالذات إلى تطبيق القوانين الاقتصادية التلقائية واستغلالها في الشئون العملية في صورة تحقق النفع للأمم والأفراد .

٣ - الاقتصاد الأمل *L'Economie Nationale* . - ويتناول البحث في الوسائل التي تستطيع بها أمة معينة في ظروفها الخاصة بها أن تحتفظ بكيانها الاقتصادي وأن ترقى من أخوالها المادية . وهو مؤسس على ما يذهب إليه بعضهم من أن لكل أمة اقتصاداً أهلياً خاصاً بها لا تصلح قواعده لأمة أخرى . ومن أشهر الباحثين في هذا الفن العلامة الألماني فردريك ليست *F. List* .

٤ - الاقتصاد الاشتراكي *Le Socialisme* . - وموضوعه البحث فيما ينبغي أن يكون عليه توزيع الثروات بين الأفراد حتى يتحقق أكبر حظ ممكن من العدالة ، ودراسة الوسائل التي يستعان بها على تقويض النظام الحاضر أو التي تؤدي من نفسها إلى ذلك . - وهذا الفرع هو أقدم البحوث الاقتصادية وأوسعها دائرة وأكثرها مؤلفات . فقد اشتغل به في العصور القديمة كثير من فلاسفة اليونان وبخاصة أفلاطون الذي يدعونه (أبا الاشتراكيين) وأرسطو وزينوفون ، وكثير من حكماء بني إسرائيل وأنبيائهم؛ ووقف عليه آباء الكنيسة وعلماء القرون الوسطى قسطاً كبيراً من جهودهم ومؤلفاتهم ؛ واتسع نطاق البحث فيه اتساعاً كبيراً في العصور الحديثة على يد مئات من أعلام الباحثين من أشهرهم سان سيمون *Saint - Simon* وپرودون *Proudon* ورودبرتوس *Rodbertus* ولالسال *Lassale* وكارل ماركس *Karl Marx* ولينين *Lénine* وچان چورس *Jean Jaurès* ، وساعدت النظم الاقتصادية في العصور الحاضرة ، وبخاصة النظم الصناعية ، على كثرة المشتغلين به (الذين اشتهروا باسم الاشتراكيين) وعلى انتشار مدارسهم وتعدد طوائفهم وأحزابهم .

وبحوث هذا الفرع قاعة على الاعتقاد بفساد النظام التوزيعي الحاضر وعدم اتفاقه مع ما ينبغي أن تكون عليه العدالة الإنسانية .

٥ - تاريخ النظريات الاقتصادية *Histoire des Doctrines économiques* . -

واسم هذا الفرع يدل على ما يشتمل عليه ؛ فهو يترجم للناهين من الاقتصاديين من فجر التاريخ إلى العصر الحاضر ، ويشرح نظرياتهم ويوضح المبادئ التي قامت عليها مدارسهم ، ويبين ما كان لمؤلفاتهم وآرائهم من أثر في الحياتين الاقتصادية والاجتماعية ... وهلم جرا . ومن أشهر من كتب في هذه الشعبة الأستاذة شارل جيد Ch. Gide وشارل ريست Ch. Rist ورومو Rombaud وسوشون Souchon ودوبوا Dubois وإسبيناس Espinas .

٦ - الاجتماع الاقتصادي Sociologie Economique . - وهو فرع من فروع « علم الاجتماع » ، ويدرس نفس الموضوعات التي يدرسها الاقتصاد السياسي ويرى إلى نفس الأغراض التي يرى إليها ؛ غير أنه يمتاز عنه بكمال استقرائه للظواهر الاقتصادية في جميع المصور وشتى الشعوب وبشدة عنايته بربط النظم الاقتصادية بما عداها من النظم الاجتماعية (كالنظم السياسية والدينية والحلقية والأمرية والقضائية والجمالية وما إلى ذلك) ، وبمظيم حرصه على كشف ما بين هذه وتلك من روابط وصلات . وقد تقدم أن هذه الشعبة قد نهضت بالدراسات الاقتصادية نهضة مشكورة . وأنها أصلحت كثيراً من أخطاء علماء « الاقتصاد السياسي »^(١) .

وكان للفرنسيين اليد الطولى على هذا الفرع من الدراسة الاقتصادية . فقد أنشأه فيلسوفهم أوجيست كونت A. Comte ، وتناوله من بعده أعضاء المدرسة الاجتماعية الفرنسية (وبخاصة دوركايم وبوجليه وموس وهور ودافى وهلفا كس وانتونلي Antonelli, Durkheim, Bouglé, Mauss, Hubert, Davy, Halbwachs) فبلغوا به درجة كبيرة في الكمال .

ثالثا - مسائل الاقتصاد السياسى

ذكرنا فى صدر هذا الفصل أن بحوث الاقتصاد السياسى ترى إلى دراسة الثروة دراسة علمية من حيث إنتاجها وتداولها واستهلاكها وتوزيعها ؛ وأن الإلزام بموضوع هذا العلم متوقف إذن على معرفة ثلاثة أمور : أحدها الثروة ؛ وثانيها الدراسة العلمية وخصائصها ؛ وثالثها مدلول كل من الإنتاج والتداول والتوزيع والاستهلاك^(١) . ثم عرضنا فى القسم الأول لشرح الثروة^(٢) ؛ وفى القسم الثانى لمنهج الدراسة الاقتصادية^(٣) ؛ وسنشرع الآن فى شرح النقطة الثالثة وهى مدلول كل من الإنتاج والتداول والتوزيع والاستهلاك .

١ — يطلق الإنتاج على كل عملية يترتب عليها إنشاء منفعة اقتصادية فى ثروة ما . فيصدق على أمور كثيرة : منها استخلاص الثروة من موطنها الأصلى حيث لا تصلح لسد الحاجة إلى حيث تصبح صالحة للاستخدام ؛ ومنها العمل على جعلها صالحة لسد الحاجة فى زمن مستقبل ؛ ومنها إخضاعها لمؤثرات خاصة تجعلها محققة لنفع لم تكن لتقوى على تحقيقه وهى فى حالتها الأولى ؛ ومنها تحويلها من صورة إلى صورة أخرى تصبح بفضلها صالحة لاستعمال لم تكن صالحة له من قبل ؛ ومنها التأليف بين أنواعها بطريقة تزيد من كياتها أو تمكنها من إخراج ثروة جديدة أو تجعلها صالحة لأن تسد حاجة لا تستطيع سدها متفرقة . — وسنمعرض فى الفصل التالى لهذا مباشرة لتوضيح هذه الأمور وضرب الأمثلة لها .

٢ — والاستبدال هو انتقال ملكية الثروة من يد إلى يد عن طريق البيع

(١) انظر ص ٥ . (٢) من ص ٥ الى ٢٧ . (٣) ص ٢٧ الى ٦٤ .

التاجز أو بيع النسبة^(١) . وهو يؤدي إلى نفس النتيجة التي يؤدي إليها الإنتاج ، وهي إنشاء منفعة اقتصادية جديدة لم تكن موجودة من قبل . - وذلك أنه بفضل عملية الاستبدال تنتقل الثروة الزائدة عن حاجة صاحبها من يده إلى يد شخص آخر هو في حاجة إليها . وبذلك تتوافر فيها خواص المنفعة التي كانت مجردة منها ، أي تصبح نافعة بمد أن كانت معطلة وخالية من النفع .

ولذلك يذهب بعضهم إلى أن الاستبدال ظاهرة من ظواهر الإنتاج^(٢) . ولكن المحدثين من علماء الاقتصاد السياسي يفرقون بين الموضوعين ، ووجهتهم في ذلك أنه على الرغم من اتفاقهما في أن كلا منهما ينشئ منفعة جديدة لم تكن موجودة من قبل ، فإن بينهما فرقا جوهرياً : وهو أن الإنتاج ينشئ هذه المنفعة عن طريق عمليات جسمية وعقلية تجري على الشيء ؛ أما التداول فينشئها عن طريق عقد شرعي (عقد المبادلة) ينقل ملكيتها من يد إلى يد .

وهذا الموضوع هو أهم موضوعات الاقتصاد السياسي ؛ فإن استبدال الثروات قد أصبح المحور الذي تدور عليه رحي الحياة الاقتصادية في العصر الحاضر ؛ فأهم شئوننا الاقتصادية قائمة على عمليات البيع والشراء والائتمان ، أي على استبدال الثروات بعضها ببعض .

٣ - والتوزيع هو تقسيم الثروات بين الأمم والأفراد ، وذلك أن لكل أمة

(١) البيع التاجز هو ما يقبض فيه كل من الموضين ، وبيع النسبة أو الائتمان Crédit هو ما يؤخر فيه تسليم أحد الموضين إلى أجل ما . - هنا وانتقال ملكية الثروة عن طريق آخر غير هذين الطريقين كانتقالها عن طريق الهبة أو الميراث لا يسمى استبدالاً .

(٢) وهذا هو رأي جان باتيست ساي على ما تقدم في آخر صفحة ٥٧ وفي تليقها الثالث .

نهيباً من الثروات الغالية ينسب لها ويمتد لها ملكاً خالصاً لها من دون غيرها ، ولكل فرد من أفراد الأمة نصيباً من ثروتها لا ينازعه فيه منازع ، والثروات المستحدثة توزع على الأمم والأفراد وفقاً لنظم خاصة .

ومن الواضح أن التوزيع بهذا المعنى ظاهرة اقتصادية هامة . وكذلك وقف عليه علماء الاقتصاد السياسى قطعاً كبيراً من جهودهم العلمية وجملوه موضوعاً أساسياً من موضوعات علمهم .

غير أن علماء الاقتصاد السياسى يدرسون التوزيع من وجهة نظر تختلف كل الاختلاف عن وجهة نظر الاشتراكيين . فبينما يعنى الاشتراكيون ببيان ما عليه النظام التوزيعى الحاضر من ظلم وإجحاف، وبالبحت عن الوسائل التى يستعان بها على تقويضه، وبالتفكير فى النظم التى ينبغى إحلالها محله ؛ ترى أن علماء الاقتصاد السياسى يدرسون دراسة وصفية تحليلية على الحالة التى هو عليها أو التى كان عليها ، فينبئون بشرح عناصره والأسس القائم عليها والعلاقات التى تربط مظاهره بعضها ببعض وتربطها بما عداها والقوانين الخاضع لها . فالاشتراكيون يدرسونه لبيان ما ينبغى أن يكون ؛ أما علماء الاقتصاد السياسى فيدرسونه لشرحه وتوضيحه أى لبيان ما هو كائن بصده .

٤ - والاستهلاك هو الانتفاع بالثروة بشكل مباشر فى سد حاجة من حاجات الإنسان ؛ سواء أفتيت الثروة بهذا الانتفاع كما فى استهلاك الخبز بأكله والفحم بإحراقه للتدفئة ، أم ظلت قاعة بعده كما فى استهلاك المنزل بسكنائه والحلة بلبسها والادابة بركوبها والكرسى بالجلوس عليه والحديقة بالتنزه فيها والصور الجميلة بالنظر إليها ... وهلم جرا .

والاستهلاك هو النرض الأخير الذى تنتهى إليه عمليات الإنتاج والتداول

والتوزيع . ولذلك رأى المحدثون من علماء الاقتصاد السياسى دراسته وعدوه موضوعاً أساسياً من موضوعات علمهم .

ويسلك علماء الاقتصاد السياسى فى دراسته نفس السلك الذى يسلكونه فى دراسة غيره من الموضوعات . فلا يدرسونه من ناحيته الخلقية وما ينبغى أن يكون عليه ؛ وإنما يدرسونه من ناحيته الاقتصادية وبيان ما هو كائن بصده .

حقاً إنهم كثيراً ما يتناولون فى هذا الموضوع وفى الموضوعات الثلاثة الأولى بعض بحوث خلقية أو عملية أو تطبيقية . ولكنهم إذ ذاك يخرجون عن موضوعات علمهم إلى موضوعات بحوث أخرى رغبة فى تكملة الموضوع أو الربط بين المسائل أو الإشارة إلى طرق تطبيقها .

وغنى عن البيان أن كل قسم من هذه الأقسام الأربعة متصل بما عده اتصالاً وثيقاً . فظواهر الاستبدال مثلاً تكمل ظواهر الإنتاج وتؤثر فيها وتتأثر بتأثيراتها : فلا أثر للإنتاج فى الحياة الاقتصادية بدون عمليات الاستبدال ؛ وحالة التداول تؤثر فى سير الإنتاج فتوقه أو تستحثه . ونظم الإنتاج وكيانه تؤثر من جهتها فى حالة التداول وأساليبه . وقس على ذلك ما بين الأقسام الأربعة السابقة من التدخل والارتباط .

فلسنا فى الواقع بصدد أقسام متميزة واضحة الحدود ، بل بصدد طوائف متداخل بعضها فى بعض ومكمل بعضها لبعض ومتوقف كل منها على ما عدها .

ولم يلجأ القدامى من علماء الاقتصاد السياسى إلى تقسيمها على النحو السابق

إلا تسهيل الدراسة ورجع الظواهر إلى أصول عامة .

ولذلك أخذ كثير من المحدثين يبدلون عن هذا التقسيم الصناعى ، ويسلكون في دراستهم طرقا أخرى أكثر اتفاقا مع حقائق الأمور . فترى فريقا منهم مثلاً يتناول الحالات الاقتصادية فيدرس كل حالة منها دراسة شاملة تستوعب جميع وجوها وعناصرها ؛ فيمزج بذلك بين ظواهر الإنتاج والاستبدال والتوزيع والاستهلاك في كل موضوع يعالجه .

ولكننا - على الرغم من وجاهة طريقهم - قد آثرنا السير على طريقة القداى ، لسهولة على المبتدئين الذين ألف لأجلهم هذا الكتاب .

فستقف على كل من الإنتاج والاستبدال والتوزيع والاستهلاك بمحونا مستقلة ، غير مغفلين في كل قسم منها الإشارة إلى مختلف العلاقات التى تربطه بما عداه .



الفصل الثاني

الإنتاج

١ - تعريفه ومظاهره

يطلق الإنتاج على كل عملية يترتب عليها إنشاء منفعة اقتصادية جديدة في ثروة ما عن غير طريق استبدالها بثروة أخرى^(١).. وهو بهذا التعريف يصدق على أمور كثيرة: منها استخلاص الثروة من موطنها الأصلي حيث لا تصلح لسد الحاجة إلى حيث تصبح صالحة للاستخدام ؛ كإخراج المعادن من مناجمها ؛ وصيد السمك من الماء ؛ وقطع الخشب من الغابات ؛ واستخلاص التترات من الهواء ؛ والكحول والزيوت والشراب من النباتات والبذور والفواكه ؛ وصيد الحيوانات والطيور ؛ واستخلاص صوفها وشعرها ووبرها وريشها وسنها ؛ وحلب اللبن من ضرعها ... وهلم جرا . فمن الواضح أن كل عملية من هذه العمليات وما شاكلها تنشئ في الشيء الذي يجري عليه منفعة اقتصادية جديدة لم تكن موجودة فيه من قبل . فاللبن مثلا وهو في ضرع الحيوان لا يصلح لسد حاجة الإنسان ؛ وإخراجه من الضرع هو الذي ينشئ فيه هذه الصلاحية ويوجد فيه صفة للمنفعة . وقس على ذلك بقية الأمثلة التي ضربناها وما إليها .

ومنها نقلها من مكان تزيد فيه عن الحاجة إلى مكان آخر يحتاج إليها فيه . كنقل

(١) أما إنشاء المنفعة عن طريق الاستبدال فلا يسمى إنتاجا ، كما تقدم بصفحة ٦٥ .

القطن أو القمح الزائد عن حاجة الاستهلاك في مكان ما إلى بلد آخر يحتاج إليه . فن الواضح أن عملية كهذه تنشئ في الثروة صفة النفع التي كانت مجردة منها وهي في مكانها الأول .

ومنها العمل على الإبقاء عليها لينتفع بها في مستقبل قريب أو بعيد : كتعبئة الفواكه وحفظها وتجفيفها ؛ وحفظ الأسماك واللحوم والخضر ؛ وخزن القطن والقطن ... وما إلى ذلك . فكل عملية من هذه العمليات وما إليها تنشئ في المادة التي تجري عليها منفعة مستقبلية لم تكن صالحة لتحقيقها وهي على حالتها الأولى قبل إجراء هذه العملية .

: ومنها إخضاعها لمؤثرات غير المؤثرات التي كانت خاضعة لها في حالتها العادية بطريقة تجعلها صالحة لسد حاجة ما كانت تصلح لسدها من قبل . وذلك كاستخدام الريح والهواء والشمس بأساليب خاصة لتوليد القوى المحركة .

ومنها تحويلها من حالة إلى حالة أخرى تصبح فيها صالحة لاستعمال لم تكن صالحة له وهي في حالتها الأولى : وذلك كحلج القطن ونفش الصوف وتحويلهما إلى خيوط بنزلهما أو إلى أقمشة بنسجهما ؛ وتحويل كتل الأشجار إلى ألواح من الخشب بنشرها ؛ وتحويل الماء إلى ثلج ؛ والقمح إلى دقيق بطحنه ؛ وماء العنب إلى نبيذ بتخميره وهم جرا .

ومنها التأليف بين بعض أنواعها تأليفاً يزيد من كمياتها ، أو يخرج منها ثروة جديدة ، أو يجعلها صالحة لأن تسد حاجة لا تستطيع سدها متفرقة . وذلك كترية الحيوان والزراعة والصناعة ومزج المواد بعضها ببعض لعمل شراب أو دواء أو لون للبرسم وهم جرا . فترية الحيوان مثلاً هي عبارة عن التأليف بينه وبين المواد الغذائية والأمور اللازمة له بطريقة تزيد من وزنه ، أو تجعله يتناول فينتج ثروات

جديدة ، أو تجعله صالحا لسد حاجة لا يستطيع سدها بدون هذه الوسيلة . وكذلك الزراعة والصناعة . فالزراعة عبارة عن تأليف بين البذرة والتربة والماء .. وما إلى ذلك بطريقة تنجم عنها ثروات جديدة . والصناعة في الغالب تأليف بين مواد مختلفة بشكل خاص لتكوين شيء جديد ؛ كالتأليف بين الزيت والصودا بمقادير خاصة وتحت درجة حرارة معينة لصنع الصابون . وقس على ذلك بقية الأمثلة التي ضربناها وما إليها .

وبالتأمل في هذه المظاهر يتبين أن كل ما يقوم به الإنسان في الإنتاج لا يتجاوز التفسير في أوضاع الأشياء وأماكنها . فكل ما يعمل الإنسان حيال الثروة (إذ يستخلصها من مواطنها الأصلية ؛ أو ينقلها من مكان تزيد فيه عن الحاجة إلى مكان يحتاج إليها فيه ؛ أو يحفظها عن طريق التهيئة أو الخزن ... ليُستفاد منها في المستقبل ؛ أو يخضعها لبعض المؤثرات لتصبح سالحة لسد حاجة ما ؛ أو يحولها من شكل إلى آخر بالخلع أو النفس أو النزول أو النشر أو الطحن ... ؛ أو يؤلف بين أنواعها تأليفاً خاصاً) هو مجرد التفسير في أوضاع العناصر وأماكنها . ويصدق هذا حتى في حالة إحداث ثروة جديدة لم تكن موجودة من قبل . ففي الزراعة مثلاً أو في تربية الحيوان حيث يترتب على عملية الإنتاج وجود ثروة جديدة ، لا يعمل الإنسان أكثر مما يعمل في المظاهر الإنتاجية الأخرى ، أي مجرد التفسير في أوضاع الأشياء وأماكنها : فهو في الزراعة يقتصر على التفسير من أوضاع البذرة والتربة والماء ... وما إلى ذلك ؛ وفي تربية الحيوان يقتصر على التفسير من أماكنه وأماكن غذائه ؛ ثم يدع للطبيعة وقوانينها العمل على تحقيق الناية المقصودة .

٢ — عوامل الإنتاج

جرت عادة القدامى من علماء الاقتصاد السياسى أن يرجعوا عوامل الإنتاج إلى ثلاثة أمور : الطبيعة والعمل ورأس المال . ويقصدون بالطبيعة الأرض نفسها ويشترطها وما بها من قوى وما يشتمل عليه سطحها وباطنها وجوها من مواد ؛ وبالمعمل الجهود الجسمية والعقلية التى يجريها الإنسان على الأشياء ليتحقق الإنتاج ؛ ورأس المال كل ثروة يستعين بها الإنسان فى إنتاج ثروة أخرى كحراث الفلاح وآلة النسيج .

وستتكمّل بتفصيل فى الفقرات التالية على كل عامل من هذه العوامل الثلاثة .

ولكن يجدر بنا قبل ذلك أن نوجه النظر بهذا الصدد إلى الأمور الآتية :

١ — أن العمل وحده هو الذى يصح عده عاملا من عوامل الإنتاج بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة ؛ لأنه هو الذى يقوم بالعمليات التى يترتب عليها إنشاء النفعة ؛ فهو وحده الذى يستخلص الثروة من مواطنها الأصلية ، وينقلها من مكان تريد فيه عن الحاجة إلى مكان آخر يحتاج إليها فيه ، ويحفظها لينتفع بها فى مستقبل قريب أو بعيد ، ويخضعها لبعض المؤثرات لتصبح صالحة لسد حاجة ما ، ويحولها من حالة إلى أخرى تصبح فيها صالحة لاستعمال لم تكن صالحة له من قبل ، ويؤلف بين أنواعها تأليفا خاصا ... وهلم جرا .

أما الطبيعة ففى عددها عاملا من عوامل الإنتاج شئ من التجوز واستعمال الكلمة فى غير مدلولها . لأن الطبيعة لا تقوم بأية عملية من العمليات السابق ذكرها . وكل ما تؤديه بهذا الصدد لا يزيد ، فى معظم الأحيان ، عن خضوعها لأعمال الإنسان . ومن الواضح أن الخضوع ليس عملا إيجابيا فى الإنتاج . على أن هذا الخضوع

لا يتحقق غالباً إلا بعد مقاومة كبيرة منها وبجهود شاق ينفذ الإنسان في سبيل التغلب عليها .

ولهذا كان الأخرى أن تعد الطبيعة «شرطاً» من شروط الإنتاج ، أو «ميداناً» له ، لا عاملاً من عوامله . وذلك لأن العمل الإنتاجي يجري على أشياء ؛ والطبيعة هي التي تقدمها له . فهي إذن ميدان من ميادين الإنتاج ، أى حلبة يجري فيها العمل الإنسانى في طريقه إلى إنشاء النفعة ؛ أو شرط من شروطه أى أمر لابد من توافره حتى يتاح للعمل القيام بوظيفته الإنتاجية .

ولا يختلف رأس المال في هذه الناحية عن الطبيعة . فهو مثلها لا يقوم بأى عملية من العمليات التي يترتب عليها إنشاء النفعة . وكل ما يؤديه بهذا الصدد لا يتجاوز خضوعه للعمل الإنسانى . فالحرث مثلاً لا يؤدي في الإنتاج أكثر من خضوعه للأنجاءات التي يوجهه إليها عمل الفلاح . - وأمر كهذا لا يصح عده عاملاً من عوامل الإنتاج بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة .

هذا إلى أنه هو نفسه متوقف على الإنتاج . فهو عبارة عن ثروة أنتجها العمل والطبيعة وأعدها الإنسان للاستعانة بها في إنتاج الثروات . ومن الواضح أن ما يتوقف وجوده على الإنتاج لا يصح أن يعد عاملاً من عوامله .

وكما لا يصح أن يعد رأس المال عاملاً من عوامل الإنتاج ، لا يصح كذلك أن يعد شرطاً من شروطه . وذلك لأن الإنتاج قد يتحقق بدون رأس المال . فقد لا يستخدم الإنسان في الإنتاج غير يديه وقواه الجسمية والعقلية وما تقدمه له الطبيعة من مواد .

ولذلك كان الأخرى أن يعد رأس المال « أداة » من أدوات الإنتاج .

٢ — أن الأهمية النسبية لكل أمر من هذه الأمور الثلاثة تختلف باختلاف نوع الإنتاج وباختلاف المصور والأمم . ففي إنتاج الصيد وجمع الثمار المتساقطة من الشجر مثلاً تزداد أهمية الطبيعة ويتضاءل مجانها العمل ورأس المال ؛ على حين أنه في الزراعة مثلاً يستأثر العمل بأكثر نصيب في الإنتاج . وفي الأدوار الإنسانية الأولى حيث كانت مظاهر النشاط الإنتاجي لا تتجاوز الصيد ورعى الأغنام كان معظم الاعتماد بهذا الصدد على الطبيعة ؛ ثم أخذ العمل يتبوأ منزلة هامة على أثر ظهور الإنتاج الزراعي ؛ وفي عصورنا الحديثة ظهرت أهمية رأس المال وأصبح له السكينة الأولى في الإنتاج : حتى لقد سمي النظام الاقتصادي الذي نسير عليه « بنظام رؤوس الأموال »

Régime capitaliste.

٣ — أن هذه الأمور الثلاثة غير منفصل كل منها عما عداها تمام الانفصال ؛ بل متداخل بعضها في بعض لدرجة يصعب معها أحياناً التمييز بينها . فالأرض مثلاً ، التي تعد من الطبيعة ، إذا أصلحت وحفر بها مصارف وأزيل ما فيها من المواد الضارة لا يكون الفرق كبيراً بينها وبين رأس المال . إذ يمكن في هذه الحالة النظر إليها من بعض نواحيها على أنها ثروة أنتجها العمل والطبيعة واستخدمت لإنتاج ثروات أخرى ^(١) . وكذلك الدواب مثلاً التي تربي لتستخدم في أعمال النقل أو الزراعة أو الصناعة ^(٢) . والعمل الإنساني لا يمكن تمييزه من الطبيعة تمييزاً واضحاً . فهو لا يتحقق إلا بأعضاء

(١) غير أن علماء الاقتصاد السياسي لا يدونونها ، حتى في هذه الحالة ، رأس مال . ويذهبون إلى أنها لا تزال مظهراً من مظاهر الطبيعة ، وأت كل ما هناك أنها في هذه الحالة استغنت بغير أعمال وبغير رؤوس أموال ، وأن استغلالها هذه الأمور لا يحوّلها هي نفسها إلى رأس مال

(٢) غير أن علماء الاقتصاد السياسي لا يدونونها مطلقاً رأس مال لنفس الأسباب التي ذكرناها في التلخيص السابق .

الجسم والقوى المزودة بها ؛ ومن الواضح أن كل أولئك من هبات الطبيعة^(١) .

٣ — العامل الأول : الطبيعة

يقصد بالطبيعة — كما تقدمت الإشارة إلى ذلك — الأرض نفسها وبشرتها وما بها من قوى وما يشتمل عليه سطحها وباطنها وجوها من مواد حيوانية كانت أم نباتية أم مجادية ، صلبة كانت أم سائلة أم غازية .

وهي بهذا المعنى تشمل مظاهر كثيرة، لكل مظهر منها أهمية كبيرة في الإنتاج .
فمن ذلك :

١ — حالة الجو . ولهذا العامل أثر كبير في مختلف مظاهر الإنتاج . فلي حالة الجو يتوقف الإنتاج الزراعي . وذلك لأن كل نوع من النبات يتطلب نموه جوا خاصا . فمن النبات ما يضر به البرد ولا يطيب إلا في البلاد الحارة أو الدفيئة كالقطن والقمح والأرز وقصب السكر وشجر التوت ؛ ومنه ما يتحمل البرد كالقمح والكتان وما إليهما . — وعلى حالة الجو يتوقف كذلك كثير من مظاهر الإنتاج الصناعي . فمن المصنوعات ما يلائمه أجواء خاصة كغزل القطن والصوف الذي يلائمه الجو البارد الرطب ، وصناعة الطبايق التي يلائمها الجو الجاف وهلم جرا . — وعلى حالة الجو تتوقف كذلك حركة نقل الثروات من المواطن التي تزيد فيها عن الحاجة إلى حيث يحتاج إليها . فالبلاد الباردة التي يتكدس فيها الثلج فيخلق الموانئ وينطفي قصبان السكك الحديدية والبلاد التي يكثر ضبابها فيعوق سير السفن والقوارف ، تضعف فيها حركة النقل ، وتقل صلاحيتها للأعمال التجارية ، فتستل ثرواتها ويصبح قسم منها

(١) غير أن علماء الاقتصاد السياسي يرون أن توقعه على ذلك لا يحول دون عدم عامله مستقلا ، لأن توقف القوى على الطبيعة لا يجعله منها .

مجرداً من النفع ؛ على حين أن البلاد الممتدة الأجواء تنهض فيها حركة النقل وأعمال التجارة ، فتحقق النفعة الاقتصادية في كل ما تنتجه من ثروات .

وإلى الجو يرجع السبب في غنى بعض المناطق في الثروات الطبيعية الحيوانية والنباتية وقرر بعضها الآخر بهذا الصدد . فقد وهبت الجهات الاستوائية والدفيئة بسطة في هذه الثروات لتلائم جوها مع ما يتطلبه نحو كثير من فصائل النبات والحيوان ؛ وأقفر منها المناطق الباردة لتمام حاله جوها مع ما تقتضيه حياة هذه الفصائل .

وللجو أثر كبير كذلك في النشاط الإنتاجي للسكان وفي تحديد أنواع إنتاجهم . ففي الأصقاع الشمالية - حيث يشتد البرد ، ويفر الأرض الجليد في معظم فصول السنة ، وتضن الطبيعة بخيراتنا النباتية - لا يبع السكان إلا الاشتغال بالصيد والحرف البحرية . وفي المناطق الحارة - حيث تخب الأَرْض ، وتفرز خيرات الطبيعة حيوانها ونباتها ، ولا يتطلب الحصول عليها كبير مجهود ، وتؤدي شدة الحرارة إلى تحول الأجسام وضعف القول - يسود السكان الكسل ، ويموزم الإقدام ، وتقل لديهم وسائل الهارة ، فلا يعبثون بتنمية ثروتهم ، ولا يتجه تفكيرهم إلى محاولة الاختراع ، ولا يكادون يزاولون غير الحرف الأولية الساذجة كالزراعة في أبسط مظاهرها وتربية الأنعام . . . وما إلى ذلك . وفي المناطق الممتدة - حيث تحمل حالة الجو على النشاط الجسمي وتنهض بالحياة العقلية ، وحيث تختلف درجات الحرارة والرطوبة ، فتتنوع تبعاً لذلك أصناف النباتات التي تصلح الأرض لإنتاجها ، ولا تبدو الطبيعة سخية كل السخاء ولا مقترية كل التقترير ، فيمض اعتدالها الأمل في النفوس ، ويحفز على النشاط والجراءة ، ويولد المهارة والإقدام - نرى السكان مختلفي المنزعة

متمددى الحرف ، مبرزين فى مختلف مناحى الحياة الاقتصادية ، ناهى الشأن فى الإنتاج العقلى واليدوى .

٢ - طبيعة الأرض . - لطبيعة الأرض آثار كبيرة فى الإنتاج بمختلف مظاهره . فهى التى تحدد نوعه للسكان وتذلّل لهم سبله . فى مناطق الناجم والبتروىل يولى الناس جهودهم شطر الصناعات ، وفى مناطق المروج يؤثرون رعى الأنعام ، وفى البقاع الخصبة تسهويهم الزراعة ... وهلم جرا .

٣ - الشكل الجغرافى للمنطقة . - تختلف البلاد بمضها عن بعض اختلافات كبيرة فى شكلها الجغرافى : فهى الممتد طولا وعرضا ، ومنها الممتد طولا الضيق عرضا ، ومنها ما هو عكس ذلك ؛ ومنها كثير التضاريس والفجوات والخلجان ، ومنها مستقيم الساحل ... وهلم جرا . ولا يخفى ما لكل شكل من هذه الأشكال وما إليها من أثر فى الإنتاج . ففكرة الفجواب والخلجان مثلا فى ساحل بلاد ما وتقلل الأنهار فى أجزائه ... كل أولئك يتيح للأمة مرافىء صالحة للملاحة فيمهد لها سبل التجارة والنقل ؛ على حين أن تجردها من هذه المزايا الطبيعية يعوق حركتها ويحول بينها وبين التقدم فى هذه السبيل .

٤ - موقع البلد الجغرافى بالنسبة لغيره من البلاد وبالنسبة للبحار . - فلهذا الموقع آثار ذات بال فى مختلف نواحي الحياة الاقتصادية وبخاصة فى الإنتاج . فى البلاد الساحلية مثلا يتجه المكان إلى التجارة والصيد والصناعة ، ويحفزهم موقع بلادهم وكثرة احتكاكهم بمن عداهم من أفراد الشعوب الأخرى على النشاط والإقدام . على حين أنه فى البلاد القارية تضيق حركة التجارة والنقل ويستولى على السكان المحول ، ولا يكادون يزاولون من المهنة غير الزراعة السهلة ورعى الأنعام . ووقوع البلد فى ممر تجارى أو بين قارتين يمنحها مركزاً ممتازاً ويذلّل لها سبل النهوض فى الإنتاج .

٥ — ما تشتمل عليه الأرض من جبال وأنهار وبحار وبحيرات فكل واحد من هذه الأمور وما إليها شأن كبير في الإنتاج بمختلف مظاهره .

فالجبال هي مهبط الأمطار ومنبع المياه التي يتوقف عليها الإنتاج الزراعى ؛ وهي التي تعترض سير الرياح الصارة بالنباتات فتحمل بذلك كثيراً من حاصلات السكان الزراعية ؛ وهي ، فضلاً عن هذا وذاك ، موطن المادن التي لاهياة للصناعة بدونها . وعلى الأنهار وفيضاتها وجفافها يتوقف نظام الري ، وعلى هذا النظام يتوقف سير الزراعة . — والأنهار كذلك هي الوسيلة التي ينتقل بها زبد الجبال إلى السهول فتفيض بالغصب . — وكثيراً ما تؤثر الأنهار في الصناعة : فعدم وجود الأملاح الجيرية مثلاً في تربة فلاندر يبلجها جعل نهر لايس صالحاً لتنظيف الكتان ؛ ويمثل هذه الخواص الطبيعية وما يشبهها يصلح ماء الرون عند ليون لصباغة الحرير وماء نهر مين في شرق الولايات المتحدة لصناعة الورق . وقد يستخدم تيار النهر إذا كان قوياً سريعاً لإدارة الآلات ، فتفيد الصناعة من ذلك أيضاً فائدة . — وانحدار مياه الأنهار على الجنادل التي تعترضها من أفضل القوى المولدة للكهرباء ومن أقلها نفقات ؛ ولا يخفى ما لهذه القوى من أثر في مختلف فروع الإنتاج . — وللأنهار الصالحة للملاحة شأن كبير في الحياة التجارية وحركة النقل : فهي أسهل الوسائل بهذا الصدد وأقلها تكاليف . — ووديان الأنهار ، إذا كانت مستقيمة ، يتكون منها طرق صالحة لمه السكك الحديدية ؛ وغنى عن البيان ما للسكك الحديدية من أثر في النقل والحياة التجارية ومختلف مظاهر الإنتاج . — هذا إلى ما تشتمل عليه الأنهار من ثروات طبيعية كالأسماك وغيرها ؛ فلي استخراج هذه الثروات يقوم مظهر هام من مظاهر النشاط الإنتاجى .

وما قلناه في الجبال والأنهار يقال مثله بصدد البحار والمحيطان والبحيرات وما إلى ذلك .

٦ - سطح الأرض . - لا يتحقق أى مظهر من مظاهر الإنتاج بدون هذا العامل : فعليه تتوقف عمليات الزراعة والصناعة والنقل والصيد وتربية الأنعام وهلم جراً . هذا إلى أن كل فرد محتاج إلى جزء من سطح الأرض لسكنه وأداء حركاته الإنتاجية وغيرها .

ويختلف مبلغ حاجة الشعوب إلى سطح الأرض باختلاف الحرف التي يزاولونها . فتحْتَاج الشعوب التي تزاوِل الصيد البرى أو رعى الأنعام مثلاً إلى أضعاف ما تحتاج إليه الشعوب الزراعية . وذلك أن عماد الإنتاج في الشعوب الأولى هو الحيوان ، والحيوان متحرك وتتوقف حياته على الحركة ، فيحتاج في سبيل ذلك إلى مساحات كبيرة ؛ على حين أن الإنتاج في الشعوب الثانية يقوم على النبات ، والنبات ثابت ولا يتطلب نموه إلا جزءاً صغيراً من الأرض . ولذلك كان متوسط ما يخص الساكن الواحد في بعض شعوب الرعاة ميلاً مربعاً كاملاً ، على حين أنه في بعض الشعوب الزراعية يعيش نحو ١٨٥ نفساً في الميل المربع كما في الهند ، وفي بعضها يعيش نحو ٢٦٠ نفساً في الميل المربع كما في الصين ، وقد يتحمل الميل الواحد في بعض هذه الشعوب أكثر من ألف نسمة كما في دلتا النيل .

وتختلف مساحة الأراضي التي يحتاج إليها الإنسان في الزراعة باختلاف الأساليب التي يسير عليها . فهو يحتاج إلى مساحة كبيرة إذا اتبع أسلوب « الزراعة الصناعية » ، أى استخدم الآلات الحديثة في الحرث والرى والبذر والحصاد والدرس وما إلى ذلك ؛ وذلك أن الزراعة الصناعية - لكثرة تكاليفها وغلاء آلاتها - لا تؤتي أكلها إلا في المساحات الواسعة . على حين أنه لا يحتاج إلى كبير مساحة إذا اتبع

طريقة « الزراعة غير الصناعية » فلم يستخدم إلا الآلات الأولية قليلة التكاليف كما هو الحال في معظم مناطق القطر المصرى وأودية الصين .

ويختلف مبلغ كفاية الأرض لحاجة السكان باختلاف نسبة عديم إلى المساحة التى يشغلونها . ففي الأمم الكثيفة السكان يتعرض الناس لصعوبات حمة في سبيل حصولهم على ما يحتاجون إليه من المساحة الأرضية ؛ يدلنا على ذلك ارتفاع أثمان أراضي البناء والأراضي الزراعية ارتفاعاً كبيراً في هذه المناطق . وعلى عكس ذلك البلاد المتخلخة السكان ، ذات المساحة الواسعة ، ففيها يحصل الفرد بسهولة على ما يحتاج إليه من سطح الأرض .

هذا ، ويظهر أن أزمة مستقبلية حادة تهدد العالم الإنسانى بهذا الصدد . وذلك أن عدد سكان المعمورة في تزايد مستمر ، على حين أن الأرض محدودة المساحة . صحيح أن الأنهار تخلق أحياناً أرضاً جديدة في البحار بما تحملها من الطمي والزيد إلى مصباتها . وهذه العملية البطيئة قد ينشأ عنها مع تقادم الزمن مساحات واسعة كما نشأ القطر المصرى وبلاد أخرى كثيرة ؛ وأن جزراً جديدة تتكون في البحار بفضل ما تقذفه البراكين البحرية من عصابات وما يتخلف من رفات المرجان ؛ وأن الإنسان لم يكشف بعد جميع أجزاء اليابسة ولم يستغل استغلالاً صحيحاً جميع ما كشفه منها : فلا تزال إلى الآن في مختلف الممالك مساحات واسعة لم يفتتح بها الإنسان ، ولدينا في القطر المصرى وحده نحو أربعة ملايين فداناً غير منزرعة مع صلاحيتها للزراعة ، أى ما يقرب من ثلثي المساحة المزروعة^(١) ؛ وأن ما سيبتدعه العقل الإنسانى من مخترعات سيحسن كثيراً من طرق استغلال الأرض ويزيد من قدرتها على الإنتاج ؛ وأن وسائل الفناء غير العادية كالصواعق والزلازل والبراكين وطغيان البحار وفيضانات

(١) انظر تفصيل هذا الموضوع بمؤلفي في « البطالة » صفحتي ٦١ ، ٦٢ .

الأنهار والحروب . . . وما إلى ذلك من الكوارث الطبيعية والإنسانية تعمل دائبة على دفع الناس بعضهم ببعض وعلى التقليل من عدد السكان . ولكن هذه الأمور جميعها لا ترفع الخطر الذي أشرنا إليه . فافتشه الأنهار وعصارات البراكين ورفات الحيوانات المائية من أرض جديدة ، تنفت البحار مثله بل أكثر منه من أطراف الأرض القديمة . والمناطق التي لم يكشفها الإنسان بعد تكاد تكون مجردة من النفع من الناحية الاقتصادية ، لصعوبة استغلال بعضها ولوقوع معظمها في المناطق القطبية الجليدية . والأراضي التي لم يستغلها الإنسان بعد من الجزء المكتشف من اليابسة يتألف قسم كبير منها من مساحات غير صالحة للاستغلال أو تزيد نفقات استغلالها عما ينتظر أن تنتجه ؛ وما عدا ذلك محدود المساحة لا يقوى على رفع الخطر الذي أشرنا إليه وإن زحزح وقوعه بعض قرون . ولكل قطعة أرض حد أقصى من الفلة لا يمكن أن تخرج أكثر منه في مدة ما مهما استخدم فيها من مخترعات حديثة^(١) . ووسائل الهلاك غير العادية تسير عادة بخطى أبطأ من الخطى التي تسير بها وسائل النمو ؛ فعلى الرغم مما تعرض له العالم الإنساني من سنة ١٩١٤ إلى الآن من كوارث وحروب مبيدة فإن عدد السكان اليوم أكبر كثيراً من عددهم قبل الحرب العظمى^(٢) . فلا بد إذن أن يأتي يوم - إن عاجلاً وإن آجلاً - يقصر فيه سطح الأرض عن أن يفي بحاجة الإنسان إلى المكنى والاستغلال . - وقد أخذ كثير من الأمم يحس من الآن وطأة هذا الخطر ويجاهد جهاد الستميت في سبيل التغلب عليه ، بل إن معظم الحروب الحديثة ترجع أم أسبابها إلى أمور من هذا القبيل .

(١) انظر « قانون تحديد الفلة في مدة معينة » بالفقرة الخامسة من هذا الفصل .

(٢) يضاف إلى هذا كله ما سذكروه في « قانون تحديد المكنى » (انظر الفقرة الخامسة

من هذا الفصل) .

٧ — المواد الأولية . — يقصد بالمواد الأولية ما يشتمل عليه باطن الأرض من معادن وسوائل نافمة ، وما يحتوى عليه ظاهرها من مواد ، وما يخرج من نبات ، وما يدب على سطحها من حيوان . — وعلى هذه المواد تتوقف حياة الإنسان وجميع مظاهر إنتاجه .

وقد جادت الطبيعة بكيات وفيرة من بعض هذه المواد كالخجر والفحم ، وقترت في بعضها الآخر كالذهب والفضة وما إلها .

ولست جميع مناطق الكرة الأرضية سواء في هذه المواد : فن المناطق ما جادت عليه الطبيعة بكيات وفيرة من بعض هذه المواد وقترت عليه في بعضها أو ضنت عليه به ؛ ومنها ما ساء حظه فلم يرزق سعة في أى مادة منها ؛ وقليل منها ما أوتي بسطة في جميع هذه المواد أو في معظمها . غير أن الإنسان قد استطاع أن يخفف كثيراً من مضار هذا التوزيع بما استنبطه من وسائل النقل السريعة وما اعتدى إليه من أساليب الاستبدال . فبفضل هذه الوسائل والأساليب تنتقل الثروات التي تزيد عن حاجة السكان في منطقة ما إلى حيث يحتاج إليها ، وتستطيع البلاد المحرومة من مادة ما أن تحصل على ما يموزها منها في مقابل ما تقدمه لغيرها من المواد الوفيرة في منطقتها .

هذا ، وجميع ما تشتمل عليه الأرض من مواد أولية وما نستطيع أن نخرجه منها محدود في كميته . فلا بد أن يأتى يوم ينفد فيه جميع ما تحتوى عليه الأرض من مواد أولية ولا يصلح فيه ظاهرها للإنبات . — وسنتكلم عن هذا بتفصيل في «قوانين الإنتاج»^(١) .

٨ — القوى المحركة . — تقدم أن كل عملية إنتاجية ترجع إلى تغيير في أوضاع اللادة وأما كن عناصرها^(٢) . غير أن المادة كثيراً ما تقاوم الإنسان ولا تقيح له

(١) انظر « قانون التحديد السكاني » في الفقرة الخامسة من هذا الفصل . (٢) انظر ص ٧١ .

بسهولة هذا التعبير ، وكثيراً ما تصل في مقاومتها إلى درجة تعجز معها قوى الإنسان المضلية عن القيام وحدها بعملية الإنتاج . ولذلك لجأ الإنسان إلى الاستعانة بقوى الطبيعة في هذا السبيل ، فاستخدم القوى المضلية للحيوان ، واستخدم قوى الرياح والمياه والنار ، ثم استخدم البخار والكهرباء . ولجأ إلى الآلات ليتمكن من استغلال هذه القوى على أكل وجه . - ويطلق الاقتصاديون على جميع هذه الوسائل اسم القوى المحركة .

أما فيما يتعلق بالحيوان فقد استخدم الإنسان منه لهذا الغرض أنواعاً كثيرة كالخيل والبغال والحمير والبقر والغنم . . . وهم جراً ؛ فسخروا في حمل الأثقال وجري العربات ونقل الثروات وحرث الأرض وريها . . . وما إلى ذلك . وقد كان اهتمام الإنسان إلى هذه الوسيلة عاملاً هاماً من عوامل نهضته الاقتصادية ؛ وذلك أن الفصائل الحيوانية السابقة أقوى كثيراً من الإنسان وأقل منه تكاليف ؛ فقوة الحصان مثلاً تبلغ سبعة أمثال قوة إنسان عادي ، مع أن تكاليف غذائه ومأواه . . . أقل كثيراً من تكاليف الإنسان . - ولكن على الرغم من ذلك ، لم يجد الإنسان في القوى الحيوانية كفايته في هذه الناحية . وذلك أن الحيوانات التي يستطيع الإنسان استخدامها لهذه الغاية محصورة البدد ومحدودة القوى : فلا يمكن زيادة عددها إلا في الحدود الضيقة التي رسمتها الطبيعة للتناسل الحيواني وحياة الحيوان ؛ ولكل حيوان ، فيما يستطيع تقديمه من قوة محركة في فترة ما ، حد أقصى ، لا يقوى على إعطاء أكثر منه مهما بذل فيه من تكاليف وقدم إليه من غذاء .

ولذلك فكر الإنسان في الاستعانة بشيء آخر ، فلجأ إلى الرياح والأنهار واستخدمها قوى محركة في كثير من عمليات الإنتاجية كالطحن والنقل وتسيير السفن وما إلى ذلك . - غير أنه لم يجد كذلك في هذه الناحية ما يسد حاجته : فقوة الريح

ضعيفة وغير دأمة ؛ وقوة المياه محدودة ولا توجد إلا حيث الجنادل والشلالات والساقط .

فاستعان بالنار إذ وجد فيها من قوة البأس ما لم يجد مثله في المظاهر السابقة ، واستخدمها بحالتها الطبيعية في استخراج المعادن وطرقها ثم للتدمير وكسر الصخور وشق النفق ؛ وازدادت أهميتها بهذا الصدد حينما اخترع البارود . - غير أنه لا يمكن الاستعانة بالنار وهي في حالتها الطبيعية إلا في عمليات إنتاجية قليلة لا تكاد تتجاوز الحالات التي أشرنا إليها .

ولذلك كان لاكتشاف البخار في القرن الثامن عشر على يد نيوكمن Newcommen وجيمس واٹ James Watt أكبر أثر في مدنية الإنسان ونهضته الصناعية . فقد وجد فيه ما لم يجده في القوى السابقة . فهو يمتاز عنها بأنه من صنع الإنسان يخلقه خلقاً ويحصل منه على القوى التي يريدها بالقدر الذي يحتاج إليه ، ويستخدمه في جميع الأمكنة والأزمنة وعلى جميع الوجوه التي يشاؤها . - غير أن توليد البخار يتوقف على الوقود ؛ والوقود يتألف من المواد المعدنية والنباتية كالنجم والخشب وما إليهما ؛ ومن المقرر أن لكل مادة من هذه المواد حداً أقصى لا يستطيع الإنسان أن يحصل من الأرض على أكثر منه ، على ما سيأتى بيان ذلك في « قانون التحديد الكلى »^(١) . - فلا بد أن يأتى يوم تنفد فيه هذه المواد ويقف بمد نقادها استخدام البخار .

وقد عثر الإنسان في الكهرباء على منبع آخر للقوى المحركة لا يقل أهمية عن البخار إن لم يزد عليه . فاستخدمت لهذا الغرض في معظم ممالك العالم وكان لاستخدامها أجل أثر في النهضة الصناعية التي ننم الآن بخيراتها . والجزء الأكبر من القوى

(١) انظر قوانين الإنتاج بالفقرة الخامسة من هذا الفصل .

الكهربائية المحركة التي يستخدمها العالم الآن في مختلف المرافق الإنتاجية يتولد من سقوط المياه على الشلالات والجنادل . وقد شادت المقادير المادّة أن تكثر هذه المساقط في البلاد المحرومة من مناجم الفحم الحجري كسويسرا وإيطاليا وكندا والبرازيل ومصر ؛ فجادت مياهها بما ضن به عليها باطن أرضها . وتمتاز قوى الكهرباء عن البخار بأنها غير معرضة للنفاذ ؛ فلقوى الكهربائية المستخرجة من مسقط مياه لا يقف توليدها ما دام المسقط ودامت المياه . غير أن القوة التي يمكن توليدها من مسقط ما في وقت ما لا يمكن أن تزيد على قدر معين مهما بذل من جهد ونفقات . فلقوى الكهربائية التي يمكن الحصول عليها في كل ساعة من خزان أسوان مثلا حد أقصى لا يمكن تجاوزه . فالكهرباء لا تنقذ الإنسان كل الإنقاذ من الخطر الذي يهدده به المستقبل .

ولذلك أخذ كثير من العلماء يفكر من الآن فيما عسى أن تعتمد عليه الصناعة الإنسانية متى وقف استخدام البخار وقصرت الكهرباء عن سد الحاجة ؛ فاتجهت أنظارهم إلى أمواج البحار ، وقوة المد والجزر ، والقوى الكامنة في الذرة^(١) ، بل أخذوا يتحدثون كذلك عن إمكان استخدام الشمس والانتفاع بالحرارة المشتعل عليها باطن الأرض ويأملون أن تجد فيهما الصناعات الإنسانية كل ما يمكن أن تحتاج إليه في المستقبل من قوى محرّكة . غير أن هذه النابع - على فرض إمكان

(١) يقرر كثير من علماء الطبيعة أن القوة التي يشتمل عليها جرام واحد من المادة لو تيسر استخلاص القوى الكامنة في خراته بلغت ملايين من الأحصنة البخارية . هذا ، وقد نجح العلماء في سنة ١٩٤٥ (في أواخر الحرب العالمية الأخيرة) في تحطيم الذرة واستخلاص قواها . غير أن هذا الكشف العظيم لم يستخدم بعد لسوء الحظ إلا في إنشاء « القنبلة الذرية » لأغراض التدمير . ولكن الآمال مدفوعة على ما سيحققه هذا الكشف في المستقبل من خير للعالم الإنساني . ومن أجل ذلك أنشأت الأمم المتحدة لجنة خاصة تصرف على القوى الذرية وتنظم استخدامها في أغراض السلم ؛ وسُميت هذه اللجنة « لجنة الطاقة الذرية » .

استخدامها - لا ترفع الخطر الذى أشرنا إليه . فالشمس مثلاً لا يمكن أن تقدم من القوى المحركة إلا قدرأ محدوداً ؛ لأنها لا تضىء إلا فى النهار ، ولا يقوى ضوءها وحرارتها للدرجة التى يتصور فيها إمكان توليد هذه القوى إلا فى بعض مناطق من الكرة الأرضية . وباطن الأرض يفقد حرارته بالتدريج ، ولن ينفك يفقدها حتى يتساوى مع ظاهرها فتسقط الآمال المعلقة عليه .

٤ - طرق استغلال الطبيعة فى الإنتاج وتطورها

تطورت طرق استغلال الإنسان للطبيعة فى الإنتاج ، واختلفت كثيراً باختلاف العصور والأمم . فقد اجتاز العالم الإنسانى ، قبل أن يصل إلى المرحلة الحالية ، مرحلتين ساد فى كل منهما بعض مظاهر لهذا الاستغلال .

(المرحلة الأولى) مرحلة الصيد وقطف الثمار . - قنع الإنسان فى حياته الأولى بما تجود به الطبيعة عليه ، ولم يكن مستواه العقلى يسمح له بمحاولة تغييره أو التأليف بين عناصره . ولذلك اقتصر نشاطه الإنتاجى على الصيد البرى والبحرى وعلى قطف الثمار التى تجود بها الطبيعة من تلقاء نفسها Cueillette . فكان يحصل من قطف الثمار على ما يحتاج إليه فى غذائه النباتى ؛ ومن الصيد البرى والبحرى على ما يحتاج إليه فى غذائه الحيوانى وملبسه وكثير من حاجات مسكنه وزينته . - وقد استغرقت هذه المرحلة حقبة طويلة يقدرها بعض علماء الجيولوجيا بمائتى ألف سنة .

ويظن أنه افتتح هذا السبيل بأسلوب ساذج للصيد : فكان يتمقب بعض الحيوانات حتى يلحق بها ، أو يختفى فى طريقها فإذا صرت به انقض عليها ، غير مستخدم فى ذلك إلا يديه وقواه العضلية .

ثم ارتقت لديه وسائل الصيد قليلا قليلا حتى اهتمت إلى الاستمانة بالآلات فاستعمل الشباك والقوارب والشصوص . . . ونحوها في الصيد البحرى ، واستخدم الأشرار والسهام والحرا ب . . . وما إليها في الصيد البرى .

وقد كانت للصيد البرى آثار سيئة في حياة الإنسان الاجتماعية والمقالية والاقتصادية . وذلك أنه كان قائماً على إياة الثروات الطبيعية بدون محاولة إحلال شيء آخر محلها . وغنى عن البيان أن أسلوباً هذا شأنه يمرض الأفراد للمجاعات ، ويحول دون اطعمتائهم واستقرارهم ، ويموق تقدمهم ونموهم ، ولا يتفق في شيء مع ما تتطلبه الحضارة والحياة الاجتماعية الصحيحة . ولذلك ظلت الأمم التى لم يتبع لها الانتقال من هذا النظام متأخرة في جميع مظاهر حياتها بطيئة في نموها . فالهنود الحمر مثلاً ، الذين جدوا على هذا الأسلوب الإنتاجى ، لم يكن عددهم عند كشف أمريكا ليزيد على بضعة آلاف ؛ مع أنهم كانوا يشغلون منطقة تبلغ مساحتها ثلاثة أضعاف مملكة فرنسا .

وعلى العكس من ذلك الصيد البحرى . فهو يفسح المجال لنمو السكان ، وبذلك لهم سبل التقدم الاجتماعى والعقل . وذلك لأسباب كثيرة أهمها ما يلى :

١ - أن كيات الغذاء التى يُحصل عليها عن طريق الصيد البحرى أوفر عادة من الكيات التى يمكن الحصول عليها عن طريق الصيد البرى .

٢ - أن الصيد البحرى قلما تخفق عملياته ، على حين أن عمليات الصيد البرى يتوقف نجاحها على الصدق وصوابة الظروف .

٣ - أن الصيد البحرى لا ينقص من كيات المواد الأولية التى يجرى عليها . لأن البحر لا يتقد ما فيه ولا تقوى عمليات الصيد التى يقوم بها الإنسان مهما بلغت شدتها على أن تنقص شيئاً من حيواناته . على حين أن الحيوانات البرية محدودة ونمو

عدها عن طريق التناسل بطنى ، فبالحال التقص والفناء بتوالى عمليات الصيد، وخاصة إذا جرت هذه العمليات فى الأساليب البدائية المقيمة التى كانت تسير عليها الشعوب فى فجر الإنسانية .

ولا يخفى ما لهذه الخواص الثلاث من أثر فى الرق الاجتماعى والعقلى . فمن الواضح أن كثرة كميات الغذاء ، وضمان الحصول عليها ، وعدم قابليتها للتفاد ... كل أولئك يساعد على زيادة عدد السكان ورفيهم الجسمى والعقلى ، ويتيح لهم أوقات فراغ يتوفرون فيها على ترقية شئونهم الاجتماعية والاقتصادية ، ويجدون فيها فرصة للتفكير فى مظاهر الكون والحياة ، فتنشأ العلوم ، وتسمو الدارك .

٤ — أن الصيد البحرى يسمح للشعب أن يقيم فى منطقة واحدة لا ينادرها ؛ وذلك أنه يجد بجانبه مورد رزق لا ينضب معينه ، فيغريه هذا بالاستقرار ، ويمفيه من مشاق التنقل . على حين أن الصيد البرى يضطر الأفراد إلى النجدة والانتقال فى طلب الرزق : فكما نزلوا منطقة لا تلبث حيواناتها أن تنفذ أو تشرف على التفاد أو تهاجر تحت تأثير عمليات الصيد ومطاردتهم لها ، فلا يجدون مندوحة عن الرحيل إلى منطقة أخرى وهكذا دواليك .

ومن ثم أتاحت لشعوب الصيد البحرى من وسائل التقدم الاجتماعى ما لم يتح، مثله لشعوب الصيد البرى ، فاستطاعت إنشاء المدن والقرى وتكوين الحكومات وتنظيم شئون العمران .

٥ — أن الصيد البحرى يتطلب التعاون والتضامن ، على حين أن الصيد البرى يتطلب العزلة والتقاطع . وذلك أن أدوات الصيد البحرى وعملياته تتوقف على تكوين الجماعات وتضامن أعضائها وتوزيع العمل بينهم . فالقوارب والشباك وما إليها من أدوات هذا الصيد لا يتم صنعها إلا بتضافر عدد كبير من الأفراد ؛ ويتوقف

استخدامها ومبلغ تحقيقها للفرض المقصود منها على تكوين الجماعات ، ووضع النظم ، وحسن اختيار الرؤساء ، وإذعان الرؤوسين لأوامرهم... وهلم جراً . وعلى العكس من ذلك الصيد البرى ، فقد كانت آلاته فى العصور الأولى غاية فى السذاجة ، لدرجة : يستطيع معها الفرد أن يقوم وحده بصنمها . واستخدام هذه الآلات لا يحتمل التعاون ، بل يقتضى الوحدة والمزلة : فالسهم أو النبل لا يمكن أن يستخدمه فى وقت واحد أكثر من شخص واحد ؛ ومن وسائل نجاح الصائد البرى أن يخرج وحده فى طلب القنيس ويعمل على إخفاء أمره عن غيره ، حتى لا يزاحمه فى رزقه مزاحم .

فالصيد البحرى يمد السبيل للتعاون والتضامن وتنظيم الجماعات وتكوين الحكومات ؛ بينما ينأى الصيد البرى بالأفراد عن الحياة الاجتماعية الصحيحة .

(المرحلة الثانية) مرحلة رعى الأنعام والزراعة :

١ - أما رعى الأنعام فقد تولد عن الصيد البرى وعمل محله فى تحقيق الغذاء الحيوانى مع تجرده من مساوئه . فهو يقوم على استئناس الأنعام وتربيتها والاحتفاظ بها والعمل على إكثار عددها ؛ بينما يقوم الصيد البرى على إبادة واستهلاكها . وبذلك استبدل الإنسان بطريقة الاستغلال الخاطئة التى كانت تؤدى إلى نفاد الثروات طريقة استغلال صحيحة يصل بفضلها إلى خلق ثروات جديدة وإنشاء منافع لم تكن موجودة من قبل . وكان من مزايا هذه الطريقة كذلك أنها أعت الإنسان بما كان يبذله من جهود فى سبيل الحصول على الحيوان ، وضمنت له سد حاجاته إلى الغذاء والملبس والغذاء فى صورة منظمة سهلة التكليف . وأما حاجته له - فضلاً عن هذا - وذاك - أوقات فراغ واسعة . وذلك أن رعى الأنعام لا يقتضى الراعى أكثر من ملاحظة بسيطة ، لا تستغرق إلا قسماً صغيراً من وقته ، ولا تستأثر إلا بجزء يسير من نشاطه وانتباهه . وقد كان لهذا الفراغ أثر كبير فى الرقى الإنسانى . فقد آثر الإنسان

أن يشغله بعض أعمال يدوية كتفش الصوف وغزله ونسجه ، وبمضى ملاحظات فكرية في أجرام السماء ومظاهر الكون ، فوضع بذلك بذور كثير من الصناعات الإنسانية ، وأسس طائفة كبيرة من علوم الطبيعة والفلسفة . - فاستثناس الحيوان كان الدعامة الأولى لكثير من مظاهر الحضارة الإنسانية^(١) .

غير أن له ، بجانب حسنة هذه ، مساوى كثيرة أهمها أن رعاة الأنعام لا يستطيعون الاستقرار في مكان واحد زمناً طويلاً ، بل يتنقلون من مكان إلى آخر في طلب الكلأ والعشب وارتداد المسارح والمياه لحيواناتهم^(٢) . وحياة كهذه تحول دون تكوين المدن والقرى ، وتنظيم شئون العمران ، ونشأة الحكومات . - فطريقة الصيد البحري تفضل رعى الأنعام من هذه الناحية .

ب - وأما الزراعة فقد ظهرت مع رعى الأنعام أو بعده بقليل ، وتضافرت معه على سد حاجات الإنسان : فتكفل الرعى بسد حاجاته في الغذاء الحيواني ؛ وضمنت الزراعة كفايته من الغذاء النباتي . - وتقوم الزراعة على نفس الأسس التي يقوم عليها رعى الأنعام : فكلاهما يعتمد على استئناس بعض الكائنات المتوحشة (الأنعام في الرعى والنباتات في الزراعة) وتربيتها والعمل على إكثار عددها وكيانها لتسديها حاجات الإنسان في صورة منظمة سهلة التكاليف .

ويظهر أن الإنسان قد افتتح هذه السبيل بفرس الأشجار وزراعة البساتين بطريقة ساذجة ، وأن زراعة الحبوب وما إليها مما يتطلب تنظيم الأرض وحرثها . . .

(١) بدأ الإنسان استئناس الحيوان منذ عهد سحيق في القدم . ويذهب الأستاذ دومورتيه de Mortillet إلى أنه بدأ منذ مائة وثمانين قرناً .

(٢) قد أشار إلى ذلك العلامة ابن خلدون ، أنظر المقدمة : « فصل في ان جيل العرب في

قد ظهرت فيما بعد . وذلك أن هذا النوع من الزراعة يتوقف على أدوات كثيرة لا يتصور وجودها حيناً بدأ الإنسان حياته الزراعية . فهو يتوقف على آلات للحراثة ؛ وآلات الحراثة تتوقف على الحديد ؛ ومن المقرر أن الحديد لم يكن قد اكتشف بعد في هذه المصور السحيقة . حقاً إن البرونز قد استخدم منذ أقدم المصور الإنسانية ؛ ولكن البرونز المستخدم حينئذ لم يكن ليقوى على القيام مقام الحديد في الأعمال الزراعية . ويتوقف كذلك هذا النوع من الزراعة على كشف الجيوب والوقوف على ما تشتمل عليه من مواد غذائية وعلى طرق استنباتها ؛ وحقائق كهذه لا يحتمل أن يكون الإنسان قد اهتدى إليها في مبدأ هذه المرحلة . - ويتوقف كذلك هذا النوع من الزراعة على استخدام الحيوان في أعمال الحراثة والرى ... وما إليها ؛ ومن المقرر أن الإنسان لم يأخذ الحيوان بهذه الأعمال إلا منذ عهد قريب ؛ فاستغلال الأنعام ظل حقبة طويلة مقصوراً على الانتفاع بلحومها وألبانها وأصوافها ... وما إلى ذلك ، واستغلال الخيول ظل كذلك حقبة طويلة مقصوراً على الانتفاع بها في السباق والحرب .

لهذا كله يفتى على الظن أن زراعة الجيوب كانت لاحقة لاستنبات الأشجار . أما تاريخ ظهورها فيبدو أنه كان قبيل المصور التاريخية ، بدليل أن مؤلفي المصور القديمة (المرحلة الأولى من المصور التاريخية) يمرضون لهذا النوع من الزراعة في أسلوب يدل على قرب عهدهم به .

وقد تطلبت الزراعة من الإنسان طائفة كبيرة من الأعمال الشاقة المتعلقة بحراثة الأرض وسقيها وحصاد الزرع ودرسه وطحن الغلال وإعداد الخبز ... وهلم جرا . ولعل كثرة هذه الأعمال وصعوبتها هي التي حملت الناس على أن يستعبد بعضهم بعضاً

ويسخر القوى منهم الضعيف في قضاء حاجته : وبذلك ظهرت البذور الأولى لتنظيم الرق والاستعباد.

ولكن الزراعة - على الرغم من ذلك - قد غرست في الإنسان طائفة كبيرة من الماديات القيمة التي يرجع إليها أكبر قسط من الفضل في حضارة النوع الإنساني والتي ما كان في استطاعة أى أسلوب من الأساليب السابقة أن يفرس مثلها . فمن ذلك أنها بحث فيه النشاط ، ورفعت عنه الخمول ، وعودته العمل للنظم الدائم ، وجعلته يشعر بضرورة متابعة الأعمال ويفكر في الغد ويميل للمستقبل ، وجعلته على التوفير وعلى التفكير في قوانين الطبيعة واستغلالها في حياته المادية . وقد كان لمادة التوفير أجل أثر في شئونه الاقتصادية ؛ فقد أتيج له بفضلها تكوين رأس المال الذى كان دعامة نهضته في مختلف مظاهر الإنتاج . ورجع الفضل في نشأة هذه المادة لديه إلى كثرة محصول الغلال في موسم حصاها وزيادتها عن الحاجة من جهة وإلى سهولة تخزينها وعدم حاجتها إلى كبير فراغ من جهة أخرى : فحازن الغلال كانت أول شكل ظهرت به صناديق التوفير في النوع الإنساني .

ورجع كذلك إلى الزراعة أكبر قسط من الفضل في استقرار الأمم ، وإفلاح الشعوب عن حياة التنقل والنجمة ، ونشأة المدن ، وتكوين الحكومات المنظمة . وقد هذبت الزراعة كثيراً من أخلاق الإنسان وطباعه . فبفضلها كثرت كليات غذائه النباتي ، وقل مقدار استهلاكه من اللحوم ؛ فزال وحشيته واعتدل مزاجه ، وهدأت طباعه ، ورتت مشاعره . ولذلك استبدل بكثير من تقاليده الدموية وعقائده الوحشية الأولى نظماً أخرى أدنى إلى الإنسانية وأقرب إلى مقتضيات العمران . وإليك مثلاً القرايين التي كانت تقدم للآلهة ؛ فقد كانت تتألف في المصور الأولى من ضحايا الإنسان والحيوان ؛ ثم أخذ هذا النوع ، بعد ظهور الزراعة ، يحتفى شيئاً

خشيتاً وتحمل مجله القرايين النباتية المؤلفة من سنابل انفلال والخيز والفطائر ... وما إلى ذلك : فأصاب غذاء الآلهة وطباعها من أسباب التهذيب والرق ما أصاب غذاء الأناسي وطباعهم^(١)

وقبل أن ندع هذا الموضوع ، ينبغي أن نوجه النظر إلى أمرين هامين :
(أحدهما) أن طرق استغلال الطبيعة لا يقضى اللاحق منها على السابق قضاء تاماً . فلا ترال ، حتى في أرق الأمم مدنية في العصر الحاضر ، آثار غير يسيرة من النظم الإنتاجية الأولى . فلا يزال الصيد البحري وتربية الأنعام والحيوانات ذات القراء من أهم مظاهر الإنتاج في كثير من الأمم المتحضرة ، ولا تزال مورد رزق لعدد كبير من الأفراد والشركات في مختلف ممالك العالم .

(وثانيهما) أن الأمم الإنسانية لم تسر على وتيرة واحدة فيما يتعلق بارتقاء نشاطها الإنتاجي ، بل اختلف بعضها عن بعض بهذا الصدد اختلافاً كبيراً تبعاً لاختلافها فيما يحيط بها من ظروف طبيعية وجغرافية ، وفيما تسير عليه من نظم اجتماعية ، وفي درجة رقيها العقلي ، وفي نوع المواد الأولية التي يوجد بها إقليمها ... وهلم جرأ . فمن الشعوب ما لا يزال في حياة الإنتاجية جامداً على بعض المظاهر الأولية المتينة ؛ ومنها ما وصل في زمن يسير إلى أرقى مظهر من مظاهر الإنتاج ؛ ومنها ما سار في هذه السبيل بخطى متتدة بطيئة . ومن الشعوب ما تقلب لديه مظهر خاص من مظاهر الإنتاج في جميع مراحل تاريخه ؛ ومنها ما جمع بين مختلف هذه المظاهر فلم يخل من مظهر منها أي عصر من عصوره .

(١) ساد الاعتقاد عند كثير من الأمم البدائية أن الآلهة تنفع في غذائها بما يقدم إليها من قرايين . (انظر كلف في « الأصحاح والقرايين » نشرت بدمارس سنة ١٩٤٠ من « مجلة الشؤون الاجتماعية » .

٥ - قوانين الإنتاج المتعلقة بالطبيعة

إن توقف الإنتاج على المظاهر الطبيعية السابق ذكرها بالفقرة الثالثة من هذا الفصل^(١)، قد جملة خاضاً لقوانين كثيرة أهمها ما يلي :

١ - قانون التحديد الكلي : Limitation générale

ذكرنا فيما سبق أن الأرض محدودة في مساحتها وفيما تشتمل عليه من مواد أولية^(٢). - ويترتب على هذا أن كل إنتاج يتوقف على أحد هذين العاملين (المساحة أو المواد الأولية) أو على كليهما، يكون محدوداً مثلها. وهذا هو ما يسميه الاقتصاديون « بقانون التحديد الكلي » في الإنتاج.

ويظهر أثر هذا القانون بشكل واضح في « الإنتاج الاستخراجي » أو « الصناعة الاستخراجية » أي المتعلقة باستخراج المادن من مناجمها. فكل منجم يحتوي على كمية محدودة من المعدن لا تنمو ولا تزيد؛ وهذه الكمية لابد أن تنفذ بتوالي الاستخراج. على أن المتجنين كثيراً ما يضطرون إلى وقف العمل قبل أن يأتوا على جميع ما يشتمل عليه النجم من معدن. وذلك أنه بعد الوصول في النجم إلى عمق ما، تصبح تكاليف الاستخراج أكبر مما يساويه المعدن المستخرج؛ وعندئذ لا يرى المتجنون بداً من وقف العمل فيه. - ومهما يكن من شيء، فإن للمادن التي يشتمل عليها منجم ما والمادن المدفونة في باطن الأرض كلها محدودة الكمية، وليس في وسعنا أن نزيد عليها شيئاً. فاستغلال أي منجم لا بد أن يقف عند حد؛ والإنتاج الاستخراجي هو نفسه مهدد بالزوال : فلا بد أن يأتي يوم تنقطع

فيه آثاره من جميع أنحاء المعمورة ؛ وذلك عند ما يخرج الإنسان جميع ما يشتمل عليه باطن الأرض من معدن .

وكما يصدق هذا القانون على « الإنتاج الاستخراجي » ، يصدق كذلك على « الإنتاج الزراعي » . فالقوة التي يمكن إنتاجها من قطعة أرض لا بد أن تقف عند حد معين لا تصلح بمده هذه القطعة للزراعة ، ومجموع الغلات الزراعية التي ينتظر أن يوجد بها سطح الأرض كله لا بد أن يقف كذلك عند حد ينعدم بمده هذا النوع من الإنتاج .

وذلك أن الإنتاج الزراعي متوقف على المواد المنتجة الضرورية لحياة النباتات (الازوت ، البوتاس ، الفوسفات ، الحامض الفوسفوري ... الخ) . ومن المسلم به أن كل قطعة أرض زراعية ، مهما بلغ خصبها ، تحتوي على مقدار محدود من هذه المواد ؛ وأن سطح الأرض كله يحتوي كذلك على مقدار محدود منها ؛ وأن كل نبات ينبت في الأرض يمتص جزءاً من هذه المواد حتى يتم نموه . فالقوة التي يمكن أن تنتجها قطعة أرض ما لا بد إذن أن تقف عند حد معين تصبح بمده هذه القطعة غير صالحة للإنبات ؛ وذلك عند ما ينفد جميع ما تحتوي عليه من المواد المنتجة . والقوة التي يمكن أن يوجد بها سطح الأرض كله لا بد كذلك أن تقف عند حد معين يزول بمده هذا النوع من الإنتاج من العالم الإنساني ؛ وذلك عند ما ينفد جميع ما يحتوي عليه سطح الأرض من مواد منتجة .

حقاً ، إن الإنسان ، بما يرضه في الأرض من سماد ، يستطيع أن يرد إليها عقب محصول ما كل ما فقدته من موادها المنتجة في سبيل إنباتها هذا المحصول ، بل يستطيع أن يزودها بأكثر مما كان بها من هذه المواد . - ولكن هذا لا ينقض شيئاً عما

قررناء، ولا يرض الخطر القى أشرنا إليه وإن أخر وقوعه . وذلك أن السماد لا يخرج عن أحد نوعين : سماد كىاوى؛ وسماد حيوانى . وكلاهما محدود الكمية ومهدد بالفناء. أما السماد الكىاوى فلأنه مستمد من مواد معدنية (فوسفات ، بوتاس ، بترات ... الخ) ؛ وقد بينا فيما سبق أن كل معدن يستخرج من الأرض محدود الكمية . وأما السماد الحيوانى فلأن ما يرد إلى الأرض من مواد منبئة أقل مما تفقده الأرض من هذه المواد فى سبيل تكونه؛ فقد ثبت أن كمية المواد المنبئة التى تشتمل عليها فضلات حيوان ما أقل من كمية المواد المنبئة التى انتزعها غذاؤه من الأرض ؛ لأن جزءاً من هذه المواد يذهب فى توليد الحرارة والحركة وتكوين الأنسجة والعظام ... أى يتحول إلى قوى ومواد غير منبئة .

٢ - قانون تحديد الغلة فى مدة معينة:

وفضلاً عن هذا الخطر الذى يهددنا به المستقبل ، والذى قد يرفعه عنا أو يبعده تقدم العلوم الزراعية ، فإن الغلة التى يستطيع الإنسان أن ينتجها من مساحة ما فى مدة معينة محصورة فى حدود ضيقة ؛ فلا يمكن أن تتجاوز قدراً معيناً مهما بذل فيها من جهد ونفقات .

فكمية القطن أو القمح التى يستطيع الزارع المصرى مثلاً أن ينتجها من فدان أرض فى مدة ما لا يمكن أن تتجاوز كذا من القناطر أو كذا من الأرداب .

والسبب فى هذا راجع إلى أن الإنتاج الزراعى ، فضلاً عن تقيده بكمية المواد المنبئة ، مقيد كذلك بالمكان والزمان الضرورىين لنمو النبات . فكل نبات يحتاج فى نموه ومد جذوره إلى مساحة معينة من الأرض لا يمكن نقصها . فلو بذر الزارع أو غرس فى مساحة ما أكثر من القدر الذى يحتمله ، ولم يتدارك خطأه بتخفيف النبات وقلع الزائد منه ، لفست زراعته وذهبت جهوده أدراج الرياح . وقد حددت

الطبيعة لنمو كل نبات ونضجه زمنا معينا لا يستطيع الإنسان سبيلا إلى تقصه أو تغيير مواعيده ^(١) . - ومن الواضح أن تقييد الإنتاج الزراعى بالزمان والمكان فى الصورة التى وصفناها يحمل كل غلة يستطيع الإنسان أن ينتجها من مساحة ما فى زمن معين محدودة فى كميتها . - وهذا هو ما يسمى « قانون تحديد الغلة فى مدة معينة » .

ولتوضيح ذلك نفرض أن قطعة من الأرض تزرع قمحا فتأتى بثلة قدرها ١٠٠ أردب إذا أنفق عليها ١٠ وحدات من العمل ورأس المال . فإذا أنفق عليها ٢٠ وحدة من العمل ورأس المال فقد تفل ٢٢٠ أردبا ؛ وإذا أنفق عليها ٣٠ وحدة من العمل ورأس المال فقد تفل ٣٦٠ أردبا . . . وهكذا حتى تصل إلى حدا لا تزيد بعده الغلة الكلية باستخدام وحدات جديدة من العمل ورأس المال ؛ كما يتضح ذلك من الجدول الآتى :

(الحالة الأولى)	(وحدات العمل ورأس المال)	(الغلة الكلية)
١٠	١٠	١٠٠
الحالة الثانية	٢٠	٢٢٠
الحالة الثالثة	٣٠	٣٦٠
الحالة الرابعة	٤٠	٥٢٠
.....
الحالة الثامنة	٨٠	* ٧٢٠
الحالة التاسعة	٩٠	٧٢٠
الحالة العاشرة	١٠٠	٧٢٠

(١) يمكن هذا أحيانا ولكن فى حدود ضيقة وبفترات باهظة جدا .

ومن هنا نرى أننا عند ما وصلنا إلى الحالة الثامنة بلغنا حدا (٧٢٠ أردبا) لا تزيد بعده غلة هذه المساحة مهما زدنا في الإنفاق عليها من وحدات العمل ورأس المال .

ولهذا كان چون ستوارت ميل يشبه غلة الأرض بنسيج مرين قابل للتمدد ، كلما زده شدا ازداد تمعدا ، حتى يأتي وقت لا يمكنك الذهاب في شدة إلى حد أبعد .
وغنى عن البيان أن لكل نوع من أنواع الغلة حدا أقصى خاصا به . فكية القمح التي لا يمكن أن يتجاوزها محصول قطعة أرض في زمن ما تختلف عن كية الشعير التي يمكن أن تجود بها هذه القطعة في مثل هذه المدة .

ويعتاز الإنتاج الصناعي في هذه الناحية عن الإنتاج الزراعي بشدة مرونته . وذلك لأن الصانع يسيطر على ما يستخدمه من الآلات وعلى مقدار ما تنتجه هذه الآلات ويمكنه أن يسيرها حسب إرادته غير مقيد بمكان ولا بزمان ولا متأثر باختلاف الفصول ولا بالتغيرات الجوية . ففي استطاعته تشغيل أفرانه ليل نهار وفي جميع فصول السنة ؛ وفي استطاعته أن ينتج ما يشاؤه في المساحة التي يشغلها مصنعها .

٤ - قانون الغلة المتناقصة ، أو غير المتلائمة مع النفقات :

Loi de Rendement non-proportionnel ou décroissant

بالإشارة إلى الجدول السابق يظهر أن كية الغلة التي تنتجها مساحة ما في مدة معينة تختلف باختلاف ما يُنفق عليها من عمل ورأس مال . ففي استطاعة الزارع أن يزيد في مقدار الغلة التي تنتجها مساحة ما في زمن معين إذا زاد في الإنفاق عليها . فكلما زاد في الإنفاق عليها ازداد إنتاجها في الحدود التي تسمح بها طبيعتها . ويسمح بها الزمان والمكان اللقيديهما النبات (أى في الحدود التي يرسمها « قانون تحديد الغلة في مدة معينة ») .

غير أنها ، قبل أن تصل بزيادة الاتفاق عليها إلى أقصى ما يمكن أن تنتجه حسب « قانون تحديد الغلة في مدة معينة » ، لا بد أن تصل في هذا السبيل إلى نقطة يبلغ عندها الإنتاج غلته القصوى بالنسبة لما يستخدم فيها من العمل ورأس المال ؛ بحيث لو زيد بعد ذلك مقدار المستخدم منهما لأخذت الغلة التي تنشأ عن هذه الزيادة في التناقص النسبي .

ولايضاح ذلك نفرض أن قطعة معينة من الأرض تزرع قحاً فتأتي بغلة قدرها ١٠٠ أردب إذا استخدم فيها ١٠ وحدات من العمل ورأس المال ، وبذلك تكون الغلة النسبية لكل وحدة ١٠ أرداب . فإذا استخدم في زراعتها ٢٠ وحدة من العمل ورأس المال فقد ينتج ٢٢٠ أردب ، وبذلك تكون الغلة النسبية ١١ أردب . وتسير على هذه الوتيرة حتى تصل إلى نقطة تأخذ بعدها الغلة النسبية في التناقص . كما يتضح ذلك من الجدول الآتي :

(وحدات العمل ورأس المال) (الغلة الكلية) (الغلة النسبية)

١٠	١٠٠	١٠	الحالة الأولى
١١	٢٢٠	٢٠	الحالة الثانية
١٢	٣٦٠	٣٠	الحالة الثالثة
* ١٣	٥٢٠	٤٠	الحالة الرابعة
١٤	٦٠٠	٥٠	الحالة الخامسة
١٥	٦٦٠	٦٠	الحالة السادسة
١٠	٧٠٠	٧٠	الحالة السابعة
٩	٧٢٠	٨٠	الحالة الثامنة
٨	٧٢٠	٩٠	الحالة التاسعة
٧½	٧٢٠	١٠٠	الحالة العاشرة

ومن هذا نرى أن القلة النسبية ، بعد أن بلغت حدها الأقصى (١٣) في الحالة الرابعة ، أخذت في التناقص ابتداء من الخامسة حتى عادت في الحالة السابعة إلى ما كانت عليه في الحالة الأولى ، واستمر تناقصها في الحالات الثامنة والتاسعة والعاشر .

وهذا هو ما يسميه الاقتصاديون « قانون القلة المتناقصة » أو « قانون تناقص القلة » أو « قانون القلة غير المتناسبة مع الإتفاق » . ويمكن صوغ هذا القانون فيما يلي :

لكل قطعة أرض حد يبلغ عنده الإنتاج غلته القصوى بالنسبة لما يستخدم فيها من العمل ورأس المال بحيث لو زيد مقدار المستخدم منهما على هذا الحد لأخذت القلة التي تنشأ عن هذه الزيادة في التناقص النسبي .

ويكاد يكون هذا القانون من بدسيات الشئون الاقتصادية . فجميع المشتغلين بالزراعة يراعونه في أعمالهم وفي مبلغ نفقاتهم الإنتاجية . ففي مصر مثلاً لا نكاد نجد قطعة أرض لا يستطيع صاحبها أن يزيد من مقدار ما تنتجها في المادة من الفلات ، إذا زاد في الإتفاق عليها : بأن يضع فيها كمية من السهاد أكبر من الكمية التي اعتاد وضعها ، ويستخدم في حرثها آلات أقوى مما يستخدمها ، ويختار لها أجود أنواع البذور وأغلاها ، ويستأجر عمالاً لتنقية بذورها وتحليلها مما عسى أن يكون فيها من حب فاسد وغريب ، ويعنى بعد ظهور النبات بتنقية الأرض من كل ما يظهر فيها من عشب ونبات طفيل ، ويتخذ كل الوسائل الفعالة لحماية النبات من الحشرات والطيور ... وهلم جرا . ولكنه لا يفعل كل ذلك ولا يسير في هذه السبيل إلى أبعد حد ممكن . لأنه يعلم أنه بعد الوصول إلى نقطة ما يصبح من المبعث زيادة التكاليف ؛

لأن الغلة التي يمكن أن تنشأ عن هذه الزيادة لن تكون متناسبة مع ما يتكلفه إنتاجها من نفقات .

ولو كان في الإمكان زيادة غلة الأرض زيادة مطردة متناسبة مع زيادة النفقات لما طمع الزارعون في تملك مساحات واسعة ، ولفضل كل منهم أن يقلل أملاكه ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، وينفق على هذا القليل كل ما يريد أن يشتري به أرضا جديدة .

ولا أدل على صحة هذا القانون من أن أجود الأرض ليست وحدها هي التي تزرع في البلاد القديمة الكثيفة السكان ، بل يزرع بجانبها المتوسط والردى . فنجد مثلا من بين الأراضي المزروعة بمصر بعض قطع ينتج الفدان منها ستة أراذب من القمح أو سبعة أو ثمانية إذا أفق عليه وحدات ما من العمل ورأس المال ، ونجد بجانبها قطعاً أخرى لا ينتج الفدان منها ، باستخدام هذه الوحدات نفسها ، أكثر من أربعة أراذب أو ثلاثة . فلو كان الإنسان قادراً على زيادة ما تنتجه القطعة الجيدة زيادة مطردة متناسبة مع زيادة نفقاته عليها لما لجأ إلى زراعة قطعة أخرى بجانبها أقل جودة منها .

ومن الواضح أن الحد الذي تبدأ عنده الغلة النسبية في التناقص يختلف باختلاف نوع الأرض ومبلغ خصبها الطبيعي . . . وما إلى ذلك ؛ ويختلف كذلك في القطعة الواحدة باختلاف نوع الغلة التي يراد زراعتها فيها .

و « قانون الغلة المتناقصة » قانون عام يسرى على جميع الفروع الإنتاجية ، وليس مقصوراً على الإنتاج الزراعي كما قد يتبادر إلى ذهن . فهو يسرى على استغلال الناجم ، ووسائل النقل ، ومصايد الأسماك ، وعمارات السكنى ، ومختلف الصناعات الإنسانية .

٤ - قانون الغلة المتزايدة Loi de Rendement Croissant :

يلاحظ في المثال الذى ضربناه فى الفقرة السابقة لقانون الغلة المتناقصة أن « الغلة النسبية » لقطعة الأرض قد زادت فى الحالة الثانية عما كانت عليه فى الحالة الأولى ، وفى الحالة الثالثة عما كانت عليه فى الحالة الثانية ، وفى الحالة الرابعة عما كانت عليه فى الحالة الثالثة . أى إن زيادة الإنفاق عليها فى الحالات الثانية والثالثة والرابعة نجم عنها زيادة فى الإنتاج أكبر نسبياً من زيادة الإنفاق .

وهذا هو ما يسميه الاقتصاديون « قانون الغلة المتزايدة » أو « قانون تزايد الغلة » . - ويمكن صوغ هذا القانون فيما يلى :

كل زيادة فى الإنتاج تموّض على المنتج فى ظروف معينة تمويضاً أكبر نسبياً مما زاده فى الإنفاق .

ومن نص هذا القانون يتبين أنه لا يصدق إلا فى حالات معينة ، وبخاصة فى الأراضي الزراعية البكر (التى لم تزرع بعد أو لم تزرع كثيراً) وفى بعض الصناعات وفى المناجم فى فائحة استغلالها . فإذا كشف منجم فحم مثلاً وأنفق عليه حتى أصبح صالحاً للاستغلال ، فإنه كلما زيد فى الإنفاق عليه بعد ذلك من وحدات العمل ورأس المال زادت غلته زيادة أكبر نسبياً من زيادة الإنفاق ، حتى يصل إلى حد تأخذ بعده الغلة النسبية فى التناقص .

٦ - العامل الثانى : العمل

تعرّفه ، وأنواعه ، وأهمية كل نوع منها فى الإنتاج

يقصد بالعمل الجهود الجسمية والعقلية التى يجرىها الإنسان على الأشياء لينشئ بها منفعة جديدة لم تكن موجودة من قبل . - وهو ينقسم ثلاثة أقسام :

١ — العمل الجسمى ، الذى تقوم اليد بأ كبر نصيب من مظاهره ، وذلك يسمى أحيانا « العمل اليدوى » Travail Manuel . - وهذا النوع ضرورى لكل إنتاج . وذلك أن الإنتاج لا يتم إلا بعمل حسى يجرى على المادة ، ولا يتم أى عمل حسى من هذا القبيل بدون بذل مجهود جسمى .

وكل ما يقوم به العمل الجسمى بصدد الإنتاج يرجع إلى التغير فى أوضاع الأشياء وأما كنهها ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك^(١) . فكل ما يؤدى المنتج حيال الثروة من أعمال جسمية - كاستخلاصها من مواطنها الأصلية إلى حيث تصبغ صالحة للاستخدام ، أو نقلها من مكان تريد فيه عن الحاجة إلى مكان آخر يحتاج إليها فيه ، أو العمل على الإبقاء عليها عن طريق التعبئة أو الحزن وما إليهما لينتفع بها فى المستقبل ، أو إخضاعها لمؤثرات خاصة لتصبح صالحة لسد حاجة لم تكن لتقوى على سدها من قبل ، أو تحويلها من حالة إلى حالة أخرى تصبح فيها صالحة لاستعمال لم تكن صالحة له وهى فى حالتها الأولى ، أو التأليف بين بعض أنواعها تأليفاً يزيد من كياتها أو يخرج منها ثروة جديدة أو يجعلها صالحة لأن تسد حاجة لا تستطيع سدها متفرقة - كل أولئك وما إليه يرجع إلى مجرد نقلها هى نفسها أو مجرد التغير فى أوضاع عناصرها : وكلا الأمرين عبارة عن تغير فى الأمكنة . ويصدق هذا حتى فى حالة إحداث ثروة جديدة لم تكن موجودة من قبل كما فى الزراعة وتربية الحيوان ، وفى حالة تغير الخواص الطبيعية للثروة كما فى الصناعات الكيائية . فكل ما يؤدى الإنسان فى هاتين الحالتين وما إليهما لا يزيد كذلك عن تغير الأمكنة : فهو فى الزراعة يقتصر على التغير من أمكنة البذرة والتربة والماء والسماد ... وما إلى ذلك ؛ وفى تربية الحيوان يقتصر على التغير من أماكنه وأما كنه غذائه ؛ وفى الصناعات

الكياوية يقتصر مثلاً على وضع عصير العنب في الدن وحفظه لتخميره ، أو على الجمع بين الحديد والفحم ووضعهما تحت درجة حرارة خاصة لينشأ منهما الصلب ، أو على الجمع بين النحاس والقصدير والرصاص بمقادير خاصة وتحت درجة حرارة معينة لتكوين البرونز . . . ثم يدع بمذلك للطبيعة وقوانينها العمل على تحقيق الغاية المنشودة .

٢ — العمل العقلى ، ومن أم مظاهره فى الإنتاج الأعمال الاختراعية . — وهذا النوع ضرورى كذلك لكل إنتاج . فكل عمل إنتاجى ، مهما كان ساذجاً ، يقتضى العامل نوعاً من التفكير ؛ وكل ما يستخدمه الإنسان فى حاجته يرجع الفضل فى كشفه واستغلاله إلى ما بذل فى سبيله من مجهود عقلى واختراعى ؛ وجميع الحركات الإنتاجية ، سواء فى ذلك الحركات الجسمية أم حركات الآلات ، كانت وليدة تفكير واختراع . فليست الثروات وحدها هى التى يتوقف كشفها واستخراجها على العمل العقلى ؛ بل إن الحركات الجسمية نفسها التى تجرى على هذه الثروات ، والأساليب التى تتخذ لتغيير أماكنها وأوضاع عناصرها ، كل ذلك كان نتيجة اختراع وتفكير ، ويتوقف بقاؤه وتطبيقه على العمل العقلى .

ويقصد بالاختراع هنا ما يشمل كل تفكير ، مهما كان ضئيلاً ، فى وسيلة جديدة للوصول إلى غاية إنتاجية . فتفكير الإنسان فى المصور الأولى فى صنع مغزل من قطعة حجر وعود من الخشب أو البوص ، أو فى إدارته بشكل خاص للحصول على الخيط ، أو فى تثقيب صوانة لاستخدامها فى قطع الأشياء ، وتفكير جمس — واط فى استخدام البخار لإدارة الآلات ، كلاهما يسمى اختراعاً فى عرف الاقتصاديين .

٣ — العمل الإدارى أو التنظيمى . وهو الذى يشرف على الأعمال الإنتاجية المباشرة فينظمها وينسقها ويضع كلاً منها حيث يحقق الغاية المقصودة عن أقرب سبيل . وهو ضرورى فى جميع المشروعات الإنتاجية الجمعية ، أى التى يقوم بالإنتاج فيها عدد

من الأفراد يوزعون العمل فيها بينهم . فن الواضح أن هذه المشروعات - التي تشمل أهم مظاهر الإنتاج في العصر الحاضر - لا يكفي فيها مجرد تكديس الأعمال الجسمية والعقلية وضمها بعضها إلى بعض ، بل لابد من عمل ثالث ينظم هذين النوعين وينسقهما ويوجه كلا منهما الوجهة التي تحقق أقصى ما يمكن تحقيقه من منفعة مع بذل أقل ما يمكن بذله من مجهود . فلا يتحقق إنتاج صحيح في أى مشروع من هذا القبيل بدون عمل الرؤساء والشرفين ومجالس الإدارة . وقد أخذت أهمية هذا النوع من العمل تزداد في عصورنا الحاضرة تباعاً لانتشار المشروعات الواسعة ونشأة المصانع الكبيرة .

٧ - ضرورة العمل في الإنتاج وفي سد حاجات الإنسان

مما تقدم يتبين أنه لا يمكن أن يتحقق أى إنتاج ولا أن تسد أى حاجة من حاجات الإنسان بدون أداء بعض الأعمال .

غير أن هناك أموراً قد يبدو للنظرة الأولى أن هذه القاعدة لا تصدق عليها : كالثمار والفواكه التي تجود بها أشجار الغابات من تلقاء نفسها ؛ وكالأرض وما تشتمل عليه من مواد أولية ؛ وكالرياح التي تستحق لأصحاب الأسهم والسندات والثروات التي يحصل عليها الوارثون بدون أن يبذلوا في سبيلها أى مجهود .

ولكن بالتأمل في هذه الأمور وما إليها يتبين أنها لا تنشأ في شيء عن القاعدة التي قررناها . فالثمار والفواكه التي تجود بها أشجار الغابات من تلقاء نفسها لا تحقق أى نفع للإنسان ما لم يبذل مجهوداً في سبيل قطعها على الأقل . وما تشتمل عليه الأرض من ثروات طبيعية يتوقف نفعه على كشف الإنسان له واعتدائه لخواصه وما يبذله من جهود جسمية وعقلية في سبيل استخراجها وجعلها صالحاً لسد حاجته .

والأرباح التي تستحق لأصحاب الأسهم والسندات والثروات التي يحصل عليها الوارثون... كل أولئك من ثمرات ما بذله غيرهم من أعمال .

وليست ضرورة العمل مقصورة على الإنسان ، بل تنتظم جميع الكائنات الحية . فالبذرة تشق الأرض لتتغذ إلى سطحها حيث تجد الهواء والضوء ، وتعد جذورها في باطن الأرض لتثبت أصولها وتحصل على ما يموزها من المواد المنبثة ؛ والقوقعة تقبض غطاءها وتبسطه لتمتص مما يحيط بها من سائل ما تحتاج إليه في غذائها ، والسنكبوت يقضي وقتاً طويلاً في نسج خيوطه ليتخذ منها شركاً لصيد فريسته ؛ والحيوانات المفترسة تقضي بياض نهارها وشطراً من الليل في طلب الرزق... وهلم جرا .

غير أن ثمة فرقاً كبيراً بين أعمال الإنسان وأعمال غيره من الكائنات الحية . فعمل النبات آليّ بحت ؛ وعمل الحيوان تسوده الاندفاعات الغريزية ؛ على حين أن أعمال الإنسان الإنتاجية ترجع جميعها إلى جهود إرادية منظمة متجهة إلى غاية مقصودة .

٨ — التعب وعلاقته بالعمل وقوانينه

لا يتم أي عمل جسمي إلا بحركة تتمثل في انقباض العضلات وانبساطها . وهذه الحركة لا تتم إلا بقوة تبذلها العضلات من الطاقة الكامنة فيها ؛ كما لا تتم حركة الآلة البخارية إلا بقوة يبذلها وقودها من الطاقة الحرارية الكامنة فيه . وهذه القوة العضلية التي تبذل في سبيل القيام بالحركة لا تتم إلا بتحلل المواد الكيميائية التي تتركب منها أنسجة العضلات ؛ كما لا تظهر حرارة الوقود إلا باحتراقه . ومن تحلل تلك الأنسجة يتكون بالجسم ثاني أكسيد الكربون وفوسفات البوتاسيوم الأحادي

حما إليهما من الأحماض والمواد السامة الضارة ؛ كما يتكون الرماد من احتراق الوقود .
ولا يتم كذلك أى عمل عقلى إلا بقوة ينفذها المخ وسائر أعضاء الجهاز المصعب
من الطاقة الكامنة فيها . وهذه القوة المصبية التى تبذل فى سبيل القيام بالعمل العقلى
لا تتم إلا بتحلل المواد الكيميائية التى تتركب منها أنسجة الخلايا المصبية . ومن
تحلل هذه المواد يتكون بالجسم نفس الفضلات السامة التى تنشأ عن تحلل الخلايا
المضلية .

فكل عمل ، جسمياً كان أم عقلياً ، يؤدى إلى تدهم المضلات أو الأعصاب ؛
وعن هذا التدهم يتخلف فى الجسم أنقاض ضارة سامة .

غير أن الجسم ، فى أثناء أدائه عملاً ما ، يقاوم هذه الآثار الهادمة الضارة .
وتتمثل مقاومته فى عمليتين : إحداهما يقوم بها الدم وهى بناء ما تدهم من الخلايا
المضلية والمصبية وتجديد ما بلى منها ؛ وثانيتهما يقوم بها الجهاز الإخراجى وهى
جرف المواد السامة الدائرة خارج الجسم لينجو من أذاها ويسلم من شرها .

فما دامت عمليتا البناء متكافئتين مع عملية الهدم ، يظل الشخص قادراً على العمل
وبمأمن من التعب . أما إذا استمر العمل مدة طويلة لدرجة تقلبت فيها عملية الهدم على
عملية البناء ، فينشئ يبدأ التعب ، فيحس الشخص بمجزئه عن مواصلة العمل وحاجته
إلى الراحة ، وتضصف بالتدرج قدرته على بذل المجهود حتى يصل إلى حد يعجز فيه
تمام المجز عن أداء أى عمل .

فلا يستطيع العامل إذن أن يواصل عملاً ما أكثر من مدة معينة ؛ ولا يستطيع
فى مدة ما أن يبذل أكثر من قدر معين من الجهود .

غير أن مدى الزمن الذى يستطيع العامل مواصلة العمل فيه ومبلغ الجهود التى

يستطيع بذلها في مدة ما ، بدون أن يناله التعب ، يختلفان طويلا وقصرا وقوة وضعفه
تبعا لموامل كثيرة أهمها ما يلي :

١ — مبلغ رغبة العامل في العمل لذاته . — يرى العامل من وراء عمله إلى غاية
خارجة عن العمل نفسه . فالحركات التي يؤديها في هذا السبيل هي وسيلة للوصول إلى
شيء آخر . غير أن هذه الوسيلة قد تكون هي نفسها محببة إلى العامل فيرغب فيها
لذاتها بجانب رغبته في الغاية التي تؤدي إليها . وفي هذه الحالة يسهل أدائها على
النفس والجسم . فيستطيع العامل ، في سبيل القيام بها ، أن يبذل في مدة ما من
الجهود أكثر مما يقوى على بذله في أعمال أخرى في مثل هذه المدة ؛ ويستطيع ،
بدون أن يناله التعب ، أن يواصل عمله فيها زمنا أطول من الزمن الذي يستطيع أن
يواصل فيه عملا آخر غير محبب إليه . ويمتد مقدار ما يستطيع بذله من هذه الجهود
ويطول مدى الزمن الذي يقوى على مواصلة العمل فيه كلما قويت رغبته في
العمل لذاته .

فالعالم المولع بالبحث والتنقيب ، والعامل المحب لمهنته ، والصور أو النحات أو
الموسيق أو الممثل ... المفرم بفنه ، كل أولئك ومن إليهم لا ينالهم من التعب في أداء
وظائفهم بمقدار ما ينال الكارهين لأعمالهم الذين لا يؤديونها إلا مسوقين إليها
بضرورات العيش ، ولجورد الوصول إلى الغايات الخارجية عنها .

ومن ثم كانت حركات الألعاب أخف كثيرا من حركات الأعمال وأقل منها
إجهادا . وذلك لأن العامل ، مهما كان العمل محببا إلى نفسه ، لا تصل رغبته فيه
لذاته إلى مبلغ ما تصل إليه رغبة اللاعب في اللعب لذاته . ويتضح هذا بالموازنة بين
من يصيد للهو ومن يصيد لكسب العيش ، وبين من يجذب للرياضة والنوتى المحترف ،
وبين من يسير في طرقات المدينة للترفيه والتمتع بمنظرها وساعى البريد الذي يقطع

الشوارع لتوزيع الخطابات ... وهم جراً . فإن ما ينال الأولين من الثمن ليس شيئاً مذكوراً بجانب ما ينال الآخرين^(١) .

٢ — مبلغ تلازم العمل مع استمدادات العامل الطبيعية ومع قواه الجسمية والمقلية . — فبمقدار اتفاق العمل مع استمدادات العامل وقواه تكون سهولته ، وبمقدار تنافره معها تكون صعوبته ومبلغ إجهاده . فإذا زاول الشخص من العمل ما هو مستعد له بطبعه استطاع الاستمرار فيه طويلاً بدون أن يشعر بتعب ، أما إذا كلف ما لا يتفق مع استمداده الطبيعي قصرت الادة التي يستطيع فيها مواصلة العمل وقلت الجهود التي يقوى على بذلها . وإلى هذا يرجع قسط كبير من التبعة في نفود كثير من الناس في العصر الحاضر من أعمالهم وفيما يقاسونه من المشقة في سبيل القيام بها . وذلك لأن الآباء كثيراً ما يوجهون أبناءهم وجهة لا تتلاءم مع استمداداتهم ولا تتفق مع ما فطروا عليه ، فيشبون على ما وجهوا إليه ولا يجدون منه خلاصاً ؛ وشئون الحياة الاجتماعية والاقتصادية كثيراً ما تفرى الفرد أو تضطره إلى القيام بعمل لم يخلق له .

٣ — مبلغ قرب الغاية . ذكرنا في السبب الأول أن العامل يرى من وراء عمله إلى غاية خارجة عن العمل نفسه^(٢) . وهذه الغاية تختلف في قربها وبعدها باختلاف نوع العمل وباختلاف الأحوال . فمن الأعمال ما تظهر ثمرته في يوم أو بعض يوم ومنها ما لا يؤتى أكله إلا بعد أشهر أو سنين .

هذا ، وكلما قربت الغاية من الأعمال كان أداؤها سهلاً على النفس . ويظهر هذا بللوازنة مثلاً بين الصائد الذي يلتقي شباكاً ليحصل على غذائه ، والزارع الذي يحرقه

(١) انظر تفصيل هذا الموضوع بمؤاني « في التربة » . صفحات ٣٨ — ٤٥ .

(٢) انظر ص ١٠٨ .

الأرض لتخرج له بعد حين ما يحتاج إليه في مثوته من غلال : فإن التعب الذى يلحق الأول من جراء بذله فى عملية الصيد لقدّر ما من المجهود أقل من التعب الذى يلحق الثانى على أثر بذله فى عملية الحرث لثقل هذا القدر .

٤ - مبلغ اعتياد العامل للعمل . - إذا كثرت مزاولة العامل لنوع ما من العمل وكثر تكراره له بطريقة واحدة ، لا يلبث أن يتحول إلى عمل من أعمال العادة ؛ ولا تلبث حركاته ، التى كانت فى مبدأ الأمر إرادية صعبة الأداء تتطلب مجهودا وإشرافا عقليين ، أن تتحول إلى حركات آلية سهلة تتم بمجهود يسير وبدون حاجة إلى كبير إشراف من القوى العقلية . ومن ثم كانت الأعمال الجديدة وأعمال التأليف والأعمال الاختراعية . . . وما إلى ذلك أشق كثيرا على النفس من الأعمال القديمة المتكررة التى اعتادها الجسم ومرت عليها الأعضاء ؛ وكان فى استطاعة الفرد أن يواصل العمل فى هذه الطائفة الأخيرة زمنا طويلا ، على حين أنه فى الطائفة الأولى يناله التعب بعد أمد وجيز .

٥ - نوع العمل وطبيعته . - فالأعمال ليست سواء فى طبيعتها وفيما يتطلبه أداؤها من مجهود . فمن الأعمال ما تتلب فيه الناحية العقلية ؛ ومنها ما تسود فيه الطاقة الجسمية . ومن الأعمال ما يقتضى بطبيعته مجهودات جبارة عنيفة كقطع الأحجار وطرق الحديد وحمل الأمتال وإدارة الآلات الثقيلة المرحقة وأعمال التأليف والاختراع . . . وما إلى ذلك ؛ ومنها ما يتطلب بطبيعته جهودا يسيرة سهلة كأعمال الطهى والصيدلة وإدارة القاطرات البخارية والسيارات وأعمال الآلة الكاتبة والخيطة والأعمال العقلية الخفيفة . . . وهلم جرا . - فدى الزمن الذى يستطيع العامل مواصلة العمل فيه ، ومبلغ الجهود التى يقوى على بذلها فى مدة ما ، كل ذلك يختلف باختلاف نوع العمل وطبيعته .

٦ — سن العامل وجنسه . — لا يقوى الفرد على العمل في طفولته الأولى ولا في هرمه . وفيما عدا هذين المصيرين ، تختلف قدرته على العمل باختلاف المراحل . فهو في سنى شبابه أقدر منه على العمل في طفولته الثانية أو مراهقته أو شيخوخته . — ومبلغ الجهود التي يقوى الرجل على بذلها في مدة ما يختلف في كثير من الأعمال عن مبلغ الجهود التي تقوى المرأة على بذلها في مثل هذه المدة .

٧ — قوى العامل الطبيعية والمكتسبة . — فالأفراد المتحدون في السن والجنس ليسوا سواء في قوam الطبيعية والمكتسبة ، بل إنهم يختلفون في ذلك اختلافا كبيرا . فمنهم من زودته الطبيعة ببنية متينة وأعضاء قوية وجلد على الأعمال ؛ ومنهم المزيّل الذي لا يلبث أن يأخذ في عمل حتى يدركه التعب . ومنهم من وهب ذكاء وعبقريّة . فسهلت لديه أعمال التفكير والاختراع ؛ ومنهم من ضعفت قواه العقلية أو توسّط فصعب لديه هذا النوع من الأعمال . — وما قلناه في القوى الطبيعية نقول مثله في القوى المكتسبة . فمن الناس من نال قسطا كبيرا من التعليم العقلي أو الفني فاكتسب مهارة في بعض نواحي الأعمال ؛ ومنهم من لم يتح له ذلك فوقف ارتقاؤه العقلي وجدت قريحته وتضاءلت مهارته الفنية .

ولا يخفى ما لهذه الأمور كلها من أثر في مدى الزمن الذي يستطيع العامل مواصلة العمل في أثنائه ، وفي مبلغ الجهود التي يستطيع بذلها في مدة ما بدون أن يناله التعب .

٨ — صحة العامل . — فالعامل الصحيح العافي من الأمراض أقوى في جميع نواحي العمل من العامل السقيم المعتل الجسم . — والمرأة في حالاتها المادية أقوى على العمل منها في حالات محيضا أو حملها ...

٩ — تفضية العامل وملبسه ومسكنه وساعات نومه . . . وما إلى ذلك . —

فيمقدار كفاية العامل من هذه الأشياء يكون مبلغ قدرته على العمل . فلذا كان للغذاء حمية كافياً كثر الدم ونهض بالتغذية وتجديد ما يهدمه العمل من الأنسجة والخلايا والأعصاب ، فيطول المدى الذى يستطيع العامل أن يواصل العمل فى أثناءه ، وتزيد مقدرة على بذل الجهود . أما إذا ساء الغذاء أو كان قليلاً غير كاف ، فإن الدم يقل فيضعف عن أداء وظيفته فتتطلب عملية الهدم والتسمم على عمليتى البناء والإخراج ، فيسرع التعب إلى العامل . - ومثل هذا يقال فى اللبس والسكن .

ويحتاج كل فرد إلى عدد من الساعات يقضيها ناعماً لتستريح عضلاته ويستريح جهازه العصبى ويقوم الدم ببناء ما تهدم من خلاياها وتجديد ما يلى منها من جراء الأعمال اليومية . ويختلف القدر الكافى من النوم باختلاف السن . فكلاً صغرت السن طالت المدة التى ينبغي أن تخصص للنوم : فأبناء ست فى حاجة إلى ١٣ ساعة ، وأبناء سبع فى حاجة إلى ١٢.٥ ، وأبناء ثمان فى حاجة إلى ١١.٥ ، وأبناء تسع فى حاجة إلى ١١ ، وأبناء اثنتى عشرة فى حاجة إلى ١٠.٥ وهم جراً . - فإذا لم يأخذ الشخص قسطه الكافى من النوم أسرع إليه التعب مما يزاوله من العمل .

١٠ - العوامل الطبيعية المحيطة بالعامل . - ومن أهم هذه العوامل جو البلد الذى يعيش فيه . وفى المناطق الاستوائية تؤدى شدة الحرارة إلى خمول الأجسام وضعف العقول ، فيسود المكان الكسل ويموزم الإقدام وتقل لديهم المهارة ويسرع إليهم التعب فيما يزاولون من الأعمال . وفى المناطق المعتدلة تحفز حالة الجو على النشاط والجرأة وتولد المهارة والإقدام وتزيد من قدرة العامل على بذل الجهود . - ويقاس على ذلك ما لختلف المظاهر الطبيعية الأخرى من أثر بهذا الصدد .

١١ - العوامل الاجتماعية المحيطة بالعامل . - ويدخل تحت هذه العوامل أمور كثيرة منها نظام الحكم ونوع الحكومة ومختلف النظم التى تسير عليها الأمة فى شتى

فروع حياتها ، والحقوق التي يتمتع بها العامل وتمتع بها نقاباتهم من النواحي السياسية والاقتصادية وغيرها ، ومبلغ استقرار العامل واطمئنانه على مستقبله ، وما يتخذه أولو الأمر من إجراءات لتأمينه ضد البطالة وأخطار العمل والشيخوخة . . . وما إلى ذلك ، ومبلغ تكافؤ أجره مع ما يبذله من مجهود ، ونظم توزيع الثروة في أمته ومدى اتفاقها مع مقتضيات العدالة . . . وهلم جرا . - فلا يخفى ما لهذه الأمور من أثر بليغ في نشاط العامل وجليه على العمل ومدى قدرته على بذل المجهود .

١٢ - ساعات اليوم . - يختلف مبلغ الطاقة التي في مقدور الإنسان بذلها ومدى الزمن الذي يستطيع مواصلة عمله في أثنائه باختلاف ساعات اليوم . فقدرة العامل على العمل في ساعات الصباح تفوق ، في الغالب ، قدرته عليه بعد الظهر . غير أنه يتعذر بهذا الصدد وضع قاعدة عامة تصدق على جميع الناس وفي جميع الأحوال والشئون . فالأمر هنا يختلف باختلاف الأقاليم ونوع العمل ، ويختلف كذلك باختلاف الأفراد وما اعتاده كل فرد في حياته العملية .

وعلى هذه الأسس تقوم جميع الإصلاحات التي أدخلت أو يفكر في إدخالها على نظام العمل وحياة العامل، سواء في ذلك الإصلاحات الحكومية أم الإصلاحات التي مصدرها النقابات أو زعماء العمال أو الشركات أو أصحاب المصانع أو الأحزاب . . . وهلم جرا : كنظم التأمين ضد البطالة وأخطار العمل والشيخوخة؛ والناية بتنقيف العمال ونشر التعليم بينهم بطريق المحاضرات والمجاهد الليلية والجامعات الشعبية والصحف والمجلات؛ والعمل على توفير أسباب الراحة لهم بإنشاء المستشفيات المجانية، والطعام المعتدلة

الأثمان الجيدة الغذاء ، وإقامة المنازل الصحية لسكانهم مجاناً أو بأجور زهيدة ، وتشجيعهم مادياً وأديباً على غشيان أما كن الرياضة البدنية ودور التمثيل والحياة ؛ والعمل على رفع أجورهم حتى يستطيعوا أن يمدوا حاجاتهم في المأكل والشرب والملبس والسكن وتحسن أحوالهم الاجتماعية والعيشية ؛ وتجميل أحياء العمال وتنظيمها بإنشاء الحدائق والمتنزهات العامة واليادين الفسيحة ؛ وإشراك العمال في حكم البلاد ، ومنحهم كافة الحقوق السياسية التي يتمتع بها غيرهم من الطبقات ، وتحسين الشؤون الاجتماعية المحيطة بهم ، وتقوية نقاباتهم ، والاعتراف بهيئاتهم ، وإقرار نظمهم التعاونية ؛ وتحديد ساعات العمل اليومي ، وأيام الشغل في الأسبوع^(١) ، ومنح العمال إجازات بأجر كامل في مختلف المناسبات الدينية والقومية ، وقصر العمل ما أمكن على ساعات الصباح ؛ وإنشاء مكاتب للتوجيه المهني Orientation Professionnelle أى توجيه العامل إلى المهنة التي تتلاءم مع استعداده وتتفق مع ميوله الفطرية والمكتسبة^(٢) ؛ وأخذ العامل بنوع واحد من العمل حتى يمتاده ويرع فيه ؛ وإشراكه في أرباح المصنع أو التجار أو منحه مكافأة إضافية عن كل ما ينتجه زيادة على قدر معلوم ؛ وحظر تشغيل الأطفال في المصانع قبل سن معينة ، وتحريم تشغيل النساء في بعض الأعمال وفي الشهور الأخيرة من الحمل وعقب الولادة^(٣) . . . وهلم جرا . فإن كل ذلك وما إليه من نظم العمل التي استأثرت في المصور الحديثة بقسط كبير من نشاط الحكومات والمصلحين وزعماء العمال وأصحاب

(١) سار معظم الأمم بهذا الصدد على نظام يوم العمل الإنجليزي (ثمان ساعات في اليوم) وأسبوع العمل الإنجليزي (خمسة أيام ونصف كل أسبوع) . - انظر كتابي في « البطالة » ٨٠ ، ٧٩ .

(٢) انظر كتابي في « البطالة » ٤٩ ، ٥٠ ، ٨٠ .

(٣) انظر في ذلك مؤلتي في « البطالة » صفحتي ٧٨ ، ٨٩ .

المصانع والأحزاب السياسية والاقتصادية ، يقوم على استغلال القوانين السابق ذكرها بطريقة تريد من مدى كفاية المال ، ومبلغ قدرتهم على بذل الجهود ، وتزويد متوسط أعمارهم ، وتحبب أعمالهم إليهم ، وتباعد بينهم وبين التعب .

هذا ، وقد كان لظاهرة التعب وعلاقتها بالعمل الإنسانى آثار حسنة وآثار سيئة فى حياة الإنسان الاقتصادية وحضارته العامة . فمن آثارها السيئة أنها ضيقت نطاق الإنتاج ، وجعلت العمل الإنسانى مرهقا ، وحياة الإنسان شاقة لا يكتسب فيها العيش إلا بمرق الجبين . ومن آثارها الحسنة أنها حفزت الإنسان على التفكير فى تخفيف مشاق العمل ، فاهتدى بفضل ذلك إلى استخدام الحيوان وصنع الآلات وتسخير قوى الطبيعة ... وما إلى ذلك من الأمور التى يرجع إليها أكبر قسط من الفضل فى ارتفاع الحياة العقلية وحضارة النوع الإنسانى . - فبالموازنة بين ما لهذه الظاهرة وما عليها يتبين أن كفة حسناتها أثقل كثيرا من كفة سيئاتها .

٩ - العامل الثالث : رأس المال Le Capital

تعريفه ، وأنواعه ، والأهمية النسبية لكل نوع منها

يطلق رأس المال على كل ثروة أنتجها العمل الإنسانى واستخدمت فى إنتاج ثروات أخرى أو فى الحصول على دخل : فيصدق على إبرة الخياط ، وقلم الكاتب العموى ، ودلو السقاء ، وأمواس الحلاق ، وعربة الخوذى ، ومخراش الفلاح ، وسيارة الطبيب التى يستخدمها فى أعمال مهنته ، وعدة الجراح ، وآلات الصناعة ، والأبنية التى تشغلها المصانع ، والعمارات التى يؤجرها ملاكها للسكنى أو لتخزينها ، والفلل التى يئجرها الزارع فى حقله والفحم الذى يحرقه المصنع لإدارة الآلات ،

والقطن الذى يستخدمه لصنع الأقمشة ، وأسهم الشركات والبنوك وسنداتهما ، والمال الذى يودعه الفرد بقائدة فى المصارف أو فى صناديق التوفير ، والنقود التى يقرضها بريح ، والأجور التى يدفعها المصنع لماله ... وهلم جرا^(١) .

وينقسم رأس المال أقساما كثيرة باعتبارات مختلفة :

فينقسم باعتبار نوعه إلى ثلاثة أقسام :

١ — مصنوعات إنسانية تستخدم فى الإنتاج أو فى الحصول على الدخل : كإبرة الخياط ، وقلم الكاتب العموى ، ودلو السقاء ، وأمواس الحلاق ، وعربة الحوذى ، ومحراث الفلاح ، وسيارة الطبيب التى يستخدمها فى أعمال مهنته ، وعدة الجراح ، وآلات المصانع ، والمهارات التى يؤجرها ملاكها للسكنى أو لغيرها ... وما إلى ذلك .

٢ — مواد أولية أنتجها العمل الإنسانى واستخدمت فى إنتاج ثروات أخرى أو فى الحصول على دخل : كالغلال التى يبذرها الزارع فى حقله ، والفحم الذى يحرقه المصنع لإدارة الآلات ، والقطن الذى يستخدمه لصنع الأقمشة ... وما إلى ذلك .

٣ — نقود وأوراق مالية تستخدم فى الإنتاج أو فى الحصول على دخل : كأسهم الشركات والمصارف وسنداتهما ، والمال الذى يودع بقائدة فى المصارف أو فى صناديق التوفير ، والنقود التى تقرض بريح ، والأجور التى يدفعها المصنع لماله ... وما إلى ذلك .

(١) لا يصدق رأس المال على الأرض والحىوان وما إليهما من الثروات الطبيعية التى لم ينتجها العمل الإنسانى ، ولو استخدمت فى إنتاج ثروات أخرى أو فى الحصول على دخل . وإخراج هذه الأمور من رأس المال قلنا فى تعريفه إنه يصدق على « كل ثروة أنتجها العمل الإنسانى » . — انظر التطبيقين الأول والثانى بصفحة ٧٤ .

وينقسم باعتبار الوجوه التى يستخدم فيها إلى قسمين :

١ — رأس المال المنتج Capital productif ؛ وهو الذى يستخدم فى الإنتاج : كإبرة الخياط ، ودلو السقاء ، والربة إذا استخدمت فى الصنع أو فى نقل البضائع ، وعمرات الفلاح ، وآلات الصناعة ، والأبنية التى تشغلها المصانع ، والغلال التى يبنزها الزارع فى حقله ، والفحم الذى يحرقه المصنع لإدارة الآلات ، والقطن الذى يستخدمه لصنع الأقمشة ، وأسهام الشركات الاقتصادية والبنوك وسنداتهما ، والمال الذى يودع بفائدة فى المصارف أو صناديق التوفير إذا استخدمته المصارف والحكومة فى الإنتاج ، والأجور التى يدفعها المصنع لعماله ... وهلم جرا .

٢ — رأس المال الكاسب Capital Lucratif ؛ وهو الذى يأتى لصاحبه بدخل بدون أن يستخدم فى الإنتاج : كقلم الكاتب العموى ، وأمواس الحلاق ، وعربة الحوذى إذا استخدمت للركوب ، وسيارة الطبيب ، وعدة الجراح ، والمهارات التى تؤجر للسكنى ، والمال الذى يودع بفائدة فى المصارف وصناديق التوفير إذا لم يستخدم فى الإنتاج بل أعطيت فائدته ل مجرد تشجيع أفراد الشعب على التوفير مثلاً ، والنقود التى تقرض بربح للمعوزين من الناس ، والتى تقترضها الحكومة من الشعب بفائدة لحاجتها إلى الدفاع أو الحرب ... وهلم جرا .

فكل من رأس المال المنتج والكاسب يحقق النفع لصاحبه . ولكنهما يختلفان فى أن الأول يحققه عن طريق عمليات إنتاجية على حين أن الثانى يحققه عن غير هذه الطريق ، كما يظهر بالتأمل فى أمثلة كل منهما . فالخياطة ونقل الماء أو البضائع والحراث والزراعة والصناعة ... كل أولئك وما إليه من أمثلة النوع الأول عمل إنتاجى^(١)؛

(١) ويدخل فى ذلك أيضاً أسهم المصارف والشركات وسنداتهما. وذلك أن هذه الأسهم =

على حين أن الكتابة ، والحلاقة ، ونقل الركاب ، وشفاء المرضى ، والعمليات الجراحية ، وسكنى العمارات ، واستهلاك الموزين لا يقتضونه من النقود ، وشئون الدفاع والحرب . . . كل ذلك وما إليه لا يسمى إنتاجا بالمعنى الاقتصادى لهذه الكلمة^(١) .

وقد يسمى رأس المال المنتج « رأس المال الاجتماعى » ، لأنه يؤدي إلى زيادة الثروة العامة ، فيعود بالنفع على صاحبه وعلى المجموع ؛ ورأس المال الكاسب « رأس المال الفردى » لأنه لا يزيد إلا ثروة صاحبه ولا يضيف شيئاً إلى الثروة العامة^(٢) .

وينقسم رأس المال باعتبار ثباته ودوامه إلى قسمين :

١ - رأس المال الثابت Capital Fixe ؛ وهو الذى يستخدم أكثر من مرة واحدة فى الإنتاج أو فى الحصول على الدخل : كإبرة الخياط ، وقلم الكاتب العموى ، ودلو السقاء ، وأمواس الحجام ، وعربة الحوذى ، ومحراث الفلاح ، وسيارة الطيب وعدة الجراح ، وآلات الصناعة ، والأبنية التى تشغلها المصانع ، والعمارات التى تؤجر

والسندات تمثل رأس المال الذى اقترضه البنك أو اقترضته الشركة من جمهور المساهمين . فكل سهم أو سند عبارة عن رمز لى جزء من رأس المال المقرض . وهذا المال يستخدمه المصرف أو الشركة فى عمليات إنتاجية زراعية أو صناعية أو تجارية . . . الخ . فالأسهم والسندات تحقق النفع لأصحابها عن طريق استخدام ماتخله من الثروة فى شئون الإنتاج . وبذلك يصدق عليها تعريف رأس المال المنتج .

ولهذا ينبغي ، حينما نحصى ثروة أمة ما ، أن نتطع النظر عن هذه الأسهم والسندات ونقتصر على إحصاء ماتخله من رأس المال الحقيقى الذى يستغل فى الإنتاج . لأتألو أحصيناها على أنها ثروة مستقلة ثم أحصينا ماتخله من رهوس الأموال الحقيقية نكون قد عددنا الشيء الواحد مرتين .

(١) انظر تعريف الإنتاج بصفحات ٦٩-٧١ .

(٢) هذه التسمية للأستاذ بوم بورك النمساوى Bohm Bawerk

للسكنى ، وأهمهم الشركات والبنوك وسنداتها ، والمال الذى يودع بفائدة فى المصارف أو غيرها ، والنقود التى تقرض بربح ... وهلم جرا .

٢ — رأس المال المتداول Capital Circulant ؛ وهو الذى لا يستخدم أكثر من مرة واحدة : كالحبوب التى يذرها الزارع فى حقله ، والنخلم الذى يحرقه المصنع لإدارة الآلات ، والقطن الذى يستخدمه لصنع الأقمشة ، والأجور التى يدفعها المصنع لعماله ... وما إلى ذلك .

ومعظم رؤوس الأموال الثابتة يتطلب إنشاؤها كثيراً من الجهود والنفقات ولا تظهر ثمرتها إلا بعد أمد طويل . وأمور هذا شأنها تقتضى جرأة وإقداماً وبعد نظر واطمئناناً إلى المستقبل . ولذلك لا تكثر رؤوس الأموال الثابتة إلا فى الأمم الراقية المستقرة التى تبت أحوالها السياسية والاقتصادية الطمأنينة فى النفوس .

غير أنها — على كثرة ما يتطلبه إنشاؤها من جهد ونفقات — أهم وأأنفع من رؤوس الأموال المتداولة . وذلك لأن طول بقائها واطراد إنتاجها يكفلان تغطية ما أنفق عليها بعد مضى زمن ما . فكل ما أتى به بعد ذلك يكون ربها خالصاً من غير مقابل . ولذلك تعمل الأمم المتمدنية فى العصر الحاضر على الإكثار من رؤوس الأموال الثابتة الطويلة الأمد .

ولكن لا ينبغي أن يعزب عن الذهن أنها معرضة لأن تصبح عديمة النفع يوماً ما ، وأنها قد تؤدى حينئذ إلى خسارات فادحة تلحق كثيراً من الجهات . فإذا حفرتم قناة مثلاً ، واتفق ، قبل أن ينطى دخلها ما أنفق عليها من رؤوس أموال ، أن حدثت حوادث سياسية أو جغرافية أو تجارية اقتضت تحول التجارة عن طريق هذه القناة إلى طريق آخر ، فإن هذا يؤدى إلى خسارات فادحة تلحق الشركة

وأصحاب الأسهم ويصيب شررها البيوت المالية المتصلة بالشروع والملكة التي أُقيم في أرضها . ولذلك ينبغي في إنشاء رءوس الأموال الثابتة أن يعمل حساب لاحتكالك تجردها من النفع في المستقبل ؛ فتنشأ بحيث تكفل تغطية ما أنفق عليها في مدة وجيزة يبعد أن تفقد أهميتها في أثنائها . وعلى هذا الأساس تدير جميع الشركات الحكيمة في العصر الحاضر . فمن النادر أن ينشأ رأس مال ثابت تزيد مدة تغطيته على مائة سنة .

١٠ — رأس المال والثروة

مما تقدم يتبين أن الثروة أعم من رأس المال ؛ فكل رأس مال ثروة ولكن ليست كل ثروة رأس مال . وذلك أن الثروة تنقسم قسمين :

١ — ثروات طبيعية لم ينتجها العمل الإنساني كالأرض ... وما إليها . وهذا القسم لا يكون مطلقاً رأس مال^(١) .

٢ — ثروات أنتجها العمل الإنساني . وهذا القسم وحده هو الذي يمكن أن يكون رأس مال ؛ وذلك إذا استخدم في الإنتاج أو في الحصول على دخل ؛ ويسمى في الحالة الأولى « رأس مال منتج » أو « ثروة إنتاج » ؛ وفي الحالة الثانية « رأس مال كاسب » أو « ثروة كسب » . أما إذا استخدمه صاحبه في استهلاكه ، أي في سبب حاجته بشكل مباشر ، فإنه لا يكون رأس مال ، ويسمى حينئذ « ثروة استهلاك » ؛ وذلك كالثروات التي يستخدمها أصحابها في مأكلهم ومشربهم وملبسهم وسكنائهم... وهلم جرا .

(١) انظر التلخيص الأول والثاني بصفحة ٧٤ والتلخيص الأول بصفحة ١١٦ .

. . ومن هذا يظهر أن الشيء الواحد يختلف الحكم عليه بهذا الصدد باختلاف ما يستخدم فيه . فالنزل مثلا إذا استخدمه صاحبه لسكناء كان ثروة استهلاك؛ وإذا أجره لسكنى غيره كان رأس مال كاسبا ؛ وإذا اتخذ متجراً أو مصنفاً كان رأس مال منتجاً . والسيارة إذا استخدمها صاحبها في تنزهه كانت ثروة استهلاك؛ وإذا استخدمها لنقل الركاب بالأجرة كانت رأس مال كاسبا ؛ وإذا استخدمها في أعمال المصنع كانت رأس مال منتجاً . والنقود إذا أنفقها صاحبها في حاجاته الاستهلاكية كانت ثروة استهلاك ؛ وإذا أقرضها للموزين بفائدة كانت رأس مال كاسبا ؛ وإذا دفعها أجوراً للعمال في مصنع كانت رأس مال منتجاً . والقمح إذا أعده صاحبه لغذائه كان ثروة استهلاك ؛ فإن أقرضه للمستهلكين بفائدة كان رأس مال كاسبا ؛ وإن استخدمه بذوراً في حقله كان رأس مال منتجاً . والفحم إذا استخدمه صاحبه لتدفئته كان ثروة استهلاك ؛ وإذا استخدمه وقوداً في المصنع لإدارة الآلات كان رأس مال منتجاً . والبيضة إذا أعدها صاحبها لأكله كانت ثروة استهلاك ؛ وإن أعدها للتفريخ كانت رأس مال منتجاً . والقفاز الذي يلبسه صاحبه ليقية البرد ثروة استهلاك ؛ والذي يستخدمه الجراح في أثناء قيامه بالعمليات رأس مال كاسب ؛ والذي يستخدمه المهندس الكهربائي في أثناء علاجه لبعض العمليات في المصنع رأس مال منتج . وقس على ذلك جميع الثروات التي أنتجها العمل الإنساني .

١١ — كيف ينتج رأس المال

لا ينتج رأس المال إلا عن طريق اقترانه بالعمل . والذي يقوم منهما بعملية الإنتاج في الواقع هو العمل نفسه كما سبقت الإشارة إلى ذلك ^(١) . أما رأس المال فهو

مساعدة وأداة يسيرها العمل في الطريق الذي يبغيه . فالمحراث وحده لا ينتج ثروة
تغير بدون عمل الفلاح .

هذا إلى أن رأس المال نفسه هو نتيجة من نتائج العمل . فهو عبارة عن ثروة
أنتجها العمل وأعدّها الإنسان للاستمانة بها في الحصول على الدخل أو في إنتاج
ثروات أخرى . فالمحراث نتيجة الجهود التي بذلها الحداد والنجار وغيرها في سبيل
صنعه . - فتوقف الإنتاج على رأس المال معناه إذن أنه يتوقف على نوعين من الأعمال:
أعمال حاضرة تتمثل في المجهود الذي يبخره الإنسان في الحال على المادة ؛ وأعمال
بذلت في الماضي تتمثل في رأس المال الذي يستعين به في التغلب على المادة .

وقد يخيل إلى بعض الناس أن رأس المال ينتج أحيانا بنفسه وبدون حاجة إلى
اقترائه بالعمل حينما يرون أن الودائع التي يحفظونها في المصارف والأموال التي يشترون
بها الأسهم والسندات تأتي لهم بدخل بدون أن يبذلوا في سبيل ذلك أى مجهود .
ولكن ظنهم هذا لا يتفق مع الواقع في شيء . وذلك أن ربحهم في هذه الحالة هو
نتيجة لأعمال غيرهم ممن يقومون باستغلال أموالهم وتثميرها . فربح أسهم الشركات
الصناعية مثلا هو نتيجة للجهود التي بذلها المال ورؤساؤهم والمهندسون والمعاونون
والمحترعون وأعضاء مجالس الإدارات ... وغيرهم في أعمال هذه الشركات . وهذا هو
ما يشير إليه رودبرتوس Rodbertus إذ يقول : « إنه لمن الخطأ أن يظن أن المال
يميشون من فضل ما يطيئه لهم أصحاب رموس الأموال ، لأن الواقع عكس ذلك :
فأصحاب رموس الأموال هم الذين يمشون من فيض ما يقدمه لهم المال » .

ويصدق هذا حتى على رموس الأموال الكاسبة . حقا إن المقرض لا يقوم هو
نفسه حيالها بأى عمل استثماري . ولكن الربح الذي يناله المقرض يمثل عمل ناس

آخرين . فالريخ الذى تعطيه الحكومة مثلاً لحاملى سندات استخدمت قيمتها فى الحرب أو فى وسائل الدفاع ، تقدمه من الضرائب التى تجمعها من الشعب ؛ فهو نتيجة لمجهودات دافى الضرائب . والريخ الذى يدفعه الوارث الماطل لمن أقرضه مبلغاً من المال هو نتيجة لعمل مزارعيه وموظفى دائرته إذا دفعه من غلة أرضه ، ونتيجة عمل آبائه إذا دفعه من ميراثه .

١٢ — أهمية رأس المال ، والعوامل التى تؤثر فى مبلغ إنتاجه

غير أن ارتفاع الزراعة والصناعة وتنقيح طرقهما ونهضة التجارة ووسائل النقل واتساع حاجات الإنسان ... كل أولئك قد زاد من أهمية رأس المال فى العصر الحاضر . فقد أصبح العمل على الحصول على رأس المال هو أهم ما يعنى به من يتصدون للمشروعات الاقتصادية ؛ وأصبح كل إنتاج ، مهما كان ضئيلاً ، وكل عمل اقتصادى مهما كان تافهاً ، متوقفاً على رأس المال . فلا غنى للصانع عن أدوات صناعته وآلاتها ؛ ولا للزارع عن محراثه وفأسه وبذوره ... ؛ ولا للتاجر عن رأس مال تقدى ومتجر وأدراج وموازين ... ؛ ولا للبائع المتجول عن عربة أو خرج ؛ ولا للطبيب أو الجراح عن أدوات مهنتهما ؛ ولا للجزار عن سكين ووضم ؛ ولا « للحاوى » عن مخللة وعصا ينقب بها عن الثمانيين ؛ وحتى الشحاذون أنفسهم أصبحوا يستخدمون فى مهنتهم بعض رموس الأموال كالآلات الموسيقية وما إليها : وبالجمل ، قد انقضت المصور التى كان الإنسان يكتفى فيها بأن يقرن جهوده بقوى الطبيعة ليحصل على عيشه ، وأصبح كل عمل إنسانى متوقفاً لإنتاجه على رأس المال .

ولاتناقض بين هذا وما قلناه فى الفقرة السابقة من أن رأس المال يتوقف لإنتاجه على العمل . فكل منهما ، فى العصر الحاضر على الأخص ، متوقف على الآخر ؛ ولا يتم الإنتاج

إلا بملهما متضامتين . ولذلك كان من المتعذر فيما ينتج عنهما أن نميز بين أثر أحدهما وأثر الآخر ؛ كما يتعذر في مولود حيواني أن نميز بين آثار أبيه وآثار أمه في تكوينه .

غير أنه لا ينبغي أن يعزب عن الذهن ما أشرنا إليه في الفقرة السابقة من أن الفضل في وجود رأس المال يرجع إلى العمل . فكل رأس مال عبارة عن ثروة أنتجها العمل الإنساني واستخدمت للإنتاج أو للحصول على دخل . فتوقف إنتاج العمل على رأس المال معناه إذن أن كل عمل حاضر لا يؤدي أكله إلا إذا ساعده عمل ماض ممثّل في رأس المال . وهذا هو ما أشار إليه الفريد فوييه Alfred Fonillé إذ يقول : « إن مخترع سكة المحراث يحرق متخفياً بجانب الفلاح » .

هذا ويختلف مبلغ إنتاج رأس المال ومدى آثاره تبعاً لعوامل كثيرة أهمها عاملان : (العامل الأول) مدى تلاؤمه مع الغرض الذي يستخدم فيه . فبمقدار هذا التلاؤم يكون مبلغ إنتاجه . فإذا استخدمت مثلاً آلات زراعية كثيرة التكاليف في مساحة صغيرة من الأرض لا يتلاءم إنتاجها مع تكاليف هذه الآلات ، فإن ذلك يضعف من كفاية رأس المال .

(والعامل الثاني) طريقة استخدامه . فبمقدار المهارة والخبرة الفنية وحسن الإدارة والتنظيم في استخدام رأس المال يكون مبلغ إنتاجه .

١٣ — منشأ رأس المال

تتكون جميع أنواع رأس المال من الطبيعة والعمل كما سبقت الإشارة إلى ذلك أكثر من مرة . فسكة المحراث تكونت من الطبيعة المثقلة في المواد الأولية ومن العمل الذي أجرى على هذه المواد وشكلها بهذا الشكل الخاص .

غير أن هناك شروطاً لا بد من توافرها حتى يتاح تكوين رأس المال . ومن

أهم هذه الشروط أن يكون لدى الشخص فضل ثروة احتفظ به ولم يستهلكه ؛ إما زيادته عن حاجته وإما لتفضيله الإبقاء عليه للانتفاع به في المستقبل على الرغم من احتياجه إليه في الحال .

وتوافر هذا الشرط ضروري لنشأة أي نوع من أنواع رموس الأموال ولتكونه سواء في ذلك الصالح منها للاستهلاك أم غير الصالح منها له .

أما الصالح منها للاستهلاك ، كالبذور والفحم وما إليها ، فلا يكون رأس مال إلا إذا احتفظ به صاحبه ولم يستهلكه وآثر استخدامه لإنتاج ثروات أخرى . وأول رأس مال ظهر في العالم الإنساني من هذا النوع قام على هذا الأساس ^(١) .

وأما غير الصالح للاستهلاك ، كالآلات المستخدمة في الزراعة والصناعة وما إليها فيرجع كذلك الفضل في نشأته وتكونه إلى وجود فضل ثروة محتفظ به . فلا يمكن لشخص عمل محراث مثلاً إلا إذا كان لديه ثروة مدخرة يستعين بها في الحصول على مواده وما يلزم لعمله . وعلى هذا الأساس كذلك نشأ أول محراث . فلو لم يكن لدى الشخص الذي اخترعه فضل ثروة يكفي غذاءه في أثناء اشتغاله بتصميمه وجمع مواده الأولية وصنعه لما أتبع له إنشاؤه .

فالتوفير أو الادخار كان إذن أهم دعامة في نشأة رموس الأموال في العالم الإنساني ولا يزال إلى العصر الحاضر أهم شرط في تكوينها ^(٢) .

(١) انظر صفحة ٩٢ .

(٢) جرت عادة عدد كثير من المؤلفين أن يدرسوا موضوع تنظيم الإنتاج L'Organisation de la Production عقب دراساتهم لموامل الإنتاج وقبل علاجهم لموضوع الاستبدال . ولكننا أكثرنا تأخيرهُ إلى ما بعد الفراغ من الاستبدال ، لأن كثيراً من مسائله يتوقف على قوانين العرض والطلب والمنافسة الحرة والتعود والابتعاد . . . وما إلى ذلك من الأمور التي تدخل تحت موضوع الاستبدال .

الفصل الثالث

الاستبدال

١ - تعريفه ، ومظاهره ، وغايته ، وعلاقته بالإنتاج

يطلق الاستبدال على انتقال ملكية الثروة من يد إلى يد عن طريق البيع التاجز أو بيع النسيئة . والبيع التاجز هو ما يقبض فيه كل من الموضين ؛ أما بيع النسيئة فهو ما يؤخر فيه تسليم أحد الموضين إلى أجل ما ^(١) .

وهو يؤدي إلى نفس الغاية التي يؤدي إليها الإنتاج ، وهي إنشاء منفعة اقتصادية جديدة لم تكن موجودة من قبل . وذلك أنه بفضل عملية الاستبدال تنتقل الثروة الزائدة عن حاجة صاحبها من يده إلى يد شخص آخر هو في حاجة إليها . وبذلك تتوافر فيها خواص المنفعة التي كانت مجردة منها ، أي تصبح نافعة بعد أن كانت معطلة وخالية من النفع .

ولذلك ذهب طائفة من قدامى الاقتصاديين ، وعلى رأسها جان باتيست ساي Jean Baptiste Say إلى أن الاستبدال ظاهرة من ظواهر الإنتاج . ولكن المحدثين من علماء الاقتصاد السياسي يفرقون بين الموضوعين . ووجهتهم في ذلك أنه على الرغم من اتفاقهما في أن كلا منهما ينشئ منفعة جديدة لم تكن موجودة من قبل ، فإن

(١) أما انتقال ملكية الثروة عن طريق آخر غير هذين الطريقين كانتقالها عن طريق الهبة أو الميراث فلا يسمى استبدالاً .

بينهما فرقا جوهريا : وهو أن الإنتاج ينشئ هذه المنفعة عن طريق عمليات جسمية وعقلية تجري على الشيء ؛ أما التداول فينشئها عن طريق عقد شرعى (عقد المبادلة) ينقل ملكيتها من يد إلى يد .

وهذا الموضوع هو أهم موضوعات الاقتصاد السيامى ؛ فإن استبدال الثروات قد أصبح المحور الذى تدور عليه ربح الحياة الاقتصادية فى العصر الحاضر ؛ فأهم شئوننا الاقتصادية قائمة على عمليات البيع والشراء والايمان ، أى على استبدال الثروات بعضها ببعض . وقد انقضت العصور التى كان الفرد فيها يستهلك كل ما ينتجه وينتج كل ما يحتاج إليه ؛ وأصبحنا فى عصر اختص فيه كل فرد وكل بلد وكل أمة بتأدية معينة من نواحي الإنتاج : فمعظم ما ينتجه المنتجون من الثروات لا ينتجونه لاستهلاكهم هم ، وإنما ينتجونه ليستبدلوه من غيرهم بثروات أخرى .

٢ — أساليب الاستبدال وتطورها

نظام الهدايا الملزمة ، ونظام المقايضة ، ونظام النقود

ترجع أهم الأساليب التى اتبعت فى الاستبدال إلى ثلاثة أنواع :

١ — أسلوب الهدايا الملزمة Régime des Dons obligatoires ، الذى تجرى بمقتضاه عمليات الاستبدال فى صورة هدايا يقدمها أحد المتبادلين فى مناسبة ما ، ويجب على الآخر رد مثلها أو أحسن منها فى مناسبة أخرى ؛

٢ — أسلوب المقايضة Régime du Troc ، الذى تستبدل بمقتضاه السلع بعضها ببعض بشكل ناجز مباشر ، فيتنازل كل من المتبادلين للآخر عن سلعة تريد عن حاجته فى مقابل حصوله منه على سلعة يحتاج إليها ؛

٣ — أسلوب التبادل النقدي ، وهو الذى يتنازل بمقتضاه الشخص عن السلعة

الرائدة عن حاجته في نظير كمية من شيء معين ثابت اصطلاح الناس على جملة مقياساً
تقيم جميع الأشياء وعلى استخدامه وحده في دفع هذه القيم .

هذا ، ويذهب كثير من العلماء إلى أن هذه الأساليب الثلاثة قد تماقت على
الترتيب السابق ذكره ؛ أي أن أول ما ظهر منها في الإنسانية كان نظام الهدايا الملزمة ثم
خلفه نظام المقايضة الذي اختفى بظهور النظام النقدي . ورأيهم هذا لا يتفق مع طبيعة
النظم الاجتماعية ولا يؤيده الواقع . أما فيما يتعلق بطبيعة النظم الاجتماعية فمعهدنا بها
أن الجديد منها لا يمحو كل آثار القديم ، ولا يتاح له ، مهما أوتى من قوة ومن
ظروف مواتية ، أن يصل إلى ذلك . ففي كل فرع من فروع حياتنا الاجتماعية
الحاضرة ، نجد بجانب النظم الحديثة آثاراً قوية من نظم أخرى سار عليها الإنسان
في مختلف عصوره الغابرة . - وأما فيما يتعلق بالواقع ، فتدل المشاهدات والبحوث
التاريخية والاجتماعية أنه لم يخل عصر من المصور ولا أمة من الأمم من استخدام
هذه النظم الثلاثة جنباً لجنب في المعاملات الاستبدالية . فقد عثر عند كثير من الأمم
الأولية وفي أقدم عصور الإنسانية على نظم نقدية كان يسير عليها التعامل بجانب
نظام الهدايا الملزمة ونظام المقايضة . ولا يزال يوجد ، حتى في أرقى الأمم حضارة في
المصور الحديثة ، بقايا كثيرة من هذين النظامين بجانب النظام النقدي السائد . -
وكل ما هنالك أن الأهمية النسبية لكل نظام من هذه النظم الثلاثة اختلفت باختلاف
الأزمنة والشعوب . ففي المصور الإنسانية الأولى وفي بعض الأمم الأولية تطلب نظام
الهدايا على ما عداه ؛ وفي الأمم التمدنية الحديثة تطلب نظام النقد على النظامين
الآخرين بدون أن يقوى على القضاء عليهما ؛ وفي بعض الأمم وبمض المراحل التاريخية
تطلب نظام المقايضة على نظامي النقد والهدايا .

وستتكم فيما يلي على كل أسلوب من هذه الأساليب الثلاثة على حدة :

(أولا) أسلوب الهدايا الملزمة : Dons obligatoires

يقتضى هذا الأسلوب ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، أن تجري المبادلات في صورة هدايا تقدمها الجماعات والأفراد بعضهم إلى بعض في مناسبات معينة كثيرة الحدوث والتكرر (الولادة ، الختان ، الزواج ، حلول عيد ديني . . . وهلم جرا) ، ويُنزل قبولها منزلة التزام من جانب المهدى إليهم أن يردوا إلى المهدين في مناسبة أخرى هدية تريد قيمتها غالباً عما قبلوه منهم .

وقد عثر علماء الإثنوجرافيا على هذا النظام في أوضح صورة عند كثير من عشائر الهندود الحر (وم سكان أمريكا الأولون) ، وعند السكان الأصليين لأستراليا وبولينزيا وميلانزيا ، وعند كثير من زنوج أفريقيا الوسطى . - ويطلب على الظن أنه كان النظام السائد في التبادل عند مختلف الشعوب في المصور الإنسانية الأولى .

ويتضمن هذا النظام ثلاثة إجراءات اقتصادية : أولها تقديم الهدايا إلى جماعات معينة أو أفراد معينين في مناسبات خاصة ؛ وثانيها قبول المهدى لهم هذه الهدايا ؛ وثالثها رددم هدايا أخرى أكبر منها قيمة عند حدوث مناسبة من مناسبات الإهداء . - وتنتظر الشعوب السائرة على هذا النظام إلى كل إجراء من هذه الإجراءات الثلاثة نظرتها إلى واجب اجتماعي ديني يؤدي إغفاله إلى عقوبات صارمة بعضها أرضى بشرف على تنفيذه المجتمع وبمضها ديني يكفل توقيه الآلهة . - ومن هذا يتبين وجه تسمية هذا الأسلوب التبادلي بنظام « الهدايا الملزمة » .

فهو يعتمد من الناحية القضائية على عقد ضمنى مضمّن Contrat Tacite بين المهدى والمهدى إليه . وهذا المقد لا يختلف في جوهره عن عقودنا المتعلقة باستبدال

أعواض حالة بأخرى آجلة في مقابل فائدة (فإن المهدى إليه، كما تقدم، كان يرد، بعد أجل ما، هدية أكبر قيمة من الهدية التي قدمت إليه) . - ومن هذا يظهر أن الأساليب الربوية كانت أم ما تعامل به الإنسان في عصوره الأولى !

ولم يقطن كثير من علماء القانون والاقتصاد السياسى لهذا النظام وما يتضمنه ، فذهبوا إلى أن « الائتمان Le Crédit » (وهو البيع الذى يؤخر فيه تسليم أحد المعوضين إلى أجل ما في مقابل فائدة) لم يظهر إلا فى المصور الحديثة . والحق أن عناصر هذا النوع قد ظهرت فى أقدم مرحلة إنسانية تحت ثوب « الهدايا الملزمة » ، وأن ظهورها فى عصورنا الحديثة فى صورة الائتمان ليس إلا نشورا ، فى ثوب آخر ، لنظام تعامل به الإنسان فى أدواره الأولى . - وهذا مصدق لما ذهب إليه فيكو الإيطالى Vico من أن النظم الاجتماعية ، بمختلف أنواعها ، بعد أن تقطع مرحلة ما فى سبيل تطورها ، تنكص على أعقابها متجهة إلى النقطة التى ابتدأ منها سيرها^(١) .

وغنى عن البيان أن نظام الهدايا الملزمة فى شكله القديم نفسه لا تزال آثاره باقية فى كثير من معاملاتنا الاجتماعية . فتقديم الهدايا فى الأعياد وفى مناسبات الزواج والولادة والختان ... ، وما اعتاده سكان المناطق الزراعية فى كثير من الممالك من إهداء شئ من نتاج أرضهم وحيواناتهم فى مواسم الحصاد لجيرانهم وأفراد العشائر المتصلة بشيرتهم ، ومآدب الطعام التى تقيمها فى مختلف المناسبات وتدعو إليها الأقرباء والأصدقاء ، وحرص المهدى إليهم أو المدعويين أن يردوا إلى المهدين أو الداعين فى مناسبات أخرى أحسن مما أهدى لهم أو قدم إليهم ... ، كل أولئك وما إليه بقايا خلفها نظام « الهدايا الملزمة » ، وصور صادقة لأساليب الحياة الاقتصادية لآبائنا الأولين .

(١) تعرف هذه النظرية بنظرية « Ricorso » الفهرى .

هذا ، وقد عثر علماء الانتوجرافيا على عدة أشكال من نظام الهدايا المزمة عند كثير من الأمم البدائية . ومن أهم هذه الأشكال وأكثرها دقة وانتشارا ثلاثة أشكال، وهي « الكولا Kula » و « الوازى Wazi » و « البوتلاتش Potlatch » .



أما « الكولا Kula »^(١) فيجرى العمل به بين السكان الأصليين لكثير من جزر ميلانيزيا وبخاصة جزر التروبرياندا والآنركستو والأنفلت Trobriand, Entrecasteau, Amphlett. . ويمتاز هذا النظام بدقته وتحقيقه لأغراض اقتصادية ذات بال وقيامه على مبدأ توزيع العمل وتبادل الثروات بين العشائر والشعوب . وذلك أنه يتضمن مهادة متبادلة في مواسم معينة وفي مناسبات خاصة ييمض حاصلات الصيد والصناعة من قبائل تكثر لديها هذه الحاصلات إلى أخرى محرومة منها . فهو من هذه الناحية أشبه شيء بالتجارة الخارجية (التجارة بين الأمم) في عصورنا الحديثة . ويقوم بمهمات « الكولا » في هذه الجزر أشرف القوم ونبلاؤهم . وهم يتألفون من التجار ورؤساء السفن وزعماء القرى وعمداء العشائر والمشتغلين بصناعة الأحجار الكريمة . والأشياء التي كانت تجرى فيها المهادة أو المبادلة هي الأساور والمقود : وقد كانت هاتان السلعتان من أجل الثروات وأكبرها قيمة عند هذه القبائل . أما الأساور (التي يسميها أهل هذه الجزر « الموالى Mwali ») فكانت تصنع بمهارة من المحار أو الصدف أو غيرها ، وتنتقل في مواسم معينة من الجزر الغربية إلى الجزر الشرقية . وأما المقود (التي يسمونها « السولاقا Soulava ») فكانت تنظم غالبا من

(١) كلمة مأخوذة من لهجات الميلانيزيين ومعناها الأصل البائرة . - ويرجع الفضل في كشف هذا النظام وشرحه إلى العلامة مالينوسكى Malinowski . - انظر مؤلفه : Argonauts of the Western Pacific, London 1922.

الصدف وتنتقل في مواسم خاصة من الجزر الشرقية إلى الجزر الغربية . وقد قام هذا التوزيع على أسس طبيعية وصناعية . فأهل الجزر الغربية كانوا مبرزين في صناعة الأساور وكانت موادها الأولية متوافرة لديهم ؛ وهكذا كان شأن الجزر الشرقية بصدد العقود . ومن صناعة الأساور والعقود ، واستخراج موادها الأولية، ومبادلتها في صورة هدايا ، تتألف أهم مظاهر النشاط الاقتصادي وموارد الثروة عند سكان هذه الجزر .

وكان يتم تقديم هدايا « الكولا » في فصول خاصة من السنة وفي مناسبات معلومة كالأعياد الدينية وحفلات الوفاة وبعض الحوادث العائلية . وكان يتبع في تقديمها قواعد وأساليب دينية كثيرة التعقيد . فمن ذلك أن كلا من الأساور والعقود كان يقوم بتقديمها النساء إلا في بعض المناسبات كحفلات المآتم ؛ وأن كلا من المهدي والمهدي إليه كانا يتظاهران باحتقار الهدية والخط من شأنها : أما المهدي فكان يقذف بها تحت قدمي المهدي إليه قائلا إنه لم يقدم إلا شيئا حقيراً فضل عن حاجته ؛ وأما المهدي إليه فكان يتجاهل الهدية الملقاة تحت قدميه ولا يمد إليها يده إلا بعد مضي فترة غير قصيرة . وبهذه المظاهر كانوا يلبسون صنيعهم ثوبا من الكرم والعظمة والنبل ويسترون ما يشتمل عليه من عناصر المبادلة وجبر المفانم .

وقد استخدم سكان هذه الجزائر ، بجانب هذا النظام ، نظما تبادلية أخرى . فكانوا يلجئون أحيانا إلى استبدال السلع بعضها ببعض يدأ يد (نظام المقايضة) . وكانوا يطلقون على هذا النظام اسم « الجيموالى Gimwali » ، وينظرون إليه نظرهم إلى أسلوب نفعي بحث عار عن العظمة والنبل ؛ ولذلك كان يباح فيه من أساليب المساومة والناقصة ما لا يباح مثله في نظام الكولا . - وكان لديهم كذلك بعض مظاهر من نظام « الاستبدال النقدي » . فقد كانوا أحيانا يتخنون العقود والأساور

مقاييس لقيم الأشياء ، فيزولونها في معاملاتهم منزلة تشبه منزلة النقود المدنية في مصر الحاضر . - ومن هذا يظهر صحة ما أشرنا إليه في صدر هذه الفقرة من أن النظم التبادلية الثلاثة (الهدايا والمقايسة والاستبدال النقدي) لم تعاقب بل استخدمت مجتمعة في مختلف الأمم وشتى المصور^(١) .

* * *

وأما نظام « الوازى » Wazi^(٢) فكان متبعاً في بعض الجزر السابق ذكرها في نظام الكولا وبخاصة جزر التروبياند . وهو لا يختلف عن نظام الكولا إلا في المواد التي تجرى فيها المهاداة : فقد كانت مواد من الثروات الطبيعية التي لم تمسها يد الصناعة . وذلك أنه كان يجرى بين المناطق التي يشتغل أهلها بالزراعة ، والمناطق التي يشتغل أهلها بالصيد البحري واستخراج اللؤلؤ ، فينتقل بفضل إلى كل فريق من هذين الفريقين ما يحتاج إليه من منتجات الفريق الآخر . فكان المناطق الزراعية كانوا يحملون إلى سكان المناطق الأخرى في مواسم الحصاد ما يزيد عن حاجتهم من منتجات أرضهم ويضعونه أمام منازلهم ثم يقفون راجمين . وكذلك كان يفعل سكان المناطق الساحلية في المواسم التي يفزر فيها محصول الصيد واللؤلؤ . وكان كل فريق منهما يعمل جهده أن تكون هديته أكبر قيمة من هدية الفريق الآخر^(٣) .

* * *

وأما نظام البوتلاتش Pottlach^(٤) ، فقد كان متبعاً عند كثير من عشائر الهندود

(٢) كلمة مأخوذة من لغة اللانيزين .

(١) انظر صفحة ١٢٨ .

(٣) انظر في نظام الكولا والوازي Mauss. L'Année Sociologique, 1925 p. 65 et suiv.

(٤) كلمة مأخوذة من لغات الهندود الجر . ومعناها الأصلي في لغتهم « الاستهلاك » و « التفضية » ثم أطلقت على هذا النظام لما فيه من استهلاك وتفضية .

الحر في الشمال الغربي لأمريكا الشمالية، وبخاصة قبيلتا التلنجيت والهايدا Tlingit, Haïda. ويمتاز عما عداه من أشكال الهدايا الملزمة بما يقتضيه تطبيقه من البالنة في التبذير والسرف وتبديد الثروات ، وبما ينجم عنه من نتائج ذات بال في حياة المثار والجماعات ، وبما يحيط به من حالات نفسية تتمثل في شدة المنافسة والاندفاع وراء غريزة السيطرة وحب التغلب والعمل على إضعاف الخصم وإظهاره بمظهر العجز . فهو مبادلة من ناحية ، وقاتل من ناحية أخرى . ولكنه قتال أسلحته الهدايا وقذائفه الأموال ؛ تجري معاركه في أماكن الضيافة ، وتدور رحاه بين طاقتين لا تألو كل منهما جهداً في إكرام الأخرى والحفاوة بها . هذا ، وكان يجري البوتلاتش عادة في الأسلوب التالي :

ينتهز رئيس العشيرة أو أحد أعيانها مناسبة دينية أو أسرية أو اجتماعية - كحلول عيد ديني أو الولادة أو الختان أو الزواج أو الوفاة أو الوشم (الذي كان يمد لديهم من الشماثر الدينية) ، أو بلوغ البنات سن الحلم ، أو رفع الوصاية الدينية عن البنين أي بلوغهم سن الرشد ، أو تشييد ضريح ، أو بناء منزل ، أو اجتماع المثار للتشاور في أمرهم ، أو خروج الزعيم للصيد أو للسفر ... وهلم جرا - ينتهز مناسبة من هذه المناسبات وما شاكلها فيأدب مأدبة يدعو إليها رؤساء المثار المرتبطة معها عشيرة برابطة المصاهرة (فإن الزواج كان يجري عندهم على نظام التبادل بين اتحادين معينين من المثار ، فذكور هؤلاء تزوج من إناث أولئك والعكس بالعكس ^(١)) أو برابطة القمة .

وبعد أن يكتمل عقد اجتماعهم (وقد جرت المادة أن يجتمعوا بجوار مكان مقدس - وقد يجتمعون بمنزل صاحب الدعوة ؛ وجرت العادة كذلك أن يمتاز الداعون عن المدعون بما يحمله كل منهما من رموز قبيلته وأعلامها وبما يأخذه من زينة في زيهِ

(١) انظر تفصيل هذا الموضوع في كتابي : « الأسرة والمجتمع » صفحات ٣٩ - ٤٤ .

وجسمه) ويؤدوا ما تنذب إليه شعائرم الدينية في مثل هذه المناسبات من صلاة وذكر وغناء وتقرب للآلهة بتقديم القرابين ، بعد هذا كله تجرى عملية الإهداء ، فيتخف صاحب الدعوة كل مدعو بهدية تتفق مع مكانته الاجتماعية والدينية . وقد جرت العادة أن يستفد الأدب في وليته هذه كل ثروة وثروة قبيلته أو جزءاً كبيراً منهما . ومن ثم تطلق قبيلة الهايدا على الإهداء في هذه الولائم اسماً غريباً معناه « قتل الثروات » . ويعتبر قبول الدعوة إلى هذه الوليمة التزاماً من جانب كل مدعو أن يؤلم وليمة أحسن منها . فينتهز كل منهم حلول أول فرصة ويقيم « بوتلاتش » يدعو إليه من يين من يدعوهم صاحب « البوتلاتش » الأول ويقدم إليه من المأكول والهدايا ما يزيد قيمته كثيراً عما أخذه منه ، وهكذا دواليك : تتم المبادلات بفوائد ربوية^(١)؛ ولا يكاد يأتي بوتلاتش على ثروة زعيم حتى تردها له نامية مضاعفة « بوتلاتشات » أخرى . فما أشبه الأموال التي تستهلك في هذه الولائم بالأموال التي تقرر بأرباح مركبة أو التي تستثمر في المشروعات الاقتصادية الحديثة .

وإذا لاحظنا أن المناسبات التي تقتضى عمل « بوتلاتش » كانت كثيرة الحدوث والتكرر في الحيانين الفردية والاجتماعية ، وأن الإحجام عن عمل بوتلاتش عند وجود مناسبة من مناسباته أو عن إجابة الدعوة أو عن قبول الهدايا التي تقدم فيها أو عن ردها أضمافاً مضاعفة ، كل أولئك كان يجر على القبيلة عاراً أبدياً ، ويسمها يعيم الصنار ، ويعرض أفرادها ورؤساءها للامتهان والمقاب (في بعض هذه الحالات كان يجرد الرئيس من ألقابه وأسلحته ومعبوداته وسمات شرفه ، وتنزع منه حقوقه المدنية والسياسية والدينية ، ويصب عليه إله الثروة والقوة ، أو « المانا » كما كانوا يسمونه ، جام غضبه وسوط عذابه) إذا لاحظنا هذا سهل علينا أن ندرك

(١) تتردد هذه الفوائد عادة بين ٣٠، ١٠٠٪ في السنة .

كيف وجدت المشائر المشار إليها في هذا النظام وسيلة جيدة للمقايضة وتبادل السلع واستثمار الأموال .

هذا ، وقد كان يتوقف على « البوتلاتش » صحة كثير من المقود وبخاصة عقد الزواج ، وكان يتخذ أحيانا وسيلة لبلوغ مأرب سياسى . ففي بعض جزر ميلانيزيا ، كان فى استطاعة زعيم الأسرة ، إذا طمح إلى جعل أسرته عشيرة مستقلة وإلى رفع لقبه من زعيم مرسوم إلى حاكم مستقل ، أن يصل إلى بغيته بتشديد معبد وإقامة بوتلاتش يدعو إليه رؤساء البطون الأخرى ورئيس العشيرة الأكبر .

فما تقدم يتبين أن البوتلاتش كان يجرى فى الحقيقة بين أشخاص ممنوبين وهى الجماعات والقبائل والمشائر ممثلة فى رؤسائها ؛ وأنه لم يكن نظاما اقتصاديا يتبادل به الثروات فحسب ، بل كان كذلك نظاما دينيا وقضائيا تتوقف عليه صحة كثير من الشماثر والمقود ، ونظاما أسريا تتوثق به العلاقات وتنظم بفضلها المنافسة بين أسرى العروسين ، ونظاما سياسيا يرفع المرسوم إلى صف الرؤساء ويحمل من الفخذ بطنا ومن البطن عشيرة^(١) .

* * *

هذا ، ولنظام الهدايا الملزومة ، ككل نظام إنسانى ، محاسن ومساوى . وترجع كفة محاسنه إذا لاحظنا حالة الأمم التى كان سائدا فيها وعقلية أفرادها ونظمها الاجتماعية وجميع ما كان يحيط بها من ظروف ؛ كما تثقل موازين سيئاته إذا أغفلنا هذه الاعتبارات ونظرنا إليه بمنظار عصرنا الحاضر وعلى ضوء نظمنا الحديثة .
ومن أهم محاسنه ما على :

(١) انظر فى نظام البوتلاتش : Davy : La Foi Jurée ; Mauss op. cit. p 30 et Suiv.

١ — أنه مكن بعض الشعوب من التخصص في بعض فروع الإنتاج وكفهم
 مثونة التفكير فيما يوزم من فروع الإنتاج الأخرى . ولا يخفى ما لهذا من أثر في
 النشاط الاقتصادي والرقى الصناعى .

٢ — أنه كان وسيلة لتصرف ما يزيد من ثروات المنطقة عن حاجة أهلها
 وللحصول على ما يحتاج إليه من الثروات الأخرى التى حرمتها الطبيعة منها أو لم تواتها
 الظروف لإنتاجها .

٣ — أنه كان وسيلة لتوظيف رءوس الأموال واستغلالها . فقد تقدم أن الأموال
 التى كانت تستهلك فى عملياته كانت ترد إلى أصحابها أضعافاً مضاعفة .

٤ — أنه كان حافزاً على النشاط الاقتصادي وعلى كثرة الإنتاج . فبفضل هذا
 النظام كانت التزامات كل قبيلة حيال غيرها فى تزايد مطرد . فإكان يتاح لها الوفاء
 بهذه الالتزامات بدون العمل على إطراد الزيادة فى منتجاتها .

٥ — أنه كان وسيلة جيدة لبث روح التضامن بين القبائل والشعوب .

٦ — أنه عوّد الإنسان فى هذه المصور احترام العقود والوفاء بالالتزامات :
 ففى نظام الهدايا الملزمة قامت أهم دعامه من دعائم الحضارة الإنسانية .

ومن أهم مثالبه ما على :

١ — أن معظم أشكاله كانت تقتضى المبالغة فى التبذير والإسراف .

٢ — أنه كان يفتح بطبيعته فرصاً كثيرة للنزاع ويثر بذور الشقاق بين القبائل .

٣ — عدم التكافؤ بين عوضيه وعدم وجود مبرر اقتصادى لزيادة أحدهما على

الآخر . وذلك أن هداياه لم تكن تستخدم فى الإنتاج حتى يسوغ ردها بفائدة ، بل
 كانت تستخدم فى الاستهلاك أى فى سد حاجات الإنسان بشكل مباشر .

٤ - لم تكن له سوق دأمة ولم يكن يجري في جميع السلع ، بل كان يحدث في مناسبات معلومة وفي سلع خاصة . ونظام هذا شأنه لا يكفل سد الحاجات ، ولا يصلح إلا لجماعة بدائية محدودة المطالب تنتج معظم ما يوزعها ولا تحتاج كثيراً إلى الاستبدال .

(ثانياً) أسلوب المقايضة Le Troc :

يقضى هذا الأسلوب ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، أن تستبدل السلع بعضها ببعض بشكل ناجز مباشر ، فيتنازل كل من المتبادلين للآخر عن سلعة تزيد عن حاجته في مقابل حصوله منه على سلعة يحتاج إليها .

وقد سار كثير من الأمم الإنسانية في عصورها الأولى على هذا الأسلوب ؛ ولا تزال جماعات كثيرة في أواسط إفريقيا وغيرها تتعامل به في العصر الحاضر ؛ بل لا تنفك آثاره باقية في الأمم المتمدينة نفسها . فإيجري في كثير من القرى المصرية وغيرها من شراء البضائع بالحبوب أو القطن أو البيض ، وما يجري في معاملات الدول من استبدال منتجاتها بعضها ببعض بدون تدخل النقود ، كاستبدال القطن المصري بالفحم الإنجليزي ... ؛ كل ذلك وما إليه بقايا خلفها نظام المقايضة في حياتنا الحاضرة . غير أن هذه البقايا قد بدت عن شكلها القديم وصفت بصبغة الأسلوب السائد وهو أسلوب النقود . وذلك أن كلا المتبادلين يقدر سلعته بما تساويه من النقود ويعمل على أن يحصل من الآخر على سلعة تتفق قيمتها النقدية مع قيمة سلعته . فالتقدير بالنقود مضمّن في المعاملة ؛ وتوسط سلعة ثابتة ثابتة بين السلعتين المتبادلتين مقدر في ذهن المتعاملين . وهذا يخرج التعامل عن فطام المقايضة البحت ويدنيه من أسلوب التبادل النقدي .

ولنظام المقايضة ، ككل نظام اجتماعي ، محاسن ومساوى .

ومن أهم محاسنه مايلي :

- ١ - أنه يمكن الأفراد والشعوب من التخصص في بعض فروع الإنتاج ، إذ يكفل لهم سد حاجاتهم من الفروع الأخرى عن طريق استبدالها بما يزيد عن حاجتهم من منتجاتهم ، ولا يخفى ما لهذا من أثر في النشاط الاقتصادي والرق الصناعي .
- ٢ - أنه وسيلة لتصرف مايزيد من ثروات المنطقة عن حاجة أهلها وللحصول على ما تحتاج إليه من الثروات الأخرى التي حرمتها الطبيعة منها أو لم توافرها الظروف لإنتاجها .

٣ - أنه يسد حاجة الإنسان بشكل مباشر . فبمقتضى نظام المقايضة يحصل كلا المتبدلين من الآخر في صفقة واحدة على نفس السلعة التي هو في حاجة إليها . ولكن هذا الاختصار في التعامل يحمل في طيه تعقيداً كبيراً كما سيظهر ذلك فيما يلي ؛ فهو ليس حسنة إلا في ظاهر الأمر .

ومن أهم مثالبه الأمور الآتية :

- ١ - أنه يؤدي إلى البطء في المعاملة ويقتضي إسرافاً في الوقت والمجهود . وذلك أن عملية الاستبدال لا تتم بمقتضاه إلا إذا توافرت شروط كثيرة يندر توافرها في الواقع ويتطلب العمل على توافرها وقتاً ومجهوداً كبيرين . فالصفقة لا تتم بمقتضى هذا الأسلوب إلا إذا كان كلا المتبادلين في حاجة إلى نفس السلعة الزائدة عن حاجة الآخر ، وشاءت الصدفة التقاءهما في سوق واحدة ، وكانت السلعتان متكافئتين في القيمة أو متقاربتين على الأقل . ومن الواضح أن أسلوباً بطيئاً كهذا يحول دون نشاط الحركات الاقتصادية ، ولا يكفل سد الحاجات ، ولا يصلح إلا في الجماعات

البداية المحدودة المطالب التي تنتج منظم ما يعوزها ولا تحتاج كثيراً إلى الاستبدال .
٢ - أن قيم الأشياء لا يكون لها ، بحسب هذا الأسلوب ، مقياس ثابت معروف . فبمقتضى نظام المقايضة تقاس قيمة الشيء بما يساويه من أى شيء آخر يمكن استبداله به ؛ وبذلك يكون لقيمة كل شيء عدد من المقاييس يساوى عدد الأشياء الأخرى . وسنعرض لهذا بتفصيل في موطنه عند الكلام على مقاييس القيمة .

٣ - أنه أسلوب غير دقيق في قياس قيم الأشياء . فمن النادر أن تتكافأ سلعتان في قيمتهما تكافؤاً تاماً . ولذلك يندر أن تجرى مبادلة على طريقة المقايضة بدون أن تشمل على غبن لأحد المتبادلين ، كما سنعرض لذلك بتفصيل عند الكلام على مقاييس القيمة .

(ثالثاً) أسلوب التبادل النقدي :

يقضى هذا الأسلوب أن تستبدل جميع السلع بسلمة واحدة ثابتة يصطلح الناس في أمة ما على اتخاذها وحدة للمبادلة ، ومقياساً لتقدير القيمة ، وغناً لما يبيعونه . - ويطلق على هذه السلمة في عرف الاقتصاديين اسم « النقد » سواء أكانت من المادن النفيسة أو غيرها .

فبمقتضى هذا الأسلوب لا تسد الحاجة إلا بصفتين اثنتين . فصاحب السلمة الزائدة عن حاجته لا يستلجع أن يحصل في مقابلها بشكل مباشر على ما يحتاج إليه كما هو الحال في المقايضة . بل لا بد أن يستبدل أولاً سلعته بنقود ، أى يتنازل عنها لشخص محتاج إليها في مقابل قيمتها من النقود ؛ ثم يجري صفقة أخرى يحصل فيها على السلمة التي يحتاج إليها في مقابل تنازله لصاحبها عن جميع النقود التي قبضها في

«الصفقة الأولى أو عن بعضها» - ويطلق على الصفقة الأولى من هاتين الصفقتين اسم «البيع» ، وعلى ثانيتهما اسم «الشراء» .

وعلى الرغم من أن كلتا الصفقتين مستقلة عن الأخرى من الناحيتين القضائية والزمنية ، فإن كلا منهما مستلزمة للأخرى ومتوقفة عليها من الناحية الاقتصادية . فكل عملية شراء تتوقف على عملية بيع سابقة لها ؛ وكل عملية بيع لا يتحقق الفرض منها إلا إذا تلّتها عملية شراء . فلا يمكن لفرد أن يشتري شيئاً ما إلا إذا كان قد باع من قبل شيئاً آخر (كسلة زائدة عن حاجته إن كان مزارعاً مثلاً ، أو جهود جسمية أو عقلية إن كان عاملاً أو موظفاً ... الخ) ؛ إذ إنه بدون ذلك لا يمكنه الحصول على ما يجب عليه دفعه من النقود في هذه الصفقة . والبائع لا يتنازل عن سلعته لمجرد الرغبة في التنازل عنها أو الحصول على النقود ؛ بل يستطيع أن يشتري بشئها ما يحتاج إليه من السلع الأخرى .

وكل ما في الأمر أنه قد يفصل بين الصفقتين أمد قصير أو طويل . فكثيراً ما يبيع الفرد ما يزيد عن حاجته بدون أن يُجْزَى عِقب ذلك مباشرة صفقة شراء . ولكن هذا الفاصل أشبه شيء بفترة الإستراحة التي تتخلل فصل رواية تمثيلية . حكماً أن هذه الفترة لا تؤثر مطلقاً في ارتباط الفصلين وتوقف كل منهما على الآخر ، كذلك الزمن الذي يفصل بين صفقتي البيع والشراء : فهو لا يكسب واحدة منهما استقلالاً عن الأخرى .

ومن هذا يظهر أن أسلوب الاستبدال النقدي يؤدي إلى نفس الناية التي يؤدي إليها أسلوب المقايضة . ولكنه يسلك في تحقيق هذه الناية طريقاً يفضل الطريق الذي تسلكه المقايضة ويبرأ من معظم العيوب التي تشتمل عليها .

١ - فهو مجرد من البطء الذي تشتمل عليه المقايضة . وذلك أن الصفقة لا تتم

في المقايضة ، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك ، إلا إذا توافر في التباديل وفي السلع التبادلة شروط كثيرة يندر توافرها في الواقع . أما أسلوب التبادل النقدي فلا يشترط فيه إلا أن يكون المشتري مالكا لنقود تساوى قيمة السلعة الزائدة عن حاجة البائع . فبذلك يتاح للإنسان الحصول على ما يحتاج إليه من أقصر طريق ، وتتم عمليات الاستبدال بدون إسراف في الوقت ولا في الجهود .

٢ - والاستبدال النقدي يضع للقيمة مقياساً ثابتاً معروفاً ، فيتقن بذلك ما ينشأ عن تمدد المقاييس من خلل واضطراب .

٣ - أما مبلغ دقة هذا الأسلوب في قياس قيم الأشياء فيختلف باختلاف نوع النقود . فقد تكون الأمة موقفة بهذا الصدد فتختار نقداً دقيقاً كل الدقة ، كما هو شأن الأمم المتقدمة في العصر الحاضر إذ اختارت نقودها من الذهب والفضة . وقد يجانبها التوفيق فتختار نقداً عالياً عن جميع مظاهر الدقة أو عن بعضها ، كقدماء اليونان إذ اتخذوا الأنعام نقوداً ، واليابانيين إذ جعلوا نقودهم من الأرز .

وسنتكلم بتفصيل على هذا الموضوع في مواطنه بفقرتي « مقاييس القيمة » و « النقود المدنية » .

٣ - نطاق الاستبدال وتطوره

يقصد بنطاق الاستبدال مدى اتساع السوق من حيث الأشياء التي تجري فيها المبادلة والأشخاص الذين تجري بينهم . - وقد اختلف الاستبدال سمة وضيقاً من هاتين الناحيتين تبعاً لاختلاف المصور . وكان في اختلافه هذا متأراً باملين : عامل اقتصادي يرجع إلى أسلوب الصناعة الذي كان سائداً ؛ وعامل سياسي يرجع إلى الأساس القائم عليه تكوين الجماعات الإنسانية .

١ - فى الأدوار الإنسانية الأولى كان الأسلوب الصناعى والنظام السياسى قائمين على أساس العشيرة أو الأسرة.

فكانت كل عشيرة أو كل أسرة تنتج معظم ما تحتاج إليه فى استهلاكها موزعة العمل بين أفرادها ومن ينتمى إليها من اللوالى والأرقاء ؛ ولا تكاد تتجاوز فى إنتاجها حدود كفايتها .

وكانت كل عشيرة أو كل أسرة وحدة سياسية قائمة بذاتها ، لا ينقصها شئ من صفات الممالك المستقلة^(١) .

وقد نجم عن الأسلوب الإنتاجى السابق ذكره أن ضاق نطاق الاستبدال من حيث الأشياء التى يجرى فيها . فإ كانت الأسرة فى هذه الأدوار لتلجأ إلى الاستبدال إلا فى سلع قليلة تعجز عن إنتاجها لسبب قهرى (كالموامل الطبيعية وما إليها) ، ولا يمكنها الاستغناء عنها .

ونجم عن النظام السياسى الذى كان سائداً فى هذه الأدوار (استقلال الأسرات بعضها عن بعض) أن ضاق نطاق الاستبدال من حيث الأفراد الذين يجرى بينهم . فإ كان يحدث إلا بين أسرات تربطها روابط القرابة أو المصاهرة أو الجوار ؛ وبذلك كانت كل سوق استبدالية لا تشتمل إلا على عدد محدود من الأفراد .

ومن هذا يظهر أن تقسيم العمل بشكله العام لا يستلزم الاستبدال . فعلى الرغم من أن الاستبدال كان فى حكم المدوم فى هذه الأدوار فإن الإنتاج كان يجرى على أساس تقسيم العمل كما سبقت الإشارة إلى ذلك . فكانت عمليات الإنتاج يتقاسمها أفراد الأسرة فيما بينهم بأساليب خاصة ستعرض لتفصيلها عند الكلام على « تنظيم الإنتاج »^(٢) .

(١) انظر تفصيل هذا الموضوع فى كتابي : « الأسرة والمجتمع » صفحات ١٧ - ٢٣ .

(٢) ستعرض لهذا الموضوع إن شاء الله فى الجزء الثانى .

فنظام تقسيم العمل أقدم في الإنسانية من نظام الاستبدال . وذلك لأن تقسيم العمل يتفق مع غرائز الإنسان وطبيعته ؛ بل يتفق مع غرائز كثير من الحيوانات نفسها كالنحل والنمل وما إليهما . على حين أن الاستبدال يتعارض مع ما فطر عليه الإنسان . فالإنسان حريص بطبعه على كل ما ينتجه أو يملكه ؛ فتنازله عنه لغيره إجراء لا يتفق مع غرائزه . ومن ثم ضاق نطاق الاستبدال في الأدوار الإنسانية التي نحن بصدد الكلام عنها ، وهي الأدوار الأولية التي كان يسير فيها الإنسان على غرار ما رسمه له غرائزه وترتضيه فطرته .

وقد ترك هذا الاتجاه آثاراً قوية في كثير من الشرائع القديمة ، وبخاصة في الشريعة الرومانية . فما كان متاح للمالك ، في القانون الروماني ، أن يتنازل عن ملكه لشخص آخر بطريق البيع أو غيره إلا في حالات خاصة وبشروط كثيرة ؛ وكان إجراء التنازل يقتضى طقوساً دينية ومراسم قانونية كثيرة التعقيد .

٢ — وفي مرحلة تالية ظهر أسلوب صناعي جديد اشتهر في التاريخ باسم أسلوب النقابات Régime Corporatif . فكانت الصناعات في مدينة ما موزعة بين نقابات محدودة الأفراد كثيرة القيود ، تشرف كل نقابة منها على صناعة خاصة ، وتأخذ على عاتقها أن تنتج منها جميع ما يحتاج إليه سوق المدينة .

وفي هذا الدور ارتقى الأسلوب السياسي من نظام المشائر إلى نظام المدن ؛ فاتباع بذلك نطاق المجتمعات ، وأصبح كل مجتمع منها ينتظم جميع المشائر والأفراد الذين يقطنون مدينة ما .

وقد نجم عن أسلوب النقابات وما اقتضاه من تخصص كل هيئة في صناعة معينة أن اتسع نطاق الاستبدال من حيث الأشياء التي تجري فيها المبادلة . فأصبح كل فرد

يعتمد في سد حاجاته على ما ينتجه غيره ، وأصبحت الحياة الاقتصادية قائمة على تبادل المنتجات والثروات .

ونجم عن ارتفاع التكوين السياسى من نظام الأسرة إلى نظام المدينة أن اتسع نطاق الاستبدال من حيث الأفراد الذين يجرى بينهم . فكانت كل سوق استبدالية تنظم جميع الأفراد الذين تتألف منهم المدينة .

٣ — وفي مرحلة ثالثة ، تقوض نظام النقابات ، وقام على أنقاضه أسلوب صناعى جديد ، اشتهر باسم أسلوب المصانع اليدوية الكبيرة Manufactures . — وقد قضى هذا الأسلوب على جميع مظاهر الاحتكار التى كان يشتمل عليها أسلوب النقابات . فأصبح لكل فرد الحق فى مزاوله المهنة التى تروقه ؛ ولكل مصنع كامل الحرية فى إنتاج ما يشاءه . وترتب على هذا أن قام بالصناعة الواحدة فى المنطقة الواحدة عدد كبير من المصانع . فاشتدت حركة المنافسة وكثرت المنتجات .

وفى هذا الدور ارتقى الأسلوب السياسى من نظام المدن إلى نظام الممالك . فأتسع بذلك نطاق المجتمعات ، وأصبح كل مجتمع منها ينظم طائفة كبيرة من المدن والقرى وعدداً كبيراً من الأفراد .

وقد نجم عن أسلوب المصانع اليدوية وما تضمنته من مظاهر الحرية الصناعية وكثرة المنتجات أن اتسع كثيراً نطاق المبادلة من حيث الأشياء التى تجرى فيها .

ونجم عن ارتفاع التكوين السياسى من نظام المدن إلى نظام الممالك أن اتسع نطاق الاستبدال من حيث الأفراد الذين يجرى بينهم . فكانت كل سوق استبدالية تنظم جميع الأفراد الذين تتألف منهم المملكة .

وفي أواخر هذا الدور نشطت حركة الاستثمار وظهرت الامبراطوريات الحديثة، فزادت الأسواق الاستبدالية سمة على سمها ، وأصبحت كل سوق منها تنتظم جميع سكان الإمبراطورية ، أى سكان المملكة الأصلية ومستعمراتها . - وحينئذ تألفت الشركات التجارية الكبرى التى كان لها أجل أثر فى نهضة التجارة والصناعة فى المصور الحديثة . ومن أشهر هذه الشركات شركة الهند الشرقية East India Company التى تكونت فى القرن السابع عشر وكان لها أكبر قسط من الفضل فى تثبيت قدم الإنجليز ببلاد الهند .

٤ - وفى المرحلة الأخيرة ، حلت الآلات البخارية فى الصناعة محل الآلات اليدوية ، وحلت القاطرات البخارية فى النقل محل الحيوان .

وفى هذا الدور بلغ الاستبدال فى نطاقه ونشاطه أقصى درجة يمكن أن يبلغها نظام إنسانى . فأصبح كل ما ينتجه الفرد فى العصر الحاضر ينتجه لغيره ، وكل ما يحتاج إليه فى استهلاكه يحصل عليه من إنتاج غيره . - وما حدث بين الأفراد حدث مثله بين الدول نفسها . فقد تخصصت كل دولة فى ناحية خاصة من نواحي الإنتاج ، واعتمدت فى سد حاجاتها على استبدال منتجاتها بما ينتجه غيرها من الدول .

وكما اتسع نطاق الاستبدال فى الأشياء التى يجرى فيها ، اتسع نطاقه كذلك فى الأفراد الذين يجرى بينهم . فأصبحت السوق الاستبدالية فى العصر الحاضر عالية ؛ وأصبحت أثمان كثير من المنتجات تسير وفقاً لبلوغ كفايتها لحاجة الاستهلاك المالى .

٤ — أسس القيمة الاستبدالية

لكل شيء قيمتان : قيمة الانتفاع ، وقيمة الاستبدال .

١ — أما قيمة الانتفاع *Valeur d'usage* أو القيمة الفردية *Valeur Individuelle*

فهى مبلغ النفع الذى يحققه الشيء للفرد .

وقيمة الانتفاع لشيء ما تختلف باختلاف الأفراد ، وتختلف بالنسبة للفرد الواحد باختلاف أحواله . فالقيمة الانتفاعية لكتاب مثلاً كبيرة جداً بالنسبة لشخص شديد الحاجة إليه ؛ وصغيرة بالنسبة لشخص لا يحتاج إليه كثيراً ؛ ومعدومة بالنسبة لشخص أمى لا يستطيع أن ينتفع به . — والقيمة الانتفاعية لرغيف من الخبز كبيرة جداً بالنسبة لشخص يتضور جوعاً ؛ ومعدومة بالنسبة لآخر شعبان . والقيمة الانتفاعية لقلم كبيرة جداً لطالب يدون ملخص ما يسمعه من أستاذه ؛ ومعدومة بالنسبة له هو نفسه فى حالة تنزهه أو راحته ..

فالأسس القائم عليها هذا النوع من القيمة ترجع جميعها إلى حكم الشخص وتقديره وما يراه فى مبلغ انتفاعه بالشيء .

وهذا النوع من القيمة لايهمنا كثيراً فى بحثنا لعدم علاقته بالاستبدال .

٢ — وأما قيمة الاستبدال *Valeur d'échange* أو القيمة الاجتماعية *Valeur sociale*

، فهى ما يساويه الشيء من شيء آخر فى حالة استبداله به .

ويختلف هذا النوع من القيمة عن النوع الأول فى توقفه على الاستبدال ، وفى عدم تنيره فى الوقت الواحد بتغير الأفراد . فالشيء الواحد فى الوقت الواحد لا يكون له فى سوق ما أكثر من قيمة تبادلية واحدة أياً كانت حاجة المشتري إليه . فالقيمة

التبادلية لأفة من الخبز مثلاً في وقت ما واحدة بالنسبة لجميع المشترين سواء في ذلك الجائع منهم والشمعان .

هذا ، وتختلف الأشياء بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً في قيمها الاستبدالية .
 قطعة صغيرة من الماس أو اللؤلؤ أو البلاتين تساوى مئات الأرباب من القمح
 وآلاف القناطير من الفحم ؛ ورطل واحد من الحرير يساوى عشرات الأربال من
 القطن أو الصوف ومئات الأربال من الورق ؛ وأفة واحدة من التفاح تساوى بمصر
 عشرات الألف من التمر أو الليمون أو البصل أو القثاء .

وقد حاول الاقتصاديون تحليل هذه الظاهرة وبيان الأسس التي تقوم عليها
 القيمة الاستبدالية وتحدد مبلغ ما يساويه الشيء من شيء آخر ؛ فذهبوا في ذلك
 مذاهب شتى . - ولكن أهم نظرياتهم بهذا الصدد ترجع إلى نظريتين اثنتين :
 إحداهما تقرر أن الأشياء تختلف في قيمتها الاستبدالية تبعاً لاختلافها في مبلغ نفعها
 للإنسان ، ولذلك تسمى « نظرية المنفعة » ؛ وثانيتهما تقرر أن الأشياء تختلف في
 قيمتها الاستبدالية تبعاً لاختلافها في مبلغ ما يبذل في إنتاجها من مجهود ، ولذلك
 تسمى « نظرية العمل » .

وسنناقش فيما يلي كل نظرية من هاتين النظريتين على حدة ؛ ثم نختم هذه الفقرة
 ببيان ما ينبغي الأخذ به .

النظرية الأولى ، نظرية المنفعة *Valeur-Utilité* :

تقرر هذه النظرية أن الأشياء تختلف في قيمتها الاستبدالية حسب اختلافها في
 مبلغ نفعها للإنسان . فإذا كانت حقيقة الجلاء مثلاً تساوى عشر حقائب من الورق
 للقوى ، فما ذاك إلا لأن النفع الذي تحققه الأولى للإنسان يساوى عشرة أضعاف

النفع الذى تحققه الثانية . وإذا كان البغل يساوى خمسة حمير ، فاذك إلا لأن ما يستطيع بذله من قوى محرّكة مثلاً يساوى خمسة أمثال ما يستطيع بذله الحمار الواحد . وعلى هذا السنن تفسر القيم التبادلية لجميع الأشياء وأسباب اختلافها بعضها عن بعض . وما تقرره هذه النظرية هو ما يتبادر إلى الذهن لأول وهلة ، وما يتفق مع الرأى السائد عند السواد الأعظم من الناس . فإذا سئل واحد منهم عن السبب الذى يدفع من أجله فى حقبة الجلاء مثلاً أكثر مما يدفعه فى حقبة الورق القوي ، أجاب على الفور بأنه يفعل ذلك لأن الأولى أنفع وأبقى من الثانية .

غير أنها - على الرغم من ذلك - لا تتفق دائماً مع الواقع ، ولا تنبئ فى كل الأحوال عن الأساس الصحيح الذى تجرى عليه قيم الأشياء فى الاستبدال . وذلك أن كثيراً من هذه القيم لا يتناسب مع مبلغ النفع الذى تحققه الأشياء للإنسان . فحبة من اللؤلؤ مثلاً أو قطعة صغيرة من الماس تساوى عشرات الأرباب من القمح ؛ مع أن القمح تتوقف عليه حياة الإنسان ، على حين أن الماس واللؤلؤ كاليان ، بل دون الكاليين . ورطل من المسك يساوى قناطير من الملح ؛ مع أن الملح أنفع كثيراً للإنسان من المسك . وما قيل فى القمح والملح يقال مثله فى معظم الأشياء الضرورية للإنسان ؛ فالمشاهد أن القيمة التبادلية لهذه الطائفة ليست شيئاً مذكوراً بجانب قيمة ماعداها من الكماليات وشئون الترف والزينة .

ويرد القائلون « بنظرية المنفعة » على هذا الاعتراض ، بأنهم لا يقصدون من كلمة « المنفعة » أن يسد الشيء حاجة طبيعية من حاجات الإنسان ، وإنما يقصدون بها أن يحقق رغبة من رغباته . فيحسب هذا التفسير يختلف القيم التبادلية للأشياء تبعاً لمبلغ الرغبة فيها . فالتعلق به رغبة قوية يكون أكبر قيمة مما تتعلق به رغبة

ضعيفة ؛ ويكون الفرق بين قيمتهما بمقدار الفرق بين الرغبتين . ومن ثم كانت قيمة الماس واللؤلؤ والسك . . . وما إلى ذلك أغلى كثيراً من قيمة القمح والملح . . . وما إليهما ؛ لأن رغبة الإنسان في القمح والملح ليست شيئاً مذكوراً بجانب رغبته في الماس واللؤلؤ والسك .

ولكن النظرية لا تزال فاسدة على الرغم من هذا التفسير . وذلك أن الرغبة أمر نسبي يختلف باختلاف الأفراد وباختلاف الظروف . فالشيء الواحد يختلف مبلغ الرغبة فيه باختلاف الأفراد . ويختلف بالنسبة للفرد الواحد باختلاف أحواله . فالرغبة المتعلقة بكتاب مثلا تختلف باختلاف الأفراد : فتبلغ أقصى درجة لدى شخص شديد الحاجة إليه لأداء امتحان مثلا ؛ وتضعف عند شخص لا يحتاج إليه كثيراً ؛ وتنعدم عند ثالث لا يفيد في شيء . والرغبة المتعلقة برغيف من الخبز تبلغ أقصى ما يمكن أن تبلغه عند الشخص في حالة جوعه ؛ وتضعف أو تنعدم عنده هو نفسه في حالة شبعه . فلو كانت هذه النظرية صحيحة لاختلفت قيمة الشيء التبادلية في الوقت الواحد تبعاً لاختلاف الأفراد ومبلغ رغبة كل منهم . والواقع غير ذلك : فالشيء الواحد ، كما أشرنا فيما سبق ، لا يكون له في الوقت الواحد في سوق ما أكثر من قيمة تبادلية واحدة . فالقيمة التبادلية لأقة من الخبز في سوق القاهرة مثلا في وقت ما واحدة بالنسبة لجميع المشترين ، سواء في ذلك الجائع منهم والشبعان ، وسواء من يشتريها لغذاء أولاده ومن يشتريها لغذاء قططه أو كلابه .

ويرد القائلون بهذه النظرية على هذا الاعتراض بأنهم لا يقصدون « بالرغبة » الرغبة الخاصة . وهي رغبة كل شخص على حدة ، بل يقصدون بها الرغبة العامة ، وهي مجموع رغبات الذين يودون الحصول على الشيء . فتختلف القيم التبادلية للأشياء في وقت ما ، بحسب هذا التفسير ، تبعاً لاختلافها في مبلغ الرغبة العامة

المتعلقة بكل منها في ذلك الوقت ؛ والفرق بين قيمة شيئين في وقت ما يكون بمقدار
الفرق بين قوة الرغبة العامة المتعلقة بأحدهما في ذلك الوقت وقوة الرغبة العامة المتعلقة
بالآخر .

ولكن النظرية لا تزال قاسدة على الرغم من هذا التفسير الجديد . وذلك أن
كثيراً من الأشياء لا تتلاءم قيمتها مع مبلغ الرغبة العامة فيها . فالرغبة العامة المتعلقة
برغيف من الخبز أو بكوب من الماء مثلاً في وقت ما ، أى مجموع رغبات الجياع أو
المطاش في ذلك الوقت ؛ أقوى كثيراً من الرغبة العامة المتعلقة في نفس الوقت
بمؤلف علمي مثلاً أو بقطعة من الحرير أو بفص من الماس . ومع ذلك نرى أن القيمة
التبادلية لرغيف الخبز أو كوب الماء أقل كثيراً من القيمة التبادلية لأى واحد من هذه
الأشياء الأخيرة وما شاكلها .

وقد حاول بعض القائلين بهذه النظرية تعديلها في صورة ترد عنها هذا الاعتراض ،
قذهب إلى أن القيمة التبادلية لشيء ما لا تتركز على مبلغ الرغبة العامة فيه فحسب ،
بل تتركز كذلك على مبلغ وفرته أو ندرته . وذلك أن ندرة الشيء تزيد من قيمته ،
ووفرته تنقص منها . — فحسب هذا التعديل تختلف القيم التبادلية للأشياء تبعاً
لاختلافها في هذين الأمرين مجتمعين : مبلغ الرغبة العامة المتعلقة بكل منها ؛ ومبلغ
وفرته أو ندرته . ويكون الفرق بين قيمة شيئين بمقدار الفرق بينهما في هذين الأمرين .
ومن ثم كانت قيمة الخبز والماء أقل كثيراً من قيمة الحرير أو الماس ؛ لأن الأولين
— وإن اشتدت الرغبة العامة المتعلقة بهما — يوجد منهما في كل سوق كميات كبيرة
لأندكر بجانبها كميات السلعتين الآخرين . ومن ثم كذلك كانت قيمة الفاكهة في
أواخر موسمها أقل من قيمتها في مبدأ ظهورها على الرغم من أن مبلغ ندرتها واحد

في الحالتين ؛ وذلك لأن مبلغ الرغبة العامة المتعلقة بها في مبدأ ظهورها أكثر من مبلغ الرغبة العامة المتعلقة بها في أواخر موسمها .

ولكن النظرية - على الرغم من هذا التمديل - لا تنفك قاصرة عن بيان الأسس الصحيحة التي تقوم عليها قيم الأشياء في التبادل . وذلك أن الندرة التي أضافها بعض القائلين بها إلى الرغبة العامة لتفسير هذه القيم ليست صفة طبيعية ثابتة في الأشياء . فمظم السلع التي توصف بأنها نادرة ، قد جاءت ندرتها من كثرة ما يتطلب إنتاجها من مجهود . فليس السبب في ندرة الماس مثلاً أن الطبيعة لم تخلق غير الكمية القليلة المروضة منه في الأسواق ؛ بل السبب في ذلك راجع إلى أن التنقيب عنه وتحليصه من المواد المتصلة به وتهذيبه ... كل أولئك يتطلب أعمالاً كثيرة وجهوداً شاقة . - وليس السبب في ندرة « الكرونومترات » أن اليد الإنسانية قد صنعت منها قدراً محدوداً ثم أصيبت بما جعلها عاجزة عن أن تأتي بمثله ؛ بل السبب في ذلك راجع إلى أن صنع « كرونومتر » دقيق يتطلب كثيراً من الحذق والمهارة والمجهود . وإذا ثبت أن الندرة ليست صفة طبيعية ثابتة في الشيء بل مجرد نتيجة عارضة لكثرة ما يتطلبه إنتاجه من مجهود ، تبين أن السبب الحقيقي في ارتفاع قيم الأشياء النادرة لا يرجع إلى ندرتها نفسها ، بل إلى ما ترمز إليه هذه الندرة وما تنشأ عنه من كثرة المجهود التي يقتضيها إنتاجها . - ولا أدل على ذلك من أنه إذا اخترعت طريقة يقينية لتحويل الكربون إلى الماس أو كشفت وسيلة سريعة لصنع الكرونومترات الدقيقة ، قلّت تبعاً لذلك المجهود التي يتطلبها إنتاج كل من هاتين السلعتين ، فإن قيمة كل منهما تنخفض كثيراً عما كانت عليه ، حتى قبل أن تكثر كمياتها في السوق .

فالذي ينبغي إضافته « الرغبة العامة » حتى تستقيم هذه النظرية وتفسر الأسس

التي تقوم عليها في الواقع قيم الأشياء التبادلية ، هو مبلغ ما يتطلبه إنتاج الشيء من مجهود لا مبلغ وفرته أو ندرته .

النظرية الثانية ، نظرية العمل *Valeur-Travail* :

تقرر هذه النظرية أن الأشياء تختلف في قيمتها الاستبدالية حسب اختلافها في مبلغ ما يتطلبه إنتاجها من مجهود . فإذا كانت أوقية اللاس تساوي قيمتها عشرة أمثالها من الذهب مثلا ، فما ذلك إلا لأن استخراجها وإعدادها يتطلبان من المجهود الإنساني عشرة أمثال ما يتطلبه استخراج أوقية من الذهب وإعدادها . وإذا كان رطل الفضة يساوي أردنين من القمح مثلا ، فما ذلك إلا لأنه يبذل في إنتاجه من المجهود الإنساني مقدار ما يبذل في إنتاجهما . وإذا كان ثمن « كرونومتر » دقيق يساوي ثمن خمسين قفلا مثلا ، فما ذلك إلا لأن كمية المجهود التي تبذل في سبيل الحصول على مواد الأولية وفي سبيل صنعه يكفي مثلها للحصول على مواد خمسين قفلا وصنعها . - وعلى هذا السنن تفسر القيم التبادلية لجميع الأشياء وأسباب اختلافها بعضها عن بعض .

وقد ذهب إلى هذه النظرية عدد كبير من أعلام الاقتصاديين في مختلف العصور ومن شتى المذاهب ، منهم آدم سميث *Adam Smith* وريكاردو *Ricardo* وكارل ماركس *Karl Marx* وباستيات *Bastiat* وپرودون *Proudon* .

وتشتمل هذه النظرية على مزايا كثيرة لا يوجد مثلها في النظرية الأولى . فن ذلك :

١ — أنها تضع للقيمة أساساً دقيقاً مضبوطاً يمكن قياسه . فالمجهود الإنساني الذي يبذل في إنتاج شيء ما يمكن قياس قوته والزمن الذي يستغرقه ، ويمكن بسهولة الموازنة بينه في هاتين الناحيتين وبين المجهود الذي يبذل في إنتاج شيء آخر . وبذلك

نستطيع تقدير قيمة كل شيء ، وتقدير الفرق بين قيمته وقيمة ما عداه ، بطريقة مضبوطة دقيقة .

وليس الأمر كذلك في النظرية الأولى . فالرغبة التي تجعلها أساساً للقيمة هي ظاهرة نفسية معنوية لا يمكن قياسها بطريقة مضبوطة ؛ كما أنه من المتعذر الوقوف بشكل دقيق على مبلغ الفرق بين رغبتين وبخاصة إذا كانتا مختلفتي النوع كالرغبة في الغذاء المتعلقة بالخبز مثلاً والرغبة في الوقوف على الأخبار أو الإحاطة بالحقائق المتعلقة بصحيفة أو بكتاب علمي .

٢ — أن الأساس الذي ترجع إليه قيم الأشياء بحسب هذه النظرية يتفق مع ماتقتضيه العدالة وترتاح إليه النفس من الناحية الخلقية . وذلك أن اختلاف قيم الأشياء تبعاً لاختلافها في مبلغ ما يندل في سبيل إنتاج كل منها من جهود إنسانية هو قانون عادل يعطى كل شيء حقه ويحمل ثمرة كل عمل متناسبة معه . — وليس الأمر كذلك في النظرية الأولى التي تجعل السبب في اختلاف قيم الأشياء راجعاً إلى رغبات الناس وأهوائهم .

ومن ثم أخذ بهذه النظرية كل من المحافظين والاشتراكيين ، ولجأ كلاهما إليها لتبرير مبادئه . فالمحافظون الذين يرون عدالة النظام الاقتصادي الحاضر (نظام الملكيات الفردية ورءوس الأموال) ووجوب الإبقاء عليه ، يؤيدون وجهة نظرم بأن الفرد لا يظلم المجتمع في شيء ولا يأخذ منه أكثر من حقه إذ يملك من الأموال ماتسكافاً قيمته مع الجهود التي بذلها هو وآبؤه في سبيله ، وبأن هذا هو شأن أصحاب رؤوس الأموال حيال ما يملكونه . فلا تتحقق العدالة إذن إلا بالإبقاء على رؤوس الأموال الفردية : ففي الإبقاء عليها إبقاء على المبادئ الصحيحة التي ينبغي أن يسير عليها

توزيع الثروة وتقدير الجهود الإنسانية ومكافأة العاملين بحسب أعمالهم ؛ وفي تقويضها تقويض لهذه المبادئ . - وأما الاشتراكيون الذين يرون أن النظام التوزيعي الحاضر نظام جائر ينبغي تقويضه ، وأن تقويضه لا يتم إلا بالقضاء على الدعامة القائم عليها وهي الملكية الفردية ، فيؤيدون وجهة نظرهم بأن رؤوس الأموال لم يبذل أصحابها في الأصل في سبيلها أى مجهود ، وإنما جاءت إليهم من عمل الأرقاء أو المستضعفين أو العمال . فلا تتحقق العدالة الإنسانية إلا إذا قوض هذا النظام الفاسد وأقيم على أنقاضه نظام آخر يعطى فيه لكل فرد بقدر أعماله فحسب : فلا يملك شخص إلا ما تكافأ قيمته مع جهوده .

فكلا الفريقين يتخذ من النظرية التي نحن بصدد الكلام عنها سنداً لتأييد مذهبه . وفي هذا دليل على مبلغ اتفاقها مع ما يقتضيه الإنصاف الإنساني .

غير أنها - على الرغم من هذا كله - لا تتفق مع الواقع في كثير من الشئون ؛ كما يظهر ذلك من الأمور الآتية :

١ - إذا لم يتعلق بالشئ أية رغبة ولم يحقق أية منفعة للإنسان لانتكون له قيمة ما مهما بذل في سبيله من مجهود . فإذا عمل شخص على استنبات شئ لامنفعة فيه للعالم الإنساني أو على استخراج حصة من قاع المحيط ... فلن يكون لمحصله ولا لحصاته أية قيمة مهما بذل من جهود .

٢ - يكون للشئ قيمة متى تملت به رغبة ما أو حقق منفعة ما ولو لم يبذل في سبيله أى مجهود . فالياء المدنية التي تنفجر وحدها من الأرض ، والسواحل الرملية التي يكوئها البحر والرياح ، والأراضي الخصبة التي تتكون من طمي الأنهار، والجزر التي تنشأ البراكين أو الطيور أو دقات المرجان ... كل هذه الأشياء وما إليها

كبيرة القيمة لتعلق رغبات قوية بها ولتحقيقها لمنافع هامة ، على الرغم من أنه لم يبذل في سبيلها أى مجهود .

٣ — قد يتحد الشيطان في قيمتهما لاتحاد الرغبة فيهما مع اختلافهما في المجهود الذى تطلبه إنتاج كل منهما . فالمجهود الذى يبذل لإنتاج قدر ما من القلة فى أرض تروى بالساقية أو « الشادوف » مثلاً أو فى تربة غير خصبة يبلغ أضعاف المجهود الذى يبذل لإنتاج هذا القدر نفسه فى أرض تروى بالأمطار أو بنظام الرى الصيفى أو فى تربة خصبة ؛ ومع ذلك لا يوجد فرق بين قيمة المحصولين متى كانا من نوع واحد .

٤ — وقد يختلف الشيطان في قيمتهما لاختلاف الرغبة فيهما مع اتحادهما فى المجهود الذى تطلبه إنتاج كل منهما . فالسمك الذى يخرج فى شبكة الصائد لا يباع جميعه بسم واحد ، بل تختلف قيمته باختلاف نوعه ، على الرغم من خروجه جميعه فى شبكة واحدة ومن أن المجهود قد وزع على كميته توزيعاً عادلاً .

٥ — ولو كانت هذه النظرية صحيحة لازم أن تظل قيم الأشياء ثابتة لا تتغير ؛ لأن المجهود الذى بذل فى إنتاج شئ ما ، والذى تقدر القيمة بمقتضاه حسب هذه النظرية ، هو أمر ثابت قد فرغ منه وتعلق بالماضى .

والواقع غير ذلك ؛ فقيمة الشئ لا تستقر على حال واحدة ، بل لا تنفك تتغير تبعاً لتغير الرغبة فيه واختلاف كمية المطلوب منه وكية المروض . فإذ انقلب إذا تغيرت وقى مدة طويلة ، اكتسب خواص لم تكن به من قبل ، وحقق منافع لم يكن ليقوى على تحقيقها وهو فى حالته الأولى ، فتزداد قيمته ؛ والقطن إذا مضى عليه أمد طويل يخازنه ، فقد شيئاً من متانته ، فيقصر عن تحقيق المنافع التى كان يحققها من قبل فتتخفض قيمته ؛ وإذا اختلفت كمية المروض أو المطلوب فى سلمة ما اختلفت قيمتهما ؛ فترتفع إذا زاد الطلب أو قل المرض ، وتنخفض إذا قل الطلب أو زاد المرض .

وقد حاول بعض القائلين بهذه النظرية أن يفسرها بشكل يدفع عنها هذا الاعتراض الأخير ؛ فذهب إلى أن المجهود الذى تقدر قيمة الشيء بمقتضاه هو المجهود الذى يتطلبه إنتاج مثله الآن لا المجهود الذى يتطلبه إنتاجه فى الماضى . ولما كانت ظروف الإنتاج فى تغير مستمر ، لم تبق قيم الأشياء على حالة واحدة . فالشيء الذى يتطلب إنتاجه فى الماضى عشر ساعات من العمل مثلا ، قد لا يتطلب إنتاج مثله الآن أكثر من خمس ساعات لاختراع آلة حديثة أو لطوء عوامل أخرى على ظروف إنتاجه . ففى حالة كهذه تتغير قيمته ، فتقدر تبعا لما يتطلبه إنتاج مثله الآن لا تبعا لما يتطلبه إنتاجه فى الماضى .

ولكن هذا لا يرد شيئا من الاعتراض الذى نحن بصددده . فجميع الأمثلة التى ذكرناها فى هذا الاعتراض لا يرجع سبب اختلاف القيمة فيها إلى أمور تتعلق بظروف الإنتاج ، وإنما يرجع إلى اختلاف فى مبلغ الرغبة أو فى كمية المروض أو كمية المطلوب .

النظرية الصحيحة :

بالتأمل فى الاعتراضات التى وجهناها إلى النظريتين السابقتين يتبين أن السبب فى خساد كليهما يرجع إلى أنها أغفلت ما تقول به النظرية الأخرى . « ففظرية الرغبة » لم تصب شاكلة الصواب لأنها أغفلت المجهود فى تقدير قيم الأشياء ^(١) ؛ و « نظرية العمل » قد جانبها السداد لأنها أغفلت الرغبة وأثرها فى القيمة ^(٢) .

(١) انظر صفحتى ١٥١ ، ١٥٢ ، وأول ١٥٣ .

(٢) انظر جميع الاعتراضات الموجهة إلى هذه النظرية فيما سبق (صفحات ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧) .

عز أنها ترجع جميعها إلى إغفالها « الرغبة » .

فالحل الصحيح إذن هو أن نخرج هاتين النظريتين إحداهما بالأخرى ونستخلص منهما نظرية واحدة نرجع فيها أسس القيمة إلى الرغبة والمجهود معا .

وهذا هو ما يتفق مع النطق ومع حقائق الأمور . - وذلك أن الأسباب التي من أجلها يحرص الشخص على شيء ما لا تخرج عن أحد أمرين : المنفعة التي يفيدها منه إذا تملكه ، والمجهود الذي يتطلبه الحصول على مثله إذا فقده .

فإذا كان الشخص مشترياً أو مستهلكاً رجع لديه السبب الأول . فمن الواضح أن حرص المشتري على السلعة يرجع أهم عوامله إلى المنفعة التي ينتظرها من وراء تملكها .

وإذا كان بائناً أو منتجاً رجع لديه السبب الثاني . فالذي يحمل المالك على الحرص على سلعته وعدم التفريط فيها إلا بقيمة معينة هو مبلغ الجهود التي تبذلها في سبيل إنتاجها أو تملكها والتي يجب عليه بذلها إذا فقدها وأراد الحصول على مثلها .

ولما كان الاستبدال لا يتم إلا بين بائع ومشتري ، ولا يتم إلا برضاها ، لذلك كان طبيعياً أن لا تتم الصفقة إلا إذا أقيم وزن للسبب الذي من أجله يحرص كل منهما على السلعة : فلا تتم الصفقة إذن إلا إذا قدرت القيمة على أساس الرغبة والمجهود معا . غير أن الأهمية النسبية لهذين العاملين ليست واحدة . فعلى الرغم من أن قيمة أى شيء تعتمد على مبلغ الرغبة فيه ومبلغ الجهود التي بذلت في إنتاجه ، فإن درجة اعتمادها على الرغبة يكون عادة أكبر من درجة اعتمادها على المجهود . والسبب في ذلك أن الاستهلاك غاية ؛ أما الإنتاج فجرد وسيلة له . فمن الطبيعي أن تتغلب في صفقة الاستبدال الأمور المتعلقة بالغايات على الأمور المتعلقة بالوسائل . وقد ظهر فيما

سبق أن « الرغبة » تأتي من ناحية الاستهلاك أى من ناحية الناية ، على حين أن « العمل » يأتي من ناحية الإنتاج أى من ناحية الوسيلة .

ففي وسعنا إذن أن نضع لأسس القيمة هذا القانون :

تختلف قيم الأشياء في المبادلة تبعاً لاختلافها في مبلغ الحرص عليها . ومبلغ الحرص على الشيء يقاس بالأمرين الآتين مجتمعين : المنفعة التي من شأن هذا الشيء أن يحققها لمن تنتقل إليه ملكيته (والفرض من المنفعة الرغبة العامة كما تقدم^(١)) ؛ والمجهود الذي ينبغي أن يبذله مالكه الحالى إذا فقده وأراد أن ينتج مثله . ودرجة اعتماد القيمة على الرغبة تكون عادة أكبر من درجة اعتمادها على المجهود^(٢) .

ويتفق هذا القانون من بعض الوجوه مع قانون المرض والطلب الذى سنتكلم عنه في الفقرة التالية . وذلك أن هذا القانون الأخير يرجع أساس القيمة إلى كمية المطلوب وكمية المروض ، كما سيظهر ذلك فيما لى . ومن الواضح أن كمية المطلوب من الشيء تختلف تبعاً لمبلغ الرغبة فيه (فكلما اشتدت الرغبة كثر المطلوب وكلما قلته الرغبة قل المطلوب) ، وأن كمية المروض منه تختلف تبعاً لمبلغ ما يتطلبه إنتاجه من جهود (فكلما كثرت هذه الجهود قل المروض والعكس بالعكس) .

فالطلب والمرض يرجعان إذن إلى الرغبة والمجهود ؛ وبذلك يكون كلا القانونين معبراً عن نفس المعنى الذى يعبر عنه القانون الآخر .

(١) انظر ص ١٥٠ وأول ١٥١ .

(٢) مما ينبغي توجيه النظر إليه أن هذا القانون لا يبيء إلا عن الأسباب المباشرة في اختلاف قيم الأشياء . وهكذا شأن جميع القوانين الاقتصادية التي من هذا النوع . أما الأسباب غير المباشرة في اختلاف قيم الأشياء ، وهي العوامل التي تؤثر في مبلغ الرغبة والمجهود ، فيرجع معظمها إلى أمور تصل بالبيئة الجغرافية أو بالشئون الاجتماعية .

ولكنهما مع ذلك يختلفان من عدة وجوه ، أهمها ما يلي :

١ - أن القانون الأول يرجع قيم الأشياء إلى أسس معنوية تتصل بالإنسان ؛ على حين أن قانون المرض والطلب يرجعها إلى أسس مادية تتصل بكمية الأشياء .
فالقانون الأول يقيس قيمة كل شيء بمبلغ رغبة الإنسان فيه وما يبذله في سبيله من جهود ؛ أما القانون الثاني فيقيسها بكمية المروض منه وكية المطلوب .

٢ - أن أم ما يعنى به القانون الأول هو الكشف عن الأسباب التي من أجلها تختلف قيم الأشياء بعضها عن بعض ؛ على حين أن أم ما يعنى به القانون الثاني هو الكشف عن الأسباب التي من أجلها تختلف قيمة الشيء الواحد عما كانت عليه ، كما سيظهر ذلك فيما يلي .

٥ - قانون المرض والطلب

جرت عادة القدامى من علماء الاقتصاد السياسي أن يضعوا « قانون المرض والطلب » في الصيغة التالية : « تختلف القيمة التبادلية للشيء بحيث تكون متناسبة تناسباً طردياً مع تغير الطلب وتناسباً عكسياً مع تغير المرض » . ومعنى هذا بشكل مجمل أن كل تغير يطرأ على كية المطلوب من شيء ما يتبعه تغير متناسب معه تناسباً طردياً في ثمنه ، وكل تغير يطرأ على كية المروض منه يتبعه تغير متناسب معه تناسباً عكسياً في ثمنه . فإذا زادت كية المطلوب من شيء ما إلى الضعف مثلاً زاد ثمنه إلى الضعف ؛ وإذا نقصت إلى النصف نقص ثمنه إلى النصف كذلك . ويحدث عكس هذا حينما يتغير المرض : فإذا زادت كية المروض من شيء ما إلى الضعف مثلاً نقص ثمنه إلى النصف ، وإذا نقصت إلى النصف زاد ثمنه إلى الضعف ^(١) .

(١) ثمن الشيء هو قيمته التبادلية مقدرة بالتودد كما سبقت الإشارة إلى ذلك بصفحة ١٣ .

ولكن المحدين من علماء الاقتصاد السياسى لم يرفضوا هذه الصيغة ، ورأوا أنها خاطئة من بعض الوجوه وناقصة من وجوه أخرى .

أما خطأها ففما تقرره من أن تغيرات الثمن تتناسب تناسباً دقيقاً مع تغيرات العرض والطلب . إذ الواقع أن ارتفاع الثمن وانخفاضه لا يحدثان بنفس النسبة التي يحدث بها التغير في كمية المطلوب أو كمية العروض .

وأما نقصها في اقتصارها على بيان أثر العرض والطلب في الثمن ، وعدم تعرضها لبيان أثر الثمن في كل من العرض والطلب . وذلك أن العرض والطلب ، كما يؤثران في الثمن ، يتأثران به . والبحث في مبلغ تأثيرهما به لا يبنى إغفاله ولا يقل أهمية عن البحث في مبلغ أثرهما فيه .

لهذين السببين عدل المحذون عن هذه الصيغة ، ووضعوا قانون العرض والطلب في صيغ أخرى يرثى من وجوه الفساد والنقص المشار إليها .

وترجع هذه الصيغ إلى أربع قواعد ، تعرض قاعدتان منها للناحية التي أغفلتها الصيغة القديمة وهي أثر الثمن في كل من العرض والطلب ، وتتناول القاعدتان الأخريان الناحية التي عرضت لها الصيغة القديمة وهي أثر كل من الطلب والعرض في الثمن . - وسنستكمل فيما يلي على كل ناحية من هاتين الناحيتين على حدة :

الناحية الأولى ، أثر الثمن في كل من الطلب والعرض :

يشرح هذه الناحية قاعدتان أو قانونان : أحدهما يبين أثر الثمن في الطلب ؛ وتانيهما يبين أثر الثمن في العرض .

القانون الأول ، أثر الثمن في الطلب :

وهو كلما ارتفع ثمن شيء ما قل طلبه حتى ينعدم ؛ وكلما انخفض عنه زاد طلبه حتى يصل إلى نقطة لا تمكن بعدها زيادته .

ويصدق هذا القانون على كل ما له ثمن مما يسد حاجات الإنسان ؛ فينتطبق على الفلات الزراعية ، والمصنوعات ، والأراضي ، الأسهم والسندات ، والعمل (فالعمل له ثمن وهو الأجرة التي تدفع للعامل) ... وهلم جرا .

فكلما ارتفع ثمن التفاح مثلاً قل طلبه حتى يصل الثمن في ارتفاعه إلى نقطة تجعله في غير متناول الناس فينعدم طلبه ؛ وكلما انخفض عنه زاد طلبه حتى يصل الطلب إلى نقطة لا تمكن بعدها زيادته مهما انخفض الثمن . ومثل هذا يقال في كل ما له ثمن مما يسد حاجات الإنسان .

والسبب في هذا راجع إلى أن ارتفاع الثمن يحمل المستهلك على تقليل استهلاكه من السلعة فيقل طلبه منها ؛ فإذا وصل الثمن في ارتفاعه إلى نقطة أخرجت السلعة عن متناول يده ، اضطر إلى الاستغناء عنها فينعدم طلبها . على حين أن انخفاض ثمنها يفريه بزيادة استهلاكه منها ؛ فإذا وصل في هذا السبيل إلى أقصى ما يحتمله استهلاكه أصبح الطلب غير قابل للزيادة مهما انخفض الثمن .

ولهذا القانون قيود كثيرة أهمها ما يلي :

(أولاً) لا يحدث التغير في كمية الطلب من سلعة ما بنفس النسبة التي يحدث بها التغير في ثمنها ؛ بل يحدث أحياناً بنسبة أكبر منها وأحياناً بنسبة أقل منها .

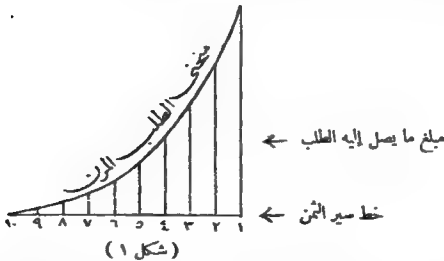
وذلك أن الأشياء في هذه الناحية تنقسم قسمين :

١ - « الأشياء ذات الطلب المرن » وتشمل كل أمر تكون حاجة الإنسان

إليه قابلة للزيادة والنقص في حدود واسعة . فتدخل فيها أدوات الزينة والملابس ومعظم المنتجات الصناعية والأثاث والكتب والفواكه ... وهلم جرا . فهذا القسم ينتظم معظم ما يحتاج إليه الفرد في استهلاكه .

وفي هذه الأشياء يسير الطلب عادة بخطى أوسع من الخطى التي يسير بها الثمن : فإذا ارتفع ثمن شيء منها قل طلبه بنسبة أكبر من النسبة التي ارتفع بها ثمنه ؛ وإذا انخفض ثمن شيء منها زاد طلبه بنسبة أكبر من النسبة التي انخفض بها ثمنه . - والسبب في هذا راجع إلى مرونة الحاجة في هذه الأشياء وإلى أن السواد الأعظم من المستهلكين يتكون من الطبقات الفقيرة التي يتأثر استهلاكها تأثراً كبيراً بتغير الثمن .

ويوضح هذا النوع في صورة تقريبية الشكل الآتي :



فالخط الأفقي في هذا الشكل يمثل المراحل التي يجتازها الثمن في ارتفاعه (إذا نظرت إليه من اليمين إلى الشمال : ١ ، ٢ ، ٣ ... الخ) ، أو في انخفاضه (إذا نظرت إليه من الشمال إلى اليمين : ١٠ ، ٩ ، ٨ ... الخ) .

وتمثل الخطوط الرأسية مبلغ ما يصل إليه الطلب في مختلف مراحل الثمن .

فالموازنة بين انتقالات الثمن وتغيرات الطلب ، يتبين أن الطلب يسير بخطى أسرع في مجموعها من الخطى التى يسير بها الثمن .

فحينما قطع الثمن مثلاً في ارتفاعه الرحلة المحصورة بين ١ ، ٢ انخفض الطلب تبعاً لذلك ، وكان انخفاضه بنسبة أكبر من الرحلة التى تقدمها الثمن ، كما يظهر ذلك من الفرق بين الخط الرأسى الأول والخط الرأسى الثانى . فإن الفرق بين هذين الخطين الذى يمثل مبلغ انخفاض الطلب ، أكبر من الرحلة المحصورة بين ١ و ٢ التى تمثل مبلغ ارتفاع الثمن .

فإذا وصلنا رءوس الخطوط التى تمثل الطلب بعضها ببعض لم نحصل إذن على خط مستقيم ، وإنما نحصل على منحنى ، هو الذى سميناه فى الشكل : « منحنى الطلب المرن » .

غير أن الأشياء ذات الطلب المرن لا تسير كلها بهذا الصدد على وتيرة واحدة ؛ بل يختلف بعضها عن بعض تبعاً لاختلافها فى طبيعتها ، ومبلغ الحاجة إليها ، ومدى القدرة على الاستغناء عنها أو على إحلال غيرها محلها وهم جراً . فمن الأشياء ذات الطلب المرن ما يكون الفرق فيه كبيراً بين تغيرات الطلب وتغيرات الثمن فى مختلف مراحلها ؛ ومنها ما يكون فيه يسيراً فى جميع المراحل ؛ ومنها ما يكون فيه كبيراً فى المراحل الأولى ثم يتضاءل بعد ذلك ؛ ومنها ما يكون يسيراً فى المراحل الأولى ثم يكبر بعد ذلك ثم يمود فيتضاءل ؛ ومنها أنواع أخرى كثيرة .

فكل شئ من الأشياء ذات الطلب المرن منحنى خاص به . والنحنى الرسوم بالشكل السابق لا يمثل إلا مظهراً من المظاهر التى تكون عليها هذه النحنيات .

٢ — « الأشياء ذات الطلب غير المرن » . وتشمل كل أمر تكون حاجة الإنسان إليه محدودة غير قابلة للزيادة والنقص ، أو قابلة لهما فى حدود ضيقة ؛ كالألبسة

والخبز والزبد والطباق والإبر والطرايش ... وما إلى ذلك .

وفي هذه الأشياء يسير الطلب عادة بخطى أبطأ من الخطى التى يسير بها الثمن ، على عكس القسم الأول . فإذا ارتفع ثمن شيء منها انخفض طلبه بنسبة أقل من النسبة التى ارتفع بها الثمن (وأحيانا لا ينخفض الطلب مطلقا) ؛ وإذا انخفض ثمن شيء منها ارتفع طلبه بنسبة أقل من النسبة التى انخفض بها الثمن (وأحيانا لا يرتفع الطلب مطلقا) . فإذا ارتفع ثمن الخبز إلى الضعف مثلاً لم ينخفض استهلاكه بنفس هذه النسبة بل بنسبة أقل منها كثيراً . فمن كان يستهلك فى اليوم أربعة أرغفة مثلاً لا يفره هذا الانخفاض بمضاعفة هذا القدر ؛ بل قد يظل استهلاكه على ما هو عليه ، وقد يرتفع ارتفاعاً يسيراً .

غير أن الأشياء ذات الطلب غير المرن لا تفسر كلها بهذا الصد على وتيرة واحدة ؛ بل يختلف بعضها عن بعض تبعاً لاختلافها فى طبيعتها ، ولزومها لحياة الإنسان ، ومدى القدرة على الاستغناء عنها أو على إحلال غيرها محلها ... وهلم جرا . فمن الأشياء ذات الطلب غير المرن ما لا يمكن الاستغناء عنه ، فلا يكاد يتغير طلبه ولا يتصور انعدامه مهما ارتفع الثمن . ومنها ما يمكن إحلال غيره محله فيسير الطلب فيه بخطى بطيئة بالنسبة لسير الثمن ، ولكن عند وصول الثمن فى ارتفاعه إلى نقطة ما يهوى هويًا كبيراً أو ينعدم ؛ إذ يأخذ المستهلكون فى إحلال شيء آخر محله . ومنها أنواع أخرى كثيرة .

فلكل شيء من الأشياء ذات الطلب غير المرن منحني خاص به ، غير أن منحنيات هذا القسم متشابهة لاتوجد بينها فروق كبيرة كما يوجد بين منحنيات القسم السابق . وذلك لأن الأشياء ذات الطلب غير المرن متقاربة فى طبيعتها وصفاتها ومبلغ حاجة الإنسان إليها .

• (ثانياً) لا يصدق هذا القانون إلا إذا ظلت العوامل الأخرى التي تؤثر في الطلب على الحالة التي كانت عليها قبل تغير الثمن .

وذلك أن الطلب يتأثر بعوامل أخرى كثيرة غير الثمن ، كزيادة عدد السكان ونقصه ، وكثرة الوافدين على البلاد من الخارج لسبب ما ، وحدث مناسبة دينية أو حرية أو اجتماعية تقتضى زيادة الاستهلاك من صنف ما أو قلته . . . وما إلى ذلك من العوامل التي سنتكلم عنها بتفصيل في مواطنها^(١) .

فتأثر الطلب بتغير الثمن لا يتحقق بالشكل الذى ينص عليه هذا القانون إلا إذا ظلت هذه العوامل على الحالة التي كانت عليها قبل أن يتغير الثمن . فإن لم تبق على الحالة التي كانت عليها قبل تغيره ، بأن حدث كذلك تغير في عامل منها ، فإن الطلب يتأثر حينئذ من ناحيتين : ناحية التغير الذى طرأ على الثمن ؛ وناحية التغير الذى طرأ على هذا العامل الآخر . فيؤدى ذلك إلى نتيجة أخرى غير النتيجة التي يتوقعها هذا القانون . فإذا اتفق مثلاً أنه في الوقت الذى انخفض فيه ثمن شيء ما حدثت مناسبة دينية أو حرية أو اجتماعية تقتضى نقص الكمية المستهلكة منه ، فإن الطلب في هذه الحالة يتنازعه عاملان : انخفاض الثمن الذى يقتضى زيادته (زيادة الطلب) كما ينص على ذلك القانون الذى نحن بصدده ؛ وحدث المناسبة الأخرى التي تقتضى نقصه (نقص الطلب) . فيظهر الطلب حينئذ في صورة أخرى غير الصورة التي يرسمها هذا القانون . هذا ، وجميع النتائج المتصور حدوثها في الطلب حينما يتغير الثمن لا تخرج عن عشر نتائج ، منها نتيجتان تتفقان مع ما ينص عليه هذا القانون ، وثمان لا تتفق معه لعدم توافر الشرط الذى نحن بصدد الكلام عنه . كما يظهر ذلك مما يلي :

(١) انظر « الناحية الثانية » : تأثر الثمن بكل من العرض والطلب .

١ — يرتفع الثمن وتظل العوامل الأخرى التي من شأنها أن تؤثر في الطلب على الحالة التي كانت عليها قبل أن يرتفع الثمن . وفي هذه الحالة ينخفض الطلب بالنسبة التي ينص عليها هذا القانون . ولترمز لهذه النسبة بحرف س . — وهذه هي إحدى الحالتين اللتين يصدق فيهما القانون لتوافر الشرط الذي نحن بصدد الكلام عنه .

٢ — يرتفع الثمن ويحدث تغير في عامل آخر يقتضي انخفاض الطلب كنقص عدد السكان نتيجة لكارثة أو حرب وما إلى ذلك . وفي هذه الحالة ينخفض الطلب بنسبة أكبر من س ، لأن الطلب في هذه الحالة قد تسلط عليه عاملان كل منهما يقتضي انخفاضه .

٣ ، ٤ ، ٥ — يرتفع الثمن ويحدث تغير في عامل آخر يقتضي ارتفاع الطلب ، كزيادة القدرة الشرائية للأفراد أو حدوث مناسبة دينية أو اجتماعية أو حرية تقتضي زيادة الاستهلاك من الصنف الذي ارتفع ثمنه . وفي هذه الحالة يكون الطلب قد تنازعه عاملان : ارتفاع الثمن الذي يقتضي نقصه ؛ والعامل الآخر الذي يقتضي زيادته . فإن كانت الزيادة التي يؤدي إليها العامل الآخر أقل من النقص الذي يؤدي إليه العامل الأول ، انخفض الطلب بنسبة أقل من س . وإن كانت الزيادة التي يؤدي إليها العامل الآخر متساوية مع النقص الذي يؤدي إليه العامل الأول ، يظل الطلب على ما كان عليه فلا ينقص ولا يزيد . وإن كانت الزيادة التي يؤدي إليها العامل الآخر أكبر من النقص الذي يؤدي إليه العامل الأول ، فإن الطلب يرتفع عما كان عليه ، أي يحدث عكس ما ينص عليه القانون .

٦ — ينخفض الثمن وتظل العوامل الأخرى التي من شأنها أن تؤثر في الطلب على الحالة التي كانت عليها قبل أن ينخفض الثمن . وفي هذه الحالة يرتفع الطلب بالنسبة التي ينص عليها هذا القانون . ولترمز لهذه النسبة بحرف س . — وهذه هي

ثانية الحاليتين اللتين يصدق فيهما القانون لتوافر الشرط الذى نحن بصدد الكلام عنه.

٧ - ينخفض الثمن ويحدث تغير فى عامل آخر يقتضى زيادة الطلب . وفى هذه

الحالة يزيد الطلب بنسبة أكبر من س . لأن الطلب قد تسلط عايه حينئذ عاملان كل منهما يقتضى ارتفاعه .

٨ ، ٩ ، ١٠ - ينخفض الثمن ويحدث تغير فى عامل آخر يقتضى قلة الطلب .

وفى هذه الحالة يكون الطلب قد تنازعه عاملان : انخفاض الثمن الذى يقتضى زيادته؛ والعامل الآخر الذى يقتضى نقصه . فإن كان النقص الذى يؤدى إليه العامل الآخر أقل من الزيادة التى يؤدى إليها العامل الأول ، ارتفع الطلب بنسبة أقل من س . وإن تساوى النقص مع الزيادة ، ظل الطلب على ما كان عليه فلا ينقص ولا يزيد . وإن رجحت كفة عامل النقص ، انخفض الطلب عما كان عليه ، أى يحدث عكس ما ينص عليه القانون .

(ثالثاً) قد يحمل أحياناً انخفاض الثمن نفسه على نقص الطلب لا على زيادته . ويحدث هذا فى أحوال قليلة ، أهمها حالتان . إحداهما أن ينخفض ثمن مادة من مواد الترف إلى نقطة لا تتحقق معها الأغراض التى تقصد من استهلاكها . فإذا انخفض ثمن الماس مثلاً انخفاضاً كبيراً ، فإن هذا لا يزيد الطلب عليه ، بل بالعكس يحمل أفراد الطبقة التى تستهلكه يرغبون عن شرائه . لأنهم لا يطلبونه غالباً إلا لفلاء ثمنه وليمكنوا بفضل من الظهور بمظهر الثنى وبسطة الرزق ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك ^(١) . وثانيتهما أن ينخفض ثمن مادة ما ويكون ثمت من العلامات ما يحمل المستهلكين يأملون أن يطرد انخفاضه . فى هذه الحالة يجمعون عن شرائها أو يقللون منه انتظاراً لانخفاض آخر فى ثمنها ^(٢) .

(١) انظر صفحتى ٢٧ ، ٣٨ . (٢) قد يحمل ارتفاع الثمن فى بعض أدوات الترف العليا وما إليها على كثرة الطلب لا على قلته . ولكن هذا لا يحدث إلا فى حالات شاذة نادرة .

القانون الثانى ، أثر الثمن فى العرض :

وهو : كلما ارتفع ثمن شئ ما زاد عرضه حتى يصل فى زيادته إلى نقطة لا يمكن تمديدها ؛ وكلما انخفض ثمنه قل عرضه حتى ينعدم .

ويصدق هذا القانون على جميع المنتجات سواء فى ذلك منتجات الزراعة ومنتجات الناجم والمنتجات الصناعية ، كما يصدق على الأراضى والأسهم والسندات ... وما إلى ذلك .

فكلما ارتفع ثمن الأثاث مثلاً زاد المروض منه حتى يصل إلى نقطة لا يمكن بعدها زيادته مهما ارتفع الثمن ؛ وكلما انخفض ثمنه قل المروض منه حتى يصل الثمن فى انخفاضه إلى نقطة يقل فيها عن تكاليف الإنتاج فينعدم العرض .

والسبب فى هذا راجع إلى أن ارتفاع الثمن يبرى المنتجين والملاك بزيادة الإنتاج وعرض الأشياء للبيع ليستفيدوا من ارتفاع الثمن ؛ فإذا وصلت كمية المروض إلى أقصى ما تسمح به طبيعة السلعة وموادها الأولية وظروف إنتاجها ، أصبح العرض غير قابل للزيادة مهما ارتفع الثمن . على حين أن انخفاض الثمن يثنى المنتجين والبائعين عن إنتاج الصنف أو عن تقديمه للبيع فتقل كمية المروض منه ؛ فإذا وصل الثمن فى انخفاضه إلى نقطة يقل فيها عن التكاليف أحجم الناس عن إنتاجه وبيعه حتى لا يتعرضوا للخسارة ، وحينئذ ينعدم العرض .

ولهذا القانون قيود كثيرة أهمها ما على :

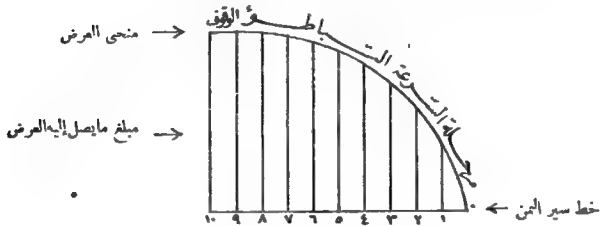
(أولاً) لا يحدث التغير فى كمية المروض من سلعة ما بنفس النسبة التى يحدث بها التغير فى ثمنها ، بل يحدث أحياناً بنسبة أكبر منها وأحياناً بنسبة أقل منها .

وذلك أن الأشياء فى هذه الناحية تنقسم ثلاثة أقسام :

١ - « الأشياء ذات المرض كبير الرونة » ، وهى التى تمكن زيادة كميّاتها بسرعة وسهولة واقتصاد فى التكاليف ، أى يتطلب إنتاجها وقتاً قصيراً ، وتغزر موادها الأولية ، وينطبق على إنتاجها قانون « ترايد الثلة » فتقل تكاليف إنتاجها نسبياً كلما زادت الكمية المنتجة^(١) . - ويشمل هذا القسم معظم المنتجات الصناعية أى معظم ما يحتاج إليه الفرد فى استهلاكه .

وفى هذه الأشياء يسير المرض فى المبدأ بخطى أسرع من الخطى التى يسير بها الثمن فى ارتفاعه ؛ ثم يتباطأ بعد ذلك فتصبح خطواته أضيق من خطوات الثمن ؛ حتى يصل إلى نقطة يقف عندها ، فلا تمكن بعدها زيادة مهما زاد الثمن .

ويوضح هذا النوع ، فى صورة تقريبية ، الشكل الآتى :



(شكل ٢)

فالخط الأفقى فى هذا الشكل يمثل المراحل التى يجتازها الثمن فى ارتفاعه (إذا نظرت إليه من اليمين إلى الشمال : ١ ، ٢ ، ٣ ... الخ) ، أو فى انخفاضه (إذا نظرت إليه من الشمال إلى اليمين : ١٠ ، ٩ ، ٨ ... الخ) .

وتمثل الخطوط الرأسية مبلغ ما يصل إليه العرض فى مختلف مراحل الثمن .

(١) انظر هذا القانون بصفحة ١٠٢ .

فبالموازنة بين انتقالات الثمن وتغيرات المرض ، يقيين أن المرض يسير في المرحلة الأولى بخطى أسرع من الخطى التي يسير بها الثمن . فحينما قطع الثمن في ارتفاعه المرحلة المحصورة بين ١ ، ٢ ، زاد المرض تبعاً لذلك ، وكانت زيادته بنسبة أكبر من المرحلة التي تقدمها الثمن ؛ كما يظهر ذلك من الفرق بين الخط الرأسى الأول والخط الرأسى الثانى : فإن الفرق بين هذين الخطين الذى يمثل مبلغ زيادة المرض ، أكبر من المرحلة المحصورة بين ١ ، ٢ التى تمثل مبلغ ارتفاع الثمن . ويسير المرض على نفس الوتيرة حينما يقطع الثمن المرحلة المحصورة بين ٢ ، ٣ . ثم يأخذ بعد ذلك فى التباطؤ ، فتصبح خطواته أضيق من خطوات الثمن . فحينما قطع الثمن فى ارتفاعه المرحلة المحصورة بين ٣ ، ٤ ، زاد المرض تبعاً لذلك ، ولكن زيادته كانت بنسبة أقل من النسبة التى تقدمها الثمن ؛ كما يظهر ذلك من الفرق بين الخط الرأسى الثالث والخط الرأسى الرابع : فإن الفرق بين هذين الخطين الذى يمثل مبلغ زيادة المرض ، أقل من المرحلة المحصورة بين ٣ ، ٤ التى تمثل مبلغ ارتفاع الثمن . ويسير المرض على نفس الوتيرة حينما يقطع الثمن المراحل المحصورة بين ٤ ، ٥ وبين ٥ ، ٦ وبين ٦ ، ٧ وبين ٧ ، ٨ . ثم يقف بمد ذلك فلا يزيد تبعاً لزيادة الثمن . فحينما قطع الثمن فى ارتفاعه المرحلة المحصورة بين ٩ ، ١٠ ، لم يتغير المرض تبعاً لذلك ؛ كما يظهر ذلك من تساوى الخططين الرأسين التاسع والعاشر .

فإذا وصلنا رموس الخطوط التى تمثل المرض بعضها ببعض ، حصلنا على منحرف يسير مستقيماً فى أول مرحلة منه (وهى المرحلة المكتوب عليها فى الشكل « مرحلة الوقوف ») ؛ ثم ينحدر انحداراً يسيراً فى المرحلة الثانية (وهى المرحلة المكتوب عليها فى الشكل « مرحلة التباطؤ ») ؛ ثم يهوى هوىً كبيراً فى المرحلة الأخيرة (وهى المرحلة المكتوب عليها فى الشكل « مرحلة السرعة ») حتى ينعدم .

غير أن الأشياء ذات المرض كبير المرونة ، وإن اتفقت في الوصف العام السابق ذكره ، لاتسیر في التفاصيل على وتيرة واحدة ؛ بل يختلف بعضها عن بعض تبعاً لاختلافها في ظروف إنتاجها ، ويلمح توافر موادها الأولية ، وشئون تكاليفها ... وهلم جرا . - فالشكل الذي يكون عليه المنحنى في مرحلتى التباطؤ والسرعة يختلف إذن باختلاف الأشياء . والمنحنى المرسوم في الشكل السابق لا يمثل إلا مظهراً من المظاهر التى تكون عليها منحنيات المرض كبير المرونة .

٢ - « الأشياء ذات المرض قليل المرونة » ، وهى التى تتطلب زيادة كمياتها وقتاً طويلاً أو مجهوداً شاقاً أو نفقات باهظة . فتدخل فيها المنتجات الزراعية يختلف فصولها ؛ لأن هذا النوع من المنتجات مقيد بالزمان والمكان الضروريين لنمو النبات كما تقدم تفصيل ذلك في فصل الإنتاج^(١) . فلا يستطيع زيادة المروض منه بنفس السرعة والسهولة اللتين يستطيع معهما زيادة المروض من منتج صناعى . ويدخل في هذا القسم كذلك المنتجات الصناعية والاستخراجية التى يتطلب إنتاجها كثيراً من الحنق والوقت والمجهود ، كالتحف واللوحات الفنية ، والكرونومترات الدقيقة ، وآلات الرصد والجراحة ، والملابس ... وهلم جرا . ويدخل فيه كذلك كل صنف وصل في إنتاجه إلى نقطة « الغلة المتناقصة » ، أى وصل إلى درجة لا يمكن معها زيادة كمياته إلا بتكاليف باهظة لاتتناسب مع الزيادة المتوقعة^(٢) .

وفي هذه الأشياء يسير المرض في ارتفاعه بخطى أضيّق وأبطأ من الخطى التى يتقدم بها الثمن ، أى إن تأثره بارتفاع الثمن يكون محدوداً ولا يظهر إلا بعد أمد غير

(١) انظر آخر ص ٩٦ وأول ص ٩٧ .

(٢) انظر قانون « الغلة المتناقصة » صفحات ٩٨ - ١٠١ .

قصير . فإذا ارتفع ثمن القمح مثلاً في بلد ما ، لا يعقبه على الفور زيادة الكميات المروضة منه ؛ إذ ليس في استطاعتنا أن نخرج قمحاً متى شئنا ، كما نستطيع إخراج منتج صناعي . هذا إلى أنه ليس في استطاعتنا أن نزيد من كميّاته إلا في حدود ضيقة . لأن إنتاجه ، فضلاً عن تقيده بالزمان ، مقيد كذلك بالمكان ، وهي المساحة الأرضية الصالحة لزراعته ؛ وليس في مقدورنا أن نزيد من هذه المساحة وفق ما نريد . وما قيل في القمح يقال مثله في جميع الأشياء التي يشملها هذا القسم .

غير أن هذه الأشياء - وإن اتفقت في الوصف العام السابق ذكره - لا تسير في التفاصيل على وتيرة واحدة ؛ بل يختلف بعضها عن بعض تبعاً لاختلافها في ظروف إنتاجها وتكاليفه ، ومدى الزمن الذي يتوقف عليه زيادة كميّتها ، ومبلغ الجهود التي تبذل في سبيل ذلك ... وهلم جرا . - فلكل صنف منها منحן خاص به يختلف عن منحنيات غيره .

٣ - « الأشياء ذات العرض غير المرن » ، وهي الأشياء التي تكاد تتمتع بزيادة كميّاتها أو لا تمكن زيادتها . فتدخل فيها الأشياء الأثرية كخلفات الأنبياء والقديسين والأولياء والملوك والقواد ... ومن إليهم ، ومخطوطات المتوفين من العلماء ، والصور الزيتية لقداى المصورين ، وطوايع البريد في المصور الفائرة ... وهلم جرا . ويدخل فيها كذلك الأشياء المحدودة الكمية في الطبيعة كإداة الراديو وما إليها .

وغنى عن البيان أن أموراً هذا شأنها ، لا تكاد تتأثر كمية المروض منها بارتفاع الثمن ، وإن تأثرت به يكون تأثرها في حدود ضيقة جداً وفي صورة لا تكاد تحس . (ثانياً) لا يصدق هذا القانون إلا إذا ظلت العوامل الأخرى التي تؤثر في العرض على الحالة التي كانت عليها قبل تغير الثمن .

وذلك أن العرض يتأثر بموامل أخرى كثيرة غير الثمن ، كالموامل الجوية

الاستثنائية التي تؤثر في محاصيل الزراعة فتزيد بها أو تنقصها (استعداد الحرارة أو البرودة ، غزارة الأمطار أو قلتها ، الفيضانات العالية ... الخ) ، والآفات الزراعية التي تصيب نبات محصول ما أو ثماره فتبيدها أو تنقص من إنتاجها (الدود ، الجراد ، الطيور المهاجرة ، أمراض الأشجار والنباتات ... وهلم جرا) ، والكوارث التي تصيب الناجم فتدمرها أو تقف إنتاجها وقتاً ما أو تنقصه ، وكشف مناجم جديدة لمعدن ما ، وزيادة تكاليف الإنتاج أو نقصها لسبب اقتصادي ما ، ونقص الأيدي العاملة في مملكة ما على أثر كارثة أو حرب ... وما إلى ذلك من العوامل التي سنتكلم عنها بتفصيل في مواضعها^(١) .

فتأثر المرض بتغير الثمن لا يتحقق بالشكل الذي ينص عليه هذا القانون إلا إذا ظلت هذه العوامل على الحالة التي كانت عليها قبل أن يتغير الثمن . فإن لم تبق على الحالة التي كانت عليها قبل تغيره ؛ بأن حدث كذلك تغير في عامل منها ، فإن المرض يتأثر حينئذ من ناحيتين : ناحية التغير الذي طرأ على الثمن ؛ وناحية التغير الذي طرأ على هذا العامل الآخر . فيؤدي ذلك إلى نتيجة أخرى غير النتيجة التي يتوقعها هذا القانون :

فإذا اتفق مثلاً أنه في الوقت الذي ارتفع فيه ثمن الفحم أصيبت طائفة من مناجم الهامة بكارثة دمرتها ، أو في الوقت الذي ارتفع فيه ثمن القطن أصيبت محصوله بآفة زراعية كاللدودة ، فإن المرض في هذه الحالة يتنازع عاملان : ارتفاع الثمن الذي يقتضي زيادته (زيادة المرض) كما ينص على ذلك القانون الذي نحن بصدده ؛ وحدث الكارثة أو الآفة التي تقتضي نقصه (نقص المرض) ؛ فيظهر المرض حينئذ في صورة أخرى غير الصورة التي يرسمها هذا القانون .

(١) انظر الناحية الثانية : تأثر الثمن بكل من المرض والطلب .

هذا وجميع النتائج المتصور حدوثها في المرض حينما يتغير الثمن لا تخرج عن عشر نتائج ، منها نتيجتان تتفقان مع ما ينص عليه هذا القانون ، وثمان لا تتفق معه لعدم توافر الشرط الذي نحن بصدد الكلام عنه ، كما يظهر ذلك مما يلي :

١ — يرتفع الثمن وتظل العوامل الأخرى التي من شأنها أن تؤثر في المرض على الحالة التي كانت عليها قبل أن يرتفع الثمن . وفي هذه الحالة يزيد المرض بالنسبة التي ينص عليها هذا القانون . ولترمز لهذه النسبة بحرف س . — وهذه هي إحدى الحالتين اللتين يصدق فيهما القانون لتوافر الشرط الذي نحن بصدد الكلام عنه .

٢ — يرتفع الثمن ويحدث تغير في عامل آخر يقتضى زيادة المرض ، ككشف مناجم جديدة ، أو حدوث عامل جوى استثنائي يحمل المحصول غزيرا ، أو نقص تكاليف الإنتاج ... وهلم جرا . وفي هذه الحالة يزيد المرض بنسبة أكبر من س . لأن المرض في هذه الحالة قد تسلط عليه عاملان كل منهما يقتضى زيادته .

٣ ، ٤ ، ٥ — يرتفع الثمن ويحدث تغير في عامل آخر يقتضى نقص المرض ، كما إصابة المناجم بكارثة ، أو المحصول الزراعى بآفة ، أو إضراب المالك في الصنف الذى ارتفع ثمنه ، أو نقص أياديه العاملة على أثر حرب ... وهلم جرا . وفي هذه الحالة يكون المرض قد تنازعه عاملان : ارتفاع الثمن الذى يقتضى زيادته ؛ والعامل الآخر الذى يقتضى نقصه . فإن كان النقص الذى يؤدي إليه العامل الآخر أقل من الزيادة التى يؤدي إليها العامل الأول ، زاد المرض بنسبة أقل من س . وإن كان النقص الذى يؤدي إليه العامل الآخر متساويا مع الزيادة التى يؤدي إليها العامل الأول ، يظل المرض على ما كان عليه فلا ينقص ولا يزيد . وإن كان النقص الذى يؤدي إليه العامل الآخر أكبر من الزيادة التى يؤدي إليها العامل الأول ، فإن المرض ينقص عما كان عليه ، أى يحدث عكس ما ينص عليه القانون .

٦ - ينخفض الثمن وتظل العوامل الأخرى التي من شأنها أن تؤثر في العرض على الحالة التي كانت عليها قبل أن ينخفض الثمن . - وفي هذه الحالة ينقص العرض بالنسبة التي ينص عليها هذا القانون . ولنرمز لهذه النسبة بحرف س . - وهذه هي ثانية الحالتين اللتين يصدق فيهما القانون لتوافر الشرط الذي نحن بصدد الكلام عنه .

٧ - ينخفض الثمن ويحدث تغير في عامل آخر يقتضي نقص العرض . وفي هذه الحالة ينقص العرض بنسبة أكبر من س . لأن العرض قد تسلط عليه حينئذ عاملان كل منهما يقتضي انخفاضه .

٨ ، ٩ ، ١٠ - ينخفض الثمن ويحدث تغير في عامل آخر يقتضي زيادة العرض . وفي هذه الحالة يكون العرض قد تنازعه عاملان : انخفاض الثمن الذي يقتضي نقصه ؛ والعامل الآخر الذي يقتضي زيادته . فإن كانت الزيادة التي يؤدي إليها العامل الآخر أقل من النقص الذي يؤدي إليه العامل الأول ، انخفض العرض بنسبة أقل من س . وإن تساوت الزيادة مع النقص ، ظل العرض على ما كان عليه فلا ينقص ولا يزيد . وإن رجحت كفة عامل الزيادة ، ارتفع العرض عما كان عليه ، أي يحدث عكس ما ينص عليه القانون .

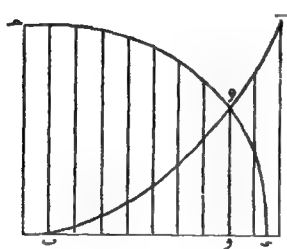
(ثالثاً) قد يحمل أحيانا انخفاض الثمن نفسه على زيادة العرض لا على نقصه . فقد يرى المنتجون لصنف انخفض ثمنه ونقص تبعاً لذلك ربحهم في كل وحدة منه ، أن يزيدوا من عدد وحداته ، أي من الكمية التي اعتادوا إنتاجها منه ، أملين أن تموضهم هذه الزيادة عما جره عليهم انخفاض الثمن . فقد يحدث حينها ينخفض ثمن السيارات مثلاً ، وينقص تبعاً لذلك مبلغ الربح في السيارة ، أن تزيد مصانع السيارات من الكمية التي اعتادت إنتاجها ، على أمل أن تموضها كثرة المدد عن نقص الربح في كل سيارة .

تساوى العرض مع الطلب : «الثنى الطبيعي» ، أو «الثنى العادى» :

يتبين من القانونين السابقين أن الثمن يؤثر فى الطلب على عكس ما يؤثر فى العرض ، فارتفاعه يؤدي إلى نقص الطلب وزيادة العرض ، وانخفاضه يؤدي إلى زيادة الطلب ونقص العرض .

فالمنحنى الذى يمثل طريق كل منهما يسير فى اتجاه مضاد للاتجاه الذى يسير فيه المنحنى الذى يمثل طريق الآخر .

ويتضح هذا من النظر فى الشكل الرسوم بجانب هذا الكلام :



(شكل رقم ٣)

فالخط الأفقى فى هذا الشكل يمثل المراحل التى يجتازها الثمن فى ارتفاعه (إذا نظرت إليه من اليمين إلى الشمال) أو فى انخفاضه (إذا نظرت إليه من الشمال إلى اليمين) .

والخطوط العمودية التى يمر على

رءوسها المنحنى ا ب ، تمثل مبلغ

ما يصل إليه الطلب فى مختلف مراحل الثمن .

والخطوط العمودية التى يمر على رءوسها المنحنى ح د ، تمثل مبلغ ما يصل إليه

العرض فى مختلف مراحل الثمن .

فخطوط كل من الطلب والعرض تزايد حيث تتناقص خطوط الآخر ، وتبلغ

أقصى زيادتها حيث تنعدم خطوط الآخر .

والمنحنى الذى يمر على رؤوس كل طاقة منهما يسير فى اتجاه مضاد للاتجاه الذى يسير فيه المنحنى الذى يمر على رؤوس الطاقة الأخرى .

ومنحنيان هذا شأنهما لا بد أن يلتقيا فى نقطة ما . وقد التقيا فى الشكل فى نقطة هـ .

والعمودى الذى يوصل بين نقطة التقائهما والمرحلة المقابلة لهما من أفق الثمن (وهو الخط هـ و فى الشكل) ، يمثل مبلغ ما يصل إليه كل من العرض والطلب فى هذه المرحلة ، وبعبارة أخرى : فى النقطة التى يلتقى فيها المنحنيان تكون الكمية المروضة من الصنف متساوية مع الكمية المطلوبة .

والثمن الذى يكون عليه الصنف إذ يلتقى المنحنيان ، أى إذ يتساوى العرض مع الطلب ، يسمى فى عرف الاقتصاديين « بالثمن الطبيعى » أو « الثمن العادى » . -
وسمى بذلك لأن ما عداه أثمان شاذة ناشئة عن حالات شاذة كذلك وهى الحالات التى تزيد فيها كمية المروض من الصنف عن كمية المطلوب منه أو تنقص عنها .

الناحية الثانية أثر كل من العرض والطلب فى الثمن:

كما يتأثر العرض والطلب بالثمن ، يتأثر الثمن بكل من العرض والطلب . فكل تغير يحدث فى واحد منهما يتبعه تغير فى الثمن : فيرتفع الثمن كلما زاد الطلب أو نقص العرض ؛ وينخفض كلما نقص الطلب أو زاد العرض .

فهذه الناحية يشرحها قاعدتان أو قانونان : أحدهما يبين أثر تغير الطلب فى الثمن ؛ والثانيهما يبين أثر تغير العرض فى الثمن .

وستتكمّل فيما يلى عن كل منهما على حدة ، ممهدين لهما بكلمة عن العوامل التى من شأنها أن تحدث تغيراً فى العرض أو الطلب .

عوامل تغير الطلب والعرض :

تنقسم هذه العوامل إلى طائفتين : عوامل تحدث تغيراً في الطلب ؛ وعوامل تحدث تغيراً في العرض . وكل طائفة من هاتين الطائفتين تنقسم باعتبار دوام أثرها أو عدم دوامه إلى قسمين : عوامل ذات أثر مؤقت ؛ وعوامل ذات أثر ممتد .

١ - أما العوامل ذات الأثر المؤقت في الطلب فتشمل جميع الأمور التي من شأنها أن تحدث ، في أثناء فترة ما ، تغيراً بالزيادة أو النقص في كمية المطلوب من الشيء . فتنظم طائفة كبيرة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية : منها تغير الثمن ؛ فقد تقدم في القانون الأول أن كل تغير يطرأ على الثمن يتبعه تغير في كمية المطلوب^(١) ؛ وسندكر فيما بعد أن هذا العامل لا يمتد أثره زمناً طويلاً^(٢) .

ومنها المناسبات الدينية أو القومية التي تقتضي زيادة الاستهلاك من صنف ما أو نقصه في أثناء مدة قصيرة : كعيد الأضحى الذي يقتضي في الأمم الإسلامية زيادة الطلب على الضأن والأقمشة واللحوم والهدايا . . . ونقص الطلب في الأسماك والطيور . . . ؛ وعيد الفطر الذي يقتضي زيادة الطلب على الأقمشة وأصناف القطائر والزبد والحلوى والأسماك واللحوم والحلوى والهدايا . . . ونقص الطلب في الضأن والطيور . . . ؛ وعيد الميلاد الذي يقتضي في الأمم المسيحية زيادة الطلب على الطيور والورد واللحوم والهدايا . . . وهلم جرا .

ومنها كثرة الوافدين من الخارج على بلد ما لمناسبة تقتضي إقامتهم بها مدة

(١) انظر ص ١٦٢ وتوابعها .

(٢) انظر آخر صفحة ١٩٠ .

محدودة : كثر تردولي أو معرض ، أو حفلات تنويع ، أو زواج ملكي ، أو كشف أثرى حديث ، أو اعتدال الجوبها في فصل ما ... وهلم جرا . - فلا يخفى أن الطلب على معظم الأشياء يزيد في أثناء إقامتهم ويقل بعد عودتهم إلى بلادهم .

ومنها نشوب حرب عالية أو غلية ؛ فلا يخفى أن الحروب تقتضي زيادة الاستهلاك في كثير من البضائع كالذخائر والمدافع والسيارات والقطن والكاولتشوك والبترول والفحم والأغذية ... وما إلى ذلك ؛ على حين أن انتهاءها يعقبه نقص كبير في كمية المطلوب من هذه الأشياء .

ومنها انتشار وباء أو مرض ؛ فإن ذلك يقتضي زيادة الطلب في بعض الأصناف كالعقاقير والقطن الطبي واللغائف وأكفان الموتى ... ونقص الطلب في أصناف أخرى .

٢ - وأما العوامل ذات الأثر الممتد في الطلب فتشمل جميع الأمور التي من شأنها أن تحدث تغيراً ممتداً بالأثر بالزيادة أو النقص في كمية المطلوب من الشيء . فتدخل فيها طائفة كبيرة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية :

منها اتساع الأسواق أمام صنف ما أو ضيقها ، على أثر معاهدة أو استثمار أو نزاع دولي أو منافسة أو ضرائب ... وهلم جرا . فمن الواضح أن تفتح أسواق جديدة للصنف يزيد من كمية المطلوب منه ، وإحصاء أسواق كانت مفتوحة له ينقص منها ، وأن كلا الأثرين يمتد زمناً طويلاً .

ومنها زيادة القدرة الشرائية للأفراد في مملكة ما على أثر ارتفاع الأجور والمرتبات أو كثرة النقود ... ، أو ضعف قدرتهم الشرائية نتيجة لانخفاض الأجور والمرتبات أو قلّة النقود ... وما إلى ذلك . فلا يخفى أن زيادة قدرتهم الشرائية تزيد من استهلاكهم وضعفها ينقص منه ، وأن كلتا الظاهرتين ذات أثر ممتد .

ومنها نقص عدد السكان في مملكة ما على أثر حرب أو كارثة طبيعية كزلزال

أو انفجار بركان أو فيضانات عالية ، أو زيادتهم نتيجة لتموم الطبيعي أو لتحسن الوسائل الصحية أو ارتفاع طرق المعيشة لديهم . . . وما إلى ذلك . فمن الواضح أن نقص عددهم ينقص من كمية المطلوب من الأشياء وزيادته تزيد منها ، وأن كلا الأمرين ذو أثر ممتد .

٣ - وأما العوامل ذات الأثر المؤقت في المرض، فتشمل جميع الأمور التي من شأنها أن تحدث ، في أثناء فترة ما ، تغيرا بالزيادة أو النقص في كمية المبروض من الشيء . فتنتظم طائفة كبيرة من العوامل الاقتصادية والطبيعية والاجتماعية :

منها تغير الثمن ؛ فقد تقدم في القانون الثاني أن كل تغير في الثمن يقيمه تغير في كمية المبروض^(١) ؛ وسنذكر فيما بعد أن هذا العامل لا يمتد أثره زمنا طويلا^(٢) .

ومنها العوامل الجوية الاستثنائية التي تؤثر في محاصيل الزراعة فتزيدها أو تنقصها، كاشتداد الحرارة أو البرودة ، وغزارة الأمطار أو قلتها ، والفيضانات العالية . . . وهلم جرا .

ومنها الآفات الزراعية التي تصيب نبات محصول ما أو ثماره فتبيدها ، أو تنقص من إنتاجها ، كالنود ، والجراد ، والطيور المهاجرة ؛ وأمراض الأشجار والنباتات . . . وما إلى ذلك .

ومنها العوامل البحرية أو النهرية التي تزيد في إنتاج الصيد أو تنقص منه . ومنها إضراب العمال مدة ما عن مزاولة أعمالهم في فرع من فروع الإنتاج أو في بعض مصانع هامة في إنتاج هذا الفرع .

٤ - وأما العوامل ذات الأثر الممتد في المرض فتشمل جميع الأمور التي من شأنها أن تحدث تغيرا ممتد الأثر بالزيادة أو النقص في كمية المبروض من الشيء .

تدخل فيها طائفة كبيرة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية :
منها تغير تكاليف الإنتاج في صنف ما لزيادة النتج من مواد الأولية أو نقصه ،
أو لفرض ضرائب جديدة عليه أو إعفائه من ضرائب كانت مفروضة . . . وما إلى
ذلك . . فن الواضح أن نقص تكاليف الإنتاج عما كانت عليه تنرى المنتجين بزيادة
المرض ، وزيادة تكاليف الإنتاج يحملهم على نقصه ، وأن كلتا الظاهرتين ذات أثر
ممتد إذا نجمت عن سبب من الأسباب التي ضربنا أمثلة لها .

ومن هنا نقص الأيدى العاملة في مملكة ما على أثر كارثة أو حرب . . . أو زيادتها
لتحسن الوسائل الصحية في الطبقة العاملة أو لارتفاع طرق معيشتها . . . وما إلى ذلك . .
فن الواضح أن نقص عدد العمال ينقص من كمية الإنتاج وزيادته تزيد منها ؛ وأن كلا
الأمرين ذو أثر ممتد .

ومن هنا كشف مناجم لمعدن ما أو إصابة بعض مناجم القديمة بكارثة أو إشرافها
على النفاد . . . وما إلى ذلك . . فن الواضح أن كشف مناجم جديدة يزيد من كمية
الإنتاج ، واختفاء مناجم قديمة ينقص منها ؛ وأن كلتا الظاهرتين ذات أثر ممتد .
ومن هنا نقص عدد المصانع في فرع ما على أثر تدمير بعضها في حرب أو إصابتها
بكارثة . . . وهلم جرا . فلا يخفى أن عاملا كهذا ذو أثر ممتد ، إذ لا بد أن ينقضى
زمن طويل قبل أن يتم إنشاء مصانع جديدة وقبل أن تصل هذه المصانع الجديدة في
نشاطها الإنتاجي إلى الدرجة التي كانت عليها المصانع القديمة .

* * *

هذه أمثلة من العوامل التي تحدث تغيراً في الطلب والمرض . أما أثر هذا التغير
في الثمن فيشرحه قاعدتان أو قانونان : أحدهما يبين أثر تغير الطلب في الثمن ؛ والثاني
يبين أثر تغير المرض في الثمن . وسنتكلم على كل منهما على حدة فيما يلي :

القانون الثالث^(١) ، أثر تغير الطلب في الثمن :

وهو كلما زاد طلب شيء ما ارتفع ثمنه ، وكلما نقص طلبه انخفض ثمنه .
ويصدق هذا القانون على كل ماله ثمن مما يسد حاجات الإنسان ؛ فينتطبق على
الغلات الزراعية والصنوعات والأراضي والأسهم والسندات والعمل (فالمعمل له ثمن
وهو الأجرة التي تدفع للعامل) ... وهلم جرا .

فإذا زاد الطلب على القطن مثلا لنشاط صناعة النسيج أو لاستخدامه في سد
حاجة جديدة لم يكن يستخدم فيها من قبل أو لأي عامل من العوامل السابق ذكرها^(٢)
ارتفع ثمنه ؛ وكلما زاد طلبه يزداد ثمنه ارتفاعا . - وإذا نقص طلبه لإفلاس بعض
مصانع النسيج الكبرى أو لاستبدال مادة أخرى به أو لنشوب حرب أحدثت
صعوبات في وسائل نقله من مناطق زراعته إلى حيث مصانعه ... أو لأي سبب آخر
من الأسباب التي سبقت الإشارة إليها ، فإن ثمنه ينخفض عما كان عليه ، وكلما زاد
الطلب نقصا زاد الثمن انخفاضا .

والسبب في هذا راجع إلى أن زيادة الطلب في سلعة ما يزيد من حرص المنتج
وتهافت المستهلك عليها ، على حين أن نقصه ينقص من حرصهما . وقد ذكرنا فيما
سبق أن قيمة الشيء تقاس بمبلغ الحرص من جانبي المنتج والمستهلك أو البائع والمشتري ؛
فتزيد كلما زاد هذا الحرص وتنقص كلما نقص^(٣) .

ولهذا القانون قيود كثيرة أهمها مايلي :

(١) هو القانون الأول في هذه الناحية ، ولكننا عددناه الثالث لأنه قد سبقه الكلام عن
قانوني الناحية الأولى .

(٢) انظر العوامل ذات الأثر المؤقت والعوامل ذات الأثر الممتد في الطلب بصفتي ١٧٩ ، ١٨٠ .

(٣) انظر صفحتي ١٥٨ ، ١٥٩ .

(أولاً) لا يحدث التغير في الثمن بنفس النسبة التي يحدث بها التغير في الطلب؛ بل يحدث أحياناً بنسبة أقل منها وأحياناً بنسبة أكبر منها .

ففي معظم الأشياء تكون نسبة تغير الثمن أقل كثيراً من نسبة تغير الطلب . — فإذا ارتفع الطلب على الضأن مثلاً لناسبة كميده الأضحي أو على الزبد لناسبة كميده الفطر ، وبلغ في ارتفاعه إلى عشرة أمثال ما كان عليه قبل ذلك ، فإن الثمن يرتفع بنسبة أقل كثيراً من هذه النسبة . فزأس الضأن الذي كان يباع قبل هذه المناسبة بمائة قرش مثلاً لا يرتفع عنه إلى ألف قرش ؛ بل لا يتجاوز ارتفاعه بضعة قروش . ورتل الزبد الذي كان يباع قبل هذه المناسبة بستة قروش مثلاً لا يرتفع إلى ستين قرشاً ؛ بل لا يتجاوز ارتفاعه بضعة مليات . — وما قيل في ارتفاع الطلب يقال مثله في انخفاضه .

وفي بعض الأشياء تكون نسبة تغير الثمن أقل كذلك من نسبة تغير الطلب ، ولكن الفرق بينهما لا يكون كبيراً . فإذا تغير الطلب على القطن مثلاً تغير عنه بنسبة لا تقل كثيراً في العادة عن نسبة تغير طلبه .

وفي بعض الأشياء يحدث العكس ، فيتغير الثمن بنسبة أكبر من النسبة التي يتغير بها الطلب . ويحدث هذا على الأخص في الأشياء الضرورية أو النادرة أو محدودة الكمية أو التي يصعب إنتاج مثلها . فإذا ارتفع الطلب على شيء أثرى مثلاً وبلغ في ارتفاعه إلى الضعف ، فإن الثمن يزداد غالباً بنسبة أكبر من النسبة التي ارتفع بها الطلب ، أي يزداد إلى أكثر من الضعف .

وبالجملة ، تختلف الأشياء في هذه الناحية تبعاً لاختلافها في مبلغ الحاجة إليها ، وظروف إنتاجها ، وشتون تكاليفها ، وطبيعة الأسباب التي دعت إلى تغير طلبها ... وهم جرا .

(ثانياً) لا يصدق هذا القانون إلا إذا ظلت العوامل الأخرى التي تؤثر في الثمن على الحالة التي كانت عليها قبل أن يتغير الطلب .

وذلك أن الثمن يتأثر بعوامل أخرى كثيرة غير الطلب ، كاختلاف القيمة الذاتية للنقود واختلاف كمية المروض من السلعة . . . وما إلى ذلك . فكل تغير يطرأ على القيمة الذاتية للنقود يتبعه تغير متناسب معه تناسباً عكسياً في أثمان الأشياء كما سبق الإشارة إلى ذلك ^(١) وكما سيأتي الكلام عنه بتفصيل فيما بعد ^(٢) . وكل تغير في كمية المروض يتبعه تغير في ثمن السلعة : فيرتفع الثمن كلما قل العرض وينخفض كلما زاد ، كما سنعرض لذلك في القانون الرابع ^(٣) .

فتأثر الثمن بتغير الطلب لا يتحقق بالشكل الذي ينص عليه هذا القانون إلا إذا ظلت هذه العوامل وما إليها على الحالة التي كانت عليها قبل أن يتغير الطلب . فإن لم تبق على الحالة التي كانت عليها قبل تغيره ، بأن حدث كذلك تغير في عامل منها ، فإن الثمن يتأثر حينئذ من ناحيتين : ناحية التغير الذي طرأ على الطلب ؛ وناحية التغير الذي طرأ على هذا العامل الآخر : فيؤدي ذلك إلى نتيجة أخرى غير النتيجة التي يتوقمها هذا القانون .

فإذا اتفق مثلاً أنه في الوقت الذي ارتفع فيه الطلب على القطن لمناسبة صناعية أو اجتماعية أو حربية ، حدثت عوامل زادت محصوله كثيراً عن المعتاد (ظروف مواتية للزراعة ، سعة زمام الأراضي التي زرعت . . . الخ) أو زادت من القيمة الذاتية للنقود ، فإن الثمن في هذه الحالة يتنازع عاملان : ارتفاع الطلب الذي يقضي

(١) انظر ص ١٣ .

(٢) انظر مقالة « تأثر الثمن باختلاف القيمة الذاتية للنقود » .

(٣) انظر آخر صفحة ١٨٧ وتوابعها .

زيادة (زيادة الثمن) ؛ وارتفاع المرض أو ارتفاع القيمة الذاتية للنقود الذى يقتضى انخفاضه (انخفاض الثمن) . فيظهر الثمن حينئذ فى صورة أخرى غير الصورة التى رسمها هذا القانون .

هذا ، وجميع الحالات المتصور حدوثها لا تخرج عن عشر حالات ، منها حالتان يتحقق فى كل منهما أثر هذا القانون ، ونعان لا يتحقق معها هذا الأثر لعدم توافر الشرط الذى نحن بصدد الكلام عنه :

١ - يرتفع الطلب ولا يحدث فى جهة أخرى تغير يقتضى تغير الثمن . - وفى هذه الحالة يرتفع الثمن بالنسبة التى ينص عليها هذا القانون . ولرمز لهذه النسبة بحرف س . - وهذه هى إحدى الحالتين اللتين يصدق فيهما القانون لتوافر الشرط الذى نحن بصدد الكلام عنه .

٢ - يرتفع الطلب ويحدث فى عامل آخر أو فى عوامل أخرى تغير يقتضى ارتفاع الثمن ، كأن ينقص المرض أو تنخفض القيمة الذاتية للنقود . وفى هذه الحالة يرتفع الثمن بنسبة أكبر من س ؛ لأن الثمن قد تسلط عليه حينئذ عاملان كل منهما يقتضى ارتفاعه .

٣ ، ٤ ، ٥ - يرتفع الطلب ويحدث فى عامل آخر أو فى عوامل أخرى تغير يقتضى انخفاض الثمن ، كأن يزيد المرض أو ترتفع القيمة الذاتية للنقود . وفى هذه الحالة يكون الثمن قد تنازعه عاملان : ارتفاع الطلب الذى يقتضى زيادته ؛ والعامل الآخر الذى يقتضى نقصه . فإن كان النقص الذى يودى إليه العامل الآخر أقل من الزيادة التى يودى إليها ارتفاع الطلب ، ارتفع الثمن بنسبة أقل من س . وإن كان النقص الذى يودى إليه العامل الآخر متساوياً مع الزيادة التى يودى إليها ارتفاع الطلب ، بقى الثمن على ما كان عليه فلا ينقص ولا يزيد . وإن كان النقص الذى يودى

إليه العامل الآخر أكبر من الزيادة التي يؤدي إليها ارتفاع الطلب ، فإن الثمن ينخفض عما كان عليه ، أى يحدث عكس ما ينص عليه القانون .

٦ — يقل الطلب ولا يحدث في جهة أخرى تغير يقتضى تغير الثمن . - وفي هذه الحالة ينخفض الثمن بالنسبة التي ينص عليها هذا القانون . ولرمز لهذه النسبة بحرف س . - وهذه هي ثمانية الحالتين اللتين يصدق فيهما القانون لتوافر الشرط الذي نحن بصدد التكلام عنه .

٧ — يقل الطلب ويحدث في عامل آخر أو في عوامل أخرى تغير يقتضى انخفاض الثمن ؛ كأن يزيد العرض أو ترتفع القيمة الذاتية للنقود . - وفي هذه الحالة ينخفض الثمن بنسبة أكبر من س ؛ لأن الثمن قد تسلط عليه حينئذ عاملان كل منهما يقتضى انخفاضه .

٨ ، ٩ ، ١٠ — يقل الطلب ويحدث في عامل آخر أو في عوامل أخرى تغير يقتضى ارتفاع الثمن ؛ كأن ينقص العرض أو تنخفض القيمة الذاتية للنقود . وفي هذه الحالة يكون الثمن قد تنازعه عاملان : قلة الطلب الذي يقتضى انخفاضه ؛ والعامل الآخر الذي يقتضى زيادته . فإن كانت الزيادة التي يؤدي إليها العامل الآخر أقل من النقص الذي يؤدي إليه قلة الطلب ، انخفض الثمن بنسبة أقل من س . وإن تساوت الزيادة مع النقص ، بقى الثمن على ما كان عليه فلا ينقص ولا يزيد . وإن رجحت كفة الزيادة ، ارتفع الثمن عما كان عليه ، أى يحدث عكس ما ينص عليه القانون .

القانون الرابع ، أثر تغير العرض في الثمن :

وهو كلما زاد العرض في سلمة ما انخفض ثمنها ، وكلما نقص العرض ارتفع ثمنها . ويصدق هذا القانون على جميع المنتجات ، سواء في ذلك المنتجات الزراعية

ومستجات المناجم والمنتجات الصناعية ، كما يصدق على الأراضي والأسهم والسندات وما إلى ذلك .

فإذا زادت كمية المروض من الفحم مثلاً لكشف مناجم جديدة أو لأي عامل آخر من العوامل السابق ذكرها^(١) ، انخفض ثمنه ؛ وكلما زادت الكمية المروضة زاد الثمن انخفاضاً . - وإذا نقصت كمية المروض منه لإشراف مناجمه على النفاذ أو لتدمير بعضها أو لأي عامل آخر ، ارتفع ثمنه ؛ وكلما توالى عليها النقص زاد الثمن ارتفاعاً .

والسبب في هذا راجع إلى أن زيادة المروض من السلعة يقلل من تهافت المستهلك ومن حرص المنتج عليها ؛ على حين أن نقصه يحدث عكس ذلك عند كل منهما . وقد ذكرنا فيما سبق أن قيمة الشيء تسير تبعاً لمبلغ الحرص عليه من جانبي المنتج والمستهلك^(٢) .

ولهذا القانون قيود كثيرة أهمها ما يلي :

(أولاً) لا يحدث التغير في الثمن بنفس النسبة التي يحدث بها التغير في العرض ؛ بل يحدث أحياناً بنسبة أقل منها وأحياناً بنسبة أكبر منها .

ففي معظم الأشياء تكون نسبة تغير الثمن أقل كثيراً من نسبة تغير العرض . فإذا زاد المروض من السيارات إلى الضعف مثلاً ، فإن الثمن ينخفض غالباً بنسبة أقل كثيراً من هذه النسبة ؛ فالسيارة التي كانت تباع قبل هذا بمائتي جنيه مثلاً لا ينخفض ثمنها إلى مائة جنيه ، بل لا يتجاوز انخفاضه بضعة جنيهات ، وما قيل في زيادة العرض يقال مثله في انخفاضه .

(١) انظر العوامل ذات الأثر المؤقت والعوامل ذات الأثر الممتد في العرض ، بصفتي ١٨١ .

(٢) انظر صفتي ١٥٨ ، ١٥٩ .

وفي بعض الأشياء تكون نسبة تغير الثمن أقل كذلك من نسبة تغير العرض، ولكن الفرق بينهما لا يكون كبيراً . فإذا زاد المحصول العالمي للقطن مثلاً في عام ما إلى ضعف ما كان عليه في العام السابق فإن ثمنه ينخفض بنسبة لا تقل كثيراً عن نسبة الزيادة في محصوله (إذا توافر الشرط القى سنذكره في القيد الثاني) .

وفي بعض الأشياء يحدث العكس ، فيتغير الثمن بنسبة أكبر من النسبة التي يتغير بها العرض . ويحدث هذا على الأخص في الأشياء القابلة للتلف والأشياء الضرورية للمعيشة . فإذا زاد المروض من البصل أو الطماطم مثلاً إلى الضعف ، فإن الثمن ينخفض غالباً بنسبة أكبر من النسبة التي زاد بها العرض ، أى ينخفض إلى أكثر من النصف . وإذا نقص العرض بمقدار النصف مثلاً في محصول مادة من المواد الضرورية للمعيشة كالقمح مثلاً في بلد يتعذر ورود هذه المادة إليه من الخارج ، فإن هذا المجز يؤدي إلى زيادة الثمن بنسبة أكبر من النسبة التي قل بها العرض ، أى يؤدي إلى ارتفاع الثمن إلى أكثر من الضعف .

وبالجملة ، تختلف الأشياء في هذه الناحية تبعاً لاختلافها في مبلغ الحاجة إليها ، ومدى القدرة على الاستغناء عنها أو على إحلال غيرها محلها ، وظروف إنتاجها ، وشئون تكاليفها ، وطبيعة الأسباب التي دعت إلى تغير عرضها ... وهلم جرا .

(ثانياً) لا يصدق هذا القانون إلا إذا بقيت العوامل الأخرى التي تؤثر في الثمن على الحالة التي كانت عليها قبل أن يتغير العرض .

وجميع ما قيل في القانون السابق لشرح هذا القيد ، وبيان الحالات التي تتوافر فيها شروط صدق القانون والحالات التي لا تتوافر فيها ، وما يترتب على كل حالة منها ، يقال مثله في هذا القانون .

٦ - قوانين المرض والطلب ذات أثر مؤقت

لا يبق الأثر الذى ينص عليه أى قانون من القوانين الأربعة السابقة أمداً طويلاً. وذلك أن كل أثر يحدث وفقاً لأحدها، يترتب عليه هو نفسه أثر ثان وفقاً لقانون آخر منها، وهذا الأثر الثانى ينشأ عنه أثر ثالث يححو الأثر الأول؛ كما يتضح من الجدول الآتى: (سنضع أمام كل أثر رقم القانون الذى يحدث بمقتضاه حسب ترتيبه فى الفقرة السابقة - فرقم ١ يشير إلى القانون الأول وهو الذى يبين أثر الثمن فى الطلب، ورقم ٢ يشير إلى القانون الثانى وهو الذى يبين أثر الثمن فى المرض ... وهلم جرا):

الظاهرة	الأثر الأول المرتب على الظاهرة	الأثر الثانى المرتب على الأثر الأول	الأثر الثالث المرتب على الأثر الثانى والذى يححو الأثر الأول
ارتفع الثمن	يقل الطلب (١)	ينخفض الثمن (٣)	يزيد الطلب (١)
» »	يزيد المرض (٢)	ينخفض الثمن (٤)	يقل المرض (٢)
انخفض الثمن	يزيد الطلب (١)	يرتفع الثمن (٣)	يقل الطلب (١)
» »	يقل المرض (٢)	يرتفع الثمن (٤)	يزيد المرض (٢)
زاد الطلب	يرتفع الثمن (٣)	يقل الطلب (١)	ينخفض الثمن (٣)
قل الطلب	ينخفض الثمن (٣)	يزيد الطلب (١)	يرتفع الثمن (٣)
زاد المرض	ينخفض الثمن (٤)	يقل المرض (٢)	يرتفع الثمن (٤)
قل المرض	يرتفع الثمن (٤)	يزيد المرض (٢)	ينخفض الثمن (٤)

٧ - تصافر قوانين المرض والطلب على حفظ التوازن

تعمل قوانين المرض والطلب متضافرة على أن يظل كل من الطلب والمرض والثمن فى مستواه الطبيعى (والمستوى الطبيعى للطلب أن يتعادل مع المرض؛ والمستوى

الطبيعى للمرض أن يتبادل مع الطلب ؛ والمستوى الطبيعى للثمن أن يكون نتيجة لتبادل كمية المطلوب من السلعة مع كمية المروض منها ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك ^(١). وذلك أنه إذا حدث ، لسبب ما ، انحراف فى ناحية من هذه النواحي الثلاث (الثمن أو الطلب أو المرض) ، فإن هذا الانحراف يحدث انحرافا آخر فى ناحية أخرى منها . ولكن هذا الانحراف الآخر ينشأ عنه أثر يحو الانحراف الأول ، فتعود بذلك الناحية الأولى إلى حالتها الطبيعية التى انحرفت عنها ؛ وهذا الأثر يترتب عليه أثر ثان يحو الانحراف الثانى ، فتعود الناحية الثانية كذلك إلى مجراها الطبيعى الذى ترحزت عنه .

فإذا انحرف الطلب عن مستواه الطبيعى بأن زاد مثلاً لسبب ما ، فإن زيادته هذه تحدث انحرافاً آخر فى الثمن تفرغه طبقاً للقانون الثالث . ولكن ارتفاع الثمن يؤدى إلى نقص الطلب طبقاً للقانون الأول ، ولا يزال ينقصه حتى يعود به إلى مستواه الطبيعى الذى انحرف عنه . ونقص الطلب يؤدى إلى انخفاض الثمن طبقاً للقانون الثالث ، ولا ينفك يخفضه حتى يرجعه إلى المستوى العادى الذى ترحز عنه . - فبمجرد أن حدث الانحراف الأول ، اندفعت قوانين المرض والطلب لمقاومته ، متخذة فى هذه المقاومة خطة خاصة ؛ فأحدثت انحرافاً آخر ، ثم كرت على كل منهما فقصت عليه ، وأعادت كل شيء سيرته الأولى .

والجدول الآتى يبين جميع حالات الانحراف والمراحل التى تسلكها قوانين المرض والطلب فى سبيل القضاء على كل منها (وهو نفس الجدول الرسوم فى الفقرة السابقة مع تغيير العناوين بالشكل الذى يتفق مع النظرية التى نحن بصدد شرحها . - وسنضع أمام كل ظاهرة رقم القانون الذى تحدث بمقتضاه) .

الانحراف الأول	الانحراف الثاني	الانحراف الأول	الأثر الثاني
الانحراف الأول	الانحراف الثاني	الانحراف الأول	الأثر الثاني
ارتفع الثمن	يقل الطلب (١)	ينخفض الثمن (٣)	يزيد الطلب (١)
» »	يزيد العرض (٢)	ينخفض الثمن (٤)	يقل العرض (٢)
انخفض الثمن	يزيد الطلب (١)	يرتفع الثمن (٣)	يقل الطلب (١)
» »	يقل العرض (٢)	يرتفع الثمن (٤)	يزيد العرض (٢)
زاد الطلب	يرتفع الثمن (٣)	يقل الطلب (١)	ينخفض الثمن (٣)
قل الطلب	ينخفض الثمن (٣)	يزيد الطلب (١)	يرتفع الثمن (٣)
زاد العرض	ينخفض الثمن (٤)	يقل العرض (٢)	يرتفع الثمن (٤)
قل العرض	يرتفع الثمن (٤)	يزيد العرض (٢)	ينخفض الثمن (٤)

فقوانين العرض والطلب تعمل وحدها على تحقيق التوازن الاقتصادي ، وعلى علاج ما ينتاب السوق من خلل واضطراب ، وعلى إصلاح ما تفسده أعمال بني الإنسان .

ولمثل هذا ذهبت جماعة الفيزيوقراط ومن نماذجهم إلى أن قوانين الاقتصاد السياسي محقة لسعادة النوع البشري ، وأن الواجب على الأفراد والحكومات أن تنف أمامها مكتوفة الأيدي ، وأن تدعها حرة طليقة تبرم ما تبرمه وتنفذ ما تشاؤه (Laisser faire) ؛ فليس في الإمكان الإتيان بأحسن مما يتم على يديها .

وقد ناقشنا فيما سبق هذه النظرية فظهر لنا فسادها من عدة وجوه^(١) . ولكن لا مناص من الاعتراف بأن تمت ظواهر كثيرة تجملها محقة بمض الشيء . فيما تذهب

إليه ، وبخاصة قوانين المرض والطلب وما يترتب على عملها من تحقيق التوازن الاقتصادي والتعاضد على أسباب الشذوذ والاضطراب .

٨ — المنافسة الحرة

وشروطها ووجوب توافرها لتحقيق قوانين المرض والطلب

لا تتحقق قوانين المرض والطلب إلا في سوق تسودها « المنافسة الحرة » أى في سوق عارية من كل أثر من آثار « الاحتكار » .

ولا تتحقق المنافسة الحرة إلا إذا توافرت شروط كثيرة أهمها ما يلي :

١ — أن يكون إنتاج الصنف والاتجار به مباحين لكل فرد ولكل جماعة بدون قيد ولا شرط أو بقيود يتساوى فيها الجميع . فلو كان إنتاج الصنف أو الاتجار به محتكرا لفرد أو هيئة أو بعض أفراد أو بعض هيئات ، لا يخضع التعامل فيه لقوانين المرض والطلب السابق ذكرها .

ويتحقق هذا المظهر من الاحتكار في حالات كثيرة :

منها أن تستأثر الحكومة نفسها بإنتاج الصنف أو الاتجار به وتحظر ذلك على غيرها ؛ كما هو شأن الحكومة المصرية حيال معظم خطوط السكك الحديدية وحيال التلغرافات والتليفونات ؛ وكما هو شأن الحكومة الفرنسية حيال الطباقي والكبريت والملح وماء قيشي . . . ؛ وكما هو شأن الحكومة الروسية الموقيتية حيال معظم المنتجات يبلادها . . . وهلم جرا .

ومن هنا أن تمنح الحكومة امتياز إنتاج الصنف أو الاتجار به لفرد أو أفراد أو هيئة أو هيئات في مقابل ضريبة أو لاعتبارات اقتصادية أو حزبية أو سياسية . . .

وما إلى ذلك ، كما هو شأن شركات النور والغاز والمياه والترام بالقاهرة وشركة السكر بمصر ... وهلم جرا .

ومنها أن يُعترف لمخترع أو مؤلف بحق الملكية على ما اخترعه أو ألفه فيستأثر باستغلاله مدة ما أو يخص به أفرادا أو شركات معينة .

٢ — أن يكون جميع منتجي الصنف وجميع التجار به متساوين في حقوقهم والالتزاماتهم بصدد ما ينتجونه أو يتجرون فيه (الضرائب التي يدفعونها ، السكينة التي يباح لهم إنتاجها أو توحيدها من الصنف ، ساعات العمل في مصانعهم أو متاجرهم ، أجور العمال ، مدى حريتهم في اختيار اليد العاملة ، تأمين العمال ... الخ) . — فإن اختلف بعضهم عن بعض في هذه الناحية ، لا يخضع الاستبدال في الصنف الذي حصل فيه هذا الاختلاف لقوانين المرض والطلب .

ويتحقق هذا المظهر من الاحتكار في حالات كثيرة .

منها أن تسير الحكومة على مبدأ حماية الصناعة الأهلية *Protectionnisme* فتفرض ضرائب إضافية على ما يرد من الخارج من بعض المنتجات حتى لا يقوى على مزاحمة المنتجات الوطنية .

ومنها أن تفرق الحكومة بين الدول بهذا الصدد فتعامل بعضها معاملة خاصة لارتباطها معها بمعاملة تجارية أو لاعتبارات سياسية ... وما إلى ذلك .

ومنها أن تعامل الحكومة بهذا الصدد بعض البيوتات الصناعية أو التجارية أو بعض المصانع أو المتاجر معاملة خاصة فتعفيها من بعض الضرائب ، أو ترفع عنها بعض الالتزامات ، أو تبيح لها ما لا تبيحه لغيرها ، أو تفرض عليها قيودا لا تفرض مثلها على ما عداها ... ، لمحاباة أو لاعتبارات سياسية أو حزبية أو طائفية أو دينية ... وهلم جرا .

٣ — أن يكون جميع منتجى الصنف وجميع التجار به مسيرين في كل ما يتصل بإنتاجهم وتجارهم بعامل المصلحة الذاتية المادية حسب . فإذا كان بعضهم مسيراً في هذه الناحية بأى عامل آخر ، لا يخضع الاستبدال في الصنف الذى حدث فيه هذه الظاهرة لقوانين المرض والطلب .

ويحدث هذا في حالات كثيرة :

منها أن تعمل دولة - لغاية سياسية أو حرية أو استثمارية ... الخ - على القضاء على دولة أخرى في ميدان صناعي أو تجارى ، أو على طردها من سوق ما مهما كلفها ذلك ؛ فتقطع النظر عن مصلحتها الذاتية المادية وتلجأ إلى جميع الوسائل التى يمكن أن تصل بها إلى هذه الغاية ، فتبيع مصنوعاتها مثلاً بثمان بخس يقل عن قيمة تكاليفها . ومنها أن يلجأ إلى مثل هذه الطرق مصنع أو بيت تجارى لجرد الرغبة في الظهور ، أو في قهر منافسيه ، أو في الاحتفاظ بسمعته ، أو اتقاء لشهامة أعدائه به ... وهلم جرا . ومنها أن تخضع الحكومة أو بعض مصالحها ، في معاملاتها مع التجار أو الأفراد الذين تباعهم ما تملكه من أراض أو منتجات صناعية أو زراعية ، لاعتبارات سياسية أو طائفية أو لمواهل شخصية أو محابة ... وما إلى ذلك .

٤ — أن يكون لكل مستهلك كامل الحرية في الحصول على حاجياته من أى منتج أو أى تاجر شاء . فكل حالة لا يتمتع فيها جميع المستهلكين بهذه الحرية لا تخضع لقوانين المرض والطلب .

ويحدث هذا في حالات كثيرة :

منها أن تأخذ الحكومة على نفسها في معاهدة أن تبتاع ما يلزم لجيشها أو لوسائل دفاعها أو لوزارة من وزاراتها ... من دولة حليفة أو من مصانع معينة ، كما حدث في المعاهدة المصرية - الإنجليزية .

ومنها أن تحتم شركة أو إدارة حكومية أو جمعية أو نقابة على موظفيها أو عمالها أو أعضائها أن يبتاعوا حاجياتهم من مصانع أو متاجر خاصة .
ومنها أن تنشئ طائفة من الموظفين أو العمال شركة تعاون تجارية أو إنتاجية ؛
ويأخذ أفرادها على أنفسهم أن لا يشتروا من غيرها أى صنف من الأصناف التي تنتجها أو تتجر فيها .

٥ - أن يكون مستهلكو الصنف مسيرين في جميع ما يتصل باستهلاكهم وتعاملهم مع المنتجين والتجار بعامل المصلحة الذاتية المادية فحسب . - فإذا كان بعضهم مسيراً في هذه النواحي بأى عامل آخر، لا يخضع الاستبدال في الصنف الذي حدثت فيه هذه الظاهرة لقوانين المرض والطلب .
ويبدو هذا في حالات كثيرة :

منها أن تخضع الحكومة أو بعض وزاراتها أو مصالحها ، في اختيارها للمقاولين أو الشركات الصناعية التي يعهد إليها بالشروعات العامة أو بالتمهدين بتوريد صنف ما...
لا اعتبارات سياسية أو وطنية أو لموامل شخصية أو عداوة... وما إلى ذلك .

ومنها أن يقطع جميع المستهلكين أو بعضهم للنتجات أو المتاجر الأجنبية ؛ أو يفضلوا معاملة المؤسسات الوطنية وإن غلت أثمانها تشجيعاً لها ؛ أو يؤثروا التعامل مع من يمثلهم ديناً أو مذهباً أو نحلة أو حزبية... وإن زادت أثمانهم عن أثمان غيرهم ؛ أو يكونوا في اختيارهم لمصانع أو متاجر معينة متأثرين بملاقات شخصية أو بأمور تتصل بموقع المحل أو شهرته في بعض البيئات أو مظهره أو عماله أو موظفيه ، أو مسيرين بمامل الرغبة في الظهور بمظهر الترف والعظمة ، أو الحرص على الانتماء إلى طبقة معينة ، أو الترضع عن الدهماء من الناس... وهلم جرا .

٦ - أن لا يكون المنتجون أو التجار مقيدين في تصريف بضائهم بشمن مقدر

السوق في هذه السلة من قوانين المرض والطلب .

ويحدث هذا في حالات كثيرة :

منها أن تتألف جماعة لشراء ما يمرض من أسهم شركة أو مصرف حتى يبدو الطلب على هذه الأسهم كبيراً فينتج بذلك هبوط أثمانها حينما يكثر المروض منها أو تضعف الثقة فيها . ومنها أن تلجأ أحزاب الصعود والهبوط في بورصة الآقطان مثلاً إلى عمليات بيع وشراء صورية لا يقصد بها إلا مجرد التأثير في السعر وتوجيه وجهه خاصة .

ومنها أن تدخل الحكومة سوقاً مشترياً للحاجتها إلى السلة بل لمجرد التأثير في سعرها وإبقاء انخفاضه ، على أن تبيع ما اشترته في فرصة أخرى مواتية .

٩ — أن يكون ثمة من وسائل النشر ما يتيح لكل بائع وكل مشتر أن يقف بشكل مضبوط في مختلف الأوقات التي يستغرقها انعقاد السوق على كية المروض من السلة وكية المطلوب منها والسعر الذي يسير عليه التعامل والتمن الذي يتطلبه كل من البائعين والمشتريين . — فكل حالة لا يكون فيها من وسائل النشر ما يسمح بذلك لا تصدق فيها قوانين المرض والطلب . وذلك أن هذه القوانين لا تصدق إلا إذا كان في استطاعة كل من البائع والمشتري أن يستغل الظروف أحسن استغلال في سبيل مصلحته ؛ ومن الواضح أن هذا لا يكون في مقدوره ما دام يجهل حالة السوق في ناحية من النواحي السابقة أو ما دام علمه بها غير دقيق .

* * *

هذا ، وغنى عن البيان أن شروطاً هذا شأنها لا يمكن توافرها جميعاً في سوق ما . فمن المستحيل إذن أن يخضع الاستبدال في سلة ما خضوعاً تاماً لقوانين المرض والطلب ^(١) .

(١) وليس هذا مقصورياً على قوانين المرض والطلب ، بل يصدق على معظم قوانين الاقتصاد السياسي ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك بآخر صفحة ٤١ وأول صفحة ٤٢ .

ولكن لا يزال ، على الرغم من ذلك ، لدراسة هذه القوانين فوائد كثيرة أهمها ما يلي :

- ١ — أنها تقفنا على الأسباب التي من أجلها يترشح الثمن عن الحالات الطبيعية؛
فتسهل علينا بهذا الصدد سبل العمل لتلافي الانحراف والقضاء على مظاهر الخلل .
- ٢ — أننا نستطيع على ضوءها أن نتنبأ عن المستوى الذي سيصل إليه ثمن سلعة ما في ترزحه عن الحالة الطبيعية . وذلك أنه كلما قربت السوق من حالة المنافسة الحرة كانت أدنى إلى الخضوع لقوانين المرض والطلب ، وكلما ازدادت بمرءة عن هذه الحالة ازدادت تحرراً من هذه القوانين . فن الممكن التنبؤ عن الثمن الذي سيسير عليه التعامل في سلعة ما إذا وقفنا على قوانين المرض والطلب من جهة وعلى مدى تحقق المنافسة الحرة في هذه السلعة من جهة أخرى .

*** .

ولا ينبغي أن يمزب عن الدهن أن تحرر السوق من قوانين المرض والطلب لا يجرها من جميع النوااميس الاقتصادية ، وأن الحالات الاحتكارية نفسها لا تسير على غير هدى ومن غير ضابط . فالمحتكر مقيد في تقدير الثمن بقيود اقتصادية لا يسهه تجاوزها . فإذا لم يراع مثلاً ، في تحديد ثمن سلته ، قدرة المشتري ، ومبلغ حاجتهم إليها ، وما تحققه لهم من نفع ، كان نصيب بضاعته البوار .
غير أن الثمن الذي يجرى عليه الاستبدال في حالات الاحتكار يكون في الغالب مرتفعاً عن الثمن الذي يتفق مع حالة المنافسة الحرة .

٩ — تأثير الثمن باختلاف القيمة الذاتية للنقود

ترجع أم الأمور التي تؤثر في أعان الأشياء إلى عاملين : أحدهما اختلاف كمية

المعرض منها أو كمية المطلوب ؛ وثانيهما اختلاف القيمة الذاتية للنقود . - وقد فرغنا في الفقرات السابقة من الكلام على المامل الأول ، وسنشرح في هذه الفقرة آثار المامل الثاني .

تستخدم النقود المدنية في نظامنا الحاضر وحدة للمبادلة ومقياساً لتقدير قيم الأشياء ؛ كما يستخدم المتر مثلاً مقياساً للأطوال . ففي عملية الاستبدال نوازن بين قيمة الشيء وقيمة النقود المدنية، فنقدر ثمنه بقطعة من هذه النقود تتعادل قيمتها مع قيمته ؛ كما أننا في قياس طوله نوازن بينه في هذه الناحية وبين المتر ، فنقدر طوله بما يساويه من هذا المقياس . فإذا حكمنا على سلمة ما بأن ثمنها جنيه مصرى مثلاً ، كان معنى ذلك أننا وازنا بين قيمتها وقيمة الذهب فوجدنا أن قيمتها مساوية لقيمة قطعة من هذا المعدن وزنها ٨٥٥ جرامات (وزن قطعة الجنيه المصرى من الذهب) ؛ كما أننا إذا حكمنا على شيء بأن طوله متر مثلاً ، كان معنى حكمنا هذا أننا وازنا بين بعده الطولى وبمد المتر الطولى فوجدنا أن البعدين متساويان .

ومن الواضح أن كل تغير ذاتى يطرأ على المقياس في الناحية التى تجرى فيها الموازنة بينه وبين غيره ، يترتب عليه تغير عكسى في جميع الأشياء التى تقاس به . - فإذا طرأ على المتر تغيرٌ في طوله بنسبة ما ، تغيرت أطوال جميع الأشياء بنفس هذه النسبة تغيراً عكسياً . فإذا زاد طوله إلى ضعف ما كان عليه مثلاً ، انخفضت أطوال الأشياء الأخرى كلها إلى النصف : فما كان طوله مترين يصبح طوله متراً واحداً . وإذا انخفض طوله إلى نصف ما كان عليه مثلاً زادت أطوال الأشياء الأخرى كلها إلى الضعف : فما كان طوله متراً واحداً يصبح طوله مترين .

كذلك الحال في النقود المدنية : فكل تغير ذاتى يطرأ عليها في الناحية التى

تجربى فيها الموازنة بينها وبين غيرها ، وهى ناحية قيمتها ، يترتب عليه تغير عكسى فى أمان جميع الأشياء ، أى فى قيمتها بالنسبة لقيمة النقود . فإذا ارتفعت القيمة الذاتية للنقود لسبب ما إلى ضعف ما كانت عليه مثلا ، فإن أمان الأشياء جميعها تنخفض إلى النصف . فإنا كنا نحصل عليه من قبل بجنيهين اثنين مثلا ، نحصل عليه الآن بجنيه واحد ؛ لأن قطعة الذهب المشتمل عليها الجنيه قد ارتفعت قيمتها الذاتية إلى الضعف ، فارتفعت تبعاً لذلك قوتها الشرائية بهذه النسبة . وإذا انخفضت القيمة الذاتية للنقود لسبب ما إلى نصف ما كانت عليه مثلا ، فإن أمان الأشياء جميعها ترتفع إلى الضعف . فإنا كنا نحصل عليه من قبل بجنيه واحد مثلا ، لآن نحصل عليه الآن إلا بجنيهين اثنين ؛ لأن قطعة الذهب المشتمل عليها الجنيه قد انخفضت قيمتها الذاتية إلى النصف ، فانخفضت تبعاً لذلك قوتها الشرائية بهذه النسبة .

هذا ، وتأثر القيمة الذاتية للنقود بأمور كثيرة يرجع أهمها إلى أربعة عوامل :
(العامل الأول) كمية المادان التى تتخذ منها النقود (الذهب والفضة فى معظم الأمم المتعدنة الحديثة) . فهذه المادان شأنها بهذا الصدد شأن غيرها من السلع : فقيمتها الذاتية تختلف تبعاً لاختلاف الكمية المروضة منها ، فتنقص قيمتها كلما زادت هذه الكمية ، وترتفع كلما نقصت .

فكل تغير فى كمية المادان التى تتخذ منها النقود يتبعه إذن تغير عكسى فى قيمتها الذاتية^(١) . وقد تقدم أن أمان الأشياء تتأثر تأثراً عكسياً باختلاف القيمة الذاتية للنقود . ومن هاتين الحقيقتين يتبين أن كل تغير فى كمية المادان التى تتخذ منها النقود

(١) تقدم أن التغير فى قيمة الشيء لا يحدث بنفس النسبة التى يحدث بها التغير فى كمية المروض منه (انظر آخر صفحة ١٨٨ وتواجه) . غير أن اتخاذ النقود وحدة للمبادلة وقياس قيم الأشياء يجعل الفرق بين نسبة تغير قيمتها ونسبة تغير كيتها ضئيلاً أو معدوماً .

يتبعه تغير طردى فى أثمان الأشياء .

فإذا زادت كمية المادّن إلى ضعف ما كانت عليه مثلاً ، ارتفعت أثمان الأشياء تبعاً لذلك إلى الضعف : لأن زيادة كمية المادّن إلى الضعف يخفّض قيمتها الذاتية إلى النصف ؛ وانخفاض قيمتها الذاتية إلى النصف يرفع أثمان الأشياء إلى الضعف . - وإذا نقصت كمية المادّن إلى نصف ما كانت عليه مثلاً ، انخفضت أثمان الأشياء تبعاً لذلك إلى النصف : لأن نقص كمية المادّن إلى النصف يرفع قيمتها الذاتية إلى الضعف ؛ وارتفاع قيمتها الذاتية إلى الضعف يخفّض أثمان الأشياء إلى النصف . - فالتناسب طردى بين نسبة التغير فى كمية المادّن التى تتخذ منها النقود ونسبة التغير فى أثمان الأشياء .

ويرجع الفضل فى توضيح هذه النظرية إلى العلامة ريكاردو Ricardo . وقد أطلق عليها الاقتصاديون اسم « النظرية الكمية فى الثمن » أو « القانون الكمي » (The Quantity Theory of Price (Loi Quantitative, ou Théorie Quantitative)). ووضعوها فى الصيغة الآتية :

« كل تغير فى كمية النقود يؤدى إلى تغير طردى فى أثمان الأشياء » .

وقد ظهر مما تقدم أن العلاقة بين كمية النقود وأثمان الأشياء قد جاءت عن طريق العلاقة بين كميتها وقيمتها الذاتية . فتغير كمية النقود يؤدى إلى تغير قيمتها الذاتية ، وهذا التغير الأخير هو الذى يؤثر فى أثمان الأشياء .

ومن الممكن تفسير هذه العلاقة تفسيراً آخر عن طريق طلب الأشياء . وذلك أن تغير كمية النقود يؤدى إلى تغير طردى فى طلب الأشياء : فزيادة كمية النقود وكثرتها بأيدى الناس تدفعهم إلى زيادة استهلاكهم من مختلف الأشياء ، فيزداد الطلب ؛ على حين أن نقص كمياتها وقلتها بأيدى الناس يجعلهم على نقص استهلاكهم من

مختلف الأشياء ، فيقل الطلب . - وقد رأينا فيما سبق أن كل تغير في الطلب يتبعه تغير طردى في الثمن^(١) .

فلي التفسير الأول تكون النظرية على هذا الوضع :

« كل تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير عكسي في قيمتها الذاتية ؛ وكل تغير في قيمتها الذاتية يؤدي إلى تغير عكسي في أثمان الأشياء ؛ فتكون النتيجة أن كل تغير في كميتها يؤدي إلى تغير طردى في أثمان الأشياء » .

وعلى التفسير الثاني تكون النظرية على هذا الوضع :

« كل تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير طردى في طلب الأشياء ؛ وكل تغير في طلب الأشياء يؤدي إلى تغير طردى في أثمانها ؛ وبذلك نصل إلى نفس النتيجة التي وصلنا إليها عن الطريق الأول ، وهي أن كل تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير طردى في أثمان الأشياء » .

غير أن التفسير الأول أكثر وضوحا ودقة وأشد اتصالا بالموضوع الذي عقدنا له هذه الفقرة وهو تأثر الثمن باختلاف القيمة الذاتية للنقود .

أما الأسباب التي تؤدي إلى زيادة كمية المادتين التي تتخذ منها النقود أو نقصها فترجع إلى طائفتين : الطائفة الأولى عوامل عادية تدريجية بطيئة الأثر ؛ والطائفة الثانية عوامل غير عادية فجائية قوية الأثر .

١ - فن أهم عوامل الطائفة الأولى توالى الاستخراج من مناجم الذهب والفضة . وذلك أن استخراج هذين المعدنين مطرد لا يتقطع . ففي جميع المناطق التي توجد بها مناجم ذهبية أو فضية لا تفتقر عمليات الاستخراج مادام ثمة مجال للكسب . ومن

(١) انظر القانون الثالث بصفحة ١٨٣ وتوايها .

الثابت أن المعادن النفيسة لا تتغير خواصها ولا تصدأ ولا تبديد بالاستعمال . فكل ما يستخرج من مناجم الذهب والفضة يجد أمامه جميع ما سبق استخراجه منهما كاملاً غير منقوص، فيضاف إليه ، ويزيد من كميته، فتتغير تبعاً لذلك القيمة الذاتية للنفود . غير أن هذا التغير بطيء لا يظهر أثره إلا بعد زمن طويل . وذلك أن المقدار الذي يستخرج سنوياً من مناجم الذهب والفضة ليس شيئاً مذكوراً بجانب المقادير الكبيرة المتداولة في العالم من هذين المعدنين . ومن الواضح أن تغير الكمية تغيراً يسيراً لا يكاد يؤثر في قيمة الشيء : فإذا كان التعامل يجري في سوق ما على مليون قطار من القطن مثلاً ثم زادت هذه الكمية قنطاراً واحداً أو قنطارين ، فإن سعر القطن لا يكاد يتغير على أثر هذه الزيادة الضئيلة .

٢ — وأما الموامل التي تزيد أو تنقص من كمية المعادن النفيسة بشكل فجائي قوى الأثر فكثيرة :

منها كشف مناجم جديدة أو إصابة بعض المناجم القديمة بكارثة ... وما إلى ذلك ؛ ومنها الحوادث التي تنشر الذعر للمال كالحروب وما إليها فتحمل الحكومات وأصحاب رؤوس الأموال على سحب أموالهم النقدية من التداول والاحتفاظ بها في خزائنهم فتصبح كأنها عادت إلى مناجمها الأولى ؛ ومنها الأمور التي تقضي على عوامل الذعر وتبث الطمأنينة في النفوس ، فتفرى الناس بإخراج ما اكتنزوه ، فتتدفق الأموال النقدية فجأة إلى أسواق التداول ، فتزيد كمياتها كثيراً عما كانت عليه .

* * *

هذا ، وقد دلت حوادث التاريخ والشئون الحاضرة على صحة هذا القانون . فقد ترتب على الثورات التي قام بها البربر في مختلف أنحاء الإمبراطورية الرومانية الغربية أن انتشر الذعر واشتد خوف الناس على أموالهم وحرصهم على سحبها من الأسواق

واكتنازها في خزائهم ، فاختفى مقدار كبير من كميات الذهب والفضة التي كانت متداولة من قبل ، فارتفعت قيمة المادّن النفيسة ، وانخفضت تبعاً لذلك أثمان الأشياء انخفاضاً كبيراً . - وترتب على كشف أمريكا واستغلال ما كان مدفوناً في تربتها من المادّن النفيسة أن زادت كميات الذهب والفضة زيادة فجائية كبيرة ، فأخذت قيمة النقود تنخفض وأثمان الأشياء ترتفع حتى وصلت في القرن السادس عشر إلى نحو خمسة أضعاف ما كانت عليه قبل كشف الدنيا الجديدة . وحدث مثل هذا حينما كشفت مناجم كاليفورنيا وأستراليا في أوائل القرن التاسع عشر ، ومناجم الترسفال وكلونديك في أواخره وأوائل القرن الحالي ^(١) .

ولا يصدق هذا القانون إلا إذا ظلت العوامل الأخرى التي تؤثر في القيمة الذاتية للنقود والعوامل الأخرى التي تؤثر في أثمان الأشياء على الحالة التي كانت عليها قبل أن تتغير كمية المادّن النفيسة .

وذلك أن القيمة الذاتية للنقود وأثمان الأشياء لا يتأثران بكمية المادّن النفيسة بحسب ، بل يتأثر كل منهما كذلك بعوامل أخرى كثيرة . فالقيمة الذاتية للنقود - بجانب تأثيرها بكمية المادّن النفيسة - تتأثر كذلك بدرجة التداول النقدي وبكمية الأشياء التي تحمل محل النقود ومبلغ تداولها وبنشاط الحركة الاقتصادية كما سيأتي بيان ذلك فيما يلي . وأثمان الأشياء - بجانب تأثيرها بجميع ما تتأثر به القيمة الذاتية للنقود - تتأثر كذلك بعوامل أخرى كثيرة أهمها كمية المروض من السلع وكمية المطلوب منها . فتأثر الأثمان بتغير كمية النقود لا يتحقق على الصورة التي ينص عليها هذا القانون إلا إذا ظلت العوامل الأخرى التي تؤثر في القيمة الذاتية للنقود والعوامل

(١) سنكلم بتفصيل عن هذا الموضوع في الفقرة ١٤ من هذا الفصل .

الأخرى التي تؤثر في أمان الأشياء على الحالة التي كانت عليها من قبل . فإن لم يتبق على الحالة التي كانت عليها قبل أن تتغير كمية النقود ، بأن حدث كذلك تغير في عامل منها ، فإن ثمن الشيء يتأثر حينئذ من ناحيتين : ناحية التغير الذي طرأ على كمية النقود ، وناحية التغير الذي طرأ على هذا العامل الآخر ؛ فيؤدي ذلك إلى نتيجة أخرى غير النتيجة التي يتوقعها هذا القانون .

فإذا اتفق مثلاً أنه في الوقت الذي زادت فيه كمية النقود ، حدث حادث أدى إلى زيادة العرض في سلمة ما ، فإن ثمن هذه السلمة يتنازع في هذه الحالة عاملان . زيادة كمية النقود التي تؤدي إلى زيادته (زيادة ثمن السلمة) كما ينص على ذلك القانون الذي نحن بصدده ، وزيادة المروض من السلمة التي تؤدي إلى انخفاض ثمنها . فيظهر الثمن حينئذ في صورة أخرى غير الصورة التي يرسمها هذا القانون . - وقس على ذلك جميع الأحوال التي يحدث فيها - بجانب التغير الطارئ على كمية المادان النفيسة - تغير في عامل آخر يقتضي تزحزح القيمة الذاتية للنقود أو تزحزح أمان الأشياء عما كانت عليه .

(العامل الثاني) مبلغ تداول النقود ، أي انتقالها من يد إلى يد .

ليست النقود في نظامنا الحاضر إلا وسيلة للحصول على ما يحتاج إليه الفرد . فوظيفتها وقائدها لا تتحققان ، بل وجودها نفسه لا يظهر ، إلا حيث تستخدم في عمليات الاستبدال ، أي حيث تنتقل من يد مالكيها إلى يد شخص آخر في مقابل سد حاجة من حاجاته . فالقطعة النقدية التي لا تنتقل من يد صاحبها في يوم ما تعتبر من الناحية الاقتصادية كأنها لا وجود لها في ذلك اليوم ، إذ لم تؤد فيه شيئاً من وظيفتها . والقطعة التي تنتقل مرتين في فترة ما ، تعادل قطعتين من نوعها لا تنتقل كل منهما في هذه الفترة إلا مرة واحدة ، لأنها تؤدي وحدها نفس الوظائف التي تؤديها .

فالنقود أشبه شيء بالسفن . فوظيفة السفن وقائدها لا تتحققان ، بل وجودها
نفسه لا يظهر ، إلا في انتقالها من مكان إلى مكان . فالسفينة التي تظل راكدة على
ظهر الماء في وقت ما ، تعتبر كأنها لا وجود لها في هذا الوقت ؛ إذ لم تؤد فيه شيئاً من
وظيفتها . والسفينة التي تسير بسرعة ما تعادل سفينتين من نوعها وحولتها تسير كل
منهما بنصف سرعتها ؛ لأنها تؤدى وحدها نفس الوظائف التي تؤديها . وإذا
استطعنا أن نضاعف سرعة سفينة ما ، فإن هذا يفيدنا عن صنع سفينة أخرى ماثلة
لها في المحولة والسرعة ؛ لأنها بعد مضاعفة سرعتها تصبح بمنزلة سفينتين من نوعها
القديم وتؤدى الوظائف التي تؤديها هاتان السفينتان . ولذلك كانت السفينة البخارية
المتوسطة السرعة بمنزلة ثلاث سفن شراعية ماثلة لها في المحولة ؛ لأن ما تقطعه السفينة
البخارية المتوسطة السرعة في وقت ما يبلغ نحو ثلاثة أضعاف ما تقطعه السفينة
الشراعية في هذا الوقت .

فكل تغير يطرأ على حركة تداول النقود ، يبادل تغيراً مماثلاً له في كيتها . فزيادة
حركة التداول تعادل زيادة ماثلة لها في الكمية ، ونقص حركة التداول يبادل نقصاً
مماثلاً له في الكمية . فإذا نشطت حركة التداول في قطعة نقدية ما فبليت مثلاً ضعف
ما كانت عليه من قبل ، بأن كانت من قبل لا تنتقل في اليوم إلا مرة واحدة ،
فأصبحت الآن تنتقل مرتين في اليوم ، أى تستخدم مرتين في عمليات استبدالية ،
فيشترى بها مالها الأول سلعة ما ، ويستخدمها في نفس الغرض وفي نفس اليوم
مالها الثانى ، فإن هذه الزيادة التي طرأت على حركة تداولها تعتبر بمثابة زيادة ماثلة
لها في الكمية . فقد أصبحت على الحالة التي هي عليها الآن بمنزلة قطعتين من وزنها
ونوعها في الحالة التي كانت عليها من قبل ؛ فكان كيتها قد زادت إلى ضعف ما كانت
عليه . وإذا ضعفت حركة التداول في قطعة نقدية ما وانحطت مثلاً إلى نصف ما كانت

عليه من قبل ، بأن كانت تستخدم من قبل في عمليتين استبداليتين في اليوم ، ثم أصبحت لا تستخدم الآن إلا في عملية واحدة ، فإن هذا النقص الذي طرأ على حركة تداولها يعتبر بمثابة نقص مماثل في كميّتها . فقد أصبحت قطعة واحدة على الحالة التي كانت عليها من قبل بمنزلة قطعتين منها على الحالة التي هي عليها الآن ، فكان كميّتها قد نقصت إلى نصف ما كانت عليه .

ومن هذا يبين أن كل النتائج التي تترتب على تغير كمية النقود يترتب مثلها على تغير حركة تداولها . وقد ذكرنا في المامل الأول أن كل تغير يطرأ على كمية النقود يؤدي إلى تغير عكسي في قيمتها الذاتية ، ويؤدي تبعاً لذلك إلى تغير طردى في أثمان الأشياء . فكل تغير يطرأ على حركة تداولها يؤدي إلى نفس هذه النتائج .

فإذا زادت حركة تداولها إلى ضعف ما كانت عليه مثلاً ، ارتفعت أثمان الأشياء تبعاً لذلك إلى الضعف : لأن زيادة حركة تداولها إلى الضعف يخفض قيمتها الذاتية إلى النصف ، وانخفاض قيمتها الذاتية إلى النصف يرفع أثمان الأشياء إلى الضعف . - وإذا نقصت حركة تداول النقود إلى نصف ما كانت عليه مثلاً ، انخفضت أثمان الأشياء تبعاً لذلك إلى النصف : لأن نقص حركة التداول النقدي إلى النصف يرفع القيمة الذاتية للنقود إلى الضعف ، وارتفاع القيمة الذاتية للنقود إلى الضعف يخفض أثمان الأشياء إلى النصف . - فالتناسب طردى بين نسبة التغير في حركة تداول النقود ونسبة التغير في أثمان الأشياء .

وقد وضع الاقتصاديون هذا القانون في الصيغة التالية :

« كل تغير في حركة تداول النقود يؤدي إلى تغير طردى في أثمان الأشياء . »

وقد ظهر مما تقدم أن العلاقة بين حركة تداول النقود وأثمان الأشياء قد جاءت عن طريق العلاقة بين حركة تداولها وقيمتها الذاتية . فتغير حركة التداول يؤدي

إلى تغير قيمتها الذاتية ، وهذا التغير الأخير هو الذى يؤثر فى أثمان الأشياء .
ومن الممكن تفسير هذه العلاقة تفسيراً آخر عن طريق طلب الأشياء . وذلك
أن تغير حركة التداول النقدي يستلزم تغيراً طردياً فى طلب الأشياء : فنشاط حركة
التداول فى النقود يستلزم زيادة فى طلب الأشياء ؛ وضعف هذه الحركة يستلزم انخفاضاً
فى طلبها . وقد رأينا فيما سبق أن كل تغير فى الطلب يقبمه تغير طردى فى الثمن ^(١) .

فملى التفسير الأول تكون النظرية على هذا الوضع :

« كل تغير فى حركة التداول النقدي يؤدي إلى تغير عكسى فى قيمة النقود الذاتية ؛
وكل تغير فى قيمة النقود الذاتية يؤدي إلى تغير عكسى فى أثمان الأشياء ؛ فتكون
النتيجة أن كل تغير فى حركة تداولها يؤدي إلى تغير طردى فى أثمان الأشياء » .

وعلى التفسير الثانى تكون النظرية على هذا الوضع :

« كل تغير فى حركة التداول النقدي يستلزم تغيراً طردياً فى طلب الأشياء ؛
وكل تغير فى طلب الأشياء يؤدي إلى تغير طردى فى أثمانها ؛ وبذلك نصل إلى نفس
النتيجة التى وصلنا إليها عن الطريق الأول ، وهى أن كل تغير فى حركة تداول
النقود يؤدي إلى تغير طردى فى أثمان الأشياء » .

غير أن التفسير الأول أشد اتصالاً بالموضوع الذى عقدنا له هذه الفقرة وهو
تأثر الثمن باختلاف القيمة الذاتية للنقود .

أما الأسباب التى تؤدي إلى نشاط حركة التداول النقدي أو ضعفها
فكثيرة : منها كثرة عدد السكان أو قلة ، وتكاثرهم أو تخلصهم ، وكثرة

(١) انظر القانون الثالث بصفحة ١٨٣ وتوابعها .

حاجاتهم أو قلها ، ومبلغ اطمئنانهم وتقهم بالمستقبل وهم جراً .
حيث يكثر عدد السكان ويتكاثفون وتكثر حاجاتهم ، تنشط حركة التداول
التقدي ، فتكثر مرات انتقال القطع النقدية من يد إلى يد ، أى مرات استخدامها
في العمليات الاستبدالية : كما هو الشأن في المدن الكبيرة المزدهرة بالسكان . وحيث
يقل عدد السكان وتقل حاجاتهم لبساطة معيشتهم ، تضعف حركة التداول التقدي ،
فتقل مرات انتقال القطع النقدية من يد إلى يد ، أى مرات استخدامها في العمليات
الاستبدالية : كما هو الشأن في القرى التأخرة القليلة السكان . - وحيث ينتشر الذعر
المالى على أثر حرب وما شاكلها ، يحرص الناس على سحب أموالهم النقدية والاحتفاظ
بها في خزائهم ، فتركد حركة تداولها وتصبح كأنها عادت إلى مناجها ؛ فإذا قضى
على هذه الموامل وسرت الطمأنينة إلى النفوس ، أخرج الناس ما اكتنزوه فتنشط
حركة التداول ، وتعود الحياة الاقتصادية سيرتها الأولى ^(١) .



هذا ، وتدل حوادث التاريخ والشئون الحاضرة على صحة هذا القانون . فقد ترتب
على الغارات التي قام بها البربر ^(٢) في مختلف أنحاء الامبراطورية الرومانية الغربية أن
انتشر الذعر واشتد خوف الناس على أموالهم النقدية وحرصهم على سحبا من
الأسواق وخزنها في خزائهم ، فتمطلت كيات كبيرة منها عن التداول ، فارتفعت قيمة

(١) اعتبرنا فيما سبق حالات القعر المالى وما إليها من الموامل التي تؤثر في كية النقود (انظر
صفحتي ٢٠٤ ، ٢٠٥) . وقد اعتبرنا هنا من الموامل التي تؤثر في حركة تداولها . وكلا الاعتبارين
صحيح كما رأيت .

(٢) القصور من البربر هنا الشعوب الجرمانية التي أغارت على الامبراطورية الرومانية الغربية
في نهاية الصور القديمة . وقد كان اليونان والرومان يسمون كل من عداهم « بربرا » . وبهذا
المنى تفسر هذه الكلمة في السطر السابق للأخير من صفحة ٢٠٤ .

للقود الذاتية ، وانخفضت تبعاً لذلك أثمان الأشياء انخفاضاً كبيراً ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك ^(١) . — والمشاهد أن أثمان الأشياء في المدن الكبيرة — حيث يكثر عدد السكان ويتكاثفون ، وتكثر حاجاتهم ، وتنشط تبعاً لذلك حركة التداول النقدي — تزيد على أثمانها في القرى الصغيرة ، حيث يقل عدد السكان ، وتقل حاجاتهم ، وتضعف تبعاً لذلك حركة تداول النقود . غير أن المشاهد كذلك أن الفرق بين أثمان المدن وأثمان القرى أقل كثيراً من الفرق بين حركتي التداول فيهما . وذلك أن آثار حركة التداول قد اصطدمت في هذا المثال بآثار عامل مضاد لها ، وهو العامل الرابع الذي سنتكلم عنه ، فخفض حدتها ، وبدت في صورة أضعف كثيراً من الصورة التي كان يتوقع أن تبدو فيها لو خلا الجو لهذا العامل .

* * *

ولا يصدق هذا القانون إلا إذا ظلت العوامل الأخرى التي تؤثر في القيمة الذاتية للنقود والعوامل الأخرى التي تؤثر في أثمان الأشياء على الحالة التي كانت عليها قبل أن تتغير حركة التداول . وقد شرحنا هذا القيد في العامل الأول فلاحاجة لتكراره هنا ^(٢) .

(العامل الثالث) كمية النقود الورقية ومبلغ تداولها .

قد استحدثت في المصور الحاضرة طائفة من الأوراق تقوم مقام النقود المعدنية وتؤدي وظائفها الاستبدالية . وقد حمل الأمم التمدنية على ذلك اتساع نطاق المعاملات الداخلية والخارجية وعدم كفاية النقود المعدنية وحدها في هذا السبيل . وتختلف هذه الأوراق بعضها عن بعض في أدائها لهذه الوظيفة : فبعضها ما يقوم مقام النقود في جميع الأحوال ، ومنها ما لا يقوم مقامها إلا في بعض الشئون ؛ ومنها ما يستخدم في المعاملات

(١) انظر ص ٢٠٤ . وقد أشرنا إلى ذلك فيما سبق على أنه مثال لنفس كمية النقود ، واعتبرناه هنا مثالا لنفس حركة تداولها . وكلا الاعتبارين صحيح كما ترى .

(٢) انظر صفحتي ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

الداخلية والخارجية مما ، ومنها ما لا يمكن استخدامه إلا في المعاملات الداخلية ؛ ومنها ما يكون تمثيلاً للنقود المدنية غير موقوت بأجل ، ومنها ما يتقطع تمثيلاً لها بعد زمن ما وهلم جرا . - والنقود الورقية - كما سنذكر ذلك بتفصيل في موطنه^(١) - أنواع كثيرة :

فمنها «أوراق البنكنوت» ، وهي التي يتولى إصدارها بإذن من الحكومة مصرف موثوق به بشروط خاصة ، منها الاحتفاظ برصيد معدنى أو ما في قوته يمثل على الأقل جزءاً من قيمتها ، كالأوراق النقدية التي يصدرها البنك الأهلي المصرى والتي يجرى بها تعاملنا الآن .

ومنهم «أوراق الضرورة» وهي الأوراق التي تصدرها الحكومة نفسها لتقوم مقام النقود المدنية في أوقات الضرورة التي تقل فيها هذه النقود ولا تكفى للتعامل ، أو في أوقات الذعر التي تحتج فيها هذه النقود من السوق . ومن أهم ما يختلف فيه هذا النوع عن النوع السابق ، كما سيأتى الكلام عن ذلك بتفصيل في فصل الأوراق النقدية^(٢) ، أنه لا يضمه أى احتياطي ، وأن له سراً إلزامياً تفرضه الحكومة^(٣) ، وأن التعامل به موقوت بالضرورة التي دعت إلى إصداره ؛ ومن أمثلة هذا النوع الورقة ذات عشرة القروش والورقة ذات خمسة القروش اللتين

(١) سنعرض بتفصيل لموضوع النقود الورقية في الجزء الثانى من هذا الكتاب إن شاء الله .

(٢) بالجزء الثانى من هذا الكتاب إن شاء الله .

(٣) قد يكون لأوراق البنكنوت أحياناً سراً إلزامياً كذلك ، وذلك كأوراق البنكنوت الصادرة من البنك الأهلي المصرى . فقد صدر في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ قرار حكومى جعل لها سراً إلزامياً يحتم قبولها في المعاملة ، ويمنع إصدارها بالدفع عند تقديمها للبنك . وسيأتى الكلام عن ذلك بتفصيل في موطنه .

أصدرتهما الحكومة المصرية في أثناء أزمة التقلص النقدي في الحربين الأخيرتين .
ومنها « الكميالة » وهي أمر يكتبه شخص يعرف بالساحب إلى شخص آخر يعرف بالسحوب عليه يدعو فيه إلى دفع مبلغ محدود في تاريخ معين لأمره أو لأمر شخص ثالث يسمى المستفيد . والكميالة في معظم صورها قابلة للتحويل من المستفيد الأصلي إلى شخص آخر ، ومن هذا إلى ثالث وهكذا ؛ وكثيراً ما تستخدم في عمليات استبدالية قبل أن يحل موعد دفعها في مقابل خصم شيء من قيمتها ، فتقوم حينئذ مقام النقود المدنية ، ويكون شأنها في ذلك شأن أوراق « البنكنوت » .
ومنها « السند تحت الإذن » وهي وثيقة يتمهد فيها مدين لدائنه أن يدفع لأمره مبلغاً محدداً في تاريخ معين . والسند تحت الإذن قابل للتحويل ، وهو كالكميالة في قيامه مقام النقود ؛ فكثيراً ما يستخدم في عمليات استبدالية قبل أن يحل موعد دفعه .
ومنها « الشيك » وهو أمر كتابي يطلب فيه شخص من مصرف له فيه رصيد دائن أن يدفع إلى حامله أو إلى شخص معين في تاريخ ما مبلغاً محدوداً . والشيك في معظم صورته قابل للتحويل من يد إلى يد ؛ وقد تنقضى فترة طويلة يتم فيها بفضل كثير من العمليات الاستبدالية قبل أن يطلب سحب مبلغه من المصرف ، فيكون في هذه الفترة بمنزلة أوراق البنكنوت .

وقد ترتب على قيام هذه الأوراق وما إليها مقام النقود المدنية وأداؤها لوظائفها في الاستبدال وتقدير قيم الأشياء ، أن خضعت لنفس القوانين التي تسرى على هذه النقود وتأثرت بنفس العوامل التي تتأثر بها . فكل النتائج التي ترتب على تغير كمية النقود أو تغير حركة تداولها يترتب مثلها على تغير كمية الأوراق النقدية أو تغير حركة تداولها . وقد ذكرنا فيما سبق أن كل تغير يطرأ على كمية النقود المدنية أو على حركة تداولها يؤدي إلى تغير طردى في أعنان الأشياء . فكل تغير يطرأ على كمية النقود

الورقية أو على حركة تداولها يؤدي إلى نفس هذه النتيجة .

ويفسر هذا القانون على نفس الأوجه التي فسرنا بها القانونين السابقين . فن الممكن شرح العلاقة بين كمية النقود الورقية أو حركة تداولها من جهة وأثمان الأشياء من جهة أخرى عن أحد طريقين . أحدهما ما يحدث من تغير في قيمتها من جراء تغير كميتها أو تغير حركة تداولها ؛ والثانيهما ما يحدث من جراء هذين الأمرين من تغير في طلب الأشياء^(١) .

وينبني أن لا يعزب عن القارئ في تقدير آثار هذا العامل أن النقود المدنية والأوراق المالية التي تحتفظ بها المصارف في خزائنها رصيذاً احتياطياً في مقابل ما يصدر من بنكنوت أو ما يسحب من كمبيالات وشيكات تعتبر كأنها لا وجود لها ، لتمثيلها عن وظيفتها وركود حركة تداولها . ففي تقدير كمية النقود المدنية والورقية وتحديد ما يطرأ على هذه الكمية من تغير ، ينبني أن يستقطع هذا القدر المحبوس ولا يقام وزن إلا للتداول .

وقد دلت حوادث التاريخ والشئون الحاضرة على صحة هذا القانون . ففي سني الحرب العظمى والحرب الأخيرة والسنين التالية لها اختفى قدر كبير من النقود المدنية من الأسواق . فالذهبي منها كاد يتعدم انهداما تاماً من التداول ، والنقود الفضية نفسها نقصت كثيراً عما كانت عليه . وذلك لأن الحكومات والأفراد - تحت تأثير القدر المالي السائد في ذلك الوقت - تحت تأثير الحالة الاقتصادية والسياسية العامة - قد عملوا على سحبها من حركة التداول لإدخالها في الخزائن أو لاستخدامها

(١) انظر ماقلناه بهذا الصدد في المجلدين السابقين صفحات ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٠٩ .

في عمليات أخرى أكثر ربحاً أو أدنى إلى سد الحاجات الحربية والشعبية . ومع أن هذه الظاهرة كانت تقتضى أن تنخفض أثمان الأشياء انخفاضاً كبيراً وفقاً لقانون كمية النقود وقانون حركة تداولها^(١) ، فإن الذى حدث هو عكس ذلك . فقد ارتفعت الأثمان ارتفاعاً فاحشاً لم يسبق له نظير في التاريخ ، حتى وصل بعضها إلى عشرة أضعاف أو أكثر بالنسبة لما كان عليه قبل الحرب . والسبب في هذا راجع إلى الأوراق النقدية التي بلغ النشاط في حركة إصدارها وتداولها في ذلك الحين إلى درجة هوت بقيمتها إلى هذا الحد .

وإن في ارتفاع أثمان الأشياء في الوقت الحاضر لأوضح دليل على صحة هذا القانون . فمن الثابت أن النقود المدنية المتداولة في عصرنا هذا لا تكاد تكفي لشمر معشار ما تتطلبه الحركة الاقتصادية . وهذه الظاهرة وحدها كانت تقتضى أن تنخفض أثمان الأشياء انخفاضاً كبيراً ؛ لأن تقلص النقود المدنية وعدم كفايتها للحركة الاستبدالية يحمل الطلب عليها شديداً ، فترتفع قيمتها ، وتنخفض أثمان الأشياء بهذه النسبة ، كما سيأتى الكلام على ذلك في العامل الرابع . ولكن كثرة الوسائل التي تحل محل النقود ونشاط حركة تداولها وانتشار استخدامها في جميع الطبقات في العصر الحاضر ... ، كل ذلك وما إليه قد نهض بالأثمان إلى المستوى الذي نراه الآن .

ويقيّد هذا القانون بنفس القيد الذي قُيد به القانونان السابقان . فهو مثلهما لا يصدق إلا إذا ظلت العوامل الأخرى التي تؤثر في القيمة الذاتية للنقود والتي تؤثر في أثمان الأشياء على الحالة التي كانت عليها قبل أن تتغير كمية النقود الورقية أو حركة تداولها^(٢) .

(١) انظر هذين القانونين بآخر صفحتي ٢٠٢ ، ٢٠٨ .

(٢) انظر شرح هذا القيد بصفحات ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢١١ .

(العامل الرابع) يبلغ نشاط الحركة الاقتصادية . - ويقصد بالحركة الاقتصادية

ما يشمل البيع والشراء والتسليف والحصم والائتمان وتوظيف رؤوس الأموال وتشغيل المال والشئون المتعلقة بالإنتاج بمختلف أنواعه وتكوين الشركات ذات الأغراض الاقتصادية ... وهلم جرا .

وذلك أنه كلما ازدادت هذه الحركة نشاطاً ، ازداد الطلب على النقود وازدادت الحاجة إليها ؛ لأن مختلف مظاهر النشاط الاقتصادي متوقفة عليها ، فترتفع قيمتها الذاتية بنسبة زيادة النشاط في هذه الحركة ، وتنخفض أمان الأشياء تبعاً لذلك . وكلما قلّ النشاط في هذه الحركة ، قلّ الطلب على النقود وضعفت الحاجة إليها ، فتتخفض قيمتها الذاتية بنسبة ما طرأ على الحركة الاقتصادية من ضعف ، وترتفع أمان الأشياء تبعاً لذلك .

ومن هذا يتبين أن أثر هذا العامل في القيمة الذاتية للنقود وفي أمان الأشياء ، مضاد لآثار العوامل الثلاثة السابقة . فبينما يؤدي تغير عامل من العوامل المتقدمة إلى تغير عكسي في القيمة الذاتية للنقود وطردي في أمان الأشياء ، إذ يؤدي تغير العامل الذي نحن بصددده إلى عكس هذه النتيجة : أي إلى تغير طردي في القيمة الذاتية للنقود وعكسي في أمان الأشياء .

فإذا ازداد نشاط الحركة الاقتصادية إلى ضعف ما كانت عليه مثلاً ، انخفضت أمان الأشياء إلى النصف ، لأن نشاطها إلى الضعف يرفع القيمة الذاتية للنقود بنفس هذه النسبة ، فتتخفض تبعاً لذلك أمان الأشياء إلى النصف . وإذا قلّ نشاط الحركة الاقتصادية إلى نصف ما كانت عليه مثلاً ، ارتفعت أمان الأشياء إلى الضعف ؛ لأن هبوطها إلى هذا المستوى يخفض القيمة الذاتية للنقود إلى نصف ما كانت عليه ، فترتفع تبعاً لذلك أمان الأشياء إلى الضعف .

فالقانون الذى يبين أثر هذا العامل فى أمان الأشياء يمكن تلخيصه فى الجملة الآتية :
 « كل تغير فى نشاط الحركة الاقتصادية يؤدى إلى تغير عكسى فى أمان الأشياء » .
 وقد ظهر مما تقدم أن هذا الأثر قد جاء عن طريق العلاقة بين نشاط الحركة الاقتصادية من جهة والقيمة الذاتية للنقود من جهة أخرى . فإطراً على الحركة الاقتصادية من تغير فى مبلغ نشاطها يحدث تغيراً فى القيمة الذاتية للنقود ، وهذا التغير الأخير هو الذى يؤثر فى أمان الأشياء .

ويقيد هذا القانون بنفس القيد الذى قيد به القوانين السابقة . فآثره ، لا يظهر بالشكل الذى وصفناه إلا إذا ظلت العوامل الأخرى التى تؤثر فى القيمة الذاتية للنقود ، والتى تؤثر فى أمان الأشياء على الحالة التى كانت عليها قبل أن يتغير نشاط الحركة الاقتصادية .

ولما كانت حركة تداول النقود التى تكلمنا عنها فى العامل الثانى^(١) تسير فى الغالب جنباً لجنب مع نشاط الحركة الاقتصادية ، وكان أثر كل منهما فى الأمان مضاداً لأثر الآخر ، ترتب على هذا أن كلا منهما يعمل فى معظم الأحوال على تعديل آثار الآخر ويحول دون ظهورها على الصورة التى ينص عليها قانونه .

ولا أدل على ذلك من الموازنة بين أمان الأشياء فى المدن وأمانها فى القرى . فحركة تداول النقود فى المدن أقوى كثيراً من حركة تداولها فى القرى . وكان ذلك يقتضى ، وفقاً للقانون الثانى^(٢) ، أن تزيد أمان الأشياء فى المدن زيادة كبيرة عن أمانها فى القرى . ولكن الواقع أن الفرق بينهما يكاد يكون معدوماً فى بعض الأشياء ، وفى بعضها الآخر لا يكاد يذكر إذا قيس بالفرق بين حركتى التداول .

(١) انظر ص ٢٠٦ وتوابعها . (٢) انظر هذا القانون بآخر ص ٢٠٨ .

والسبب في هذا راجع إلى أن آثار حركة التداول النقدي قد اصطدمت في هذه الحالة بآثار مضادة لها ، وهي آثار حركة النشاط الاقتصادي . فحركة النشاط الاقتصادي في المدن ، كما لا يخفى ، أقوى كثيراً منها في القرى . وهذا يقتضى أن تنقص أمان الأشياء في المدن نقصاً كبيراً عن أمانها في القرى . - وإذا تسلط عاملان مختلفان في أثرهما على ظاهرة واحدة تساقطا أو خففاً كل منهما من حدة الآخر .

ولما كان نشاط الحركة الاقتصادية في تزايد مطرد تبعاً لرق الحياة الاجتماعية وتمعد شئونها وسعة نطاقها وزيادة حاجات الإنسان ، أصبحت النقود بمنجاة من أن يصيبها انخفاض كبير في قيمتها الذاتية مهما زادت كمياتها أو كميات الوسائل التي تحمل عملها أو نشطت حركة تداولها . وذلك لأن أطراف الزيادة في نشاط الحركة الاقتصادية العامة ، وأطراف الزيادة في طلب النقود تبعاً لذلك ، يكسبان النقد حصانة ضد الانخفاض الذي يمكن أن يجرى عليه زيادة كمياته أو كميات الوسائل التي تحمل عمله أو نشاط حركة تداولها ، وبذلك لا يكون له في هذه الحالات كما تكون المظلة الواقية للطيار في حالة سقوطه .

وخلاصة هذه الفقرة أن تأثير الثمن باختلاف القيمة الذاتية للنقود يوضحه هذا القانون العام ، وهو :

« كل تغير في القيمة الذاتية للنقود يؤدي إلى تغير عكسي في الثمن » .

ويتفرع عن هذا الأصل أربعة قوانين يمرض كل منها لعامل من العوامل التي تؤدي إلى اختلاف القيمة الذاتية للنقود ويبين أثره في الثمن . - وهذه القوانين هي :

١ - القانون الكمي : كل تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير طردي في أمان

الأشياء ؛

٢ — قانون تداول النقود : كل تغير في حركة تداول النقود يؤدي إلى تغير طردى في أمان الأشياء ؛

٣ — قانون الوسائل التي تحمل عمل النقود : كل تغير في كمية هذه الوسائل أو في حركة تداولها يؤدي إلى تغير طردى في أمان الأشياء ؛

٤ — قانون الحركة الاقتصادية : كل تغير في نشاط الحركة الاقتصادية يؤدي إلى تغير عكسى في أمان الأشياء .

١٠ — أثر ارتفاع الأمان في الرخاء الاقتصادي

والعمل على تخفيض سعر النقد لرفع الأمان

قد يبدو لأول وهلة أن رخص الأمان هو علامة اليسر والرخاء ، وأن ارتفاعها هو نذير الضنك وعسر المعيشة . — ولكن الواقع عكس ذلك . فارتفاع الأمان هو الذى يجلب الخير لأفراد الشعب ، وتفتبط به الحكومات ، ويحقق آمال المستقلين بالثئون الاقتصادية ، ويعتبر آية السعادة والرخاء ، ويحفز على النشاط في مختلف فروع الحياة . على حين أن انخفاضها يوقع أفراد الشعب في مهاوى البؤس والضرر ، وينذر بالأزمات ، ويؤدي إلى الخمول في شتى مظاهر الاقتصاد .

وذلك أن ارتفاع الأمان يحفز على زيادة الإنتاج^(١) ، فيعمل على نشاط الحركة الاقتصادية ، ويعود بالخير الوفير على طوائف التجار والصناع والملاك ، ويؤدي بطريق غير مباشر إلى تحسين حال العمال ؛ لأن كثرة الإنتاج تجعل الحاجة إليهم شديدة ، فيشتد الطلب عليهم ، وترفع أجورهم ، ويأمنون شر البطالة ؛ وبالمجمل : يستفيد من ارتفاع الأمان كل منتج في الأمة . أما انخفاضها فلا يفيد إلا الماطلين من المستهلكين ،

(١) انظر أثر الثمن في الرض بصفحة ١٦٩ وتوابعها .

أى الذين ينفقون أموالهم فى سبل الاستهلاك بدون أن يكون لهم حظ فى النشاط الإنتاجى؛ وهؤلاء هم طبقة الطفيليين الذين لا يبنون أن يقيم لهم وزن فى الحكم على ظاهرة اقتصادية ، ولا يؤثر شقاؤهم أو سعادتهم فى حال البلد الذى يعيشون فيه .

ولذلك لا تدخر الحكومات والبيوت المالكة وسما لا تقاء المهبوط فى الأمان ، وتستخدم كل الوسائل الممكنة للعمل على صعودها ؛ ومن أجل هذا تشمل أحزاب الصعود فى البورصات بعين المطف والرعاية ، وتنتظر شزراً إلى أحزاب النزول .



هذا ، وقد أخذ كثير من الحكومات فى المرحلة السابقة لهذه الحرب الأخيرة يلجأ إلى وسيلة حديثة لرفع الأمان : وهى العمل على تخفيض قيمة النقود الورقية المستعملة . فقد تبين فى الفقرة السابقة أن كل تغير يطرأ على قيمة النقود يتبعه تغير عكسى فى الثمن : فأنخفاض قيمتها يؤدى حتماً إلى صعود أمان الأشياء . وسيظهر فى فصل النقود الورقية أن فى متناول الحكومات والمصارف وسائل كثيرة للتأثير فى قيمتها .

وهذا هو ما لجأت إليه الحكومة الإنجليزية سنة ١٩٣١ . فقد كانت محتفظة قبل ذلك التاريخ بالمستوى الذهبى للجنيه الأسترلينى (وهو الجنيه الورقى الإنجليزى) ؛ فكانت قيمة هذا الجنيه فى مختلف الأسواق لا تكاد تختلف عن قيمة الجنيه الذهبى . وقد حتمت عليها هذه السياسة المالية أن تسير فى إصدار أوراق البنكنوت بقصد وحذر ، فلا تصدر منها إلا القدر الذى تستطيع أن تحتفظ فى مقابله برصيد احتياطى من الذهب أو ما فى قوته^(١) . وبذلك قويت الثقة بالجنيه الأسترلينى فى الأسواق

(١) هناك أوراق مالية كثيرة تعتبر فى قوة الذهب ، فالاحتفاظ بها فى الرصيد الاحتياطى لأوراق البنكنوت يبادل الاحتفاظ بقيمتها ذهباً ، كما سيأتى الكلام على ذلك بتفصيل فى مبحث النقود الورقية بالجزء الثانى إن شاء الله .

واستطاع أن يحتفظ فيها بقيمة معادلة لقيمة الجنيه الذهبي ، بل زادت قيمته أحيانا عن قيمة هذا الجنيه . - ولكن ترتب على ذلك أن تقلص النقد الإنجليزي ، وأصبحت كميته غير كافية لحاجة التجارة ولا متلائمة مع ما يقتضيه نشاط الحركة الاقتصادية . فاشتد الطلب على النقود ، وارتفعت قيمتها تبعاً لذلك ، فانخفضت أسعار الأشياء ، وأخذ انخفاضها ينذر بالولايات الاقتصادية التي أشرنا إليه في صدر هذه الفقرة . - فاضطرت الحكومة الإنجليزية حيال هذا إلى الخروج عن قاعدة الذهب ، أي عدم الاحتفاظ بالمستوى الذهبي للجنيه الأسترليني . وبذلك قضت على أسباب التقلص النقدي ، وخفضت قيمة نقدها ، فارتفعت الأسعار والأجور ، واتسعت الحياة الاقتصادية ، وسادت مظاهر الرخاء . - وقد حذا حذو إنجلترا كثير من البلدان الأخرى ، ومن بينها مصر لارتباط عملتها بالعملة الإنجليزية .

* * *

غير أنه ينبغي ألا يعزب عن الذهن أن ارتفاع الأسعار لا يحقق هذه الفوائد في صورة صحيحة كاملة إلا إذا كان نتيجة طبيعية لنشاط الحركة الاقتصادية أو لتدخل حكومي سليم متفق مع ما تقتضيه ظروف الأحوال ، كتدخل الحكومة الإنجليزية السابق ذكره . أما إذا كان سببه راجعاً لمجرد زيادة في كميات النقود الورقية ، أو لتخفيض قيمتها تخفيضاً مصطنعاً غير مرتكز على أسباب اقتصادية سليمة ، ولا منبعث إلا عن مجرد الرغبة في رفع الأسعار ، فإن مضاره في هذه الحالة تكون أكبر من منافعه . فهو يثير الشكوك فيما يتعلق بمركز الدولة المالي ويحمل على عدم الثقة بها ، فتسرب منها رموس الأموال ، وتسوء حالتها الاقتصادية . وهو يزيد من كمية الديون التي عليها للدول الأخرى ، ويزيد من عبء فوائدها السنوية ؛ إذ لا تقبل الدول في مثل هذه الحالة أن تسدد ديونها إلا على أساس قيمتها الذهبية . وهو يضرب

ضرراً بليغاً بأرباب الدخل الثابت كموظفي الحكومة ، إذ تريد أثمان حاجياتهم بدون زيادة معادلة لها في دخلهم ؛ وبأرباب الديون الأهلية ، إذ تسدد لهم ديونهم وروفاً يقل في قيمته وقوته الشرائية عما أقرضوه لدينهم ؛ وبكل من يتعاملون في البضائع الواردة من الخارج ، إذ يدفعون أثمانها على أساس قيمتها من الذهب . هذا إلى أنه يحدث في نفقات الأفراد والحكومة — وبخاصة فيما يتفق في خارج الملكة أو في شراء بضائع واردة إليها — زيادة تتعادل مع ما عسى أن يحققه ارتفاع الأثمان من ربح ظاهري ؛ فيخسر الناس بالشمال ما كسبوه باليمين .

ومن هذا يظهر أن الحكومة المصرية والبرلمان المصري كانا على حق إذ رفضا اقتراحاً تقدم به سنة ١٩٣٨ أحد أعضاء مجلس النواب لعلاج المهبوط في أسعار القطن عن طريق تخفيض قيمة العملة المصرية . فلم يكن ثمة أى سبب اقتصادى صحيح يدعو إلى هذا الإجراء . فقد كانت كمية النقود المتداولة كافية لحاجات التبادل والتجارة ومتلائمة مع درجة النشاط الاقتصادى؛ وكان ميزان مصر التجارى مائلاً لمصلحتها^(١) ، وميزانيتها قائمة على أسس سليمة ومتوازنة توازنًا فعلياً^(٢) ، وأحوالها الاقتصادية متناسقة مع الأحوال المالية . فلم يكن إذن في شئون مصر الاقتصادية ما يدعو إلى هذا التخفيض المقترح . وقد تبين مما سبق أن كل تخفيض نقدي غير مرتكز على

(١) يقصد بالميزان التجارى النسبة بين صادرات الدولة ووارداتها ، أو ببساطة أدق بين مجموع ما يخرج من أموالها إلى الدول الأخرى وما يرد إليها منها . فيكون الميزان التجارى مائلاً لمصلحتها إذا كان ما يخرج من أموالها إلى الخارج ثمنًا لواردات أو غير ذلك أقل مما يرد إليها ثمنًا لصادرات أو غيرها .

(٢) التوازن في الميزانيات هو أن تكون مصروفات الدولة متكافئة مع إيراداتها . وقد كان هذا حال الميزانية في ذلك العهد ، بل كان ثمة زيادة غير يسيرة في الإيرادات .

أسباب اقتصادية صحيحة ، ولا منبعت إلا عن مجرد الرغبة في دفع أثمان المنتجات ، تكون مضاره أكبر من منافعها .

وإلى هذه الحقائق أشار جناب محافظ البنك الأهلي ، السير إدوارد كوك Ed. Cook في خطابه القيم الذي ألقاه يوم ١٠ مارس سنة ١٩٣٨ في اجتماع الجمعية العمومية لحلة أسهم البنك ، حيث يقول :

« . . . إن السهولة التي اجتازت بها مصر مآزق الأزمة بالقياس إلى البلدان الأخرى برهان قاطع على متانة مركزها الاقتصادي ، مما حدثتكم عنه في مناسبات سابقة ، ومما لا يسعني اليوم إلا أن أعود إلى ذكره للملاحظات أريد إبداءها في شأن يتصل أوثق الاتصال بسلامة كيانه الاقتصادي ، أعني مركز العملة » .

« لقد أدى المهبوط المحسوس في أسعار القطن خلال الصيف إلى تجديد الإشاعات التي كانت قد ترددت على الأكثر في الخارج عن تخفيض العملة المصرية في السنة الماضية . فكانوا يزعمون أن مصر قد تنجح في نشوة الظفر باستقلالها إلى اتباع البدعة الجديدة ، وتجرب حفظها في القيام بمغامرة . وإني لأشعر وأنا أشير إلى مثل هذه الإشاعات البعيدة كل البعد عن الصحة بأنى مدين لكم بالاعتذار . ولكنني أجنس أن تصل هذه الأقوال إلى جهات ليست على بينة تامة من نظام العملة في مصر ومن مركزها المالي والاقتصادي . لذلك أريد أن أبسط في إيجاز الأسباب التي من أجلها لم تؤثر هذه الإشاعات أى تأثير في كل من يعرف الحقيقة عن مصر » .

« في سنة ١٩٣١ ، حينما تبينت بريطانيا لأسباب اقتصادية واجتماعية استحالة المضي في سياسة التقلص النقدي ، التي كان يوجبها الاحتفاظ بالمستوى الذهبي للإسترليني ، اضطرت كما هو معروف إلى الخروج عن قاعدة الذهب . وما كادت تفعل ذلك حتى حذا حذوها كثير من البلدان الأخرى ، ومن ضمنها مصر . وانهى الأمر

بأكثر البلدان إلى انتهاج هذا المسلك . وعلى ذلك يمكن القول بأن مصر ، باحتفاظها بقيمة عملتها بالنسبة إلى الاسترليني في سنة ١٩٣١ دون تغيير ، قد قامت من جانبها بتخفيض النقد المصري . والآن قد توازنت أحوالها الاقتصادية مع الأحوال المالية ، وتمحق التوازن في ميزانيتها فعلا واسما ، وانخفض دينها العام عما كان عليه قبل الحرب ، ولا يزال ميزانها التجاري مائلا لمصلحتها ، واستقرت عملتها على قرار مكين ؛ فكيبتها مطابقة لحاجة التجارة ، وليس ثمة صعوبة في الاحتفاظ بقيمتها الخارجية . ولا شك في أن السمعة الطيبة التي اكتسبتها الحكومة المصرية بحسن إدارتها المالية كان لها نصيب كبير في فوز مصر بحقوق السيادة الكاملة .

« فإذا هي الآن عمدت عن نزق إلى ترك هذا المركز المحمود ، وأخذت من غير موجب تنزلق في منحدر التخفيض النقدي ، لكي ترفع السعر الداخلي لقطعها لمصلحة المنتجين والدينين المزعومة ، فإنها بهذا العمل لا تقتصر على غش دائئها ، بل تكون كذلك قد ارتكبت حماقة وطيشا . صحيح أن أسعار القطن لا بد أن ترتفع وأن كثيرا من زراعه سينخدعون إلى أجل قصير ، ويحسبون أن شئونهم قد تحسنت . ولكنهم سوف يدركون ، وستدرك البلاد في مجموعها أكثر منهم ، أن شئونهم قد ساءت ولم تتحسن . »

« ولا بأس أن أسود بعض ما قد يكون لتلك الخطوة من المواقب . فجميع المصروفات الحكومية سوف تأخذ في الازدياد تبعا للارتفاع العام في الأسعار . وأصحاب الدخل الثابت كموظفي الحكومة سوف يشعرون بالوطأة شديدة قاسية . وكل من يتعاملون في البضائع الواردة كالقمح والأسمدة والبترول سوف يضطرون إلى دفع أسعار أكثر مما كانوا يدفعون . والخلاصة أن كل شيء سوف يدخل في حلقة خبيثة . وسيقول أرباب البنوك وروس الأموال لأنفسهم : إن حكومة تقدم من

غير موجب على تخفيض عملتها ، لا يؤمن معها أن تقدم على ذلك مرة أخرى . وعلا
بالمبدأ القائل بأن المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين ، سيجنحون إلى تحويل أموالهم
عن مصر ، فيصبح من المسير على المنتج أن يجد المال اللازم لنفقات زراعته . والدين
المصري العام (إذا فرضنا أن التخفيض كان بنسبة ١٢٥ قرشاً للجنيه الاسترليني)
سوف يرتفع دفعة واحدة بمقدار ٢٦١٥ مليون جنيه ؛ كما يزداد عبء الفوائد السنوية
بنحو مليون جنيه . ولا شك في أن الوقت لن يطول حتى تصاب ميزانية الدولة
بالمعجز ، وتضطر الحكومة إلى زيادة الضرائب . وكلما زادت الضرائب أصبح من
المسير على الفلاح أن يبيع قطنه إلا بخسارة . ثم هنالك المعاهدة المصرية البريطانية ؛
وهي تتطلب من البلاد مصروفات جسيمة ، لا بد من إنفاق شطر كبير منها في الخارج ؛
فإذا خففت العملة زاد مقداره بنسبة التخفيض . »

« ومع أن التكديزات الرسمية وشبه الرسمية لإشاعات تخفيض العملة تتخذ في
أيامنا هذه الملوحة بالشك وعدم الثقة دليلاً على أن وراء الدخان ناراً ، إلا أن في
استطاعة مصر أن تتحدى من نشاء ، وهي واثقة من حقيقة مركزها . والواقع أن
خياً بسطته الآن من الحقائق ما يكفي لبيان الأسباب التي من أجلها لم يخطر قط ببال
الحكومة المصرية أن تقدم على مثل تلك الخطوة ، والتي من أجلها لم ينظر البرلمان ،
وأكثر أعضائه ممن يهتمون بامر القطن أكبر الاهتمام ، نظرة جدية في الاقتراح
الذي قدم إليه بتخفيض العملة » ^(١) .

١١ - اتفاق المؤتمر المالي في « بریتون وودز »

ومشروع إنشاء صندوق « النقد الدولي » لاستقرار العملة

هذا ، وقد اهتمت الأمم المتحدة بعد هذه الحرب الأخيرة إلى وسيلة موقفة

(١) جدد هذا الاقتراح لنفس الغرض (معالجة هبوط سعر القطن) عضو آخر بمجلس النواب
سنة ١٩٢٩ (جلسة ٣٩/٨/١) . وقد رد عليه وزير المالية من فوره « بأن الحكومة لاتوى
هنا ولن تفكر فيه » ، فقول تصريحه هذا باستحسان من المجلس .

لتحقيق الاستقرار في العملة ، والاحتفاظ بنسبة قيمتها بمضها إلى بعض ، بحيث لا تكون عرضة للتقلبات العنيفة التي تؤثر في حركة الماملات التجارية الدولية كما كان يحدث في الماضي ، وحتى لا تترك الحرية لبعض البلاد في تخفيض قيمة عملتها غير سبب مشروع ، ولكن لمجرد الرغبة في منافسة مصنوعات البلاد الأخرى . فتم اتفاقها في مؤتمر « بريتون وودز » على إنشاء « صندوق للنقد الدولي » ووضع لهذا الصندوق ولاشتراك الدول فيه نظام متين يكفل تحقيق الأغراض السابقة على أكل وجهه . وقد انضمت مصر إلى هذا الاتفاق في شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

وسنورد فيما يلي نص المذكرة التي قدم بها وزير المالية المصرية هذا الاتفاق إلى مجلس الوزراء لاشتراك مصر فيه . وهي تشتمل كذلك على مشروع آخر تضمنه الاتفاق المذكور ومرتبطة بالمشروع الذي نحن بصدد من بعض نواحيه ، وهو مشروع « البنك الدولي للتمير والإنشاء » :

« اشتركت مصر في المؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة الذي عقد في مدينة بريتون وودز من أعمال الولايات المتحدة الأمريكية في السنة من أول يوليو إلى ٢٢ يوليو سنة ١٩٤٤ » .

« وقد تناول المؤتمر بحث المسائل المالية والنقدية الدولية وانهى إلى تقرير إنشاء هيئتين : إحداهما تسمى صندوق النقد الدولي ، والثانية البنك الدولي للتمير والإنشاء . وقد وقع الاتفاق مندوبو ٤٤ دولة بالإجماع . على أنه لا يصبح نهائيا إلا بعد موافقة السلطات التشريعية لدى كل بلد طبقا للقوانين القائمة فيه . ويعتبر الاتفاق نافذا إذا انضم إليه من الحكومات عدد يبلغ اكتباه ٦٥ ٪ من مجموع رأس مال كل من الهيئتين المشار إليهما ، على أن يكون الانضمام قبل آخر ديسمبر سنة ١٩٤٥ ؛ وذلك بتقديم الوثائق الدالة على موافقة السلطات وأن العضو قد اتخذ جميع الإجراءات التي تمكنه من تنفيذ الالتزامات الواردة بالاتفاق » .

«ولذلك يتعين على مصر أن تبدى رأيها في الاتفاق قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥». «ويرى صندوق النقد الدولي إلى إيجاد نظام لاستقرار عملات البلاد المنضمة إليه والاحتفاظ بنسبة قيمة بعضها إلى بعض، بحيث لا تكون عرضة للتقلبات العنيفة التي تؤثر في حركة المعاملات التجارية الدولية كما كان يحدث في الماضي، وحتى لا تترك الحرية لبعض البلاد في تخفيض قيمة عملتها لغير سبب مشروع ولكن لفرض منافسة مصنوعات البلاد الأخرى».

«أما البنك فإنه يرى إلى المساعدة على الإنشاء والتمير في بلاد الأعضاء وتشجيع استثمار رؤوس الأموال في الخارج بشروط معقولة ولآجال طويلة. وبذلك يعمل البنك على تنمية التجارة الخارجية العالمية نمواً متوازناً بعيد المدى، كما يساهم في زيادة القوة الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة في بلاد الأعضاء».

«ومرفق بهذا المذكرة ملخص واف لأحكام الاتفاقية المطلوب الانضمام إليها، مبين فيه أغراض المؤسستين المقترح إنشاؤهما، والشروط الواجب على الأعضاء اتباعها في معاملاتهم سواء مع الصندوق أو مع البنك أو فيما بينهم».

«وسيرتب على انضمام مصر إلى هذا الاتفاق التزامات مالية وغير مالية. وتنقسم الالتزامات المالية إلى قسمين أحدهما ما يدفع ذهباً والثاني ما يدفع بالعملة المصرية:

الالتزامات الدفع بالذهب :

«ينص اتفاق صندوق النقد الدولي على أن للمضو الخيار في أن يدفع ٢٥ ٪ من حصته ذهباً أو ١٠ ٪ من مجموع ما في حيازة الحكومة والهيئات الرسمية من الذهب، أيهما أقل. ويقدر ما في حيازة مصر من الذهب بنحو ٦٣٤٠٠٠٠ ر. جنيه مصري، أي أن حصة مصر التي يجب أن تدفعها لهيئة الصندوق هي نحو ٦٣٤٠٠٠ ر. جنيه مصري مقوماً بسعر ما قبل الحرب».

«ولما كان الفرض الأساسي من إنشاء هيئة صندوق النقد الدولي موازنة أسمار مبادلة النقد، فيمكن اعتبار الحصة التي ستدفعها مصر ذهباً بمثابة جزء من غطاء ورق النقد المصري. ويتمين في هذه الحالة النص على ذلك في القانون الخاص بانضمام مصر إلى الاتفاق» .

«أما فيما يخص بالبنك الدولي فينص الاتفاق على أن يدفع ما يوازي ٠.٢٪ من حصة المصروف ذهباً في خلال ٦٠ يوماً من تاريخ بدء البنك بأعماله. ولما كانت حصة مصر هي ٤٠ مليون دولار، فإن قيمة ما يجب أن تدفعه ذهباً تبلغ نحو ٢٠٠.٠٠٠ جنيه. وهذا المبلغ يجب أن تدبره الحكومة بأخذ من الغطاء الذهبي لأوراق النقد المصرية. ويتمين النص على ذلك أيضاً في مشروع القانون السابق الإشارة إليه» .

الالتزامات الدفع بالعملة المصرية :

« حددت حصة مصر في صندوق النقد الدولي بمبلغ ٤٥ مليون دولار : يدفع منه ذهباً نحو ١٣٠٠.٠٠٠ جنيه مقوماً بسعر الذهب الحالي في سوق لندن؛ والباقي وقدره ٩٩٥٠.٠٠٠ جنيه يدفع بالعملة المصرية. ويقبل الصندوق، إذا كان في غير حاجة إلى عملة أى عضو، سكوكاً مالية بدلاً من العملة. وتكون هذه السكوك مستحقة الدفع عند الطلب، وغير قابلة للتحويل، ولا تحسب عليها فائدة؛ وبعبارة أخرى يقبل الصندوق تمهيداً من الحكومة بالدفع عند الطلب» .

« والفرض من حصول الصندوق على عملات البلاد المختلفة المنضمة إليه هو أن تكون تحت طلب أعضائه، بحيث إذا احتاج عضو إلى شراء سلع مصرية مثلاً ولم يكن لديه جنيهات مصرية لجأ إلى الصندوق لاقتراض هذه الجنيهات؛ وبهذا يتمكن المصروف من سد حاجياته من السلع المصرية» .

« ويتمين على الحكومة أن تمهد بتقديم هذه العملة في حدود حصتها. ويجب أن

تأخذ الحكومة تفويضاً من البرلمان بخخص ما تقدمه لهذا الغرض على الاحتياطي كمال طلب الصندوق مبلغاً ما في حدود حصتها وذلك إلى أن يتم دفع الحصة بأكملها .

« أما فيما يختص بالبنك فينص الاتفاق على أن حصة مصر هي ٤٠٠٠٠٠٠٠٠ ريال : يدفع ٢٠٪ منها؛ والباقي يحتفظ به تحت الطلب لمواجهة خسارة البنك. وعلى ذلك فإن المبلغ الواجب دفعه هو ٨ ملايين ريال أو ما يقرب من ٢ مليوني جنيه : يدفع منه ذهباً ٢٠٠ ألف جنيه ؛ والباقي ١٦٨٠٠٠٠٠٠ بالعملة المصرية تدفع على الوجه الآتي : ٨٠٠٠٠٠٠ ج تدفع في خلال سنة من تاريخ بدء البنك أعماله ؛

١٦٠٠٠٠٠٠ ج تسدد حسب حاجة البنك بعد انقضاء سنة من تاريخ بدء البنك أعماله، بحيث لا يزيد القسط عن ١/٥ مليون جنيه كل ٣ أشهر .

« ويقبل البنك بدلا من عملة المضو تمهداً من الحكومة بالدفع عند الطلب متى كان البنك في غير حاجة إلى تلك العملة » .

« وفضلاً عن الالتزامات المالية، يجدر بنا أن نستعرض النظر إلى أن هناك امتيازات يتمتع منحها للصندوق وللبنك ومنشأتهما . فلا يجوز الاستيلاء أو مصادرة أو نزع ملكية ممتلكات الصندوق والبنك بوسائل إدارية أو تشريعية . كذلك يجب إعفاء ممتلكات البنك وإيراده وعملياته من جميع أنواع الضرائب والرسوم الجمركية ، ويعفى البنك من مسئولية تحصيل أو دفع أية ضريبة أو رسم . ولا تخضع لأية ضريبة الهيا والمكافآت التي يدفعها الصندوق والبنك للموظفين أو المديرين أو نائبى المديرين الذين ليسوا من رعايا البلاد الموجودة به منشآت البنك أو الصندوق » .

« وبمجرد أن يتم الانضمام إلى الاتفاق ترسل الحكومة إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مبلغاً يعادل واحداً في المئاة آلاف من إجمالى اكتتابها ذهباً أو دولارات أمريكية لمواجهة النفقات الإدارية لهيئة الصندوق » .

فوائد الانضمام إلى الاتفاق :

« لم نجد مصر منذ سنة ١٩١٦ إلى أوائل هذه الحرب أية صعوبة في الحصول على ما يلزمها من عملات البلاد الأجنبية كالـدولار والفرنك السويسرى... الخ . على أن الحال قد تغير منذ أن أدخل نظام مراقبة العملة في سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، بسبب توقع صعوبة الحصول على العملات الأجنبية ولا سيما عملات البلاد الأجنبية غير بلاد الكتلة الاسترلينية التى تتوافر لديها حاجيات مصر الضرورية . وقد نشأت مشكلة العملة الصعبة (كالـدولار الأمريكى) من توفر البضائع المدة للإصدار فى تلك البلاد إلى البلاد الأخرى وكثرة الطلب عليها ، وبالتالي على عملتها ، لدفع أثمان هذه البضائع . وترتب على هذا صعوبة حصول البلاد الراغبة فى الشراء على العملة المطلوبة لدفع ثمن البضائع . ويقوم بنك إنجلترا الآن بجمع هذه العملات الصعبة من بلاد الكتلة الاسترلينية فى صندوق مشترك ، ثم يمد توزيعها على تلك البلدان بحسب حاجة كل منها لشراء البضائع اللازمة التى لا يتوافر وجودها فى بلاد العملة السهلة أو الكتلة الاسترلينية . »

« وأحد أغراض صندوق النقد الدولى هو استئثار عمليات تحويل عملات البلاد المختلفة من بعضها إلى بعض بدون قيد مادام هذا التحويل لأغراض تجارية وفى حدود ميزان المدفوعات لكل بلد . وقد استثنى صراحة من أحكام هذه الاتفاقية الديون التى نشأت عن الحرب الحالية كالأرصدة الاسترلينية وديون الإعارة والتأجير . »

« ولا كان من المتوقع أن تصبح عملة إحدى الدول نادرة ، فاحتياطاً لذلك نص فى الاتفاق على أنه إذا وجدت هيئة الصندوق أن عملة معينة ستصبح نادرة جاز لها أن تبلغ الأعضاء ذلك . وإذا كثر الطلب على هذه العملة المينة بحيث يخشى من عدم استطاعة الصندوق تقديم هذه العملة أعلن رسمياً أنها أصبحت نادرة (صعبة) . وعندئذ توزع هذه العملة على الأعضاء بنسبة حاجة كل منهم ، على أن يراعى فى ذلك الموقف

الاقتصادى الدولى بصفة عامة وغيره من الاعتبارات » .

« ولما كان من المسلم به أنه لا يمكن فى خلال الفترة التالية مباشرة للحرب العودة فوراً إلى النظم المادية وإلغاء كل التدابير الاستثنائية التى اقتضتها ظروف الحرب، فقد أجاز الاتفاق للدول إبقاء بعض القيود المفروضة الآن على عمليات النقد، وحدد الصندوق لذلك مهلة قدرها خمس سنوات على الأكثر . فإذا احتاج أحد الأعضاء إلى مد هذه المهلة، وجب عليه الحصول على موافقة هيئة الصندوق » .

« كذلك ينص اتفاق صندوق النقد على أن للمضو أن يلجأ إليه للاقتراض فى حالة حصول عجز لديه فى ميزان المدفوعات . وإذا كانت مصر لا تستفيد من هذه الناحية فى سنوات الرخاء، إلا أنه سيكون لها من هذا النظام منفذ فى أوقات الأزمات، عند ما تضطر كل دولة إلى الانكماش، فيقل الإقبال على شراء البضائع والمنتجات، ويحل الكساد، وتنتشر البطالة . ولا يخفى ما يترتب على ذلك من مساوئ اجتماعية » .

« على أن لانضمام مصر إلى هيئة الصندوق فائدة أخرى ذات أهمية كبرى، وهى الاشتراك فى عمل إيجابى لتحقيق مشروع تعاونى دولى لاستقرار عملات الدول الأخرى . وفى هذا مصلحة كبرى لمصر من حيث ترويج حاصلاتها فى الخارج ورفع مستوى المعيشة بين أهلها » .

« هذا فيما يختص بالفوائد التى تعود على مصر من الانضمام إلى هيئة صندوق النقد الدولى . أما الفوائد التى تعود عليها من الانضمام إلى هيئة البنك فهى واضحة كذلك . لأن الحرب أثرت تأثيراً سيئاً فى اقتصاد مصر القومى إذ أضعفت خصوبة أراضيها، وأتلفت طرق مواصلاتها من سكك جديدية ومائية وطرق زراعية، واستهلكت آلات مصانعها المختلفة، مما قد يلجئ الحكومة إلى البنك الدولى لمساعدتها على أعمال التجديد والإصلاح، عن طرق مدها بالأموال اللازمة على هيئة قروض طويلة الأجل .

كذلك يجوز لمصر أن ترجع إلى البنك للحصول على ماتحتاج إليه من عملة أجنبية
تلتزمها لمواجهة تنفيذ مشروع كهربية خزان أسوان وغيره من المشروعات الكبرى
التي هي في أشد الحاجة إليها. خصوصاً إذا لوحظ أن بلاد الكتلة الاسترلينية سوف
لاستطيع تزويد مصر في وقت قريب بكل مايلزمها من السلع الإنشائية المشار إليها
أنفا لإعادة تنظيم اقتصادنا القومي على أساس اقتصادي مفيد .

«وتتشرف وزارة المالية بمرض الموضوع على مجلس الوزراء رجاء التكرم بالموافقة
على استصدار الرسوم بمشروع قانون المرافق لهذه المذكرة بالموافقة على الانضمام
إلى الاتفاق والترخيص لوزارة المالية بأخذ الجزء الذهبي من حصة مصر في صندوق
النقد الدولي وفي بنك الإنشاء والتعمير من الغطاء الذهبي لأوراق النقد المصري
والترخيص لها كذلك بأخذ باقي حصتها من الاحتياطي العام» .

المرسوم بمشروع قانون :

« وهذا نص الرسوم بمشروع القانون بمد الديباجة :

مادة ١ - نوافق على الاتفاق المرفق نصه بهذا القانون والموقع عليه في ٢٢
يوليو سنة ١٩٤٤ والخاص بالموتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة المنعقد في مدينة
بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية ؛

مادة ٢ - يؤذن لوزير المالية في أن يدفع حصة الحكومة المصرية المقرر دفعها
ذهبا كما حددها الاتفاق المشار إليه في المادة السابقة من غطاء النقد الذهبي لأوراق
النقد المصري ، وفي أن يدفع الحصة المقرر دفعها بالعملة المصرية كما حددها الاتفاق
المذكور من الاحتياطي العام ؛

مادة ٣ - على وزير الخارجية والمالية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل
به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية »^(١) .

١٢ — مقياس القيمة وتطورها

ترجع أم الطرق التي استخدمت لقياس قيم الأشياء — كما سبقت الإشارة إلى ذلك^(١) — إلى طريقتين : طريقة المقايضة ؛ وطريقة الاستبدال النقدي .

فبمقتضى الطريقة الأولى (المقايضة) تقاس قيمة السلعة بما تساويه من أية سلعة أخرى يراد استبدالها بها .

ولهذا النظام مساوئ كثيرة ألמنا إلى كثير منها فيما سبق ؛ وسنعرض هنا لتفصيل ما يتعلق منها بموضوع هذه الفقرة ، وهو قياس القيمة .
فن ذلك :

١ — أن قيم الأشياء لا يكون لها ، بحسب هذا الأسلوب ، مقياس ثابت معروف .
فبمقتضى طريقة المقايضة ، تقاس قيمة الشيء بما يساويه من أى شيء آخر يمكن استبداله به ؛ وبذلك يكون لقيمة كل شيء عدد من المقاييس يساوى عدد الأشياء الأخرى . ولا يخفى ما يترتب على هذا التعدد من اضطراب فى التقدير ، وارتباك فى المعاملة ، وبمعد عن الغاية التى من أجلها تتخذ المقاييس . فالغرض من اتخاذ مقياس فى ناحية ما هو تقدير جميع ظواهر هذه الناحية بمقياس واحد ثابت : كقياس الأطوال الذى يقوم على الموازنة بين أطوال جميع الأشياء وطول جزء معين من نصف قطر الكرة الأرضية ، والذى وضع على أساسه المتر والياردة والذراع . . . وما إلى ذلك من المقاييس التى يمكن تحويلها بعضها إلى بعض بمجرد عمليات حسابية لرجوعها جميعاً إلى أصل واحد ؛ وكقياس الأتقال الذى يقوم على الموازنة بين أاتقال جميع الأشياء وثقل كمية معينة من الماء المقطر ، والذى وضع على أساسه الرطل والأوقية والكيلو . . . وما إلى ذلك من الموازين التى يمكن تحويلها بعضها إلى بعض بمجرد

عمليات حسابية لرجوعها جميعها إلى أصل واحد .

٢ - أنه أسلوب غير دقيق في قياس قيم الأشياء . فهو يقوم على أساس الموازنة بين السلعة وما يراد استبدالها به . ولا يخفى أن ثمة سلماً كثيرة تتمذر موازنتها بعضها ببعض موازنة دقيقة فيما يتعلق بالقيمة : فمن التعمد أن تقدر بالضبط قيمة رأس من البقر مثلاً بما يساويه من رؤوس الضأن أو المز . ولذلك يشتمل أن تجري مبادلة على طريقة المقايضة بدون أن تشتمل على غبن لأحد المتبادلين . ويشهد هذا الفن إذا كان كل من السلمتين المتبادلتين لا يقبل التجزئة كما في المثال الذي ذكرناه . وأما أسلوب الاستبدال النقدي ، فيقتضى أن تقاس قيم جميع الأشياء بما تساويه من مادة معينة يصطلح الناس في أمة ما على اتخاذها وحدة للعبادة وعلى قبولها ثمناً لما يبيعونه من السلع . فإذا كانت المادة التي اختيرت تقدماً هي الذهب مثلاً ، فإن كل شيء يباع يقدر ثمنه بقطعة من هذا المعدن تتبادل قيمتها مع قيمته . فإذا دفع ثمنه جنياً مصرياً مثلاً ، كان معنى ذلك أننا وازنا بين قيمته وقيمة الذهب فوجدنا أن قيمته مساوية لقيمة قطعة من هذا المعدن وزنها ٨٥٥ جرامات (وزن قطعة الجنيه المصري من الذهب) .

وأسلوب التبادل النقدي يبرأ من العيب الأول الذي ذكرناه في طريقة المقايضة^(١) . فهو يضع لقيم الأشياء مقياساً ثابتاً معروفاً ، فيتقن بذلك ما ينشأ عن تعدد المقاييس من اضطراب في التقدير وارتباك في المعاملة ، ويحقق الغاية التي من أجلها تتخذ المقاييس . أما مبلغ براءته من العيب الثاني الذي تشتمل عليه طريقة المقايضة^(٢) ، أي مبلغ دقته في قياس قيم الأشياء ، فيختلف باختلاف النقد المختار . فقد تكون الأمة موقفة فتختار نقداً دقيقاً كل الدقة بهذا الصدد ، وقد يجانبها التوفيق فتختار نقداً عارياً من جميع مظاهر الدقة أو من بعضها .

(٢) انظر أول هذه الصفحة .

(١) انظر الصفحة السابعة .

ولتوضيح ذلك ينبغي أن نبدأ بذكر الشروط التي لا بد من توافرها في النقد حتى يكون دقيقاً في قياس قيم الأشياء ؛ ثم ننتقل إلى استعراض المواد التي اتخذت عقوداً ، ونبين مدى توافر هذه الشروط في كل منها .

١٣ — الشروط التي ينبغي توافرها في المقياس النقدي

لا تتحقق الدقة في مقياس القيمة إلا إذا توافرت فيه شروط كثيرة أهمها مايلي :

١ — أن تكون مادته قابلة للتجزئة إلى أجزاء صغيرة . فبذلك نستطيع أن نقدر ما تساويه سلعة ما من أجزاء هذه المادة تقديراً دقيقاً ، فنقبض فيها إذا كنا بآئمين وندفع فيها إذا كنا مشترين ما تتبادل قيمته مع قيمتها بدون زيادة ولا نقص . أما إذا اختير النقد من مادة لا تقبل التجزئة كرهوس البقر والغنم وكلاب الصيد والأبواب والنوافذ الخشبية ... وما إلى ذلك ، فإن قياس القيم يكون عارياً عن الدقة ؛ إذ لا يمكن مع تقد كهذا تقدير ما تساويه كل سلعة بطريقة مضبوطة .

فقياس القيمة شبيه في هذه الناحية بمقاييس الأطوال والأوزان والكيلات والأوقات . فالفضل في دقة هذه المقاييس وسهولتها يرجع من بعض النواحي إلى تجزئتها إلى أجزاء صغيرة : كالتر فإنه مقسم إلى ديسيمترات ، والديسمترات إلى سنتيمترات ، والسنتيمترات إلى مليمترات ... وهلم جرا ؛ وكالطل فإنه مقسم إلى أوقيات ، والأوقيات إلى دراهم ... الخ ؛ والكيلية فإنها مقسمة إلى أرباع ، والأرباع إلى ملوات ، والملوات إلى أقداح ... ؛ والساعة فإنها مقسمة إلى دقائق ، والدقائق إلى ثوان ، والثواني إلى ثوانت ... وهكذا . — ففضل هذه التجزئة نستطيع أن نقدر بشكل دقيق مضبوط طول أى شئ . أو وزنه أو كيله ، ونستطيع تقدير الزمن الذي تستغرقه فترة ما . ولولا هذه التجزئة لمرت هذه المقاييس عن الدقة ، ولكان تقديرنا لهذه الظواهر تقديرأ تقريبيا ظنيا عرضة للخطأ والاضطراب .

٢ — أن لا تحدث تميزته تقييراً في القيمة النسبية لأي جزء من أجزائه . فكل مادة تحدث تميزتها تقييراً في القيمة النسبية لأجزائها لا تصلح مقياساً للقيمة . فالحال مثلاً لا يمكن أن تقاس به قيم الأشياء قياساً دقيقاً . وذلك لأن تميزته تحدث تقييراً كبيراً في القيمة النسبية لأجزائه . فإذا قسم حجر ماسي قيمته مائة جنيه مثلاً إلى عشرة أجزاء ، فإن كل جزء منها يقل قيمته كثيراً عن عشرة جنيهات ؛ وإذا قسم جزء من هذه الأجزاء العشرة إلى جزئيات أخرى ، فإن هذه الجزئيات لا تكاد تساوى شيئاً . ومن الواضح أن مادة هذا شأنها لا يمكننا أن نقيس بها ما تساويه كل سلمة قياساً دقيقاً ، ويتمتع أن ندفع منها أثمان الأشياء .

فقياس القيمة شبيه في هذه الناحية أيضاً بمقاييس الأطوال والأوزان والمسكيات والأوقات . فإذا قسم المتر مثلاً إلى مائة جزء ولم يحتفظ كل جزء من هذه الأجزاء بطوله النسبي ، بأن كان بعض هذه الأجزاء أطول أو أقصر من $\frac{1}{100}$ من المتر ، أو قسمت دائرة الساعة إلى ستين مسافة ، وكان مشيرها يقطع مسافة منها في وقت يختلف عن الوقت الذي يقطع فيه مسافة أخرى ، فإن متراً كهذا وساعة كهذه لا ينبغي أن يعتمد بهما في قياس الأطوال والأوقات .

٣ — أن لا تختلف قيمته باختلاف الأمكنة أو باختلاف الأزمنة . فكل مادة تغير قيمتها بتغير المواطن أو بتغير الأوقات لا تكون مقياساً دقيقاً لقيم الأشياء . وذلك أن كل مقياس ينبغي أن يكون ثابتاً في الناحية التي تجري فيها الموازنة بينه وبين غيره . لأنه إن لم يكن كذلك ، لا يوثق بأي حكم يصدر على أساسه ؛ إذ يختلف تقدير كل شيء يقاس به باختلاف مواضعه أو باختلاف أزمته ، فيصبح الشيء متغيراً لنفسه كلما تغير مكانه أو زمانه ، بدون أن يكون قد طرأ عليه في الواقع أي تغير ذاتي . والناحية التي تجري فيها الموازنة بين النقود والأشياء هي ناحية القيمة . فلا تصلح

المادة للقيام بوظيفة النقد ما لم تكن ثابتة في هذه الناحية ، أى ما لم تكن متعددة القيمة في جميع الأزمنة والأمكنة .

فمقياس القيمة شبيه في هذه الناحية أيضا بمقاييس الأطوال والأوزان والمكيلات والأوقات . فلا يصلح في قياس الأطوال متر يتغير طوله بتغير الأمكنة والأزمنة ، ولا في قياس الزمن ساعة تختلف سرعتها مشيراتها باختلاف الأوقات أو المواطن . . . وهلم جرا .

١٤ — النقود غير المعدنية ومبلغ دقتها

اختلفت الأمم التي سارت على نظام الاستبدال النقدي اختلافا كبيرا في اختيار نقدها . فمنها ما اختاره من المعادن النفيسة ومنها ما اختاره من مواد أخرى . ويظهر أن النقود غير المعدنية قد ظهرت في الإنسانية قبل ظهور النقود المعدنية . وسنناق هنا نظرة مجملة على النقود غير المعدنية ، ثم نقف جميع الفقرات الباقية من هذا الجزء على النقود المعدنية .

* * *

ترجع الأشياء التي اتخذت منها النقود غير المعدنية إلى طائفتين : منتجات طبيعية لم تدخلها الصناعة الإنسانية ؛ ومنتجات صناعية لم تبق فيها المواد الأولية على حالتها الطبيعية . وكان استخدام الطائفة الأولى لهذا الغرض سابقا في التاريخ على استخدام الطائفة الثانية . وقد اختير من كلتا الطائفتين مواد كثيرة لقياس القيمة ؛ وكان اختيار كل أمة يقع في الغالب على المادة التي يكثر لديها تداولها واستخدامها .

فمن أشهر ما اتخذ من الطائفة الأولى : الأصناف والمخار ، وقد استخدمت نقودا عند بعض سكان السواحل بأفريقيا الوسطى ؛ وجوز الهند وريش بعض الطيور ذات الألوان البراقية ، وقد استخدمت هذه المواد مقاييس للقيمة في بعض جزر المحيط

المهادى؛ والأرز الذى استخدم لهذه الغاية فى اليابان وظل كذلك إلى زمن ليس ببعيد؛ والشاي ببعض مقاطعات آسيا الوسطى؛ والصوف عند السكان الأصليين لسواحل خليج هدسون بأمريكا Hudson؛ والملح عند بعض سكان أفريقيا الوسطى؛ والأنعام من البقر والغنم وغيرها التى يغلب على الظن أنها اتخذت نقوداً عند كثير من الشعوب الآرية وبخاصة قدماء الإغريق والرومان، بدليل أن قيم الأشياء تقدر فى أشتار هوميروس برؤس البقر (سيوف ديوميدي Diomède وجلو كوس Glaucus مثلاً)، وأن الكلمة التى تدل على النقود فى معظم اللغات الهندية - الأوروبية تدل فى أصلها على الماشية والأنعام^(١)، وأن بعض النقود المعدنية الآرية القديمة تشير إلى ذلك بما تحمله من صور الدواب، فالنقود الآثينية مثلاً كانت مزينة بصورة رأس ثور.

ومن أشهر ما استخدم نقوداً من الطائفة الثانية (المواد الصناعية) : السهام المتخذة من الحجر أو الخشب، وقد استخدمت عند بعض الأمم القديمة؛ والنسيج القطنى عند بعض سكان أفريقيا الوسطى؛ والمقود والأساور عند السكان الأصليين لبعض جزر ميلانيزيا^(٢).

* * *

. وليس من بين هذه المواد ما يصلح لقياس قيم الأشياء بطريقة مضبوطة دقيقة؛ إذ ليس من بينها ما تتوافر فيه الشروط السابق ذكرها. فجميع هذه المواد تختلف قيمتها باختلاف الأزمنة والأمكنة؛ وكثير منها - بجانب هذا - غير قابل للتجزئة (ردوس الأنعام، السهام، المقود، الأساور... الخ) أو تحدث تجزئته تغييراً فى القيمة النسبية لأجزائه.

(١) وعلى الأخص الكلمة اللاتينية Pecunia، فإن معناها الأصلى قطيع الأنعام.

(٢) أنظر آخر صفحة ١٣٢ وأول صفحة ١٣٣.

١٥ - القود المدنية ومبلغ دقتها

ولعل عدم توافر الشروط في المواد السابقة وما إليها هو الذى حل جميع الأمم
التمدينة الحديثة وعدداً غير يسير من الأمم القديمة على اختيار تقديمها من المعادن
النفيسة وبخاصة الذهب والفضة . وذلك أن الطبيعة قد اختصت هذين المعدنين بصفات
لم تجتمع في غيرهما ، وأن هذه الصفات جعلتهما أكثر المواد صلاحية لأداء هذه
الوظيفة . ومن أهم هذه الصفات ما يلي :

١ - أن التكوين الطبيعى لهذين المعدنين يجعلهما قابلين للتجزئة إلى أصغر
أجزاء ممكنة .

وقد ذكرنا فيما سبق أن هذا شرط أساسى لدقة المقياس النقدى وشرحنا السبب
في ذلك^(١) .

٢ - أن تجزئتهما لا تحدث أى تغيير فى القيمة النسبية للأجزاء . فإذا قسمت
سبيكة ذهب أو فضة إلى مائة جزء مثلاً ، فإن كل جزء منها يحتفظ بقيمة تساوى تماماً
١ ٪ من مجموع قيمة السبيكة . لأن التكوين الكيماوى للذهب والفضة ، وقابلية
كل منهما للصهر والتشكيل بمختلف الأشكال ، وكثرة النواحي التى يستخدمان
فيها ، وإمكان الانتفاع بأصغر قدر منهما ... كل ذلك وما إليه يجعل كل جزء منهما ،
 مهما كان صغيراً ، محتفظاً بقيمته النسبية . فقطعة الذهب أو الفضة مهما دق حجمها ،
تحقق من المنفعة بعد فصلها من السبيكة ، ما يعادل القدر الذى تحققه وهى متصلة بها .
وقد رأينا فيما سبق أنه بدون هذه الخاصية لا تتحقق الدقة فى المقياس النقدى ،
وشرحنا أسباب ذلك^(٢) .

٣ — أن قيمتهما كبيرة جداً بالنسبة لوزنهما . ويظهر هذا بالموازنة بينهما وبين غيرهما . « فثلاثون كيلوجرام من القمح لا تتجاوز قيمتها فرنكا واحداً ، ومن القمح سبعة فرنكات أو ثمانية ، ومن الصوف ثلاثين أو أربعين فرنكا ، ومن النحاس من خمسين إلى مائة فرنك ، ومن العاج من سبعمائة إلى ثمانمائة فرنك ، ومن الفز ألفاً وخمسمائة فرنك ؛ على حين أن هذا الوزن من الفضة تبلغ قيمته ثلاثة آلاف فرنك ، ومن الذهب نحو مائة ألف فرنك ^(١) » .

وهذه الخاصة تجعل من السهل نقلهما من مكان إلى آخر ، لأنها تجعل تكاليف نقلهما زهيدة بالنسبة لقيمتها . فتكاليف نقل سبيكة فضية أو ذهبية إلى أبعد مسافة ممكنة لا تتجاوز ١ ٪ من قيمتها ؛ على حين أن كمية مساوية لهذه السبيكة في الوزن من القمح أو القمح قد تصل تكاليف نقلها في المسافات القريبة إلى ٣٠ ٪ من قيمتها وفي المسافات البعيدة إلى ١٠٠ ٪ من قيمتها .

ويترتب على ذلك أن قيمة الذهب والفضة لا تكاد تختلف في مكان عنها في مكان آخر . لأن اختلاف قيمة الشيء الواحد باختلاف الأماكن ترجع أهم أسبابه إلى تكاليف النقل . وقد تبين أن تكاليف نقل الذهب والفضة لا تذكر بجانب قيمتهما . هذا إلى أنه لو فرض أن زادت قيمتهما في بلد ما عنها في المناطق الأخرى لقلة كميتهما في هذا البلد وغزارتها في غيره ، فإن ضالة تكاليف نقلهما تقرى التجار ، سمياً وراء الربح ، بجلبهما من حيث تفرز كمياتهما إلى هذا البلد الذي قلت كمياتهما فيه . لأن ما يجنونه من الفرق بين القيمتين — مهما كان هذا الفرق ضئيلاً — سيزيد حتماً على

(١) قلا عن شارل جيد *Principes d' Economie Politique* الطبعة الخامسة والمشرن صفحة ٢٦٨ . — وقد قدر هذه الأشياء بأثمانها قبل الحرب العظمى . — واتخذ ثلاثين كيلوجراماً مادة لموازنة ؛ لأن هذا الثقل هو الذي يستطيع شخص عادي أن يحمله .

على ما ينفقونه في تكاليف النقل التي لا تعد شيئاً مذكوراً . وبذلك تزداد كياتهما في هذا البلد شيئاً فشيئاً ، وتأخذ قيمتهما تيماً لذلك في الانخفاض ^(١) ، حتى تتعادل مع قيمتهما في المناطق الأخرى .

فضالة التكاليف اللازمة لنقل الذهب والفضة ، تجعل كياتهما أشبه شيء بكيات الهواء التي لا تلبث أن تتخلل في منطقة ما لسبب جوى حتى تمود سريعاً إلى حالتها الأولى بفضل ما يتدفق على هذه المنطقة من جميع المناطق المحيطة بها . وهذا يقضى على أهم الأسباب التي تؤدي إلى اختلاف قيمة الشيء باختلاف الأمكنة .

وقد رأينا ما لهذه الخاصة من أثر في صلاحية المادة لقياس قيم الأشياء ^(٢) .

٤ — وحدة نوع الذهب والفضة . فلا يوجد في جميع أنحاء العالم إلا نوع واحد من الذهب ونوع واحد من الفضة . وهذه الخاصة لا تكاد تتوافر في أى مادة أخرى . فالمواد الحيوانية والنباتية والمعادن الأخرى يوجد من كل منها مئات من الأنواع مختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً . فلكل منطقة أنواع خاصة من المحاصيل الزراعية والحيوانية والمعدنية (من غير الذهب والفضة) يعرف كل منها بصفات تميزه تميزاً تاماً عن نظائره في المناطق الأخرى . فن السهل التمييز بين القمح المصرى والقمح الأسترالى ، بل بين القمح الصميدى والقمح البحيرى . على حين أن أسهر خبير في المعادن لا يستطيع أن يفرق بين ذهب الترنسفال مثلاً وذهب كليفورنيا ، أو بين فضة السويد وفضة المكسيك .

وهذه الخاصة تساعد على عدم اختلاف قيمتهما باختلاف الأمكنة ؛ أى تعمل ، من جانبها ، على تحقيق نفس الفائدة التي تحققها الخاصة السابقة . لأن اختلاف قيمة

(١) أنظر أثر العرض في الثمن بآخر ص ١٨٧ وتوابعها .

(٢) انظر آخر صفحة ٢٣٦ وأول صفحة ٢٣٧ .

الشيء باختلاف الأمكنة يرجع بعض أسبابه إلى اختلاف نوعه باختلاف المناطق .

• - أنهما غير قابلين للاتحاد مع الهواء أو الماء أو أى جسم آخر ، فهما لا يصدآن ولا تتغير خواصهما الكيائية بتقادم الزمن ولا يفنيان ولا يبيدان بالاستعمال . وهذه الخاصة لا تكاد توجد في غيرها : فالوادر الحيوانية والنباتية تقصد وتفتنى بمرور الزمن ؛ والمعادن الأخرى كالحديد والنحاس تصدأ وتبيد بالاستعمال وتستحيل مع تقادم العهد إلى تراب .

وهذه الخاصة تساعد على ثبات قيمة الذهب والفضة وعدم اختلافها باختلاف الأزمنة^(١) . وذلك أن اختلاف قيمة الشيء باختلاف الأزمنة ترجع أهم أسبابه إلى عاملين : أحدهما تغير خواصه بتغير الزمن ، كالنبيذ مثلا إذ ترداد قيمته بتقادم عهده ، لأن التقادم يكسبه ، في الناحية التي يستهلك من أجلها ، خواص لم تكن فيه من قبل ؛ والآخر إذ تنخفض قيمته بتقادم عهده ، لأن متاعته تضعف بمرور الزمن ؛ واثنيهما اختلاف الكمية المروضة من الشيء ، فترتفع قيمته كلما نقصت هذه الكمية ، وتنخفض كلما زادت ، كما تقدم ذلك في قوانين المرض والطلب^(٢) .

والخاصة التي نحن بصدد الكلام عنها تحمى الذهب والفضة من هذين العاملين . فخواصهما ثابتة لا تتغير بتغير الأزمنة ؛ فلا يقوى تقادم العهد على نحو شيء من صفاتها ، ولا يكسبهما صفة لم تكن فيهما من قبل . فهما إذن بمنجاة من أحد العاملين اللذين يحدثان التغير في قيم الأشياء بتغير الزمن .

وهما كذلك ، بفضل الخاصة التي نحن بصدد الكلام عنها ، بمنجاة من العامل

(١) وهنا شرط أساسى فى صلاحية المادة لقياس القيمة كما سبقت الإشارة إلى ذلك بمقتضى -

الثاني (اختلاف القيمة تبعاً لتغير الكمية) . وذلك أن الذهب والفضة لا يفنيان ولا يبيدان بالاستعمال . فكل ما يستخرج من مناجمهما يجد أمامه جميع ما سبق استخراجه منهما كاملاً غير منقوص . وقد ترتب على ذلك أن كثرت كياتهما وتراكم بعضها على بعض حتى امتلأت بها الخزائن ونامت بها الأسواق . فقد بلغت النقود الذهبية المتداولة في العالم سنة ١٩٢٥ نحو ٦٠ مليارات من الفرنكات ، وكية النقود الفضية نحو أربعين ملياراً . - ومن الواضح أن كثرة كياتهما إلى هذه الدرجة تجعل قيمتهما لا تتأثر كثيراً بما يضاف إلى الوجود منهما من كيات جديدة . لأن زيادة العروض من السلامة لا تقوى على تغيير قيمتهما تغيراً ظاهراً متى كانت يسيرة بالنسبة إلى الوجود منها من قبل . فإذا كان التعامل يجري في سوق ما على ألف قنطار من القطن مثلاً ، ثم زادت هذه الكمية قنطاراً واحداً أو قنطارين ، فإن سعر القطن لا يكاد يتغير على أثر هذه الزيادة الضئيلة . وهذا هو شأن الذهب والفضة . فهما كبرت الكمية الجديدة التي تستخرج سنوياً من مناجمهما ، فلم تكون شيئاً مذكوراً بجانب القناطير المقنطرة المتداولة منهما في العالم . فعلى الرغم من نشاط حركة الاستخراج نشاطاً كبيراً في السنين الأخيرة ورقى الوسائل المستخدمة في هذه السيل ، فإن الكمية المستخرجة سنوياً من الذهب والفضة لم تكد تتجاوز مليارات من الفرنكات . وهذه كمية ضئيلة إذا قيست بالتداول منهما ؛ وخاصة أن نحو نصف مليار منها (أى نحو ربعها) يستخدم في صناعات المصاغ للزينة وما إليها ؛ فليسك منها نقوداً لا يكاد يتجاوز سنوياً نحو مليار ونصف : وهذا لا يمثل إلا نحو ١٥ ٪ من كيات النقود المتداولة ذهيباً وفضياً ، ونحو ٢ ٪ من النقود الذهبية وحدها . وغنى عن البيان أن نسبة ضئيلة كهذه لا تقوى على تغيير ظاهر في قيمة النقود .

فيفضل الخاصة التي نحن بصدد الكلام عنها أصبحت الكيات الجديدة من

الذهب والفضة بالنسبة إلى الكميات القديمة أشبه شيء بجدول صغير يصب في بحر؛ فلا يكاد ، مهما زاد فيضانه ، يرفع شيئا من مستواه .

* * *

فالذهب والفضة متوافر فيهما إذن جميع الخواص الثلاثة التي ذكرنا أنه لا بد من توافرها حتى تكون المادة صالحة لقياس قيم الأشياء بشكل مضبوط دقيق، وهي: قبولها للتجزئة ؛ واحتفاظ كل جزء بقيمته النسبية ؛ وثبات قيمتها أى عدم اختلافها باختلاف الأمكنة والأزمنة^(١) .

* * *

غير أن الخاصية الأخيرة غير متوافرة فيهما توافرا كاملا . فالذهب والفضة عرضة لأن تختلف قيمتهما باختلاف الأمكنة والأزمنة .

أما اختلاف قيمتهما باختلاف الأمكنة فيرجع سببه إلى أمرين : أحدهما أن مناجهما غير موزعة توزيعا عادلا على سطح الأرض . فن المناطق ما رزقت بسطة فيهما مما ؛ ومنها ما قترت عليه الطبيعة في هذه السبيل؛ ومنها ما حرم حرمانا تاما من مناجم أحدهما أو من كليهما .

وثانيهما أن ثقلهما من الأماكن التي يفتران فيها إلى غيرها يتطلب نفقات . وهذه النفقات - وإن كانت ضئيلة جدا إذا قيست بنفقات نقل غيرها من المواد كما سبقت الإشارة إلى ذلك^(٢) - كافية لأن تحدث ، في بعض الفترات على الأقل ، اختلافا في قيمتهما باختلاف الأمكنة ؛ فتجعل قيمتهما في موطن استخراجهما وتصديرهما أقل من قيمتهما في المناطق الأخرى ، وتجعل قيمتهما في كل منطقة من هذه المناطق مختلفة عن قيمتهما فيما عداها ، تبعا لاختلافها بعضها عن بعض في بعدها

من مكان التصدير وفي الوسائل المستخدمة في استيرادها . . . وما إلى ذلك .
وتدل الأحوال الاقتصادية النائرة والرائنة على صحة ذلك . فقيمة الذهب والفضة
في مواطن استخراجهما أقل من قيمتهما في المواطن الأخرى ؛ وقيمتها في المواطن
القريبة من مواطن استخراجهما أقل من قيمتهما في المناطق البعيدة عنها . يدل على
ذلك أن أثمان الأشياء حيث توجد مناجم الذهب والفضة أو حيث تقرب المنطقة من
هذه المناجم تكون عادة مرتفعة عن أثمانها في المناطق الأخرى ^(١) .

وهذا يجعل النقود المعدنية غير دقيقة في قياس قيم الأشياء . لأن مقياس القيمة
كما تقدم تفصيل ذلك .. لا يكون دقيقا إلا إذا كان هو نفسه متحد القيمة في جميع
الأمكنة؛ إذ اختلاف قيمته باختلاف الأمكنة يجعله أكثر ينكش أو يتمدد كلما انتقل من
مكان إلى مكان ؛ ومن الواضح أن مترا هذا شأنه لا يعطيان إليه في قياس الأطوال ^(٢) .
غير أن هذا لا يضير النقود المعدنية كثيرا في قيامها بوظيفتها القياسية . وذلك
لسميين : أحدهما أن تكاليف نقلها بلغت من الضالة حدا لا تقوى معه على إحداث
فروق يؤبه له بين قيمتها في مختلف المواطن ؛ والآخر أن الفروق التي تحدثها هذه
التكاليف مضبوطة يمكن تقديرها وتحديد مبلغها . ولا يضير القياس اختلافه باختلاف
الأمكنة متى كانت الفروق معروفة الأسباب ومضبوطة المقادير . فلا يضير الترم مثلا
أن يختلف طوله باختلاف الأمكنة ، متى كان خاضعا في تغيراته لقواعد مضبوطة
بحيث يمكن تقدير الفروق التي تطرأ عليه تقديرا دقيقا .

وأما اختلاف قيمتها باختلاف الأزمنة فترجع أسبابه إلى أمور كثيرة أهمها ما يلي :

١ - توالى الاستخراج من مناجم الذهب والفضة . وذلك أن استخراج هذين

(١) انظر القانون العام لتأثير التمن بالقيمة الثانية للنقود بآخر صفحة ٢١٨ .

(٢) انظر آخر صفحة ٢٣٦ وأول صفحة ٢٣٧ .

المدنين مطرد لا ينقطع . ففي جميع الناطق التي توجد بها مناجم ذهبية أو فضية لا تفتقر عمليات الاستخراج ما دام هناك مجال للكسب . وقد تقدم أن الذهب والفضة لا تتغير خواصهما ولا يصدآن ولا يبدآن بالاستعمال ؛ فكل ما يستخرج منهما يجد أمامه جميع ماسبق استخراجه كاملا غير منقوص ، فيضاف إليه ، ويزيد من كينته ، فتتغير تبعا لذلك القيمة الذاتية للنقود^(١) ، كما ينص على ذلك القانون الكمي^(٢) .

صحيح أن كثرة الكميات المتداولة منهما تجعل قيمتهما لا تتأثر كثيرا بما يضاف إلى الوجود منهما من كيات جديدة . فهما كبرت الكمية الجديدة التي تستخرج سنويا من مناجمهما ، فلن تكون شيئا مذكورا بجانب القناطير المنقطرة المتداولة منهما في العالم . ومن المقرر أن زيادة المروض من السلعة لا تقوى على تغيير قيمتها بتغيير آظاهرا متى كانت يسيرة بالنسبة إلى الوجود منها من قبل^(٣) .

ولكن مع توالي الاستخراج ، تأخذ هذه الزيادة في التضخم شيئا فشيئا ، وتأخذ تبعا لذلك القيمة الذاتية للنقود في التزحزح قليلا قليلا حتى تبعد كثيرا عن النقطة التي ابتدأ منها سيرها : فقد ذكرنا فيما سبق أن ما يستخرج سنويا من الذهب والفضة يبلغ نحو ٢٪ من كيات النقود المتداولة^(٤) . وهذه الكمية على ضآلتها كفيلة بأن ترفع ، في نهاية خمسين سنة ، الكمية الموجودة إلى النصف ، وتخفض تبعا لذلك القيمة الذاتية للنقود إلى النصف وفقا للقانون الكمي^(٥) .

٢ — كشف مناجم جديدة من الذهب أو الفضة . فإن هذا يحدث تغييرا بنائيا كبيرا في كينتهما ، فتتخفض تبعا لذلك قيمتهما انخفاضاً ظاهراً . وقد حدث هذا

(١) انظر آخر ص ٢٠٣ وصحة ٢٠٤ . (٢) انظر صفحة ٢٠٢ .

(٣) انظر تفصيل هذا بآخر ص ٢٤٢ وتوابها . (٤) انظر آخر ص ٢٤٣ .

(٥) انظر صفحة ٢٠٢ .

عدة مرات . فقد ترتب على كشف أمريكا واستغلال ما كان مدفونا في تربتها من المادن النفيسة أن زادت كميات الذهب والفضة زيادة فجائية كبيرة ، فأخذت قيمة النقود تنخفض حتى وصلت في القرن السادس عشر إلى ما يقرب من ٢٠٪ مما كانت عليه قبل كشف الدنيا الجديدة ؛ وحدث مثل هذا حينما كشفت مناجم كاليفورنيا وأستراليا في أوائل القرن التاسع عشر ، ومناجم الترنسفال وكلونديك في أواخره وأوائل القرن الحالي .

٣ — الحوادث التي تنشر الذعر المالى كالحروب وما إليها فتحمل الحكومات وأصحاب رموس الأموال على سحب أموالهم النقدية من التداول والاحتفاظ بها في خزائهم ، فتصبح كأنها عادت إلى مناجمها الأولى ، فترتفع تبعا لذلك قيمتها الذاتية ارتفاعا فجائيا كبيرا ؛ والأمور التي تعضى على عوامل الذعر ، وتثبت الطمأنينة في النفوس ، فتفرى الناس بإخراج ما اكتنزوه ، فتتدفق الأموال النقدية فجأة إلى أسواق التداول ، فتزيد كمياتها كثيرا عما كانت عليه ، وتنخفض تبعا لذلك قيمتها الذاتية انخفاضاً فجائياً ظاهراً . - وقد تكررت هذه الظواهر في التاريخ عدة مرات فقد ترتب على الفارات التي قام بها الجرمان في نهاية المصور القديمة ضد الامبراطورية الرومانية الغربية أن انتشر الذعر واشتد خوف الناس على أموالهم وحرصهم على سحبها من الأسواق واكتنازها في خزائهم ، فأختفى مقدار كبير من كميات الذهب والفضة التي كانت متداولة من قبل ، فارتفعت قيمتها ارتفاعاً كبيراً . وفي سنى الحرب المظلمى والحرب الأخيرة اختفى قدر كبير من النقود المعدنية من الأسواق . فالذهبي منها كالدينعم انمداماتاً من التداول ، والنقود الفضية نفسها نقصت كثيراً عما كانت عليه ؛ وذلك لأن الحكومات والأفراد - تحت تأثير الذعر المالى السائد في ذلك الوقت ونحت تأثير الحالة الاقتصادية والسياسية العامة - قد عملوا على سحبها من حركة التداول لادخارها

في الخزائن أو لاستخدامها في عمليات أخرى أكثر ربحاً أو أدنى إلى سد الحاجات الحرة والشمعية . ولو لم تلجأ الحكومات إذ ذاك إلى الإكثار من إصدار الأوراق النقدية لأدت هذه الحالة إلى ارتفاع قيمة النقود ارتفاعاً كبيراً كما سبقت الإشارة إلى ذلك^(١) .

٦،٥،٤ — وفصلاً عن كمية النقود المدنية وما يطرأ على هذه الكمية تحت تأثير سبب من الأسباب الثلاثة السابق ذكرها ، توجد عوامل أخرى يترتب على تغيرها تغير في القيمة الذاتية للنقود . وقد تسكلمنا بتفصيل فيما سبق عن ثلاثة من أهم هذه العوامل ، وهي حركة تداول النقود المدنية ؛ وكمية الأوراق التي تحمل عليها ومدى استخدامها ؛ ومبلغ النشاط في الحركة الاقتصادية^(٢) .

فالنقود المدنية عرضة لأن تختلف قيمتها باختلاف الأزمنة تحت تأثير عوامل كثيرة : بعضها بطيء متدرج ؛ وبعضها فجائي قوى الأثر . وهذا يجعلها غير دقيقة في قياس قيم الأشياء . لأن مقياس القيمة — كما تقدم تفصيل ذلك — لا يكون دقيقاً إلا إذا كان هو نفسه متحد القيمة في جميع الأزمنة ؛ إذ اختلاف قيمته باختلاف الأزمنة يجعله أكثر يؤثر مرور الزمن في طوله، فينكمش حيناً ويتمدد حيناً آخر : ومن الواضح أن متراً هذا شأنه لا يطمأن إلى مثله في قياس الأطوال^(٣) .

١٥ — البحث عن مقياس آخر غير المعادن النفيسة

موازنة بينها وبين القمح

وهذا ما حمل بعض المفكرين على البحث عن مقياس آخر أكثر دقة وثباتاً .

(١) انظر آخر ص ٢١٤ وأول ص ٢١٥ . (٢) انظر آخر ص ٢٠٦ ومصفحات ٢٠٧-٢١٩ .

(٣) انظر آخر صفحة ٢٣٦ وأول صفحة ٢٣٧ .

وقد اختلفت آراؤهم في ذلك اختلافا كبيرا ؛ ولكن كثيرا منهم ذهب إلى أن القمح أحسن مقياس بهذا الصدد . وحجتهم في ذلك أن القمح يمتاز عن غيره بخاصيتين تجعلان قيمته أدنى إلى الثبات ، إذ تحولان دون اختلافها اختلافا كبيرا باختلاف الأزمنة ، وتعملان على الرجوع بها إلى مستواها الأصلي كلما ترحزحت عنه لسبب ما : (إحداها) أن كمية منه ضرورية للغذاء اليومي في قسم كبير من الممورة . فعظم سكان أوروبا وأمريكا وأستراليا وعدد غير يسير من سكان أفريقيا وآسيا يتكونون غذائهم الأساسي من الخبز المصنوع من القمح . فلا تسد حاجة الواحد منهم للغذاء بشكل تام إلا إذا تناول في كل وجبة كمية معينة من هذا الخبز .

(وثانيتهما) أن الفرد لا يرغب في أكثر من الكمية اللازمة منه لغذائه . فهو من الحاجات الطبيعية ؛ وكل حاجة طبيعية - كما سبق بيان ذلك - يكفي لإشباعها مقدار محدود ؛ فتقل الرغبة في الشيء كلما حصل الإنسان على جزء من هذا المقدار حتى يصل إلى آخره فتسد حاجته وتنعدم رغبته فيه ، فدرجة تجعل التمداد بعد ذلك في الحصول على الشيء مصدر ألم جسمي ونفسي^(١) .

بفضل هاتين الخاصتين تقل قيمة القمح أدنى ما يكون إلى الثبات . لأنها إن ترحزحت عن مستواها الطبيعي لسبب ما لا تلبث بفضل خاصة من هاتين الخاصتين أن تعود إليه أو إلى ما يقرب منه .

فإذا ارتفعت قيمة القمح لنقص كميته مثلا ، لم يؤثر هذا الارتفاع كثيرا في طلبه ، وفقا لما تقتضيه الخاصة الأولى السابق ذكرها : فمن كان يستهلك في اليوم أربعة أرغفة مثلا لا يحمله هذا الارتفاع على تخفيض استهلاكه إلى ثلاثة أرغفة أو رغيين ؛ بل

(١) انظر الحاشية الثانية من خولس حاجات الإنسان بآخر صفحة ١٧ وصفحة ١٨ .

يظل استهلاكه على ما كان عليه أو ينخفض انخفاضاً يسيراً . لأننا بصدد مادة ضرورية لا تسد حاجة الفرد للغذاء بشكل تام إلا إذا تناول منها في كل وجبة كمية معينة . - وارتفاع القيمة يفرض المنتجين زيادة الإنتاج من القمح ؛ فترداد كميانه شيئاً فشيئاً مع بقاء الطلب على ما كان عليه ؛ وتأخذ قيمته تبعا لذلك في الانخفاض ، حتى تعود إلى مستواها الطبيعي الذي ترزحت عنه .

وإذا انخفضت قيمته لزيادة كميانه مثلاً ، لم يؤثر هذا الانخفاض كثيراً في طلبه ، وفقاً لما تقتضيه الخاصة الثانية : فمن كان يستهلك في اليوم أربعة أرغفة مثلاً لا يفريه هذا الانخفاض بزيادة استهلاكه إلى ستة أو ثمانية مثلاً ؛ بل يظل استهلاكه على ما كان عليه أو يزيد زيادة يسيرة ؛ لأننا بصدد حاجة طبيعية يكفي لإشباعها مقدار محدود تنعدم الرغبة بعد الحصول عليه . - وانخفاض القيمة مع بقاء الطلب على ما كان عليه يشبط هم المنتجين ؛ فتقل كميانه شيئاً فشيئاً ؛ وتأخذ قيمته تبعا لذلك في الصعود حتى تعود إلى مستواها الطبيعي الذي ترزحت عنه .

فالقمح يختلف في ذلك عن المعادن النفيسة اختلافاً جوهرياً .

فخواصه تكفل رجوع قيمته إلى مستواها الطبيعي إذا ترزحت عنه زيادة أو أنقصا لسبب ما ؛ على حين أنه ليس في المعادن النفيسة من الخواص ما يكفل رجوع قيمتها إلى المستوى الذي ترزح عنه .

وقيمة القمح قد تختلف اختلافاً كبيراً في عام عنها في العام السابق له ، تبعا لاختلاف ظروف إنتاجه واختلاف العوامل الجوية المؤثرة في محاصيله . . . وما إلى ذلك . ولكن ميله إلى الرجوع إلى المستوى الطبيعي يجعل متوسط قيمته في مرحلة تشتمل على عدد كبير من السنين متقفاً مع متوسط قيمته في الرحلة السابقة لها أو قريباً منه . على حين أن الإنتاج المادي للمعادن النفيسة لا يقوى على إحداث فرق

كبير بين قيمتها في عام وقيمتها في العام السابق له كما تقدم بيان ذلك^(١) . ولكنه يحدث فرقا كبيرا بين متوسط قيمتها في مرحلة تشتمل على عدد كبير من السنين ومتوسط قيمتها في المرحلة السابقة لها . لأن توالى استخراجها، وعدم وجود ما يكفل رجوعها إلى مستوى خاص ، يجعلان قيمتها في تزحزح مطرد . وطبيعى مع هذا أن يكون الفرق كبيرا بين متوسط قيمتها في مرحلة ما ومتوسط قيمتها في مرحلة سابقة لها . فإذا فرض أن المستوى الطبيعى^(٢) لقيمة القمح هو ١٠٠ ، فإن التغيرات التي تحدث في قيمته باختلاف السنين تميز على مثل التوتيرة الآتية :

(المرحلة الأولى ومدتها عشر سنين)

رقم السنة : ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠
قيمة القمح فيها : ١٠٠ ١٥٠ ١٣٠ ١١٠ ١٠٠ ٨٠ ٩٠ ١٠٠ ١٢٠ ١١٠
(المرحلة التالية ومدتها عشر سنين كذلك)

رقم السنة : ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠
قيمة القمح فيها : ١٠٠ ٨٠ ٩٠ ١٠٠ ١٢٠ ١١٠ ١٠٠ ١٥٠ ١٣٠ ١١٠
فلى الرغم من كبر الفرق بين قيمة القمح في كل عام وقيمته في العام السابق له، فإن متوسط أثمانه في المرحلة الأولى (أى ما ينتج من قسمة مجموع الأثمان على عدد السنين ، وهو ١٠٩ في المثال الذى فرضناه) مساو لمتوسط أثمانه في المرحلة التالية لها . وذلك لأن ثمنه - كما يظهر ذلك بالتأمل في القوائم السابقة - يحوم حول المستوى الطبيعى (١٠٠) ، ويعيل دائما إلى الرجوع إليه كلما تزحزح عنه .

(١) انظر ص ٢٤٣ .

(١) انظر ما يقصده علماء الاقتصاد بكلمة الثمن الطبيعى للشيء أو المستوى الطبيعى لقيمه

بصفحتي ١٧٧ ، ١٧٨ .

وأما التغيرات التي يحدثها الإنتاج المادي للمعادن النفيسة في قيمتها فتسير على
مثل هذه الوتيرة :

(المرحلة الأولى ومدتها عشر سنين)

رقم السنة : ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠

قيمة المعادن النفيسة فيها : ١٠٠ ٩٨ ٩٧ ٩٥ ٩٢ ٩١ ٩٠ ٨٨ ٨٦ ٨٣

(المرحلة التالية ومدتها عشر سنين كذلك)

رقم السنة : ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠

قيمة المعادن النفيسة فيها : ٨٠ ٧٩ ٧٧ ٧٦ ٧٤ ٧٢ ٧٠ ٦٩ ٦٧ ٦٦

فعلى الرغم من أن الفرق بين قيمة المعادن النفيسة في كل عام وقيمتها في العام
السابق له ليس شيئاً مذكوراً ، فإن متوسط قيمتها في المرحلة الأولى (أى ما ينتج
من قسمة مجموع الأثمان على عدد السنين ، وهو ٩٢ في المثال الذى فرضناه) يختلف
كثيراً عن متوسط قيمتها في المرحلة التالية (وهو ٧٣ في المثال الذى فرضناه) .
وذلك لأن قيمتها في ترحزح مطرد ، وليس بها من الخواص ما يكفل رجوعها إلى
مستوى خاص .

وعلى هذه الأسس أقام المنتصرون لهذا رأى نظريتهم ، فذهبوا إلى أن قيمة
القمح أدنى إلى الثبات من قيمة الذهب والفضة ، وأنه لذلك أكثر منهما صلاحية
لقياس قيم الأشياء .

* * *

غير أنه بالموازنة بين مزايا القمح وعيوبه يظهر فساد نظريتهم هذه . وذلك أن
القمح ، بجانب المزايا السابق ذكرها ، مثالب كثيرة تجرده من معظم الشروط التي
يجب توافرها في القياس الصحيح ، وتقتصر به عن إدراك الشأ الذى بلغته المعادن
النفيسة في هذه السبل . فمن ذلك :

١ - اختلاف نوعه باختلاف المناطق . وذلك أن اختلاف الأقاليم في الجو والتربة ووسائل الري ... وما إلى ذلك قد جعل لكل منها نوعا خاصا من القمح يختلف عن غيره في طعمه ولونه وعناصره الغذائية ... وهلم جرا . فالقمح الاسترالي غير القمح الأمريكي ، وكلاهما يختلف عن القمح المصري ... ، بل إن ثمة فروقا غير يسيرة بين القمح الصعيدي والقمح البحري ، وبين القمح « البلى » (الذى يزرع في المناطق التى تسير على نظام رى الحياض) والقمح « السقاوى » (الذى يزرع في المناطق التى تسير على نظام الرى الصيفى) .

ومن الواضح أن اختلاف نوع المادة على الصورة التى وصفناها يؤدى إلى اختلاف قيمتها باختلاف الأمكنة . وقد تقدم أن مقياس القيمة لا يكون صحيحا إلا إذا كان هو نفسه متحد القيمة في جميع المواطن ^(١) .

٢ - أن قيمته ضئيلة بالنسبة إلى وزنه ، فبينما يساوى كيلو الجرام من الذهب اليوم نحو ٦٨٠ جنيتها مصريا ^(٢) ، إذ بكيلو الجرام من القمح لا يساوى أكثر من ثلاثة وعشرين مليا ^(٣) .

وضالة قيمته بالنسبة إلى وزنه تؤدى إلى كثرة تكاليف نقله ، فتكاليف نقل القمح - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - قد تصل إلى ٣٠ ٪ من قيمته الأصلية في المسافات القريبة وإلى ١٠٠ ٪ في المسافات البعيدة ؛ على حين أن تكاليف نقل الذهب والفضة لاتكاد تتجاوز ١ ٪ من قيمتهما مهما ب مدت المسافة .

(١) انظر آخر صفحة ٢٣٦ وأول صفحة ٢٣٧ . وانظر ما تمتاز به المعادن النفيسة بهيئتها الصلبة ، بصفحة ٢٤١ .

(٢) تبلغ زنة الجنيه المصرى من الذهب ٨٦٥ جرامات ، وسعر الجنيه الذهب اليوم (٤٦/٣/١٩) يبلغ ٥٧٢ قرشا .

(٣) تبلغ زنة الأردب من القمح نحو ١٥٠ كيلو جراما ، والسعر الرسمى لأردب القمح بمصر اليوم (٤٦/٣/١٩) يتروى بين ٣٤٠ قرشا للهندي و ٣٣٠ قرشا للبلدى على أساس درجته . نظافة ٢٢٤٥ قرشا .

ومن الواضح أن كثرة تكاليف النقل تجعل قيمة الشيء تختلف اختلافاً كبيراً باختلاف الأماكن . وهذا هو الواقع بصدد القمح . فقيمة القمح الأسترالى بأستراليا نفسها أقل كثيراً من قيمته بمصر أو بأبجيترا مثلاً ؛ بل إن ثمة فرقة غير يسير بين قيمته بأجرانه في الريف المصرى وقيمه بساحل روض الفرج أو ساحل أثر النبي أو الإسكندرية . - وقد تقدم أن مقياس القيمة لا يكون صحيحاً إلا إذا كان هو نفسه متحد القيمة في جميع المواطن^(١) .

٣ - مرونة إنتاجه وخضوعه إلى حد ما لإرادة الإنسان . فمن الممكن في أى إقليم زيادة محصوله في عام ما زيادة كبيرة أو نقصه نقصاً كبيراً عما كان عليه في العام السابق ؛ وذلك بزيادة المساحة المزروعة أو نقصها أو بزيادة الإقناق عليها أو نقصه . ومن الواضح أن هذا يجعل قيمة الشيء تختلف اختلافاً كبيراً باختلاف الأزمنة . فإذا عنّ للناس لسبب ما زيادة محاصيل القمح كثرت كيات العروض منه فتنخفض قيمته ؛ وإذا عنّ لهم لسبب ما نقص محاصيله قلت الكيات المروضة منه فترداد قيمته ؛ وهكذا تظل قيمته بين مد وجزر وارتفاع وهبوط تبعاً لأهواء الناس وما يبنفونه من ربح . وقد تقدم أن مقياس القيمة لا يكون صحيحاً إلا إذا كان هو نفسه ثابت القيمة في جميع الأزمنة^(٢) .

(١) انظر آخر صفحة ٢٣٦ وأول صفحة ٢٣٧ . وانظر ما تتنازه المادان النفية بهذا

العدد بصفتى ٢٤٠ ، ٢٤١ .

(٢) انظر آخر صفحة ٢٣٦ وأول صفحة ٢٣٧ . هذا وعلى الرغم من أن المادان النفية

تتفق مع القمح في إمكان زيادة محصولها عن المعتاد بزيادة الإقناق على المناجم الموجودة منها أو كشف مناجم جديدة ، فإن هذه الزيادة لاتم عادة بنفس السهولة التى تم بها زيادة محصول القمح عن طريق زيادة الإقناق على الأرض أو زيادة المساحة المزروعة . فالمادان النفية من هذه الناحية أقل مرونة من القمح ، فقيمتها أدنى منه إلى الثبات .

٤ — خضوع إنتاجه لموامل طبيعية متقلبة لاسيطرة للإنسان على كثير منها؛ كالأمطار وفيضان الأنهار وحالة الجو والرياح وما يصيب النبات من آفات... وهلم جرا. ولا ينبغي أن خضوع إنتاج المادة لموامل هذا شأنها يحمل محصولها متقلبا وكمياتها مختلفة باختلاف السنين. واختلاف الكميات على هذه الصورة يحدث اختلافا كبيرا في القيمة باختلاف الأزمنة، وقد تقدم أن مقياس القيمة لا يكون صحيحا إلا إذا كان هو نفسه متحد القيمة في جميع الأوقات^(١).

٥ — أنه يفنى بالاستهلاك وتفسد مادته بتقادم المهد. فهما آخذ من وسائل الحيلة لا يمكن الاحتفاظ به سلبا أمدا طويلا. وهو من المواد التي يمثل استهلاكها في إنتاجها ونحوها إلى قوى أو إلى مواد أخرى. فكل محصول جديد يظهر منه لا يكاد يجد أمامه شيئا من المحصول القديم إذ يكون معظمه قد فنى بالاستهلاك.

فالكميات المروضة منه في قلب مطرد تبعا لذلك؛ إذ تزداد زيادة كبيرة كلما ظهر المحصول الجديد، ثم تأخذ في التناقص حتى تكاد تنعدم في آخر العام... وتقلب كمياته على هذه الصورة يؤدي إلى قلب قيمته واختلافها اختلافا كبيرا باختلاف الأزمنة خضوعا لقوانين المرض والطلب^(٢). — وقد تقدم أن مقياس القيمة لا يكون صحيحا إلا إذا كان ثابت القيمة لا يتأثر باختلاف الزمن^(٣).

* * *

(١) انظر آخر صفحة ٢٣٦ وأول صفحة ٢٣٧. — ولا ينبغي أن مبلغ تأثر الإنتاج في المعادن النفيسة بهذه الطائفة من الموامل أقل كثيرا من مبلغ تأثر القمح بها. فحصولها المادى أقل قلبا من محصوله، وقيمتها تبعا لذلك أدنى إلى الثبات من قيمته.

(٢) انظر أثر المرض في الثمن بآخر ص ١٨٧ وتوابها.

(٣) انظر آخر صفحة ٢٣٦ وأول صفحة ٢٣٧. وانظر ما تنازه للمعادن النفيسة بهذا

فقيمة القمح تختلف اختلافاً كبيراً باختلاف الأمكنة والأزمنة . صحيح أن به من الخواص ما يكفل رجوع قيمته إلى مستواها الطبيعي إذا ترخّضت عنه لسبب ما كما تقدم بيان ذلك^(١) . ولكنها لا تعود إلى هذا المستوى إلا بعد أن تقطع مراحل اضطراب كثيرة تحت تأثير العوامل السابق ذكرها^(٢) ، ولا تكاد تعود إليه حتى ترخّض عنه مرة ثانية ... وهكذا دواليك .

فالمعادن النفيسة ، على ما بها من عيوب ، أكثر صلاحية من القمح في قياس القيمة . قيمتها - وإن كانت عرضة للاختلاف باختلاف الأمكنة والأزمنة كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق^(٣) - أدنى كثيراً إلى الثبات من قيمته . غير أنه لا تتم صلاحيتها لهذه الوظيفة ما لم يمالج هذا العيب أو تخفف آثاره على الأقل . وهذا ما سنعرض له في الفترتين التاليتين .

١٦ - علاج المقياس المعدني

علامات تغير القيمة الدائمة للنقود : الأرقام القياسية Index-Numbers
ذكرنا أن بالمعادن النفيسة عيبين : أحدهما اختلاف قيمتها باختلاف الأمكنة ؛ والآخر اختلافها باختلاف الأزمنة . ولكن ظهر لنا أن العيب الأول لا يؤبه له ولا يضرها كثيراً في قيامها بوظيفتها ، لئالة الفروق التي يحدّثها في قيمتها من جهة ، ولعبط هذه الفروق وإمكان تقديرها والوقوف على مبلّغها من جهة أخرى^(٤) . فلم يبق إذن ما يحتاج فيها إلى علاج إلا تغير قيمتها بتغير الأزمنة .

* * *

(١) انظر صفحات ٢٤٩ - ٢٥١ .

(٢) صفحات ٢٥٣ - ٢٥٥ .

(٣) انظر صفحات ٢٤٤ - ٢٤٨ .

(٤) انظر صفحتي ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

وعلاج هذا التغير يتوقف قبل كل شيء على معرفته وتقدير مداه ، أى على وجود علامة ترشدنا إلى ما يحدث من تغير فى القيمة الدائية للنقود وتقفنا على مبلغ هذا التغير . ومن الواضح أن ليس ثمة علامة مباشرة ترشدنا إلى ذلك . فالنقود المعدنية بشكلها الحاضر تتغير قيمتها الدائية بدون أن يترك هذا التغير أى أثر ظاهر فيها . فالقطعة ذات الجنيه المصرى مضروب عليها أن قيمتها جنيهه مصرى ، وتظل قيمتها الشرعية جنيتها مصريا مهما تغيرت قيمتها الدائية .

فبأى علامة نهتدى إلى ما يطرأ من تغير على القيمة الدائية للنقود ونقف على مدى هذا التغير ؟ .

لا سبيل إلى الوقوف على ذلك إلا عن طريق أثمان الأشياء . فقد تقدم أن كل تغير يطرأ على قيمة النقود يؤدي إلى تغير عكسى فى أثمان الأشياء^(١) . فإذا حدث أن تغيرت أثمان جميع الأشياء فى اتجاه واحد (ارتفاع أو انخفاض) وبنسبة واحدة ، كان ذلك دليلا على أن تغيراً عكسيا بنفس هذه النسبة قد حدث فى القيمة الدائية للنقود .

لأن تغير أثمان جميع الأشياء بنسبة واحدة لا يمكن أن ينشأ إلا عن أحد أمرين: أولها أن أسبابا ذاتية ، أى أموراً تتعلق بالمرض والطلب ، قد طرأت على جميع الأشياء واقتضت تغير قيمتها بنسبة واحدة ، بدون أن يحدث تغير فى القيمة الدائية للنقود . وثانيهما أن القيمة الدائية للنقود هى التى تغيرت بنسبة ما ونشأ عن تغيرها تغير عكسى بنفس هذه النسبة فى أثمان جميع الأشياء . - والأمر الأول مستحيل الوقوع؛ لأن الأشياء يختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً فى طبيعتها وإنتاجها وأساليبه ، وفى مبلغ نفعتها للإنسان وتعلق الرغبة بها ، وفى مدى تأثرها بالموامل الطبيعية

(١) انظر القانون العام لتأثير التغير فى القيمة الدائية للنقود بآخر صفحة ٢١٨ .

والإنسانية ، وفي العوامل المؤدية إلى وفرتها أو ندرتها وهم جرا . فلا يعقل مع هذا الاختلاف أن يطرأ عليها جميعها في وقت واحد أسباب ذاتية (أى أمور تتعلق بكية المروض منها وكية المطلوب) تقتضى تغير أثمانها في اتجاه واحد وبنسبة واحدة . - فلم يبق إذن من تلميل معقول لهذه الظاهرة إلا أن تكون نتيجة لتغير القيمة الذاتية للنقود .

فإذا حدث أن ارتفعت أثمان جميع الأشياء أو انخفضت بنسبة واحدة كان ذلك علامة قاطعة على أن تغيراً عكسيا بنفس هذه النسبة قد طرأ على القيمة الذاتية للنقود . غير أن هذه العلامة لا يمكن حدوثها في الواقع . وذلك لأن تغير القيمة الذاتية للنقود بنسبة ما لا يترتب عليه تغير عكسى بنفس هذه النسبة في أثمان جميع الأشياء إلا إذا بقيت العوامل الأخرى التى تؤثر فى الأثمان على الحالة التى كانت عليها قبل أن تتغير القيمة الذاتية للنقود ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك أكثر من مرة^(١) . لأنه إذا حدث كذلك تغير فى عامل آخر بالنسبة إلى شيء ما ، بأن تغيرت مثلاً كية المروض منه أو كية المطلوب ، فإن ثمن هذا الشيء يتأثر حينئذ من ناحيتين : ناحية التغير الذى طرأ على القيمة الذاتية للنقود وناحية التغير الذى طرأ على كية المروض منه أو كية المطلوب . فيؤدى تعدد المؤثر إلى نتيجة أخرى غير النتيجة التى كانت تحدث لو لم يكن هناك إلا المؤثر الأول وهو تغير القيمة الذاتية للنقود . - ومن الواضح أن العوامل الأخرى التى تؤثر فى الأثمان ، وعلى الأخص عوامل العرض والطلب ، فى تغير مطرد . فكية المروض من شيء ما وكية المطلوب منه لا تكاد واحدة منهما تستقر على حال . فمن المستحيل إذن أن تتغير القيمة الذاتية للنقود وتبقى العوامل الأخرى التى تؤثر فى أثمان الأشياء على الحالة التى كانت عليها قبل أن يحدث هذا التغير ؛ ومن المستحيل .

تبعا لذلك أن ترتفع أثمان جميع الأشياء أو تنخفض في وقت واحد وبنسبة واحدة . .
فالعلامة التي نحن بصدد الكلام عنها علامة نظرية لا يمكن أن تحدث في الواقع .

ولذلك لجأ العلماء إلى طريقة أخرى لمعرفة ما يطرأ من تغير على القيمة الذاتية للنقود وللوقوف على مدى هذا التغير . وقد أطلقوا على هذه الطريقة اسم « الأرقام القياسية Index Numbers » .

وخلاصتها أن تختار طائفة من الأشياء تتوافر فيها شروط خاصة سيأتي بيانها ، ويحدد ثمن كل منها في السنة التي يراد اتخاذها أساسا للموازنة ، ثم يؤخذ المتوسط الحسابي لأثمانها (بأن تجمع الأثمان ويقسم المجموع على عدد الأشياء) وبجمل هذا المتوسط معادلا لرقم ١٠٠ حتى تسهل الموازنة وترجع الإحصاءات إلى نسب مئوية . ويتخذ هذا الرقم (١٠٠) « رقما قياسيا » للسنة الأساسية .

فإذا أردنا الموازنة بين قيمة النقود في هذه السنة وقيمتها في سنة أخرى ومعرفة ما طرأ عليها من تغير في هذه السنة الأخرى والوقوف على مدى هذا التغير ، حددنا أثمان الأشياء السابقة نفسها في هذه السنة الأخرى ، وأخذنا المتوسط الحسابي لهذه الأثمان ، ثم حولنا هذا المتوسط إلى رقم مئوي متناسب مع متوسط السنة الأساسية التي جعلناه معادلا لرقم ١٠٠ . فإذا كان متوسط أثمان الأشياء في السنة التي اتخذناها أساسا ٢٢٠ مثلاً ، ومتوسطها في سنة أخرى ١١٠ ، وفي سنة ثالثة ٤٤٠ ، وفرضنا أن السنة الأساسية هي سنة ١٨٠٠ ، والسنة الثانية هي سنة ١٨٥٠ ، والسنة الثالثة هي سنة ١٩٠٠ ، فإننا نجعل المتوسط الأساسي وهو ٢٢٠ معادلا لمائة ، ونحول المتوسطين الآخرين إلى أرقام مئوية متناسبة مع هذا المتوسط الأساسي ؛ فيصبح الرقم القياسي لسنة ١٨٥٠ هو ٥٠ (٢٢٠ تعادل ١٠٠ إذن ١١٠ تعادل $100 \times 110 \div 220$)

أى ٥٠) والرقم القياسى لسنة ١٩٠٠ هو ٢٠٠ (٢٢٠ تعادل ١٠٠ إذن ٤٤٠ تعادل
 $١٠٠ \times ٤٤٠ \div ٢٢٠$ أى ٢٠٠) ؛ وترتب النتائج السابقة فى الوضع المختصر الآتى :
 (السنة) (رقمها القياسى)

١٨٠٠ ١٠٠

١٨٥٠ ٥٠

١٩٠٠ ٢٠٠

ومعنى هذا أن متوسط أثمان هذه الأشياء قد هبط فى سنة ١٨٥٠ إلى نصف ما كان
 عليه فى سنة ١٨٠٠ ، وارتفع فى سنة ١٩٠٠ إلى ضعف ما كان عليه فى سنة ١٨٠٠ .
 وكل تغير فى متوسط أثمان الأشياء السابق ذكرها يتخذ الاقتصاديون علامة
 على تغير متناسب معه تناسباً عكسياً فى القيمة الذاتية للنقود . ففى الأمثلة السابقة
 يتخذ زول الرقم القياسى لسنة ١٨٥٠ إلى ٥٠ دليلاً على أن القيمة الذاتية للنقود قد
 لارتفعت فى سنة ١٨٥٠ إلى ضعف ما كانت عليه فى سنة ١٨٠٠ ، ويتخذ ارتفاع الرقم
 القياسى لسنة ١٩٠٠ إلى ٢٠٠ دليلاً على أن القيمة الذاتية للنقود قد انخفضت فى سنة
 ١٩٠٠ إلى نصف ما كانت عليه فى سنة ١٨٠٠ وهكذا .

هذا هو مجمل « الأرقام القياسية » وكيفية إجرائها ووجوه دلالتها على تغير القيمة
 الذاتية للنقود . وسنمعرض لتفصيل هذا الإجمال فى النقاط التالية :

١ — دلالة الأرقام القياسية على قيمة النقود وعلى نفقات المعيشة : كما تستخدم
 الأرقام القياسية للوقوف على ما يطرأ على القيمة الذاتية للنقود من تغير ، تستخدم
 كذلك للوقوف على ما يطرأ من تغير على نفقات المعيشة ، وبخاصة نفقات المعيشة فى
 طبقة المال . فكل تغير فى الرقم القياسى لسنة ما يتخذ الاقتصاديون علامة على تغير
 متناسب معه تناسباً طردياً فى نفقات المعيشة بالنسبة للسنة التى اتخذت أساساً . ففى

الفروض السابقة يتخذ هبوط الرقم القياسى لسنة ١٨٥٠ إلى ٥٠ دليلا على أن نفقات المعيشة فى سنة ١٨٥٠ قد هبطت إلى نصف ما كانت عليه فى سنة ١٨٠٠ ، ويتخذ ارتفاع الرقم القياسى لسنة ١٩٠٠ إلى ٢٠٠ دليلا على أن نفقات المعيشة فى سنة ١٩٠٠ قد ارتفعت إلى ضعف ما كانت عليه فى سنة ١٨٠٠ .

٢ - الأسس التى يقوم عليها اختيار الأصناف فى الأرقام القياسية : تقوم طريقة الأرقام القياسية - كما تبين ذلك فيما سبق - على اختيار بعض أصناف والموازنة بين متوسطات أثمانها فى مختلف السنين . وينبغى أن يتوافر فى هذه الأصناف شروط كثيرة تختلف باختلاف الفرض الذى يقصد من الأرقام القياسية .

فإن كان الفرض منها معرفة تكاليف المعيشة ومدى اختلافها باختلاف السنين والمعصور ، وجب أن تختار الأصناف من المواد التى تشتد الحاجة إليها ويكثر استهلاكها بين طبقات العمال والفلاحين الذين يمثلون أغلبية الشعب والذين تعمل هذه الاحصائيات من أجلهم بوجه خاص : كالخبز والبيض والتوابل والجبن والزبد والزيت والمنسوجات القطنية . . . وما إلى ذلك ^(١) . فهذه المواد هى التى تستنفد معظم دخلهم . فتكاليف حياتهم لا يظهر تغيرها إلا إذا حدث تغير فى أثمان هذه المواد . أما الكماليات وضروريات الطبقات الراقية فلا ينبغى أن يقام لها وزن ، لأن تغير أثمانها لا يكاد يؤثر فى تكاليف الحياة للطبقات العاملة .

وإن كان الفرض من الأرقام القياسية الوقوف على القيمة الذاتية للنقود ومدى

(١) من الواضح أن هذه الأصناف تختلف باختلاف الأمم . فعلاجات الطبقة العاملة فى مصر مثلا غير حاجات الطبقة العاملة فى إنجلترا أو فرنسا . ومن الواجب مراعاة هذه الفروق فى اختيار الأصناف .

اختلافها باختلاف السنين والمصور، وجب أن يتوافر في الأصناف المختارة شرطان أساسيان :-
 (أولهما) أن تكون ممثلة لمختلف فروع الإنتاج . فلا نقادر مظهر أ من مظاهر
 الإنتاج الهامة (الزراعة ، الصناعة ، النقل ، استخراج المعادن ، منتجات الصيد... الخ)
 ولا نوعا من أنواع المحاصيل (الحبوب ، الفواكه ، المزروعات النسيجية ، الأنعام ،
 اللحوم ، منتجات المناجم ، الصناعات البخارية ، الصناعات الكيماوية ، أدوات
 البناء ... الخ ... الخ) حتى نختار منه صنفا يمثل بقية أصنافه في مختلف النواحي
 الاقتصادية ويعنى تتبع أسعاره عن تتبع أسعارها . وإن تميز وجود صنف واحد يمثل
 طائفته على هذه الصورة ، اخترنا أكثر من صنف حتى يتحقق هذا الشرط .

(وثانيهما) أن يختلف بعضها عن بعض اختلافا جوهريا في مبلغ تقمها للإنسان، وتطلق الرغبة بها ، وظروف إنتاجها وأساليبه ، والعوامل المؤثرة في وفرتها وندرتها... وهلم جرا ؛ وبذلك يكون لكل صنف منها صنف آخر من بينها مضاد له في جميع هذه النواحي .

وستظهر أهمية هذين الشرطين في النقطتين التاليتين .

٣ - تمثيل الأصناف لمختلف فروع الإنتاج : تقوم طريقة « الأرقام القياسية » على اختيار بعض أصناف والموازنة بين أثمانها في مختلف السنين . وعلى الرغم من ذلك ، فإننا نبني على هذه الموازنة نتائج عامة ، ونستنبط من هذه الأصناف المحدودة أموراً يظهر في بادئ الأمر أنه لا يصح استنباطها إلا إذا استوعبنا جميع الأصناف . وذلك أننا نتخذ الفرق بين متوسط أثمان هذه الأصناف في سنة ما ومتوسطها في سنة أخرى دلالة على حدوث تغير عكسي في القيمة الذاتية للنقود بمقدار هذا الفرق . ونتيجة كهذه يظهر لأول وهلة أنه لا يصح استنباطها إلا إذا كان أساس الموازنة أثمان جميع الأشياء لا بعضها .

ولكن توافر الشرط الأول الذى ذكرناه فى النقطة السابقة^(١) يسمح لنا أن نزل هذه الأصناف المحدودة منزلة جميع الأصناف ، وأن نستنبط من ملاحظة أثمانها ما يستنبط عادة من ملاحظة أثمان جميع الأشياء . فقد ذكرنا فى النقطة السابقة أن طريقة الأقسام القياسية لا تكون صحيحة إلا إذا اختيرت أصنافها بحيث تكون ممثلة لمختلف فروع الإنتاج : فينبغى ألا نقادر مظهرأ من مظاهر الإنتاج الهامة ولا نوعا من أنواع المحاصيل حتى نختار منه صنفا يمثل بقية أصنافه فى مختلف النواحي الاقتصادية ويفنى تتبع أسعاره عن تتبع أسعارها . ومن الواضح أنه مع توافر هذا الشرط تصبح هذه الأصناف المحدودة بمنزلة جميع الأصناف ، فيرشدنا تغير أثمانها أو متوسط أثمانها إلى نفس الحقائق التى يرشدنا إليها تغير أثمان جميع الأشياء أو متوسط أثمانها .

٤ — تماثل الفروق الناشئة عن الأسباب الذاتية : إذا ظهر فرق بين « الرقم القياسى » لسنة ما و « الرقم القياسى » لسنة أخرى ، كان معنى ذلك أن متوسط أثمان الأصناف التى جرت عليها الموازنة قد اختلف فى السنة الثانية عما كان عليه فى السنة الأولى بمقدار هذا الفرق . وهذا الاختلاف لا يخرج أسبابه عن الأمرين الآتين :

(الأول) أن أموراً ذاتية ، أى عوامل تتعلق بالعرض والطلب ، قد طرأت على هذه الأصناف ، أو على بعضها فاقترضت تغير قيمتها ، ونشأ عن ذلك ما ظهر من فرق بين المتوسطين .

(والثانى) أن القيمة الذاتية للنقود قد تغيرت وترتب على تغيرها ترحح متوسط الأثمان عما كان عليه .

غير أن اختيار الأصناف على الصورة التى ذكرناها آنفا يجعل الاحتمال الأول

غير صحيح . فقد ذكرنا أن طريقة الأرقام القياسية لا تكون صحيحة إلا إذا اختيرت أصنافها بحيث يختلف بعضها عن بعض اختلافا جوهريا في نفعها للإنسان ، وتعلق الرغبة بها ، وظروف إنتاجها وأساليبه ، والعوامل المؤثرة في وفرتها وندرتها...؛ وبذلك يكون لكل صنف منها صنف آخر من بينها مضاد له في جميع هذه النواحي . فاختيارها على هذه الصورة يؤدي إلى تساقط الفروق الناشئة عن أسباب ذاتية ؛ ونعني بالتساقط أن يسقط بعضها بعضاً فلا يظهر لها أثر . فإذا حدث من الأسباب الذاتية ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة صنف منها لا بد أن يحدث ما يؤدي إلى انخفاض قيمة الصنف المضاد له ؛ أو بعبارة أدق : إن الأسباب الذاتية التي تؤدي إلى ارتفاع قيمة صنف منها تؤدي هي نفسها إلى انخفاض قيمة الصنف المضاد له . فكل فرق ينشأ عن سبب ذاتي في ناحية ما يقابله فرق مضاد له في ناحية أخرى ، وبذلك تتساقط جميع الفروق الناشئة عن أسباب ذاتية ، أى يسقط بعضها بعضاً ، فلا يظهر لها أثر في المتوسط .

وإذا استبعد الاحتمال الأول ، لم يبق إلا الاحتمال الثاني ؛ أى إن كل فرق يظهر بين متوسط أثمان هذه الأصناف في سنة ما ومتوسط أثمانها في سنة أخرى لا يمكن أن يكون ناشئا إلا عن تغير في قيمة النقد . ولذلك يتخذ الاقتصاديون تغير الأرقام القياسية في السنين المختلفة علامة قاطعة على تغير عكسي في القيمة الذاتية للنقود .

٥ — إهمال الفروق الضئيلة : إذا كان الفرق بين الرقم القياسي لسنة ما والرقم القياسي لسنة أخرى ضئيلا ، وجب إهماله ، ولا يصح أخذه دليلا على اختلاف القيمة الذاتية للنقود في هاتين السنتين . لأن طريقة الأرقام القياسية لا تكون ميزانا دقيقا كل الدقة إلا إذا توافر في الأصناف المختارة الشرطان السابق ذكرهما توافراً كاملا؛ بأن كانت هذه الأصناف ممثلة تمام التمثيل لجميع الأشياء ، ومتقابلة فيما بينها تقابلا

يؤدى إلى تساقط جميع الفروق التى تنشأ عن أسباب ذاتية . وغنى عن البيان أن هذين الشرطين لا يمكن أن يتوافرا فى الواقع توافرا كاملا . فهما عتينا باختيار الأصناف فلن نخلو من نقص يتعلق بمبلغ تمثيلها للأصناف الأخرى أو بمبلغ تقابلها على الصورة السابقة . فطريقة الأرقام القياسية شبيهة إذن بميزان قهرىبي غير دقيق الإحساس . فينبى أن يهمل كل ما تسجله هذه الأرقام من فروق ضئيلة ولا يقام وزن إلا للفروق الكبيرة الواضحة ؛ كما ينبى أن تهمل الذبذبة اليسيرة فى ميزان غير دقيق ، ولا يتخذ رجحان إحدى كفتيه دليلا قاطعا على الفرق بين الثقلين ما لم يكن هذا الرجحان ظاهرا .

٦ — عدد الأصناف فى الأرقام القياسية ونوعها : لسنأ بهذا الصدد مقيدىن بأصناف خاصة ولا بمدد ثابت . فذلك يختلف باختلاف الأغراض التى من أجلها تتخذ الأرقام القياسية ، وباختلاف البلاد التى تستخدم للوقوف على شأن من شئونها ، وباختلاف وجهة نظر العلماء وتقديرهم . فالأصناف التى تقاس بها نفقات المعيشة تختلف فى نوعها وعددها عن الأصناف التى تقاس بها القيمة الذاتية للنقود كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق^(١) . والأصناف التى تقاس بها نفقات المعيشة فى بلد ما تختلف كذلك فى نوعها وعددها عن الأصناف التى تقاس بها هذه النفقات فى بلد آخر^(٢) . واختلاف وجهة نظر الاقتصاديين فى مبلغ تمثيل الأصناف لفروعها ، وفى مبلغ تقابلها على الصورة التى شرحناها آنفا ، وفى أمور أخرى كثيرة ، قدأدى كذلك إلى اختلاف كبير فى اختيارهم للأصناف وتحديد مددها . فبدما ترى مثلا أن عدد الأصناف التى تأخذها الأستاذ سوربىك Sauerbeck أساسا للموازنة فى الأرقام القياسية قد بلغ خمسة وأربعين

(١) انظر صفحة ٢٦١ (رقم ٢) وصفة ٢٦٢ .

(٢) انظر صفحة ٢٦١ (وتلىق رقم ١) .

صنفا ، إذ نجد عدداً أصناف التي تستخدمها جريدة الإيكونوميست Economist لهذه الغاية قد هبط إلى اثنين وعشرين .

٧ - اختلاف الأصناف في أهميتها للاستهلاك : تختلف هذه الأصناف بعضها عن بعض في أهميتها للفرد ومقدار ما يستهلك من كل منها . فمتوسط ما يستهلك الفرد شهرياً من الخبز مثلاً يبلغ ثمنه نحو خمسين قرشاً ، على حين أن ما يستهلكه شهرياً من الملح أو التوابل لا يتجاوز ثمنه بضعة مليات .

فإذا كان الفرض من الأرقام القياسية الوقوف على نفقات المعيشة ، لا يستعنا بإغفال هذه الفروق ؛ وإلا تعرضت نتائج حسابنا للزلل والبعد عن الحقيقة . فينبغي أن تقوم الموازنة على أثمان الكميات التي تستهلك عادة من كل صنف ، بدلاً من أن تقوم على أثمان وحدات معينة كالرطل والأفة . فإذا فرضنا مثلاً أن متوسط ما يستهلكه العامل شهرياً من الخبز ثلاثون أفة ومتوسط ما يستهلكه من الملح أفة واحدة ، جعلنا أساس حسابنا في الخبز ثمن ثلاثين أفة وفي الملح ثمن أفة واحدة . لأننا لو اتخذنا أساس حسابنا ثمن وحدة معينة من كل منهما كأفة واحدة مثلاً لأدى ذلك في كثير من الأحوال إلى نتائج خاطئة لا تتفق مع الواقع . فإذا فرضنا مثلاً أن ثمن أفة الخبز في السنة الأساسية كان عشرة مليات وثمان أفة الملح في هذه السنة كان عشرين ملياً ثم ارتفع ثمن الخبز في سنة أخرى إلى الضعف على حين أن ثمن الملح قد انخفض إلى النصف ، إذا فرضنا ذلك وأغفلنا ما بين المادتين من فرق في مبلغ المستهلك من كل منهما ، فأتخذنا أساس حسابنا ثمن وحدة ثابتة كأفة واحدة ، لأدى ذلك إلى حكم خاطئ بصدد نفقات المعيشة . فيبدو لنا أنها لم تتغير في السنتين المذكورتين ؛ مع أن الواقع أنها زادت في السنة الأخرى زيادة كبيرة عما كانت عليه في السنة الأساسية ؛ لأن المادة التي انخفض ثمنها إلى النصف ، وهي الملح ، لا يستهلك منها الفرد إلا كمية

يسيرة ؛ على حين أن المادة التي ارتفع ثمنها إلى الضعف ، وهي الخبز ، يستهلك منها الفرد كميات كبيرة ؛ فانخفاض ثمن الأول لا يكاد يعوض شيئاً من الارتفاع الذي حدث في ثمن الثانية . ويظهر ذلك بالنظر في الجدولين الآتيين :

الطريقة الخاطئة القائمة على إغفال ما بين الأصناف

من فروق في الاستهلاك

(الصنف) (ثمن الألفه بالليم في السنة الأساسية) (ثمنها في السنة الأخرى)

الخبز ١٠ ٢٠

الملح ٢٠ ١٠

$$١٥ = ٢ \div ٣٠$$

$$١٥ = ٢ \div ٣٠$$

فتوسط الأثمان واحد في السنتين ، وبذلك نستخلص هذه النتيجة الخاطئة : وهي أن نفقات المعيشة لم تتغير في السنة الأخرى عما كانت عليه في السنة الأساسية .

الطريقة الصحيحة القائمة على مراعاة ما بين الأصناف

من فروق في الاستهلاك

(الصنف) (الكمية التي تستهلك منه شهرياً) (ثمنها بالليم في السنة الأساسية) (ثمنها في السنة الأخرى)

الخبز ٣٠ أقة ٣٠٠ ٦٠٠

الملح ٢٠ أقة واحدة ١٠

$$٦١٠$$

$$٣٢٠$$

$$١٦٠ = ٢ \div ٣٢٠$$

$$٣٠٥ = ٢ \div ٦١٠$$

ومن هذا يظهر أن نفقات المعيشة قد زادت زيادة كبيرة في السنة الأخرى عما كانت عليه في السنة الأساسية . وهذا هو ما يتفق مع الواقع .

أما إذا كان الغرض من الأرقام القياسية الوقوف على القيمة الذاتية للنقود ،
وجب إغفال ما بين الأصناف من فروق بهذا الصدد . لأن تأثير الأثمان بارتفاع قيمة
النقود أو انخفاضها متحد في جميع الأصناف ، لا يختلف باختلاف أهمية الأشياء
للإنسان أو مبلغ المستهلك من كل منها .

٨ - النسب المئوية في الأرقام القياسية : ذكرنا فيما سبق أن الطريقة الشائعة
في الأرقام القياسية هي أن يحدد ثمن كل صنف في السنة التي يراد اتخاذها أساسا
للموازنة ، ثم يؤخذ المتوسط الحسابي لجميع الأثمان ، ويحمل هذا المتوسط معادلا لرقم
١٠٠ ، وتحول متوسطات الأثمان في السنين الأخرى التي يراد موازنتها بالسنة
الأساسية إلى أرقام مئوية متناسبة مع متوسط السنة الأساسية . والغرض من هذا
تسهيل الموازنة ورجع الاحصائيات والنتائج إلى أرقام ونسب مئوية واضحة الدلالة^(١) .
غير أن ثمة طرقا أخرى تختلف عن هذه الطريقة في تفاصيل الأسلوب وإت
اتفقت معها في الأسس والغاية . ومن أشهر هذه الطرق الأخرى الطريقة التي تسيير
عليها صحيفة « الإيكونوميست Economist » . وخلاصتها أنها تجعل ثمن كل مادة في
السنة التي تتخذها أساسا للموازنة معادلا لرقم ١٠٠ ، وتتخذ مجموع الأثمان وهو
٢٢٠٠ (٢٢ × ١٠٠)^(٢) الرقم القياسي لهذه السنة . وعلى هذا الأساس تحول أثمان
الأشياء في السنين الأخرى إلى أرقام مئوية متناسبة مع أرقام السنة الأساسية : فإذا
كان ثمن صنف ما في السنة الأساسية ٧٥ قرشا مثلاً وثمنه في سنة أخرى ١٥٠ قرشا
يحمل ثمنه في السنة الأساسية ١٠٠ وفي السنة الأخرى مائتين . وتجري الموازنة

(١) انظر صفحتي ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

(٢) لأن عدد الأصناف التي تجعلها جريدة الإيكونوميست أساسا للموازنة هو اثنان وعشرون
كما سبقت الإشارة إلى ذلك بأول صفحة ٢٦٦ .

بطريق مباشر بين مجموع الأثمان في السنة الأساسية (٢٢٠٠) ومجموعها في السنين الأخرى .

٩ — المتوسط الحسابي والمتوسط الهندسي لأثمان الأصناف : ذكرنا أن الطريقة الشائعة تقوم على الموازنة بين « المتوسط الحسابي » لأثمان الأشياء في السنة التي اتخذت أساسا « والمتوسطات الحسابية » لأثمانها فيما عداها من السنين (والمتوسط الحسابي هو ما ينتج من قسمة مجموع الأثمان على عدد الأصناف)^(١) .

ولكن بعض الاقتصاديين يرى أن يكون أساس الموازنة « المتوسط الهندسي » لأثمان الأشياء لا « المتوسط الحسابي » (ولاخراج المتوسط الهندسي قسرب الأثمان بعضها في بعض ويؤخذ لحاصل الضرب الجذر المائل لعدد الأصناف : فإن كان عدد الأصناف اثنين أخذ الجذر التربيعي لحاصل ضرب الأثمان بعضها في بعض ، وإن كانت ثلاثة أخذ جذره التكعيبي ... وهكذا) .

وحجته في ذلك أن المتوسط الحسابي يؤدي أحيانا إلى نتائج خاطئة . فإذا كان ثمة صنفان ثمن كل منهما مساو لثمن الآخر في السنة الأساسية ، ثم زاد ثمن أحدهما في سنة أخرى إلى الضعف ونقص ثمن الآخر إلى النصف ، فإن النتيجة المنطقية للتفقة مع الواقع هي أن لا يتغير متوسط ثمنيهما . لأنهما كانا متساويين ، وقد زاد أحدهما بنفس النسبة التي نقص بها الآخر ، فيساقط الفرقان ، ولا يتغير المتوسط . ولكننا إذا اتخذنا المتوسط الحسابي أساسا لموازنتنا ، فإننا نصل ، في مثال كهذا ، إلى نتيجة كاذبة تسجل فرقا ظاهرا بين متوسط الأثمان في السنة الأساسية ومتوسطها في السنة الأخرى ، كما يظهر ذلك فيما يلي :

(الصنف)	(ثمنه في السنة الأساسية)	(ثمنه في السنة الأخرى)
ا	١٠٠	٢٠٠
ب	١٠٠	٥٠
	٢٠٠	٢٥٠

$٢٠٠ \div ٢ = ١٠٠$ متوسط الأثمان في السنة الأساسية .

$٢٥٠ \div ٢ = ١٢٥$ متوسط الأثمان في السنة الأخرى .

وخير طريقة يراها هذا الفريق من العلماء لاتباع هذه النتائج الخاطئة ، هي أن يتخذ « المتوسط الهندسي » للأثمان أساساً للموازنة . فإذا استبدلنا في المثال السابق المتوسط الهندسي بالتوسط الحسابي ، فإننا نحصل على النتيجة المتفقة مع المنطق والواقع ، كما يظهر ذلك فيما يلي :

(الصنف)	(ثمنه في السنة الأساسية)	(ثمنه في السنة الأخرى)
ا	١٠٠	٢٠٠
ب	١٠٠	٥٠

$$\sqrt[٢]{١٠٠ \times ١٠٠} = ١٠٠ \quad \text{متوسط الأثمان في السنة الأساسية .}$$

$$\sqrt[٢]{٥٠ \times ٢٠٠} = ١٠٠ \quad \text{متوسط الأثمان في السنة الأخرى .}$$

والذي نراه أن طريقة المتوسط الحسابي أصبح إذا كان الغرض قياس نفقات المعيشة ،

وطريقة المتوسط الهندسي أصبح إذا كان الغرض قياس القيمة الذاتية للنقود .

١٠ — « أثمان الجلة » و « أثمان التجزئة » : إذا كان الغرض من الأرقام القياسية الوقوف على نفقات المعيشة في الطبقات العاملة واختلافها باختلاف السنين والمصور ، ينبغي أن نتخذ « أثمان التجزئة » أساساً للموازنة . لأن هذه الطبقات تشتري حاجاتها « بأثمان التجزئة » لا « بأثمان الجلة » . فتكاليف حياتها تتغير تبعاً

لما يطرأ على « أثمان التجزئة » من تغير .

أما إذا كان الغرض الوقوف على القيمة الذاتية للنقود ، وجب أن تتخذ أثمان الجلة أساساً للموازنة . لأن أثمان التجزئة يعوزها الضبط ، وتتأثر كثيراً بالظروف المحلية ، وتختلف باختلاف طبقات المستهلكين ، وباختلاف الأحياء ، وأهواء التجار . وغنى عن البيان أن أثماناً هذا شأنها في الاضطراب وعدم الضبط والخضوع للأهواء لا يصح أن يوثق بها في قياس القيمة الذاتية للنقود : فن المجازفة اتخذ تغيرها دليلاً على تغير قيمة النقد . وعلى العكس من ذلك أثمان الجلة : فهي مضبوطة ، وخاضعة إلى أكبر حد لقوانين العرض والطلب ، وعامة لا تختلف في البلد الواحد باختلاف الأحياء أو المستهلكين أو التجار ، ومعروفة للاقتصاديين لأنها تسجل من حين لآخر في البورصات والجمارك . وأثمان هذا شأنها يطمأن إليها في قياس القيمة الذاتية للنقود .

١١ — الموازنة بين السنين وبين المراحل : ذكرنا أن الطريقة الشائعة هي أن تتخذ سنة ما أساساً للحساب ، فيوازن بين متوسط الأثمان فيها ومتوسطها في أي سنة أخرى ، ويستدل من الفرق بين المتوسطين على حدوث فرق عكسي بين هاتين السنين في القيمة الذاتية للنقود^(١) .

ولكن بعض الاقتصاديين يرى أن تجرى الموازنة بين المراحل لا بين السنين المفردة ؛ فيعمد إلى مرحلة تشتمل على عدد كبير من السنين ، ويحدد الرقم القياسي لكل سنة منها ، ويستخرج متوسط هذه الأرقام ، ويتخذ هذا المتوسط أساساً للحساب ، أي يحطه الرقم القياسي الأساسي للمادل لمائة ، ثم يوازن بينه وبين متوسط الأرقام القياسية لمرحلة أخرى تشتمل على عدد ما من السنين ، ويستدل من الفرق بين المتوسطين على فرق عكسي بين هاتين المرحلتين في القيمة الذاتية للنقود .

وهذه الطريقة أدق من الطريقة الأولى وأدنى منها إلى الصحة . وذلك لأن القيمة

الذاتية للنقود - كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق - يظهر تغيرها بشكل واضح بالموازنة بين حالتها في مرحلة تشتمل على عدد ما من السنين وحالتها في مرحلة أخرى ، لا بالموازنة بين حالتها في سنة وحالتها في سنة أخرى ^(١) .

هذا إلى أن تغير متوسط الأثمان في سنة ما عن متوسطها في سنة أخرى قد يكون راجعا إلى حوادث استثنائية حدثت في إحدى هاتين السنتين . فإجراء الموازنة بين المراحل لا بين السنين المفردة أنفى للشك وأقطع في الدلالة على تغير القيمة الذاتية للنقود . ومن أشهر من سار على هذه الطريقة الأستاذان مارش March الفرنسي وسويريك Sauerbeck الانجليزى ، وقد اتخذ أولهما أساس الموازنة المرحلة البتدئة من سنة ١٩٠١ والنتيجة بسنة ١٩١٠ ، واتخذ ثانيهما المرحلة البتدئة بسنة ١٨٦٧ والنتيجة بسنة ١٨٧٧ .

* * *

هذا ، وعلى ضوء الأرقام القياسية ، عنى كثير من العلماء بكشف التغيرات المختلفة التى طرأت على القيمة الذاتية للنقود من أوائل القرن التاسع عشر إلى الوقت الحاضر . وسنورد فيما يلى مثالا لذلك مما وصل إليه الأستاذ ليتون Layton بهذا الصدد ^(٢) .

(السنة)	(رقمها القياسى)	(أساس الموازنة : المرحلة البتدئة)
١٨٠٠	٢٣٥	(أساس الموازنة : المرحلة البتدئة)
١٨٥٠	١٠٧	بسنة ١٩٠١ والنتيجة بسنة ١٩١٠ .
١٨٧٣	١٤٨	فالرقم القياسى لهذه المرحلة هو
١٨٩٦	٨٠	(١٠٠)

(١) انظر آخر ص ٢٥٠ ومفتى ٢٥١ ، ٢٥٢ .

(٢) توصل الأستاذ ليتون إلى هذه الأرقام القياسية عن طريق المزج بين الأرقام القياسية للأستاذات ليجنونس Stanley Jevons والأرقام القياسية للأستاذ سويريك Sauerbeck .

ومعنى ذلك أن أثمان الأشياء في أول القرن التاسع عشر كانت مرتفعة عما كانت عليه في المرحلة الأساسية (١٩٠١ - ١٩١٠) بنسبة ٢٣٥ إلى ١٠٠ ؛ ثم أخذت تهبط في النصف الأول من هذا القرن حتى بلغت في منتصفه (١٨٥٠) إلى أقل من نصف ما كانت عليه في أوله ؛ ثم أخذت ترتفع في الربع الثالث من هذا القرن حتى بلغت زيادتها في سنة ١٨٧٣ إلى نحو الثلث بالنسبة لما كانت عليه في منتصفه ؛ ثم أخذت تهبط في الربع الأخير حتى وصلت في سنة ١٨٩٦ إلى أدنى مستوى بلغته في هذا القرن. وعلى العكس من ذلك القيمة الذاتية للنقود : فالأرقام القياسية السابقة تدل على أن قيمة النقد كانت في أول القرن التاسع عشر مخفضة إلى أقل من نصف ما كانت عليه في المرحلة الأساسية (١٩٠١ - ١٩١٠) ؛ ثم أخذت ترتفع في النصف الأول من هذا القرن حتى بلغت في منتصفه (١٨٥٠) إلى أكثر من ضعف ما كانت عليه في أوله ؛ ثم أخذت تنخفض في الربع الثالث من هذا القرن حتى وصلت إلى نحو ثلثي ما كانت عليه في منتصفه ؛ ثم أخذت ترتفع في الربع الأخير حتى وصلت في سنة ١٨٩٦ إلى أرق مستوى بلغته في هذا القرن .

١٨ — وسائل علاج المقياس النقدي

إذا ظهر على ضوء « الأرقام القياسية » أن تبرا أو اتجاه ما ونسبة ما قد حدث في القيمة الذاتية للنقود ، فما هي الوسائل التي ينبغي اتخاذها لعلاج هذه الحالة ؟ . قد اقترح الاقتصاديون بهذا الصدد وسائل كثيرة لم تبرا واحدة منها من الميوب ؛ ومن أهمها الوسائل الثلاث الآتية :

١ — أن تعمل الحكومة على تغيير وزن القطع النقدية ، فتزيده أو تنقصه بالقدر الذي يتفق مع القيمة الجديدة . فإذا ثبت لها أن القيمة الذاتية للنقود الذهبية قد

زادت إلى الضعف مثلاً ، نقصت من وزن كل قطعة منها بمقدار النصف : فإذا كانت زنة الجنيه الذهبي ٨٧٥ جرامات مثلاً ، جعلت زنته ٤٣٧.٥ ؛ لأن القيمة الذاتية لأربعة جرامات وربع قد أصبحت الآن ، بعد أن ارتفعت قيمة الذهب إلى الضعف ، معادلة لما كانت تساويه ثمانية جرامات ونصف قبل أن يحدث هذا الارتفاع . وإذا ثبت لها أن القيمة الذاتية للنقود الذهبية قد انخفضت إلى النصف مثلاً ، زادت من وزن كل قطعة بمقدار النصف : فإذا كانت زنة الجنيه الذهبي ٨٧٥ جرامات مثلاً ، جعلت زنته ١٧٥ جراماً ؛ لأن القيمة الذاتية لسبعة عشر جراماً قد أصبحت الآن ، بعد أن انخفضت قيمة الذهب إلى النصف ، معادلة لما كان يساويه ثمانية جرامات ونصف قبل أن يحدث هذا الانخفاض .

وبهذه الطريقة يتق كثر من الاضطرابات التي يحدثها في التعامل تغير القيمة الذاتية للنقود . فيسدد المدينون ديونهم بنقود لا تختلف في قيمتها الشرعية المصروفة عليها ولا في قيمتها الذاتية وقوتها الشرائية عن النقود التي اقترضوها ، وإن اختلفت عنها في الوزن ؛ ويسير التعامل في البيع والشراء وغيرها على أساس تقدي صحيح متلائم مع التغير الذي حدث في قيمة المادتين النفيسة ، بدون أن يشعر الجمهور بهذا التغير وبدون أن يتكبد في هذا السبيل أية خسارة أو يتعرض إلى أي ارتباك .

غير أن لهذه الطريقة ، بجانب هذه المزايا ، مثالب كثيرة : منها أنه تحتم على الحكومة ، كلما ظهر لها تغير في القيمة الذاتية للنقد ، أن تعمل على جميع ما بأيدي الناس من نقود وصهرها وإعادة سكها في صورة تتفق مع الحالة الجديدة . وغنى عن البيان أن مشروعا كهذا يقتضى جهداً جباراً ونفقات باهظة ؛ وخاصة لأن القيمة الذاتية للنقود لا تستقر مدة طويلة على حال واحدة .

هذا إلى أن الحكومة - مهما بذلت من جهد في هذا السبيل - فلن تستطيع

جمع كل ما بأيدي الناس من نقود ، فيترتب على ذلك أن يوجد في التداول نوعان من النقود : أحدهما النقد الجديد ، المتفقة قيمته الذاتية مع قيمته الشرعية ؛ وثانيهما النقد القديم الذى تختلف قيمته الشرعية عن قيمته الذاتية . وسيظهر لنا ، حينما نعرض « لقانون جريشام^(١) » ، ما يترتب على ظاهرة كهذه من نتائج سيئة يفوت بعضها على الحكومة الفرض الذى ترى إليه من وراء هذا التفسير .

٢ — أن تمعد الحكومة ، كلما تبين لها تغير فى القيمة الذاتية للنقود . على تغيير قيمتها الشرعية بالصورة التى تتفق مع حالتها الجديدة ، بدون أن تدخل أى تعديل على وزنها أو شكلها المادى . فإذا تبين لها أن القيمة الذاتية للنقود قد ارتفعت إلى الضعف مثلاً ، أصدرت قانوناً بأن القيمة الشرعية لكل قطعة نقدية قد أصبحت من الآن فصاعداً تساوى ضعف القيمة القديمة : فالجنيه يتعامل به على أنه جنيهان ، والريال على أنه ريالان وهكذا . وإذا تبين لها أن القيمة الذاتية للنقود قد انخفضت إلى النصف مثلاً أصدرت قانوناً بأن القيمة الشرعية لكل قطعة نقدية قد أصبحت من الآن فصاعداً تساوى نصف قيمتها القديمة : فالجنيه يتعامل به على أنه نصف جنيه ، والريال على أنه نصف ريال وهكذا .

وهذه الوسيلة تبرا من كثير من عيوب الوسيلة السابقة . فهى قليلة التكاليف ، إذ لا تتطلب أكثر من إصدار قوانين مالية ومراقبة تنفيذها ؛ على حين أن الوسيلة الأولى تقتضى الحكومة جهوداً جارية ونفقات باهظة .

غير أنها ، على الرغم من ذلك ، تحدث ارتباطات شديدة وتؤدى إلى بطء كبير فى التعامل . فكل عملية اقتصادية (بيع شراء ، تسليف ، تمديد ديون ، دفع مرتبات أو أجور ، خصم ، سحب كيبالات أو شيكات ... الخ) تتطلب عملية حسابية يقدر

فيها الفرق بين القيمة للضرورة والقيمة التي صدر بها القانون الجديد . ويزداد هذا الارتباك عند عامة الشعب والدماء من الناس . وقد يجهل كثير من هؤلاء ما صدر من قوانين بهذا الصدد ، أو يخفى عليهم مرماها وطرق تطبيقها ، فيتهز المخالون هذه الفرصة لاستغلالهم وابتزاز أموالهم ، فيضطرب التعامل وتسوده الفوضى ، ويصبح الفرد من عامة الشعب في بلده كأجنبي في مملكة يجهل تفاصيل تقدها .

٣ - أن تكتفي الحكومة بإصدار نشرات دورية تبين فيها حالة القيمة الذاتية للنقود ، بدون أن تلجأ إلى تغيير الوزن أو تغيير القيمة الشرعية . وهذه النشرات تكون مجرد بيانات اقتصادية عارية من قوة الإلزام . فيعمل بها في حالة اتفاق الطرفين ، وفي تسديد الديون ، وتحول المحاكم الحق في الأخذ بها إذا اقتضت الحال في الفصل في المنازعات الاقتصادية وهلم جراً .

وهذه الطريقة تبرا من مثالب الطريقتين السابقتين . ولكنها تبيح في البلاد الواحد نوعين من التعامل فيما يتعلق بقياس القيمة : أحدهما يجري على النظام القديم ، فيقدر فيه النقد بحسب قيمته الشرعية للضرورة عليه ؛ والآخر يجري وفقاً لما تنص عليه النشرات الاقتصادية المذكورة ، فيقدر فيه النقد بحسب قيمته الذاتية . ولا يخفى ما يترتب على ذلك من اضطراب في السوق وارتباك في الشئون الاقتصادية .

١٩ - ضرب النقود المعدنية

اجتازت النقود المعدنية ، فيما يتعلق بطريقة ضربها ، ثلاث مراحل :

١ - في أقدم مرحلة كانت تستخدم المعادن النفيسة في صورتها الطبيعية ، أي في صورة سبائك غير مضروبة ولا محدودة الوزن . فكانت قيمة السلعة تقدر بقطعة معدنية تزن كذا من الجرامات أو الدراهم ، وعلى المشتري أن يسلم للبائع في مقابل سلته هذا القدر من المعدن . ولذلك كان استيفاء الثمن يقتضي عمليتين : وزن المعدن

للحصول على ما يساوى قيمة السلعة ؛ وتقده للتحقق من سلامته وخلوه من الزيف .
وقد سار كثير من الأمم في عصورها النقدية الأولى على هذا الأسلوب ، وظل
متبعاً عند بعضها إلى عهد قريب . فقد ظل التجار في الصين ، إلى زمن غير بعيد ،
يحملون في نطقهم ^(١) « موازين المادن » ليقدروا بها أثمان ما يبيعونه و « أحجار
الفرز » ليتحققوا بها من سلامة النقد .

ولا يخفى ما تؤدي إليه طريقة كهذه من بطء في التعامل وإسراف في الوقت
والجهود وتعمير بض أحد المتبادلين للثمن .

٢ — ولذلك عدل الناس عن هذا الأسلوب وجعلوا النقود في صورة قطع
محدودة الوزن والقيمة ومطبوعة على بعض أطرافها علامات خاصة تدل على ضمان
الحكومة أو بعض البيوت المالية أو التجارية لوزنها وجودة معدنها . ويظن أن أول
من اخترع هذا الأسلوب ملك من ملوك الليديين ، وأن ذلك كان في أواسط القرن
السابع قبل الميلاد .

وقد ظل كثير من الأمم يسير في نظامه النقدي على هذا الأسلوب إلى عهدليس
يبيعد . فقد كانت النقود المعدنية بالصين — إلى زمن قريب — متمثلة في سبائك من
هذا النوع تحمل في الثالب طابعا في بعض أطرافها للدلالة على ضمان بعض المحلات
التجارية لوزنها وجودة نوعها .

وكان لاختراع هذا الأسلوب أثر جليل في نشاط الحركة الاقتصادية وتسهيل
عمليات التبادل . فقد أصبحت بفضلها قطع النقود محدودة الوزن والقيمة ومضمونة
النوع بما تحمله من طابع حكومي أو تجاري ؛ فلم يعد الناس في حاجة إلى وزن-
المدن وتقده ، بل أصبحوا يكتبون بمده . ولا يخفى ما تؤدي إليه هذه الطريقة

(١) التلق جمع نطق ، مثل كتاب وكتب ، وهو ما يشد به الوسط .

من تيسير للشئون الاستبدالية واقتصاد في الوقت والمجهود .
غير أن قطع النقود لم تكن في هذه المرحلة ذات شكل أسطواني منتظم كما هو شأنها في العصر الحاضر ؛ بل كانت في صورة سبائك بيضية أو مكعبة غير منتظمة الشكل . وتقود هذا شأنها بصعب حملها وعددها وإدخالها .

هذا إلى أن العلامة الحكومية أو التجارية لم تكن مستغرقة إلا لجزء يسير من مساحتها . فكان من السهل انتقاص كمية معدنها بدون أن يظهر لذلك أثر فيها . ولذلك اضطر الناس إلى الرجوع إلى طريقة وزن الأمان للتحقق من سلامة القطع النقدية بهذا الصدد ، فمادت الصعوبة التي أشرنا إليها في الأسلوب الأول .

٣ — وهذا هو ما حل الأمم المتعدنة على اختيار الشكل الحالي من النقود . فهو يتمثل في أسطوانة من المعدن محدودة الوزن والقيمة ومضروب عليها بشكل بارز أشكال وكمات يدل بعضها على قيمتها وتستغرق جميع مساحتها : وجهها وظهرها وإطارها ، بطريقة لا يمكن معها تحويرها أو انتقاص شيء منها بدون أن يترك ذلك أثرًا في نقوشها . ولقدرة هذا النوع من النقود وكال صلاحيته للثبات التي اخترع من أجلها ، لم يدخل على شكله تغيير يذكر من مبدأ نشأته إلى العصر الحاضر .

٢٠ — « القيمة الاسمية » و « القيمة المعدنية » للنقد^(١)

وجوب تساويهما في النقود الأساسية

لكل قطعة نقدية مضروبة على الشكل السابق ذكره قيمتان :

(١) قد فقدت البحوث المتعلقة بهذا الموضوع وللوضوعات التالية له حتى نهاية هذا الجزء كثيراً من أهميتها وقادتها بما أن سادت النقود الورقية وأصبح معظم الاعتماد عليها في الحياة الاقتصادية . ولذلك سنمر مروراً سريعاً على هذه الفقرات .

إحداها « القيمة الإسمية » أو « القيمة الشرعية » وهى القيمة المنقوشة على أحد وجهيها ؛

وثانيتهما « القيمة القانونية » أو « القيمة المدنية » وهى ما تساويه فى السوق كمية مماثلة لوزنها من معدنها .

فالقيمة الشرعية أو الاسمية للجنه المصرى مثلا هى المنقوشة عليه ؛ أما قيمته الذاتية فهى ما تساويه فى السوق كمية مماثلة لوزنه من معدنه ، أى ما يساويه فى السوق ٨٥٥ جرامات من الذهب .

وأهم شرط ينبغى توافره فى النقد الأساسى للدولة^(١) هو أن تكون قيمته الشرعية مساوية تمام المساواة لقيمه الذاتية .

وذلك أن للنقد الأساسى ثلاث وظائف لا تتحقق واحدة منها بشكل كامل صحيح إلا إذا توافر هذا الشرط : إحداها أنه وسيلة مباشرة للحصول على الأشياء ؛ فهو بمثابة صك على الدولة تتمتع فيه لحامله بأن له الحق فى مقابله أن يحصل من الأشياء النافعة على ما يساوى قيمته المدونة عليه . وليس فى نظمنا وشرائنا الحاضرة سلعة أخرى يستطيع الفرد أن يحصل فى مقابلها بطريق مباشر على ما يحتاج إليه . - وثانيها أنه وسيلة لتسديد الديون وإبراء الذمة من الالتزامات المالية بالتقدير المساوى لقيمه . وليس ثمة سلعة أخرى غير النقود يعترف القانون بصلاحياتها لأداء هذه الوظيفة ؛ ولذلك يحكم على التاجر أو صاحب المصنع بالإفلاس متى حلت مواعيد ديونه ولم يكن لديه من النقود ما يكفى لسدادها ولو كان لديه من البضائع والآلات ما تزيد قيمته عنها . - وثالثها أنه يمثل لجزء من الثروة معادل لقيمه ، فيدخر على هذا

(١) يقابل « النقد الأساسى » نوع آخر يسمى « النقود المكنة » ، وسيأتى الكلام عليه بصفحة ٢٨٢ وتوابعها .

الأساس للانتفاع بما يثله وقت الحاجة ولزيادة الثروة الفردية بالقدر المساوى للقيمة المضروبة عليه . - وغنى عن البيان أنه إذا لم يتوافر في النقد الأساسى الشرط السابق ، بأن كانت قيمته الشرعية غير مساوية لقيمته الذاتية ، اختلت جميع هذه الوظائف ، فلا يستطيع القيام بواحدة منها على الوجه الكامل .

فالحكومة التى تضرب على قطعة من نقدها الأساسى أن قيمتها كذا تتمهد بذلك لكل فرد بأن تحقق له ما يساوى هذه القيمة سواء استخدمها فى الوظيفة الأولى أو الثانية أو الثالثة . فإذا كانت لا تساوى فى الواقع هذه القيمة ، أى لم يكن فيها من المعدن ما يساوى هذا القدر مثلا ، فإن الحكومة فى هذه الحالة تكون قد ارتكبت جرما كبيرا ، واستغلت ثقة الأفراد بتمهدياتها ، فغررت بهم ، وفوت عليهم قسطا من المنافع والوظائف التى كانوا ينتظرون أن يحققها لهم النقد .

ويسمى النقد المتوافر فيه هذا الشرط ، أى التفقة قيمته الشرعية مع قيمته الاسمية « نقدا جيدا » Bonne . أو « عادلا » Droite .

أما النقود الأساسية التى لا يتوافر فيها هذا الشرط فلها حالتان :

(الحالة الأولى) أن تكون « قيمتها المعدنية » أكبر من « قيمتها الاسمية » ؛ أى أن تكون القيمة المدونة عليها أقل مما تساويه فى السوق كمية مساوية لوزنها من معدنها ؛ كأن يكون الثمن الذى يباع به فى السوق ٨٥ جرامات من الذهب (وهو وزن الجنيه المصرى) أكثر من جنيه مصرى . وفى هذه الحالة يسمى النقد « نقدا قويا » Monnaie Forte .

وهذا النوع من النقود لا يميل أن تقدم على ضربه حكومة رشيدة ؛ لأن ضرب نقود تزيد « قيمتها المعدنية » عن « قيمتها الاسمية » يسبب لها خسارة بمقدار الفرق بين القيمتين ؛ فالحكومة التى تقدم على عمل كهذا يكون مثلها مثل مصنع يعمل

قضايانا حديدية تزيد قيمة ما فيها من معدن عن الثمن الذى يحدده لبيمها . وهذه قصارى ما يصل إليه السفه وخطل التدبير . - فظاهرة كهذه لا تحدث إلا عن جهل من الحكومة بأسعار المادى النفيسة فى الأسواق ، أو على أثر ارتفاع طرأ ، بعد ضرب النقود ، على قيمة الذهب والفضة .

ومهما يكن السبب الذى تنشأ عنه هذه الحالة ، فليس ثمة ضرر كبير منها . وذلك لأن « النقود القوية » لا تلبث أن تختفى بطبعها من التداول . فتى علم الجمهور أن قيمة المدن المشتمة عليها قطعة نقدية أكبر من « قيمتها الاسمية » فإنه يفضل ييمها فى أسواق المدن لينتفع بالفرق بين القيمتين : فتى كان ثمن ٨٥ جرامات من الذهب مثلاً أكثر من جنيه مصرى ، فإن كل من يملك جنبها مصرى (وهى قطعة وزنها ٨٥ جرامات من الذهب) يفضل ييمه بالوزن فى سوق الذهب على استخدامه نقداً . ليربح الفرق بين « قيمته الاسمية » و « قيمته المدنية » .

ويترتب على اختفاء « النقود القوية » من التداول وأتجاهها شطر أسواق المادى ، أن تقف جميع الأضرار التى تنجم عن استخدامها نقوداً من جهة ، وأن تكثر من جهة أخرى كمية المروض من معدنها فى الأسواق ، فتأخذ قيمته فى الانخفاض حتى تتعادل مع قيمة النقد .

(الحالة الثانية) أن تكون « قيمتها المدنية » أقل من « قيمتها الاسمية » ؛ أى أن تكون القيمة المدونة عليها أكثر مما تساويه فى السوق كمية مساوية لوزنها من معدنها : كأن يكون الثمن الذى يباع به فى السوق ٨٥ جرامات من الذهب (وهو وزن الجنيه المصرى) أقل من جنيه مصرى . وفى هذه الحالة يسمى النقد « نقداً

ضعيفاً » Monnaie Faible .

وهذه الحالة - على عكس الحالة الأولى - محتملة الوقوع ؛ لأن ضرب نقود

تقل قيمتها المعدنية عن قيمتها الاسمية يحقق - في ظاهر الأمر على الأقل - ربحا للحكومة بمقدار الفرق بين القيمتين . فقد تعتمد بعض الحكومات عن تزق وسميا وراء هذا الربح الظاهر إلى انتهاج هذه السبيل . وقد حدث هذا في التاريخ أكثر من مرة .

و «النقد الضعيف» يمجز عن تأدية أية وظيفة من وظائف النقود^(١) على الوجه الكامل . فالحكومة التي تعتمد ضربه ترتكب جرما كبيرا في حق الشعب ، إذ تقرر بأفراد ، وتستغل ثقتهم بتعهداتها أسوأ استغلال ، وتفوت عليهم قسطا من المنافع التي ينتظرون أن يحققها لهم النقد .

هذا إلى أن «النقد الضعيف» - على العكس من «النقد القوى» - يميل إلى الاستئثار بالسوق والبقاء في التداول . فمن أهم خصائصه ، كما سيتبين ذلك من دراستنا لقانون جريشام^(٢) ، أنه يتطلب على جميع الأنواع الأخرى من النقود ، ويطردها من التداول ، ويحتكر السوق لنفسه . فتمتد قذفه في أمة ما ، شاعت أضراره في جميع مظاهر الحياة الاقتصادية ، ورسخت جذوره في الأسواق لدرجة يتعذر معها استئصاله أو وقف نتائجه .

وخير وسيلة اهتدى إليها الاقتصاديون لانتفاء هذا الانحراف وآثاره ، أن تسير الحكومة على مبدأ «حرية ضرب النقود» Frappe libre ؛ وذلك بأن يباح لكل فرد أن يحول ما يملكه من سبائك معدنية إلى نقود ، بأن يقدمها إلى «دار السكة» (إدارة ضرب النقود) فتضربها له نقودا مساوية في وزنها وقيمتها الاسمية للنقود التي تضربها الحكومة نفسها . فإذا حدث ، في أمة تسير على هذا المبدأ ، أن القيمة

(١) انظر هذه الوظائف بصفحة ٢٧٩ .

(٢) انظر صفحة ٢٨٥ وتوابها .

الاسمية للنقد كانت أعلى من قيمته الذاتية ، هرع الناس إلى شراء المدن وتحويله إلى نقود ، لأن ذلك يحقق لهم ربحا بمقدار الفرق بين القيمتين . فتأخذ كميات الذهب المروضة في النقص وكميات النقد المضروب في الزيادة ، فتتجه قيمة الأول إلى الصعود وقيمة الثاني إلى الهبوط وفقا لقوانين المرض والطلب وقوانين القيمة الذاتية للنقود^(١) ، ولا تنفك هذه في صعودها وتلك في هبوطها حتى تلتقيا ، فتتساوى القيمتان ، ويتخلص النقد من صفة الضعف التي كانت به ، وينجو الناس من آثارها الضارة .

٢١ — النقود المكلمة

وعدم مساواة قيمتها الذاتية لقيمتها الاسمية ونتائج ذلك

تدعو الحاجة في كل أمة أن تضرب الحكومة ، بجانب النقود الأساسية التي يتوافر فيها الشرط المتقدم ذكره في الفقرة السابقة ، أي التي تتفق قيمتها الاسمية مع قيمتها الذاتية ، نوعا آخر من النقود لا يتوافر فيه هذا الشرط ، أي تقل قيمته المدنية عن قيمته الشرعية . وتتخذ هذه النقود عادة من النحاس والبرونز والنيكل والفضة . وتسمى « بالنقود المكلمة » Monnaie de Billon; Monnaie d'Appoint ؛ لأن الفرض منها تسهيل التعامل وتكملة الأثمان . فيوجد بمصر مثلا ، بجانب النقد الأساسي وهو الجنيه ونصف الجنيه الذهبيان^(٢) ، طائفة كبيرة من النقود المكلمة : منها الفضي كالريال ونصفه وربعه والقطعة ذات القرشين^(٣) ؛ ومنها النيكل كالقرش

(١) انظر القانون الرابع من قوانين العرض والطلب في آخر صفحة ١٨٧ وتوابها وانظر العامل الأول من عوامل تغير القيمة الذاتية للنقود بصفحة ٢٠١ وتوابها .

(٢) وزن الجنيه المصري ٨ر جرامات ، ونصف الجنيه ٤ر٢٥ جرامات ؛ وفي كل منهما من الذهب ٨٧٥ من الألف من وزنه .

(٣) وزن الريال ٢٨ جراما ، ونصف الريال ١٤ جراما ، وربيع الريال ٧ جرامات ، =

ونصفه القديعين والقطعة ذات المليمين^(١) ؛ ومنها البرونزى كالقرش ونصفه اللذين استحدثا في الحرب المالية الثانية وكللميم ونصف المليم^(٢) . وهذه القطع جميعها تقل قيمتها المعدنية عن قيمتها الشرعية : فالريال مثلا ليس به من الفضة ما يساوى $\frac{1}{5}$ جنيه . وقد ترتب على عدم تساوى القيمتين في النقود المشكلة كثير من النتائج الاقتصادية والقانونية ، ومن أهم هذه النتائج ما يلي :

١ — أن القانون لا يحتم على الفرد قبولها في معاملاته إلا بقدر محدود . وهذا على عكس النقود الأساسية ؛ فإنه لا يسع فرداً الامتناع عن قبول أى مبلغ منها . فالقانون المصرى رقم ٢٥ لسنة ١٩١٥ لا يضع حداً للمبلغ الذى يتحتم قبوله من القطع الذهبية ذات الجنيه ونصف الجنيه ، ولكنه لا يحتم قبول ماعداها إلا لغاية مائتى قرش في النقود الفضية وعشرة قروش في النقود النيكلية أو البرونزية .

٢ — أنه لا يباح للأفراد تحويل المادى إلى هذا النوع من النقود ؛ أى لا يسرى عليه مبدأ « حرية الضرب » الذى ألما إلى وجوب الأخذ به بصدد النقود الأساسية^(٣) . إذ لو أتيح ذلك فى « النقود المشكلة » لاجأ جميع الناس إلى ضربها لتحقيق الربح من الفرق بين قيمتها الاسمية وقيمتها المعدنية ، ففتنوا بها الأسواق ، ويضطرب النظام النقدى ، ويخرج هذا النوع عن الغرض المقصود منه وهو تسكيلة الأثمان وتسهيل التعامل ، ويتخذ ضربه حرفة وتجارة .

== وتزن القطعة ذات القرشين ٢ر٨٠٠ جرامات . وفى كل قطعة منها من الفضة $\frac{1}{4}$ ٨٣٣ من الألف من وزنها .

(١) يزن القرش النيكلى ٥ر٥ جرامات ، ونصف القرش النيكلى ٤ جرامات ، وتزن القطعة ذات المليمين ٢ر٥٠٠ جرامات . وتتألف كل منها من مزيج من النيكل والنحاس (٢٥٠ جزءاً من النيكل و ٧٥٠ من النحاس) .

(٢) يزن المليم ٤ر٤٠٠ جرامات ، ونصف المليم ٢ر٢٢٢ جرامات . وتتألف كل منهما من مزيج من النحاس والفضة والزنك (٩٥٠ نحاس ، ٤٠ فضة ، ١٠ زنك) .

(٣) انظر آخر صفحة ٢٨٢ وأول صفحة ٢٨٣ .

٣ — أن الحكومة لاتضرب من هذه النقود إلا القدر الذي تراه ضروريا لتسهيل التعامل وتكملة الأثمان في التداول الداخل .

٤ — أن هذه النقود لاتقبل إلا في المعاملات المحلية . أما الشئون الخارجية فلا تمكن تسويتها إلا بالنقد الأساسى الذى تتبادل قيمته الذاتية مع قيمته الاسمية . وذلك لأن « النقود المكتملة » تعتمد في قيمتها على قوة القانون لا على قيمة ما تشتمل عليه من معدن . وقانون كل دولة لا يسرى إلا على سكانها وفي داخل حدودها .

٢٢ — قانون جريشام

يقرر هذا القانون أنه « إذا جرى التداول في بلد ما بنوعين من النقود أحدهما جيد والآخر ردىء ، فإن النوع الردىء يشطب على الجيد ويطرده من السوق ويستأثر بالتعامل » .

وينسب هذا القانون للسير توماس جريشام Sir Thomas Gresham (١٥١٩ - ١٥٧٩) المستشار التجارى للملكة الانجليزية اليصابات ؛ لأنه أول من وضعه في صيغة واضحة دقيقة ، ودعمه بأدلة قوية ، وكشف عن كثير من مواطن صدقه ؛ وإن كان قد فطن إلى بعض مظاهره سنة ١٣٦٦ ، أى قبل جريشام بنحو مائتى سنة ، نيكولا أرسم Nicolas Oresme^(١) ؛ بل ألع إليه في القرن الخامس قبل الميلاد ، أى قبل جريشام بنحو عشرين قرنا ، الشاعر الإغريق أريستوفانيس Aristophane^(٢) .

(١) مستشار شارل الخامس ملك فرنسا . وقد قرر هذا المني بصدد اجتماع « نقد ضيف » (نقل قيمته المعدنية عن قيمته الاسمية) مع « نقد عادل » (تتبادل قيمته المعدنية مع قيمته الاسمية) .
(٢) أقدم شعراء « الكوميديا » (اللهاة) اليونان وأتبعهم ذكرا . وقد ورد هنا بقصته المسرحية الشهيرة التى سماها « الضفادع » فى سياق نقده لأهل أثينا . قد ذكر أن سلوكهم حيال =

ويرجع السبب فيما يقرره هذا القانون من قلب النقد الرديء على النقد الجيد وطرده إياه من التداول ، إلى أن الجمهور متى علم أن كليهما شرعى ومقبول فى التعامل الداخلى استخدم النوع الرديء فى معاملاته المادية ، واحتفظ بالجيد للاستفاد به فى تحقيق غايات اقتصادية أخرى لا يقوى الرديء على تحقيقها : فيستأثر الرديء بالسوق الداخلى ويختفى الجيد من التعامل .

وَرَجَعَ أَمَّ الغايات الاقتصادية التى يحتفظ الجمهور بالنقد الجيد لتحقيقها إلى الأمور الثلاثة الآتية :

١ — الاكتناز : فالفرد يفضل اكتناز النقود الجيدة على اكتناز النقود الرديئة ؛ لأن الثروة التى يمثلها النوع الأول أكبر فى قيمتها الدائنة من الثروة التى يمثلها النوع الثانى ، وأكثر منها ثباتاً ، وأشد مقاومة لموامل التقلب والانحراف . وإلى هذا العامل يرجع السبب فى اختفاء جزء كبير من النقود المعدنية ، وبخاصة الذهبية منها ، فى سنى الحربين العالميتين الأخيرتين ، واستثنائنا النقود الورقية بالسوق .

٢ — المعاملات الخارجية : فالنقود الرديئة تعتمد فى قيمتها على قوة القانون أكثر من اعتمادها على كمية المدين المشتعلة عليه . وقانون كل دولة لا يسرى إلا على سكانها وفى داخل حدودها . أما الأجانب فلا يمكن تسوية حسابهم وتسديد ديونهم إلا على أساس القيمة الدائنة للنقد ، أى قيمة ما يشتمل عليه من معدن . ولذلك يستخدم الناس النقود الرديئة فى التعامل الداخلى حيث ينزلها القانون منزلة النقد الجيد

== الكرام والفضلاء من الناس يشبه سلوكهم حيال النقود القديمة الجيدة . فهم يفضلون عليهم الغلة والأوغاد كما يفضلون التعامل بالنقود الرديئة الجديدة . وذلك أنه اجتمع بأئمتنا فى ذلك العهد نوعان من النقود : هود قديمة جيدة كانت مضروبة من المعادن النفيسة ونقود جديدة رديئة خربت من النحاس . — (انظر فصل الكوميديا بمؤلفى «لغة فى تاريخ الأدب اليونانى») .

وإِغْرم الأفراد على قبولها بقيمتها الاسمية؛ ولكنهم يحتفظون بالنقود الجيدة لاستخدامها في التعامل الخارجى حيث تزيد في قيمتها وقوتها الشرائية عن النقود الرديئة؛ فتسرب النقود الجيدة إلى خارج الدولة ، وتستأثر النقود الرديئة بالتعامل المحلى .

وإلى هذا العامل كذلك يرجع السبب في اختفاء جزء كبير من النقود المدنية ، وبخاصة الذهبى منها ، فى سنى الحربين العالميتين الأخيرتين ، واستثمار النقود الورقية بالسوق .

٣ - بيع النقود على أنها معدن : ففى علم الجمهور أن القطعة الجيدة تساوى فى أسواق المدن أكثر مما تساويه القطعة الرديئة ، مع اتحادهما فى القيمة الاسمية ، فإنه يفضل بيعها بالوزن لإيرجى الفرق بين القيمتين . فإذا كان بمصر مثلاً قطعتان للريال المصرى إحداهما ذهبية والأخرى فضية ، وكانت الأولى جيدة والأخرى رديئة ، بأن كانت كمية الذهب المشتملة عليها الأولى تباع فى أسواق المادن الداخلية أو الخارجية بأكثر من ريال فضى ، فإن كل من يملك ريالاً ذهبياً يفضل بيعه بالوزن فى سوق الذهب على استخدامه نقداً لإيرجى الفرق بين قيمته وقيمة الريال الفضى . - وبذلك يحتفى بالتدريج النقد الجيد من التداول ، ولا يلبث الردىء أن يستأثر بالسوق .

وسنذكر ، حينما نعرض فى الفقرة التالية لنظام المدنيين ، حالات كثيرة كان لهذا العامل فيها الأثر الأكبر فى اختفاء النقود الجيدة من السوق .

هذا ، ويتحقق ما يقرره قانون جريشام فى حالات كثيرة أهمها ما يلى :

١ - إذا اجتمع نقد قديم قد انبرى من كثرة الاستعمال والتداول مع نقد جديد . وهذه هى الحالة التى كشف على ضوءها السير توماس جريشام القانون الذى نحن بصده . فقد ضربت فى عهد الملكة الأنجليزية اليصابات نقود جديدة لتحل محل النقود القديمة التى كانت قد انبرت من كثرة الاستعمال والتداول ومن انتقاص الناس

لكميات المعدن المشتمة عليه . ولكن لم تلبث هذه النقود الجديدة أن اختفت من التداول الداخلى واستأثرت القديعة بالتداول .

ولاققاء هذه الحالة ينبغي أن لا تترك الحكومة النقود مدة طويلة فى حركة التداول بل تعمل من حين لآخر على سحب القديم منها وتجديد ضربه ، حتى تظل جميع النقود فى حالة جيدة ، فلا يجتمع منها فى التداول نوعان مختلفان ، ولا يتعرض التعامل للارتباك الذى ينجم عن ذلك .

٢ — إذا اجتمع نقدان مختلفان قوة : بأن كان أحدهما « ضعيفا » والآخر « عادلا » أو « قويا » ، أو كان أحدهما « عادلا » والآخر « قويا »^(١) . فى هذه الحالة يتطلب أضعف النقدين على الآخر ويطرده من السوق : فيتنقلب « الضعيف » على « المادل » و « القوى » ، ويتقلب « المادل » على « القوى » .

وقد ضربنا فيما سبق أمثلة لهذه الظاهرة^(٢) ، وسنضرب لها أمثلة أخرى فى الفقرة التالية .

٣ — إذا اجتمعت نقود ورقية منحنطة القيمة أو متقلبة السعر مع نقود معدنية تفضلها فى الثبات وتزيد عنها فى القيمة الدائية . فى هذه الحالة تختفى النقود المعدنية من التعامل وتستأثر الورقية بالسوق .

وهذا هو ما حدث فى الحربين العالميتين الأخيرتين . فالنقود الذهبية الأساسية اختفت اختفاء تاما من التداول . والنقود المكلمة نفسها^(٣) — على الرغم من كثرة كمياتها

(١) النقد الضعيف هو ما تزيد قيمته الاسمية عن قيمته القانونية ، والقوى عكسه ، والمادل هو ما تساوت فيه القيمتان . انظر صفحتى ٢٨٠ ، ٢٨١ .

(٢) انظر صفحات ٢٨٠ — ٢٨٣ ، ٢٨٥ (تطبيق رقم ١) ، ٢٨٧ (رقم ٣) .

(٣) انظر صفحة ٢٨٣ وتوابعها .

وكثرة ما كان يضرب منها طوال مدة الحرب — أصبحت نادرة لدرجة اضطرت معها الحكومات إلى إصدار أوراق نقدية بقيم صغيرة لتحل محلها . ففي مصر مثلاً أصدرت الحكومة « ورقتي ضرورة »^(١) إحداهما بخمسة قروش والأخرى بعشرة قروش ؛ وفي فرنسا أصدرت الحكومة في الحرب المالية الأولى أوراقاً نقدية بفرنكين وفرنك واحد ونصف فرنك ، بل أصدرت أوراقاً بعشرة سنتيمات (٠.١ من الفرنك) وخمسة سنتيمات .

٢٣ — النظم النقدية : نظام المعدن الواحد ونظام المعدنين

ذكرنا أن النقود المعدنية تنقسم قسمين :

نقود أساسية قانونية وهي التي تتساوى قيمتها الاسمية مع قيمتها الذاتية ، أو المفروض فيها على الأقل تساوى القيمتين . وهي التي تمثل وحدة النقود في الدولة ؛ وهي كذلك المقياس القانوني الذي تنسب إليه قيمة النقود الأخرى وقيم الأشياء ؛ ويحكم القانون قبولها بدون قيد في المعاملات وتسديد الديون وما إلى ذلك . ونقود مكملة تزيد قيمتها الاسمية عن قيمتها الذاتية ، ولا يحكم القانون على الفرد قبولها إلا بقدر محدود^(٢) .

والنقود المكملة تمثل أجزاء صغيرة من النقد الأساسي ؛ والفرض منها هو مجرد تسهيل التعامل وتكملة الأمان .

ولذلك تتخذ مما عدا الذهب من المعادن ؛ إذ يتعذر ضرب نقود ذهبية تمثل قِماً صغيرة . فلو ضربت قطع ذهبية يساوى كل منها قرشاً واحداً مثلاً لبلغت من الصغر درجة يصعب معها تداولها والتعامل بها .

(١) انظر ما يقصده الاقتصاديون من كلمة « ورق الضرورة » بصفحة ٢١٢ .

(٢) انظر آخر صفحة ٢٧٨ وصفحات ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ .

ولتحقيق الغرض المقصود من النقود المكتملة ، وهو تسهيل التعامل وتكملة الأثمان ، يراعى في ضربها أن تقل قيمتها المعدنية عن قيمتها الشرعية ؛ إذ لو روعي فيها تساوى القيمتين لكبر حجم بعضها لدرجة يصعب معها حملها والتعامل بها . فلو وضع في القرش المصرى مقدار من النيكل يساوى في سوق المعدن ٠.٠١ من الجنيه ، أو في اللليم مقدار من البرونز يساوى في سوق المعدن ٠.٠٠١ من الجنيه ، لكبر حجم هذه القطع بالنسبة لقيمتها لدرجة لا يسهل معها حملها وتداولها .

أما النقود الأساسية فلا تتخذ إلا من الذهب والفضة ، لأن تمثيلها لقيم كبيرة ووجوب المساواة بين قيمتها الاسمية وقيمتها المعدنية يجعلان من التعمد اتخاذها من معدن آخر . فلو اتخذ الجنيه المصرى من البرونز أو النيكل مثلاً وروعى في ضربه أن تتساوى قيمته الاسمية مع قيمته المعدنية لبلغ وزنه عشرات الأرباطال ، فيصعب حمله وتداوله . هذا إلى أنه لا يتوافر فيما عدا الذهب والفضة الشروط التى ينبغى توافرها في المقاييس الأساسية للقيمة كما سبقت الإشارة إلى ذلك ^(١) .

وقد اختلفت الدول في نقودها الأساسية . فبعضها يتخذها من معدن واحد من هذين المعدنين ؛ وبعضها يتخذها من المعدنين معا ، فيضرب نوعين من النقود الأساسية : نوع ذهبي ؛ وآخر فضى . ويسمى النظام الأول « نظام المعدن الواحد » Mono-métalisme ويسمى النظام الثانى « نظام المعدنين » Bi-métalisme .

ومعظم الدول سارت على نظام المعدن الواحد الذهبى (إنجلترا ، البرتغال ، ألمانيا ، ممالك اسكنديناوة ، فنلندا ، رومانيا ، النمسا ، روسيا ، اليابان ، يرو . . الخ) ؛ وكثير من الممالك الآسيوية سار على نظام المعدن الواحد الفضى ^(٢) .

(١) انظر صفحات ٢٣٥ - ٢٤٤ .

(٢) وفى ذلك يقول جان باتيست ساي إن الجنس الأبيض يؤثر المعدن الأصفر على جنسه أن الجنس الأصفر يؤثر المعدن الأبيض .

أما نظام المدنيين فلم يحتفظ به أمدا طويلا إلا إسبانيا والولايات المتحدة والمهند و « ممالك الاتحاد اللاتيني » (ويطلق هذا الاسم بصدد النقد على فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وسويسرا واليونان) . وكان سير هذه الدول على نظام المدنيين نظريا في معظم الأحيان أكثر منه عمليا كما سيظهر ذلك^(١) .

ولكل من هذين النظامين محاسن ومساوئ ؛ ومحاسن كل منهما هي مساوئ الآخر والعكس بالعكس :

فن محاسن نظام المدنيين ومساوئ نظام المدن الواحد ما يلي :

١ - أن ضرب النقود الأساسية من معدنين يؤدي إلى كثرة الكيات التداول منها في السوق . وقد تقدم أن كثرة كيات النقود يؤدي إلى ارتفاع أثمان الأشياء^(٢) ، وأن ارتفاع أثمان الأشياء يؤدي إلى الرخاء الاقتصادي ، إذ يساعد على نشاط الحركة التبادلية ، ويمود بالخير على طوائف التجار والصناع والملاك ، ويمثل بطريق غير مباشر على تحسين حالة العمال ؛ وبالجمله يستفيد منه كل منتج في الأمة^(٣) . على حين أن اتخاذ النقود من معدن واحد يؤدي إلى قلة كياتها . وقد تقدم أن قلة كيات النقود يؤدي إلى انخفاض أثمان الأشياء^(٤) ، وأن انخفاض أثمان الأشياء ينذر بالأزمات ويؤدي إلى الخمول في شتى مظاهر الحياة الاقتصادية^(٥) .

غير أن هذا يمكن التغلب عليه بالإكثار من كيات النقد الأساسي ذي المدن الواحد ، فتزيد الحكومة من كمية التداول منه حتى تصل بها إلى القدر الذي يتطلبه نشاط الحركة الاقتصادية .

(١) انظر آخر صفحة ٢٩٣ وأول صفحة ٢٩٤ .

(٢) انظر آخر ص ٢٠١ وصفحتي ٢٠٢ ، ٢٠٣ . (٣) انظر صفحات ٢١٩ - ٢٢٥ .

(٤) انظر آخر ص ٢٠١ وصفحتي ٢٠٢ ، ٢٠٣ . (٥) انظر صفحتي ٢١٩ ، ٢٢٠ .

٢ — أن ضرب النقد الأساسي من معدن واحد يجعل الأمان عرضة للتغيرات الفجائية : فترتفع ارتفاعاً فجائياً كلما زادت كميات هذا المعدن أو نقصت قيمته الذاتية، وتنخفض انخفاضاً فجائياً كلما نقصت كميته أو زادت قيمته الذاتية لسبب ما^(١). ولا يخفى أن التغيرات الفجائية في الأمان تحدث أزمات سيئة الأثر في الحياة الاقتصادية. على حين أن إتخاذ من معدنين يجعل التغيرات التي تطرأ على قيمة أحدهما ضعيفة الأثر في أمان الأشياء . لأن كل اضطراب يلحق قيمة أحدهما يخفف من وقته ما تكون عليه حينئذ قيمة النقد الآخر من ثبات ؛ إذ يندر أن تضطرب قيمتهما معا في وقت واحد . ولذلك تظل الأمان بآمن من التغيرات الفجائية العنيفة ، والحياة الاقتصادية في وقاية من الأزمات الحادة .

غير أن هذا العيب يمكن التغلب عليه بتغيير كميات النقد ذى المعدن الواحد بالقدر الذى تتطلبه مقتضيات الأحوال ؛ فتبسط الحكومة يدها في ضرب النقود أو قبضها حتى تصبح كمياتها متلائمة مع ما يقتضيه نشاط الحركة الاقتصادية . وما دامت كمية النقد متعادلة مع مطالب هذه الحركة ، لا خوف على أمان الأشياء أن يصيبها تغير فجائى كبير من جراء اختلاف القيمة الذاتية للمعدن المتخذة منه النقود^(٢) .

ومن مثالب نظام المعدنين وعما حسن نظام المعدن الواحد ما على :

١ — أنه يصعب العمل على إبقاء قيمتهما الاسمية مساوية لقيمتيهما الذاتية . لأن القيمة الذاتية لكل منهما عرضة للتغير ، بما لتغير كميته وكميات المعدن المتخذ منه . فالعمل على إبقاء قيمتهما الاسمية مساوية لقيمتيهما الذاتية يقتضى الحكومة ، كلما حدث تغير في القيمة المادية لواحد منهما ، أن تسحب النقود المستخدمة منه في التداول

(١) انظر العوامل التي تؤثر في القيمة الثانية للنقود وما تحدثه من تغير في أمان الأشياء .
 بآخر ص ١٩٩ وصفحات ٢٠٠ - ٢١٩ . (٢) انظر صفحات ٢١٦ - ٢١٨ .

وتعبد ضربها في الصورة التي تلائم مع القيمة الجديدة . وهذا يقتضيها مجهوداً جباراً ونفقات طائلة ؛ إذ إنها لا تكاد تفرغ من إصلاح نقد منهما حتى تنفد قيمة النقد الآخر ، فتسلك حيله ما سلكته حيال النقد الأول ... وهكذا دواليك . فتضطر أن تنقف قسماً كبيراً من جهودها على موضوع النقود وإصلاح خللها ، ولما تنجح في هذه السبيل كما سبقت الإشارة إلى ذلك ^(١) . فنظام المدينين يحدث الاضطراب في النقود الأساسية للدولة وبمحملها عرضة لأن تمر من أهم شرط ينبغي توافره في النقد القانوني وهو اتفاق القيمة الاسمية مع القيمة المادية ^(٢) .

على حين أنه لو لم يكن أمام الحكومة إلا نوع واحد من النقود الأساسية لسهل عليها العمل على تحقيق هذا الشرط . لأن وحدة المدين ، وقلة التغيرات التي تطرأ على كميته ، وتركيز الجهود في ناحية واحدة ، كل ذلك يسهل على الحكومة التدابير التي ينبغي اتخاذها لتتقي القيمة الاسمية للنقود متعادلة مع قيمتها الذاتية .

٢ — أنه إذا تغيرت القيمة الذاتية لأحدهما وجرى التعامل بهما معا ، فإن ذلك يحدث ارتباكاً كبيراً في قياس قيم الأشياء وتقدير أثمانها . إذ يصبح حينئذ لكل شيء ثمنان مختلفان : ثمن إذا قوم بأحد النقدين ؛ وثن آخر إذا قوم بالنقد الثاني . فإذا كان لدينا مثلاً نوعان من الجنيه المصري أحدهما ذهبي والآخر فضي ، وانخفضت القيمة الذاتية للجنيه الفضي لسبب ما مع بقاء قيمة الذهبي على ما كانت عليه ، فإن الشيء الذي لا يساوي إلا جنيتها واحداً إذا قدر بالنقد الذهبي يصبح حينئذ مساوياً لأكثر من جنيه إذا قدر بالنقد الفضي . ولا يخفى ما يترتب على ذلك من ارتباك في التعامل واضطراب في الحياة الاقتصادية .

٣ — أن كل تنير يطرأ على القيمة الذاتية لمدين منهما يجعل أحد النقدين « نقداً

(١) انظر آخر ص ٢٧٣ وصفتي ٢٧٤ ، ٢٧٥ . (٢) انظر آخر ص ٢٧٨ وصفتي

ردينا « بالنسبة إلى الآخر . فإذا ارتفعت القيمة الذاتية للذهب مع بقاء القيمة القائية للفضة على ما كانت عليه أو مع نقصها ، فإن هذا يحمل النقد الفضى ردينا بالنسبة إلى النقد الذهبي ؛ وإذا حدث العكس أصبح النقد الذهبي ردينا بالنسبة إلى الفضى . - وقد ظهر لنا من قانون جريشام^(١) أنه إذا جرى التداول في بلد ما بنوعين من النقود أحدهما جيد والآخر رديء ، فإن الرديء يتغلب على الجيد ويطرده من السوق . - فالبول التي تسير نظريا على نظام المدينين معرضة في معظم الأحيان لأن يجرى تعاملها في الواقع بنقد واحد هو أردوها . وقد تبين من دراستنا لقانون جريشام ما تحدته هذه الظاهرة من نتائج سيئة في الحياة الاقتصادية .

ومن أجل ذلك كانت تضطر الدول ذات المدينين إلى أن تتخذ من حين لآخر إجراءات شديدة لحفظ التوازن بين نوعي نقودها ، وكانت لاتكاد تغفل من أزمة حتى تواجهها أزمة أخرى .

ومن أظهر الأمثلة لذلك ماحدث بهذا الصدد في فرنسا في النصف الأخير من القرن التاسع عشر . فقد كانت نقودها الأساسية متخذة في ذلك العهد من الذهب والفضة معا . واتفق في سنة ١٨٥١ أن انخفضت القيمة الذاتية للذهب لزيادة كميته في فرنسا وفي العالم أجمع على أثر كشف مناجم كاليفورنيا وأستراليا . فأصبح كيلو الجرام من الذهب لا يساوي إلا ١٥ كيلو جراما من الفضة بعد أن كان يساوي من قبل ١٥٥٥ كيلو جراما . وانخفضت تبعاً لذلك القيمة الذاتية للنقود الذهبية الفرنسية ، فأصبحت « نقوداً ضعيفة » بالنسبة إلى النقود الفضية . فلم تلبث النقود الفضية أن اختفت من التداول واستأثرت النقود الذهبية بالسوق تحت تأثير العوامل التي ذكرناها

في قانون جريشام ، وبالأخص مع النقد القوي بالوزن . فكان كل من يملك في ذلك العصر نقوداً فضية يفضل يبيعها بالوزن في سوق المعدن على استخدامها نقوداً لينتفع بالفرق بين قيمتها الاسمية وقيمتها الذاتية مقدرة بالذهب . فكان في استطاعة الفرد إذا كان لديه نقود فضية وزن ١٥ كيلو جراماً مثلاً ، أى ٣٠٠٠ فرنك فضي (الفرنك الفضي كان يزن حينئذ ٥ جرامات ، فثلاثة آلاف فرنك فضي كانت وزن إذن ١٥ كيلو جراماً) ، أن يبيعها بالوزن في أسواق الفضة الخارجية ، فيحصل في نظيرها على كيلو جرام كامل من الذهب (كيلو الجرام من الذهب كان لا يساوي في ذلك الوقت إلا ١٥ كيلو جراماً من الفضة كما سبقت الإشارة إلى ذلك) ؛ ثم يبيع بهذا الكيلو من الذهب إلى دار السكة بباريس (إدارة ضرب النقود) ليضربه نقوداً فتحوله له إلى ٦٢٠ قطعة ذهبية ذات خمسة فرنكات ، أى إلى ٣١٠٠ فرنك ذهبي (القطعة الذهبية ذات خمسة الفرنكات كانت وزن في ذلك العهد ١,٦١٣ جراماً ، فكيلو الجرام كان يمكن تحويله إلى ٦٢٠ قطعة تقريباً من هذا النوع) . فيحصل بذلك على ربح قدره مائة فرنك . ولذلك تسربت النقود الفضية من التداول وانجذبت شطر أسواق الفضة في الخارج ، فحلا الجلو للنقود الذهبية الرديئة واستأثرت بالسوق ، وأدى ذلك إلى جميع النتائج السيئة التي أشرنا إليها في دراستنا لقانون جريشام .

ولمعالجة هذه الحال عمدت الحكومة الفرنسية بالاتفاق مع دول الاتحاد اللاتيني وهي إيطاليا وبلجيكا وسويسرا (معاهدة ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٦٥) إلى انتقاص كمية الفضة في نقودها الفضية ، أى إلى تغيير مبلغ تقاويمها . فبعد أن كان في كل قطعة فضية ٩٠٠ جزء من الألف من وزنها فضة والباقي من مواد أخرى ، نقصت كمية الفضة إلى ٨٣٥ جزءاً من الألف وزادت كمية المواد الأخرى إلى ١٦٥ جزءاً . ولذلك نقصت القيمة الذاتية لكل قطعة فضية بمقدار ٧ ٪ مما كانت عليه .

فانحدرت قيمتها الذاتية إلى مستوى أدنى كثيراً من مستوى قيمتها الشرعية ، وأصبحت لذلك من « النقود المكلة »^(١) وأزالتها الحكومة هذه النزلة . ومن أجل هذا وقف بيعها بالوزن ؛ لأن هذه العملية أصبحت حينئذ تسبب خسارة للبائع بعد أن كانت مورد ربح . وبذلك عالجت الحكومة الفرنسية التقلص النقدي الذي تعرضت له نقودها الفضية ، وقضت على جميع النتائج الضارة التي أدت إليها سيادة النقد الرديء .

غير أنها - رغبة في الاحتفاظ بنظام النقدين - قد استتنت من هذا التعديل قطعة فضية واحدة ، وهي القطعة ذات خمسة الفرنكات ، فأبقت على صفها القانونية ، وهي صفة « النقد الأساسي » ولم تغير شيئاً في وزنها ولا في نقاوتها . فاحتفظت هذه القطعة بخصائص « النقد القوي » ، واستمرت تبعاً لذلك في اختفائها من التداول واتجاهها شطر أسواق الفضة في الخارج . ولكن اختفاءها لم يكن ليجلب ضرراً كبيراً بمقدار اختفاء القطع الأخرى ؛ فقد كان من الممكن الاستغناء عنها ، لوجود قطعة ذهبية بنفس قيمتها تقوم مقامها ؛ على حين أنه لم يكن ثمة مندوحة عن القطع الفضية الأخرى ذات القيم الصغيرة (القطعة ذات الفرنكين والقطعة ذات الفرنك الواحد ... الخ) إذ لم يكن لها نظير من القطع الذهبية .

ولكن حدث في سنة ١٨٧١ أن انقلب الوضع . فقد قلت الكميات المستخرجة سنوياً من الذهب إلى نصف ما كانت عليه ، لإشراف مناجم استراليا وكاليفورنيا على النقاد ، وزادت الكميات المستخرجة من الفضة زيادة غير يسيرة على أثر كشف المناجم الفضية في غرب أمريكا . فارتفعت القيمة الذاتية للذهب وانخفضت قيمة الفضة ؛

(١) انظر معنى هذه الكلمة بصيغة ٢٨٣ وتوايما .

حتى أصبح من المستطاع أن يحصل الإنسان في نظير كيلو جرام من الذهب على نحو ٢٠ كيلو جراما من الفضة . فأصبحت بذلك النقود الذهبية «تقودا قوية» ، والفضة «تقودا ضعيفة» على عكس ما حدث سنة ١٨٥١ . فأخذت النقود الذهبية في الاختفاء ، واستأثرت النقود الفضية الرديئة بالسوق على النحو الذي شرحناه آنفا . ولوقف هذه الأضرار عمدت الحكومة الفرنسية بالاتفاق مع دول الاتحاد اللاتيني (وكانت حينئذ تتألف من إيطاليا وبلجيكا وسويسرا واليونان - معاهدة سنة ١٨٧٨) إلى علاج حاسم ؛ فقررت وقف ضرب النقود الفضية . فلم يجد الناس حينئذ فائدة من بيع الذهب بالوزن واستبدال الفضة به ، إذ لم يكن في استطاعتهم بمد هذا القرار نحويل الفضة إلى نقود .



فبالموازنة بين نظام المعدن الواحد ونظام المعدنين وتقدير محاسن كل منهما ومساوئه ، يتبين أن نظام المعدن الواحد هو أمثلها طريقة ، وأقلها ضرراً ، وأدناها إلى طبيعة الأشياء .



غير أن كل شيء قد تغير في الوقت الحاضر ؛ فخرجت معظم الدول في التعامل عن قاعدة النقد المعدني فضية وذهبية ، وأصبح معظم الاعتماد الآن على النقود الورقية . وقد كانت هذه في المبدأ مرتبطة بالنقود المعدنية ، ولكنها أخذت تتحرر منها شيئاً فشيئاً ، حتى كاد معظمها يتم استقلاله ، إذ أصبح له سعر إجباري ، ولم يعد لحامله الحق في المطالبة بدفع قيمته ذهباً . ومن ذلك الحين أخذت وظائف النقود المعدنية

تتضام شيئاً فشيئاً حتى كادت الآن تكون مقصورة على تكملة الأثمان ، وتسوية الحساب في الماملات الصغيرة المأجلة ، وتسديد بعض الديون الخارجية ، وتكوين جزء من الرصد المحتفظ به في خزائن البنوك لضمان النقود الورقية .

انتهى طبعه في { جمادى الأولى سنة ١٣٦٥
أبريل سنة ١٩٤٦

استدراك

اقرأ العبارة المدونة في الأسطر السابع والثامن والتاسع من صفحة ١٦٥ على الوجه الآتى :

فن كان يستهلك في اليوم أربعة أرغفة مثلاً لا يدعو هذا الارتفاع إلى تخفيض استهلاكه إلى رغيقين ؛ بل قد يظل استهلاكه على ما هو عليه وقد ينخفض انخفاضاً يسيراً . وكذلك إذا انخفض ثمنه إلى النصف مثلاً ، فإن الاستهلاك في هذه الحالة لا يرتفع بنفس هذه النسبة بل بنسبة أقل منها كثيراً . فن كان يستهلك في اليوم أربعة أرغفة مثلاً لا يفره هذا الانخفاض بمضاعفة هذا القدر ؛ بل قد يظل استهلاكه على ما هو عليه ، وقد يرتفع ارتفاعاً يسيراً .

- وفي السطر السادس عشر من صفحة ٢٤٨ ، اقرأ : ١٦ - البحث عن مقياس .
- وفي السطر الحادى عشر من صفحة ٢٥٦ ، اقرأ : ١٧ - علاج المقياس المعدنى .
- وفي السطر الرابع من صفحة ٢٦٣ ، اقرأ : طريقة الأرقام القياسية .
- وفي السطر السابع عشر من صفحة ٢٧٤ ، اقرأ : منها أنها تحتم .

فهرس

(الموضوع)	(الصفحة)
مقدمة: أعراض الكتاب وخطته	٣ ، ٤
الفصل الأول : في التعريف بالاقتصاد السياسى	٥ - ٦٨
أولا - الثروة :	٥ - ٢٧
١ - النفمة	٥ - ٨
٢ - الأشياء المادية والأعمال الإنسانية والصفات النافمة	٩ ، ١٠
٣ - المجهود وعلاقته بالثروة	١٠
٤ - القيمة والفرق بينها وبين الثروة	١١ - ١٥
٥ - حاجات الإنسان وخواصها	١٥ - ٢٤
٦ - ثروة الأمة وأنواعها	٢٤ - ٢٧
ثانيا - منهج الاقتصاد السياسى :	٢٧ - ٦٣
١ - أغراض الاقتصاد السياسى	٢٧ ، ٢٨
٢ - قوانين الاقتصاد السياسى	٢٨ - ٣٢
٣ - آراء العلماء في قوانين الاقتصاد السياسى	٣٢ - ٣٩
٤ - الفرق بين قوانين الاقتصاد السياسى وقوانين العلوم الطبيعية	٤٠ - ٤٢

(الموضوع) (الصفحة)

٥ — الشبهة التي ينتمى إليها الاقتصاد السياسى ٤٦ — ٤٢

٦ — الانتفاع ببحوث الاقتصاد السياسى من الناحية العملية ٤٦ ، ٤٧

٧ — علاقة الاقتصاد السياسى بما عداه من البحوث ٤٨ — ٥٠

٨ — تاريخ الاقتصاد السياسى ٥٠ — ٥٨

٩ — تسمية هذا العلم باسم الاقتصاد السياسى ٥٨ — ٦٠

١٠ — فروع البحوث الاقتصادية ٦٠ — ٦٣

ثالثا - مسائل الاقتصاد السياسى ٦٤ — ٦٨

الفصل الثانى : الإنتاج : ٦٩ — ١٢٥

١ — تعريفه ومظاهره ٦٩ ، ٧١

٢ — عوامل الإنتاج ٧٢ — ٧٥

٣ — العامل الأول : الطبيعة ٧٥ — ٨٦

٤ — طرق استغلال الطبيعة فى الإنتاج وتطورها ٨٦ — ٩٣

٥ — قوانين الإنتاج المتعلقة بالطبيعة : قانون التحديد الكلى ؛

قانون تحديد النلة فى مدة معينة ؛ قانون النلة المتناقصة ؛

قانون النلة المتزايدة . ٩٤ — ١٠٢

٦ — العامل الثانى : العمل ؛ تعريفه وأنواعه وأهمية كل نوع

منها فى الإنتاج ١٠٢ — ١٠٥

٧ — ضرورة العمل فى الإنتاج وفى سد حاجات الإنسان ١٠٥ ، ١٠٦

٨ — التنب وعلاقته بالعمل وقوانينه ١٠٦ — ١١٥

(الصفحة)

(الموضوع)

- ٩ — العامل الثالث : رأس المال ، تعريفه وأنواعه والأهمية النسبية لكل نوع منها
١١٥ — ١٢٠
١٠ — رأس المال والثروة
١٢٠ ، ١٢١
١١ — كيف ينتج رأس المال
١٢٣ — ١٢٤
١٢ — أهمية رأس المال والعوامل التي تؤثر في مبلغ إنتاجه
١٢٤ ، ١٢٥
١٣ — منشأ رأس المال
١٢٤ ، ١٢٥

١٢٦ — ٢٩٨

الفصل الثالث : الاستبدال

- ١ — تعريفه ومظاهره وغايته وعلاقته بالإنتاج
١٢٦ ، ١٢٧
٢ — أساليب الاستبدال وتطورها : نظام الهدايا الملزمة؛ ونظام المقايضة؛ ونظام النقود
١٢٧ — ١٤٢
٣ — نطاق الاستبدال وتطوره
١٤٢ — ١٤٦
٤ — أسس القيمة الاستبدالية : نظرية المنفعة؛ ونظرية العمل
١٤٧ — ١٦٠
٥ — قانون المرض والطلب :
الصيغة القديمة لقانون المرض والطلب وتقدها
١٦٠ ، ١٦١
الصيغ الحديثة ونواحيها :
١٦١
الناحية الأولى : أثر الثمن في كل من الطلب والمرض :
١٦١
(القانون الأول) أثر الثمن في الطلب ؛
١٦٢ — ١٦٨
(القانون الثاني) أثر الثمن في المرض
١٦٩ — ١٧٦
الثمن الطبيعي الناشئ من تساوى المرض مع الطلب
١٧٧ ، ١٧٨

(الموضوع)	(الصفحة)
الناحية الثانية ، أثر كل من العرض والطلب في الثمن :	١٧٨
عوامل تغير الطلب والعرض؛	١٧٩ — ١٨٢
(القانون الثالث) أثر تغير الطلب في الثمن ؛	١٨٣ — ١٨٧
(القانون الرابع) أثر تغير العرض في الثمن	١٨٧ — ١٨٩
٦ — قوانين العرض والطلب ذات أثر مؤقت	١٩٠
٧ — تضافر قوانين العرض والطلب على حفظ التوازن	١٩٠ — ١٩٣
٨ — المنافسة الحرة وشروطها ووجوب توافرها لتحقيق	
قوانين العرض والطلب	١٩٣ — ١٩٩
٩ — تأثير الثمن باختلاف القيمة الذاتية للنقود ، والعوامل	
المؤثرة في هذه القيمة	١٩٩ — ٢١٩
١٠ — أثر ارتفاع الأمان في الرخاء الاقتصادي والعمل على	
تخفيض سعر النقد لرفع الأمان	٢١٩ — ٢٢٥
١١ — اتفاق المؤتمر الدولي في « بريتون وودز » ومشروع	
إنشاء « صندوق النقد الدولي » لاستقرار العملة	٢٢٥ — ٢٣٢
١٢ — مقاييس القيمة وتطورها	٢٣٣ — ٢٣٥
١٣ — الشروط التي ينبغي توافرها في المقياس النقدي	٢٣٥ — ٢٣٧
١٤ — النقود غير المعدنية ومبلغ دقتها	٢٣٧ ، ٢٣٨
١٥ — النقود المعدنية ومبلغ دقتها	٢٣٩ — ٢٤٨
١٦ — البحث عن مقياس آخر غير المعادن النفيسة : موازنة	
بينها وبين القمح	٢٤٨ — ٢٥٦

(الموضوع)	(الصفحة)
١٧ — علاج المقياس المدنى : علامات تغير القيمة الذاتية للنقود و « الأرقام القياسية » .	٢٥٦ — ٢٧٣
١٨ — وسائل علاج المقياس النقدى	٢٧٣ — ٢٧٦
١٩ — ضرب النقود المعدنية	٢٧٦ — ٢٧٨
٢٠ — القيمة الاسمية والقيمة المعدنية للنقد : وجوب تساويهما فى النقود الأساسية	٢٧٨ — ٢٨٣
٢١ — النقود المكحلة وعدم مساواة قيمتها الذاتية لقيمتها الاسمية ونتائج ذلك	٢٨٣ — ٢٨٥
٢٢ — قانون جريشام	٢٨٥ — ٢٨٩
٢٣ — النظم النقدية : نظام المدن الواحد ونظام المدن استدراك	٢٨٩ — ٢٩٩

